٦٣٠٨ ـ (إن اللهَ أوحى إليَّ : يا أخا المُرْسَلِينَ ! ويا أخا المُنْذِرِينَ ! أَنْذِرْ قومَك أنْ لا يَدْخُلوا بَيْتاً من بيوتي ولأحَدٍ عندهم مَظْلَمةٌ ؛ فإني أَلْعَنُه ما دامَ قائماً بين يديَّ يُصَلِّي حتى يَرُدَّ تلكَ الظُّلامةَ إلى أهلها ؛ فأكونَ سَمْعَه الذي يَسْمَعُ به ، وأكونَ بصرَه الذي يُبْصِرُ به ، ويكونَ من أوليائي وأَصْفِيائي ، ويكونَ جاري مع النَّبِيِّينَ والصِّدِّيقينَ والشهداءِ في الجنةِ) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١١٦/٦) : حدثنا سليمان بن أحمد : ثنا أبو الزنباع روح بن الفرج : ثنا **إسحاق بن إبراهيم بن رزيق** : ثنا أبو اليمان : ثنا الأوزاعي : حدثني عبدة : حدثني زر بن حبيش قال : سمعت حذيفة يقول : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال :

«غريب من حديث الأوزاعي عن عبدة ، ورواه علي بن معبد عن إسحاق بن **أبي يحيى العكي** عن الأوزاعي . . . به» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله كلهم ثقات مترجمون في «التهذيب» ؛ إلا شيخ أبي نعيم سليمان بن أحمد وهو الحافظ الطبراني صاحب «المعاجم الثلاثة» ، وهو أشهر من أن يذكر ، وإلا إسحاق بن إبراهيم بن رزيق . فإني جهدت في أن أجد له ترجمة فلم أوفق .

ثم بدا لي شيء ، وهو أن جده : (رزيق) . . محرف من (زبريق) ، وأنه إسحاق ابن إبراهيم بن العلاء الحمصي ، فإنه يعرف بـ : (ابن زبريق) ، وهو من هذه الطبقة ، وقد مضى له حديث برقم (٧٥٨) من رواية الطبراني بواسطة شيخ آخر له عنه : ثنا عمرو بن الحارث . . . فإذا كان هو هذا ؛ فهو ضعيف جداً ـ كما بينت هناك ـ ، وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق يهم كثيراً ، وأطلق محمد بن عوف أنه يكذب» .

ولعله قد خفي حاله على الحافظ ابن رجب الحنبلي ، فقال في «جامع العلوم والحكم» (ص٢٦١) - بعد أن عزاه للطبراني - :

«وهذا إسناد جيد ، وهو غريب جداً» .

ولم أجد من عزاه للطبراني ، ولا هو في شيء من «معاجمه الثلاثة» ؛ فلعله في بعض كتبه الأخرى مثل «مسند الشاميين» ؛ فليراجع ، فإن يدي لا تطوله الآن ، وليس هو في المجلدين المطبوعين بتحقيق أخينا عبدالمجيد السلفي فرج الله عنه كربه .

وأما إسحاق بن أبي يحيى العكي : فلم أعرفه .

٦٣٠٩ - ([إن] أولَ شيءٍ خَلَقَ اللهُ القلمُ ، ثم خَلَقَ بعده النُّونَ ، وهي الدَّواةُ ، ثم قال سبحانه وتعالى : اكْتُب . فقال : وما أَكْتُبُ؟ قال جل وعلا : اكتُبْ ما يكونُ مِنْ عملٍ أو أَثَرٍ ، أو رِزْقٍ ، [أو أَجَلٍ] . فكتبَ ما يكونُ وما هو كائنٌ إلى يوم القيامةِ ؛ فذلكَ قوله عز وجل : ﴿ن . والقلم وما يَسْطُرون﴾ ، ثم خَتَمَ جل وعلا على القَلَمِ فلمْ يَنْطِقْ ، ولا ينطقُ إلى يوم القيامةِ ، [ثم خلقَ العقلَ فقال : وعزَّتي ! لأُكْمِلَنَّك فيمن أَحْبَبْتُ ، ولأُنْقِصَنَّك فيمن أَبْغَضْتُ])(*) .

منكر . أخرجه الآجري في «الشريعة» (ص٨٣) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٨٣/٢) من طريق أبي مروان هشام بن خالد - يعني : الدمشقي الأزرق - قال : حدثنا الحسن بن يحيى الخُشَني عن أبي عبدالله مولى بني أمية عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه . . . مرفوعاً .

(*) كتب على هامش الأصل : «مضى نحوه (١٢٥٣)» . (الناشر) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أبو عبدالله هذا : لم أجد له ترجمة .

والحسن بن يحيى الخشني : قال الحافظ :

«صدوق كثير الخطأ» .

وله طريق أخرى عن أبي صالح ، ولكنها واهية : يرويه محمد بن وهب الدمشقي : ثنا الوليد بن مسلم : ثنا مالك بن أنس عن سمي عن أبي صالح . . . به .

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٦/٢٦٩) وقال :

«وهذا باطل بهذا الإسناد» .

ذكره في ترجمة محمد بن وهب بن عطية الدمشقي ، وقال :

«وله غير حديث منكر ، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً ، وقد رأيتهم تكلموا فيمن هو خير منه» .

ومن طريق ابن عدي أخرجه ابن عساكر (١٦/٩٥) ، لكن ذكره في ترجمة محمد بن وهب بن مسلم أبو عمرو القرشي الدمشقي ، يشير بذلك إلى خطأ ابن عدي في إيراده في ترجمة محمد بن وهب بن عطية . وصرح بتخطئته الذهبي في «الميزان» ، وقال عقبه :

«فصدق ابن عدي في أن الحديث باطل» . وذكر نحوه الحافظ في «التهذيب» .

واعلم أن الزيادات التي بين المعكوفتين هي لابن عساكر في الموضع المشار إليه من «تاريخه» ، إلا الأخيرة منها ، فقد عزاها إليه الحافظ ابن كثير في تفسيره سورة ﴿ن﴾ . وساق إسنادها السيوطي في «اللآلي» (١/١٣١) من طريق أبي مروان المتقدمة .

والحديث جاء من طرق عن ابن عباس موقوفاً عليه بنحوه إلى قوله : ﴿ن . والقلم وما يسطرون﴾ .

أخرجه الآجري (ص٨٤) ، والطبري في «التفسير» (٢٩/٩ ـ ١٠) ، و«التاريخ» (١٧ ـ ١٨) ، والحاكم (٤٩٨/٢) ، والبيهقي في «السنن» (٣/٩) من طريق أبي ظبيان وأبي الضحى مسلم بن صبيح عن ابن عباس . . . موقوفاً . وقال الحاكم :

«صحيح على شرط الشيخين» . ووافقه الذهبي .

وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢٢٢٧/٤٣٣/١٢) من طريق مؤمل ابن إسماعيل : ثنا حماد بن زيد عن عطاء بن السائب عن أبي الضحى . . . به مرفوعاً .

قلت : وهذا منكر ، قال الطبراني عقبه :

«لم يرفعه عن حماد بن زيد إلا مؤمل بن إسماعيل» .

قال الهيثمي (١٢٨/٧) عقبه :

«قلت : مؤمل ثقة كثير الخطأ ، وقد وثقه ابن معين وغيره ، وضعفه البخاري وغيره ، وبقية رجاله ثقات» .

وأقول : وإنما يصح مرفوعاً من هذا الحديث عن ابن عباس وغيره أولُه مختصراً ؛ فرواه سعيد بن جبير عنه بلفظ :

«إن أول شيء خلقه الله تعالى القلم ، وأمره أن يكتب كل شيء يكون» .

وهو مخرج في «الصحيحة» (١٣٣) ، وله شواهد من حديث عبادة بن الصامت من طرق عنه ، مخرج في «المشكاة» (٩٤/٣٤/١) ، وعن ابن عمر في «الصحيحة» أيضاً (٣١٣٦) .

(تنبيه) : وأما الرواية التي أخرجها الطبري في «كتابيه» من طريق سفيان عن أبي هاشم عن مجاهد عن ابن عباس موقوفاً بلفظ :

«إن الله تعالى ذِكْرُه كان على عرشه قبل أن يخلق شيئاً ، فكان أول ما خلق الله القلم ؛ فجرى بما هو كائن إلى يوم القيامة . . .» . الحديث .

فهو منكر جداً عندي لقوله : «قبل أن يخلق شيئاً» . . فإنه يشعر أن العرش غير مخلوق ! وهذا باطل ظاهر البطلان ، وقد رواه شعبة عن أبي هاشم فلم يذكر فيه هذا الباطل . ولعله من قبل أبي هاشم الرماني ؛ فإنه وإن كان ثقة بالاتفاق ، فقد غمزه ابن حبان ؛ فقال في «ثقاته» (٧/٥٩٦) :

«كان يخطئ ، يجب أن يعتبر حديثه إذا كان من رواية الثقات عنه ، فأما رواية الضعفاء عنه . . . فإن الوهن يلزق بهم دونه ؛ لأنه صدوق لم يكن له سبب يوهَّن به غير الخطأ ، والخطأ متى لم يفحش لا يستحق من وجد فيه ذلك الترك» .

قلت : وإذا كان لا بد من تعصيب الخطأ في ذلك القول إلى أحد من سلسلة هذا الإسناد ؛ فالأولى أن ينسب إلى من دون ابن عباس ، ثم إن أولاهم به هو أبو هاشم هذا ـ لما سبق ـ ، وليس الراوي عنه سفيان ـ وهو : الثوري ـ؛ فإنه : «ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة» ـ كما قال الحافظ في «التقريب» ـ .

وإن مما يبطل ذاك القول ونسبته إلى ابن عباس : أنه نفسه ممن روى عنه ﷺ ما يؤكد بطلانه لما تقدم بلفظ :

«إن أول شيء خلقه الله تعالى القلم . . .» .

ولذلك قال الطبري رحمه الله :

«وقول رسول الله ﷺ الذي رويناه أولى بالصواب ؛ لأنه كان أعلم قائل بذلك

قولاً بحقيقته وصحته ، من غير استثناء منه شيئاً من الأشياء أنه تقدم خلقُ الله إياه خلقَ القلم ؛ بل عمَّ بقوله ﷺ : «إن أول شيء خلقه الله القلم» كل شيء ؛ أن القلم مخلوق قبله من غير استثنائه من ذلك عرشاً ولا ماءً ، ولا شيئاً غير ذلك ؛ فالرواية التي رويناها عن أبي ظبيان وأبي الضحى عن ابن عباس أولى بالصحة عن ابن عباس من خبر مجاهد عنه الذي رواه عنه أبو هاشم ؛ إذ كان أبو هاشم قد اختلف في رواية ذلك عنه شعبة وسفيان على ما ذكرت من اختلافهما فيها» .

وإني لأحمد الله تعالى أن هذا الكلام من هذا الإمام موافق تماماً لما كنت ذكرته في فوائد حديث ابن عباس هذا في المصدر المذكور آنفاً «الصحيحة» ؛ أن فيه رداً على من يقول بأن العرش هو أول مخلوق ، ولم أكن يومئذٍ قد وقفت عليه . فالحمد لله على توفيقه ، وأسأله المزيد من فضله .

٦٣١٠ - (مَنْ بدأَ أخاه بالسلامِ ؛ كَتَبَ اللهُ له عَشْرَ حَسَناتٍ ، ومَنْ دعا له بِظَهْرِ الغَيْبِ ؛ كتب الله له عشر حسنات) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١٢٩/١) ، وعنه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١١٢/٢) ، والشجري في «الأمالي» (٢٣٦/١) من طريقين عن سويد بن عبدالعزيز : ثنا نوح بن ذكوان عن الحسن عن أنس . . . مرفوعاً ، قال أنس :

إن كانت الشجرة لتفرق بيننا في السفر فنتلاقى بالسلام .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ سويد بن عبدالعزيز ونوح بن ذكوان ضعيفان - كما في «التقريب» - ، وقال ابن حبان في ابن ذكوان هذا (٤٧/٣) :

«منكر الحديث جداً» .

ثم ساق له هذا الحديث بتقديم الشطر الثاني على الأول بلفظ :

«من دعا لأخيه بظهر الغيب . . .» الحديث .

وبهذا اللفظ أورده ابن طاهر المقدسي في «تذكرة الموضوعات» (ص٨٦) ، وقال :

«نوح بن ذكوان متروك الحديث» .

والحديث عزاه السيوطي في «الجامع الكبير» لأبي الشيخ فقط عن أنس .

٦٣١١ ـ (وأَبِيْكَ ! لو سَكَتَّ ؛ ما زلتُ أُناوَلُ منها ذراعاً ما دعوتُ به) .

منكر . أخرجه أحمد (٤٨/٢) : ثنا إسماعيل : ثنا يحيى بن أبي كثير عن أبي إسحاق : حدثني رجل من بني غفار في مجلس سالم بن عبدالله : حدثني فلان : أن رسول الله ﷺ أتي بطعام من خبز ولحم ، فقال :

«ناولني الذراع» . فنووِل ذراعاً فأكلها ـ قال يحيى : لا أعلمه إلا هكذا ـ ثم قال :

«ناولني الذراع» . فنووِل ذراعاً فأكلها ، ثم قال :

«ناولني الذراع» . فقال : يا رسول الله ! إنما هما ذراعان ! فقال : . . . فذكره . فقال سالم :

أما هذه فلا ، سمعت عبدالله بن عمر يقول : قال رسول الله ﷺ :

«إن الله تبارك وتعالى ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة الغفاري الذي لم يسم .

وأبو إسحاق الراوي عنه : لم أعرفه . ويحتمل أن يكون سليمان بن أبي سليمان

الشيباني المخرج له في «الصحيحين» ، وسائر رجاله ثقات من رجالهما .

والحديث قال الهيثمي (٨/٣١٢) :

«رواه أحمد ، وفيه راو لم يسم» .

قلت : وفي متن الحديث نكارة ظاهرة ، وهو قوله : «وأبيك» ؛ فإنه من الحلف بغير الله المنهي عنه ، ولذلك أنكره سالم بن عبدالله بن عمر ؛ للحديث الذي رواه عن أبيه . وهو حديث متفق عليه من حديث ابن عمر رضي الله عنه ، وهو مخرَّج في «الإرواء» (٨/١٨٧/٢٥٦٠) من طريق نافع عنه ، ومن طريق الزهري عن سالم . . . به .

ثم وجدت في كتابي المذكور أن النسائي روى حديث الترجمة مختصراً من طريق أخرى عن شيخ أحمد : إسماعيل ـ وهو : ابن علية ـ قال : ثنا يحيى بن أبي إسحاق : حدثني رجل من بني غفار . . .

فظننت هناك أنه سقط منه : (يحيى بن أبي كثير) كما سقط من إسناد أحمد : (يحيى بن) . . وأن صواب الإسناد : (يحيى بن أبي كثير عن يحيى بن أبي إسحاق) ؛ وذلك لأنه ذكر في «التهذيب» رواية يحيى الأول عن يحيى الآخر . والآن ترجح عندي أن الصواب رواية النسائي ؛ دون ذكر يحيى بن أبي كثير ؛ وذلك لأمور :

الأول : أنهم لم يذكروا لابن علية رواية عن يحيى بن أبي كثير ، وإنما ذكروا له رواية عن يحيى بن أبي إسحاق ـ وهو : الحضرمي مولاهم ـ .

الثاني : أن إسناد رواية النسائي ذكره المزي في «التحفة» ـ كما نقلته آنفاً ـ ، فلو كان فيه سقط ؛ لنبه عليه المزي إن شاء الله تعالى .

الثالث : ما أفاده الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على «المسند» (١٣٣/٧) : أن الحافظ ذكر هذا الحديث في (باب المبهمات) من «التعجيل» (٥٥٠) هكذا :

«يحيى بن أبي إسحاق عن رجل من غفار : حدثني فلان أن النبي ﷺ أتي بطعام» .

قلت : وبمجموع هذه الأمور يترجح أن الصواب رواية النسائي ، ولم يستحضرها الشيخ رحمه الله ، وذكر أشياء أخرى استروح إليها ، ورجح هذا الذي رجحته وأثبته في طبعته من «المسند» : (يحيى بن أبي إسحاق) .

وعليه فالسند إلى ابن عمر صحيح على شرط الشيخين ؛ فصح قولنا أن سالم ابن عمر أنكر قول الرجل الغفاري في حديثه مرفوعاً : «وأبيك» ، وهو حري بذلك ؛ لما في حديث سالم عن ابن عمر من النهي عن الحلف بالآباء .

ومن الغريب حقاً أن الحلف المذكور قد وقع في بعض الروايات لأحاديث صحيحة ، شذ بعض الثقات في «الصحيحين» - فضلاً عن غيرهما - فذكروه فيها ، وقد تقدم تخريجها برقم (٤٩٩٢) ، وانظر كتابي «صحيح أبي داود» (٤١٥) يسر الله لي إتمامه(*) .

وإن مما يؤكد نكارة الحلف المذكور في حديث الترجمة : أنه قد روي الحديث من طرق عن جمع من الصحابة - منهم أبو هريرة ، وإسناده حسن - ، ولم يقع في شيء منها الحلف المذكور ؛ فهو منكر جداً . والأحاديث المشار إليها مخرجة في

(*) تم طبع ما أنجزه الشيخ رحمه الله تعالى بعد وفاته في (١١) مجلداً مع «الضعيف» والفهارس .

«مختصر الشمائل» (٩٦ ـ ٩٧) ، و«المشكاة» (١٠٦/١ ـ ٣٢٧/١٠٧ و٣٢٨) ، وقد أشار الحافظ في «الفتح» (٣٤٦/٤) إلى ثبوت القصة ـ دون الحلف بالأب طبعاً ـ بسكوته عليها ، وهي من معجزاته ﷺ وآياته العلمية .

٦٣١٢ ـ (اللهم ! عليك الوليدَ ، أثِمَ بي ، مرتين [أو ثلاثاً]) .

ضعيف . أخرجه عبدالله بن أحمد (١٥١/١ ـ ١٥٢ و١٥٢) ـ واللفظ له ـ ، والبزار (١٦٢٦/٢٤٨/٢ و١٦٢٧) ، وأبو يعلى (٢٩٤/٢٥٣/١ و٣٥١/٢٩٠) ، والمحاملي في «الأمالي» (١١٩/١٥١) من طرق عن نعيم بن حكيم عن أبي مريم [الحنفي] عن علي رضي الله عنه :

أن امرأة الوليد بن عقبة أتت النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ! إن الوليد يضربها ، قال :

«قولي له : [إن رسول الله ﷺ] قد أجارني» .

قال علي : فلم تلبث إلا يسيراً حتى رجعت فقالت : ما زادني إلا ضرباً ! فأخذ هدبة من ثوبه فدفعها إليها ، وقال :

«قولي له : إن رسول الله ﷺ قد أجارني» .

فلم تلبث إلا يسيراً حتى رجعت فقالت : ما زادني إلا ضرباً ! فرفع [رسول الله ﷺ] يديه وقال : . . . فذكره .

والزيادة الأولى والثانية للبزار ، والثالثة لأبي يعلى . وزاد المحاملي في أول الحديث زيادة غريبة ونصها ـ بعد قولها : «يضربها» ـ :

«فقال : «اذهبي فاصبري» ، ثم أتته ، فقالت : إنه يضربني ، فقال لها : «اذهبي

فاصبري» ، ثم أتته فقالت : إنه يضربني ، قال : فأخذ هدبة من ثوبه ثم قال : «اذهبي بها إليه ، اللهم ! عليك الوليد»» .

هذا نص الحديث عنده بتمامه ، ومن الظاهر أنه قد زاد تلك الزيادة مقابل اختصاره ذكر الإجارة ، وتكرار شكواها من ضربه إياها ، فلم تطمئن النفس لهذه الزيادة لمخالفتها لرواية الجماعة ، ولا أدري ممن الوهم ؛ فإن إسناده هكذا : حدثنا زيد ابن أخزم قال : حدثنا عبدالله بن داود عن نعيم بن حكيم . . . به .

وعبدالله بن داود ـ وهو : الخريبي ـ : ثقة من رجال البخاري .

وزيد بن أخزم : ثقة حافظ من رجال البخاري أيضاً ، لكن قد تابعه إبراهيم ابن محمد التيمي : ثنا عبدالله بن داود . . . به نحوه ، لكنه لم يذكر الزيادة ، والتيمي ثقة . والله أعلم .

قلت : وخفي هذا الفرق في المتن على الدكتور القيسي المعلق على «الأمالي» للمحاملي ، فلم يتنبه لزيادته هذه ، فعزا حديثه للحفاظ الثلاثة الأولين ؛ فأوهم أنه عندهم كما هو عند المحاملي بزيادة جملة «الصبر» ، وأكد ذلك بقوله :

«وذكره الهيثمي في «المجمع» (٣٣٢/٤) وقال : ورجاله ثقات» !

ثم إن الدكتور ذهب إلى أن أبا مريم الراوي عن علي هو الثقفي المدائني ، وقال :

«وصرح في رواية البزار أنه الحنفي ـ وهو : قيس ـ : وثقه النسائي والذهبي في «الكاشف» ، ووهم الحافظ في «التقريب» إذ قال : إنه مجهول» .

وهذا وهم عجيب ! وإنما أتي من العجلة في النقل وقلة التحقيق ، وذلك لأمرين :

الأول : أن الحافظ بعد أن حكى الخلاف في اسم أبي مريم الثقفي المدائني قال :

«قلت : الذي يظهر لي أن النسائي وهم في قوله : إن أبا مريم الحنفي يسمى

قيساً . . والصواب : أن الذي يسمى قيساً هو أبو مريم الثقفي صاحب الترجمة ؛ كما قال أبو حاتم وابن حبان» . قال :

«وأما أبو مريم الحنفي - واسمه : إياس ؛ كما قال ابن المديني وأبو أحمد وابن ماكولا ، وابن حبان في «الثقات» - فلم يذكره النسائي ؛ لأنه لم يذكر إلا من عرف اسمه . وأما أبو مريم الكوفي : فهذا ثالث لا تعلق له بهما ؛ إلا لكونه يروي عن علي أيضاً ، وقال الدارقطني : أبو مريم الثقفي عن عمار مجهول» .

قلت : فقد فرق الحافظ بين أبي مريم الثقفي ، وأبي مريم الحنفي ، وأفاد أن الأول هو المسمى : (قيساً) . . والآخر يسمى : (إياساً) ، وأن النسائي أخطأ في تسميته قيساً ! فاختلط الأمر على الدكتور القيسي كما اختلط على النسائي ! زد على ذلك أنه في قوله المتقدم عزا إلى الحافظ أنه جهل أبا مريم الحنفي ، وهذا خلاف الواقع في كتابه «التقريب» ؛ فقال :

«**أبو مريم الثقفي** ، اسمه : قيس المدائني ، مجهول ، من الثانية . ي د س .

أبو مريم الحنفي القاضي ، اسمه : إياس بن صُبيح ، مقبول ، ومن الثانية ، ووهم من خلطه بالأول» .

فقد وَهِمَ القيسي على الحافظ حين نسب إليه أنه قال في أبي مريم الحنفي : «مجهول» . . وهو إنما قال فيه : «مقبول» ، والمجهول عنده إنما هو الثقفي !! وأصل المشكلة عند الدكتور : أنه لم يفرق بين الحنفي والثقفي ، خلافاً للحافظ ، ولذلك وهم عليه .

وعدم التفريق هو الذي يترشح من قول الذهبي في «الكاشف» :

«أبو مريم الثقفي : عن علي وأبي الدرداء ، وعنه عبدالملك ونُعيم (الأصل : يعلى) ابنا حكيم ، ثقة ، ولي قضاء البصرة» .

والذي جعلني أميل إلى ما ذكرت : أن رواية الابنين المذكورين قد ذكرها البخاري وابن أبي حاتم ، وكذا ابن حبان في «الثقات» (٥/٣١٤) ، دون قوله :

«ولي قضاء البصرة» . وإنما ذكر هذا ابن حبان في ترجمة إياس بن صبيح أبي مريم الحنفي المتقدم من كتابه «الثقات» (٤/٣٤) ، ومن قبله الدولابي في «الكنى» (٢/١١٠) فروى بسند قوي عن ابن سيرين قال :

«أول من قضى بالبصرة إياس بن صبيح ، وهو أبو مريم الحنفي» .

لكن لعل التفريق بين الرجلين هو الأرجح ؛ لاتفاق إمام المحدثين ومن معه على ذلك ، وهو الذي رجحه الحافظ ابن حجر ـ كما تقدم ـ . لكن اتفاقهم جميعاً على أن الذي روى عنه نعيم بن حكيم هو : أبو مريم الثقفي ؛ ذكروا ذلك في ترجمة الثقفي هذا ـ كما تقدم عن الذهبي ـ ، وكذلك ذكروا في ترجمة نعيم هذا ، ومنهم الذهبي أيضاً ، وقال فيه :

«ثقة» .

فإذا ثبت هذا ؛ فتكون رواية البزار التي وقع فيها أنه : (الحنفي) . . شاذة ؛ لمخالفتها لما تقدم من صنيع الأئمة في ترجمتهم له وللراوي عنه من جهة ، ولعدم ورودها في رواية الأئمة الآخرين الذين أخرجوا الحديث من جهة أخرى .

هذا ما أدَّاني إليه بحثي وتفكيري ، فإن أصبت ؛ فمن الله ، وإن أخطأت ؛ فمن نفسي ، سائلاً المولى سبحانه أن يغفر لي خطئي وعمدي وكل ذلك عندي .

وإذا كان الأمر كذلك ؛ فما حال الثقفي هذا وقد تقدم قول الدارقطني والعسقلاني فيه :

«مجهول»؟

فأقول : إذا كان لم يرو عنه غير الأخوين المسمّيين آنفاً ، وكان أحدهما ـ وهو : عبد الملك ـ ليس له إلا راوٍ واحد ؛ فهو مجهول العين ـ كما ذكرت في «تيسير الانتفاع» ـ ، وعليه يترجح عندي أن شيخه هذا ـ الثقفي ـ يكون مجهول الحال . والله أعلم .

والحديث عزاه السيوطي في «الجامع الكبير» لابن أبي شيبة ومسدد وأبي يعلى وعبدالله بن أحمد وابن جرير وصححه .

أقول : لم أره في القسم المطبوع من كتاب ابن جرير «تهذيب الآثار» ، وقد تبين لي من مطالعتي إياه : أنه متساهل في التصحيح نحو تساهل ابن حبان !

٦٣١٣ ـ (من قال : لا إله إلا الله واحداً أحداً صمداً ، لم يَتَّخِذْ صاحبةً ولا وَلَداً ، ولم يكنْ له كفواً أحدٌ ـ عَشْرَ مراتٍ ـ ؛ كُتِبَ له أربعون ألفَ حسنةٍ) .

ضعيف جداً . أخرجه أحمد (١٠٣/٤) ، وابن السني (١٣٣) ، وابن عدي في «الكامل» (٥٨/٣ ـ ٥٩) من طريق الخليل بن مرة عن الأزهر بن عبدالله عن تميم الداري . . . مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ الخليل بن مرة مختلف فيه ، والجمهور على تضعيفه ، قال الذهبي في «الميزان» :

«قال أبو زرعة : شيخ صالح . وقال البخاري : منكر الحديث . وقال أبو حاتم : ليس بقوي . وقال ابن عدي : ليس بمتروك» .

ثم ساق له أحاديث أنكرت عليه ، قال في أحدها :

«وهو أنكرها» .

وقد روي الحديث بأنكر من هذا اللفظ ، ففيه :

«كتب الله له ألفي ألف حسنة ، ومن زاد زاده الله عز وجل» .

وقد مضى تخريجه برقم (٥١٢٢) مع تخريج الهيثمي له . وأما حديث الترجمة فلم يخرجه في بابه ، ولا في غيره فيما علمت . والله أعلم .

٦٣١٤ - (كان إذا صلى ؛ أَقْبَلَ علينا بوجهِهِ كالقَمرِ ، فيقولُ : اللهمَّ ! إني أعـوذُ بك من الهَمِّ والحَزَنِ ، والعَجْزِ والكَسَلِ ، والذُّلِّ والصَّغَارِ ، والفواحشِ ما ظَهَرَ منها وما بَطَنَ .

فتعلمناه من غير أن يعلمناه من كثرة ما كان يردده) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «الدعاء» (٦٦٠/١٠٩٦/٢) من طريقين عن أحمد بن يحيى بن سعيد القطان : ثنا يحيى بن عمر الفراء : ثنا أبو الأحوص عن مغيرة عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله رضي الله عنه قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ غير يحيى بن عمر الفراء ، فلم أجد له ذكراً إلا في «ثقات ابن حبان» (٢٦٥/٩) ، أورده برواية القطان هذا عنه عن أبي الأحوص ، ولم يزد . وكذلك ذكره السمعاني في مادة : (الفراء) من «الأنساب» ، وعمدته في ذلك ابن حبان ، ولكنه لا يصرح به . ولم يقف عليه الدكتور المعلق على «الدعاء» !

والقطان هذا : قال ابن أبي حاتم (٧٤/١) :

«كتبنا عنه ، وكان صدوقاً» . ورواه عنه الخطيب في «التاريخ» (١١٧/٥) . وذكره ابن حبان في «الثقات» (٣٨/٨ - ٣٩) وقال :

«وكان متقناً» .

قلت : فعلة الحديث شيخه الفراء ؛ فإنه شبه مجهول .

وله علة أخرى ؛ وهي : عنعنة المغيرة - وهو : ابن مقسم - : قال الحافظ في «التقريب» :

«ثقة متقن ؛ إلا أنه كان يدلس ، ولا سيما عن إبراهيم» .

وإبراهيم - هو : ابن يزيد النخعي ، وهو - : ثقة فقيه مشهور .

٦٣١٥- (إذا لقيَ أحدُكم أخاه في النهارِ مِراراً ؛ فلْيُسَلِّمْ عليه) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١/١٦/٢/٢٤٦ - بترقيمي) ، وعنه أبو نعيم في «الحلية» (١٣/٥) : حدثنا أحمد بن رشدين قال : نا أحمد بن عبدالمؤمن المصري قال : نا إبراهيم بن الحجاج المكي قال : نا يحيى بن عقبة بن أبي العيزار عن محمد بن سوقة قال : أخبرني نافع عن ابن عمر . . . مرفوعاً . وقال أبو نعيم - مضعفاً - :

«غريب من حديث محمد ، لم نكتبه إلا من هذا الوجه» .

قلت : وهو موضوع ؛ آفته يحيى بن عقبة هذا ، وبه أعله الهيثمي فقال (٣٤/٨) :

«وهو كذاب» . وقال الذهبي في «المغني» :

«قال أبو حاتم : يفتعل الحديث» .

قلت : ومن دونه ثلاثتهم ضعفاء ، وبعضهم أشد ضعفاً من بعض :

١- إبراهيم بن الحجاج المكي : يغلب على الظن أنه الذي في «الميزان» :

«إبراهيم بن الحجاج : عن عبدالرزاق ، وعنه محمود بن غيلان ، نكرة لا يعرف ، والخبر الذي رواه باطل ، وما هو بـ : (الشامي) ، ولا بـ : (النيلي) ، ذانك صدوقان» .

ثم ساق الخبر من طريق الحافظ أحمد بن صالح المصري عنه عن عبدالرزاق بإسناده عن ابن عباس مرفوعاً أنه ﷺ قال لفاطمة :

«أما ترضين أن الله اختار من أهل الأرض رجلين : أباك وزوجك !» . وقال :

«تابعه **عبدالسلام بن صالح** أحد الهلكى عن عبدالرزاق» .

قلت : وهذا الخبر رواه الخطيب من الوجه الأول ، وعن هذا المتابع ، وعن ثالث ، وقال :

«حديث غريب» .

وأورده ابن الجوزي في «العلل» (١/٢٢٠ ـ ٢٢١) من طريق الخطيب من الوجوه الثلاثة ، وأعل الثالث بأن فيه **أحمد بن عبدالله بن يزيد** ، قال :

«كان يضع الحديث» .

وأعل الثاني بأن عبدالسلام ـ وهو : أبو الصلت ـ قال :

«وقد اتفقوا على أنه كذاب» .

كذا قال ! وأما الوجه الأول فسكت عنه ، ثم أخذ يتكلم على عبدالرزاق ويحاول تعصيب التهمة بعبدالرزاق ، وهذا ليس بجيد ما دام لم يروه ثقة عنه ؛ فتعصيب الجناية بغيره أولى .

٢ ـ أحمد بن عبدالمؤمن المصري : قال مسلمة بن قاسم ـ كما في «اللسان» ـ :

«ضعيف جداً» .

٣ ـ أحمد بن رشدين : هو أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين المصري قال :(*)

٦٣١٦ ـ (مَنْ أكلَ لحْمَ أخيه في الدنيا ؛ قُرِّبَ إليه يومَ القيامةِ ، فيقال له : كُلْه مَيْتاً كما أَكَلْتَهُ حياً ، فيأكُلُه ويَكْلَحُ ويَضِجُّ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١٦٤٨/١/٩٠/١) من طريق **عبدالعزيز بن محمد بن معدان السَّلَمْسيني**(**) قال : نا محمد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن موسى بن يسار عن أبي هريرة مرفوعاً به . وقال :

«لم يروه عن ابن إسحاق إلا محمد بن سلمة» .

قلت : هو : الحراني ، وهو ثقة من رجال مسلم ، وكذا من فوقه ، إلا أنه لم يخرج لابن إسحاق إلا متابعة ، وفيه ضعف يسير ؛ لكنه مدلس ، وقد عنعنه من كل الطرق الآتية عنه فهي العلة ؛ وبها أعله العراقي في «تخريج الإحياء» (١٤٣/٣) ـ وعزاه لابن مردويه مرفوعاً وموقوفاً ـ وقال الهيثمي في «المجمع» (٩٢/٨) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه ابن إسحاق ، وهو مدلس ، ومن لم أعرفه» .

قلت : يشير إلى الراوي عنه ابن معدان السَّلَمْسِيني ، وهو بفتح السين واللام ، وسكون الميم وكسر السين الثانية نسبة إلى (سلمسين) : قرية بالقرب من حرّان ؛ كما في «الأنساب» للسمعاني ، ولم يذكره فيها ، ولا وجدت له ترجمة في شيء من كتب التراجم التي عندي .

(*) كذا الأصل ؛ لم يكمل الشيخ رحمه الله ، وأحمد هذا متهم بالكذب ؛ كما سبق مراراً ، وانظر «الضعيفة» (٣١٦/١١ ، ٦٥٦) وغيرها . (الناشر) .

(**) كذا في أصل الشيخ رحمه الله ، وفي مطبوعة الطحان (١٦٧٧/٣٩١/٢) : «عبدالصمد بن محمد . . .» ، وقد ذكره الشيخ على الصواب في الحديث التالي . (الناشر) .

إلا أنه قد توبع ، فقال أبو يعلى : حدثنا الحكم بن موسى : حدثنا محمد بن سلمة . . . به .

كذا ذكره ابن كثير في تفسير ﴿الحجرات﴾ من رواية أبي يعلى ، وإطلاق العزو إليه يعني : أنه في «مسنده» ، وليس هو في المطبوع منه ، ولا عزاه إليه الهيثمي .

فقلت : لعله في «الكبير» منه ؛ فرجعت إلى «المطالب العالية» منه ، فلم أجده فيه ـ وهو على شرطه ـ ؛ فرجعت إلى «معجم شيوخه» ، فلم أره في ترجمة الحكم ابن موسى ـ وهو ثقة من شيوخ مسلم ـ وقد ساق له حديثين . والله أعلم .

وقال ابن كثير عقبه :

«وهو غريب جداً» .

وأما قول الحافظ في «الفتح» (١٠/٤٧٠) بعدما عزاه لأبي يعلى أيضاً :

«سنده حسن» !

فهو غير حسن ، ولعله ظن أن ابن إسحاق صرح بالتحديث ؛ فإنه في هذه الحال يكون حسن الإسناد ، وهو قد عنعنه في جميع الطرق عنه ، حتى في رواية أبي يعلى ـ كما تقدم ـ ، وكذلك رواه ابن أبي الدنيا في «الصمت» (١٧٨/١٠٩) ، وأبو الشيخ في «التوبيخ» (٢٠٥/٢٢٦) من طريقين آخرين عنه معنعناً ، وكذا رواه الأصبهاني في «الترغيب» (٢/٨٩٩/٢٢٠٠) ولفظه :

«يؤتى بالرجل يوم القيامة الذي كان يغتاب الناس في الدنيا ، فيقال له : كل لحم أخيك ميتاً . . .» .

وهو رواية للطبراني في «الأوسط» ؛ كما ذكر الهيثمي وقال :

«وفيه ابن إسحاق ، وهو مدلس ، وبقية رجاله ثقات» .

وبه أعله المنذري في «الترغيب» (٢٩٩/٣) بعد أن عزاه لأبي يعلى والطبراني وأبي الشيخ في «كتاب التوبيخ» باللفظ الأول .

٦٣١٧ - (من قال في دُبُرِ صلاتِه : ﴿الحمدُ للهِ الذي لم يتَّخذْ ولداً ، ولم يكن له شريكٌ في المُلْكِ ، ولم يكنْ له وليٌّ من الذُّلِّ وكبِّرْهُ تكبيراً﴾ ؛ كان له من الأجرِ مثلُ السماوات السَّبْع ، وما فيهن ، وما تَحْتَهُنَّ ، والجبالِ ؛ وذلك أن الله عز وجل يقولُ : ﴿تكادُ السمواتُ يَتَفَطَّرْنَ منه وتَنْشَقُّ الأرضُ وتَخِرُّ الجبالُ هَدّاً . أن دَعَوا للرحمنِ ولداً﴾ ، فلهذا من الأجْرِ كما على هذا الكافرِ من الوِزرِ) .

منكر . أخرجه الطبراني في «كتاب الدعاء» (٦٧٦/١١٠٥/٢) : حدثنا أحمد ابن النضر بن بحر العسكري : ثنا عبدالصمد بن محمد بن معدان السَّلَمْسِيني : ثنا محمد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن عمه موسى بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه . . . مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ وله علتان :

عنعنة ابن إسحاق ، وجهالة السلمسيني هذا - كما تقدم في الحديث الذي قبله - . وسائر رجاله ثقات .

وأما قول الدكتور محمد سعيد البخاري في تعليقه على «الدعاء» :

«في إسناده شيخ الطبراني ، وشيخ شيخه لم أقف على ترجمتهما» !

فلم يصب في شيخ الطبراني ؛ فقد ترجمه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٨٥/٥ - ١٨٦) ، وذكر أنه من أهل (عسكر مكرم) ، وأن ابن المنادي قال :

«كان من ثقات الناس وأكثرهم كتاباً ، مات سنة (٢٩٠)» .

قلت : فالعلة من شيخه ابن معدان ، أو عنعنة ابن إسحاق . والله سبحانه وتعالى أعلم .

ومن الغريب أن الحافظ السيوطي لم يورد هذا الحديث في «جامعيه» ، ولا في «الدر المنثور» في تفسير آية الإسراء هذه : ﴿وقل الحمد الله الذي لم يتخذ ولداً . . .﴾ الآية ، وإنما أورد تحتها ما روى ابن أبي الدنيا في «كتاب الفرج» والبيهقي في «الأسماء والصفات» عن **إسماعيل بن أبي فديك** ، قال : **قال** رسول الله ﷺ :

«ما كَرَبَني أمر إلا تمثل لي جبريل عليه السلام فقال : يا محمد ! قل : توكلت على الحي الذي لا يموت ، و : ﴿الحمد لله الذي لم يتخذ ولداً . . .﴾ الآية» .

قلت : وهذا ـ مع إعضاله ـ فيه جهالة وضعف ؛ فقد أخرجه ابن أبي الدنيا في «الفَرَج» (ص٢٠) ، ومن طريقه البيهقي في «الأسماء» (ص١١٣) عن الخطاب ابن عثمان : حدثنا ابن أبي فديك : حدثني **سعد بن سعيد** : حدثني أبوك إسماعيل بن أبي فديك قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

أما الجهالة : فهي في إسماعيل هذا ـ والد محمد بن إسماعيل بن أبي فديك ـ ؛ فقد أورده البخاري في «التاريخ» وابن أبي حاتم في «الجرح» برواية ابنه محمد عنه ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً . وهنا قد أدخل محمد بينه وبين أبيه سعدَ ابن سعيد ـ وهو : ابن أبي سعيد المقبري ـ ، وهو ليِّن ـ كما قال الذهبي في «الكاشف» ، والعسقلاني في «التقريب» ، وذكر أنه ـ من الطبقة الثامنة ؛ وهي الطبقة الوسطى من كبار أتباع التابعين ، وهذا يعني أن شيخه إسماعيل بن أبي فديك من أتباع التابعين ، ومع هذا الإعضال فهو مجهول لم يوثقه أحد .

وقد روي عنه مسنداً ؛ أخرجه الحاكم (٥٠٩/١) من طريق الفضل بن محمد الشعـراني : ثنا أبو ثابت محمد بن عبيدالله : ثنا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك : حدثني سعد بن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً . . . به . وقال :

«صحيح الإسناد» .

كذا قال ! وسقط الحديث من «التلخيص» للذهبي ، وأستبعد أن يوافق على تصحيحه ؛ لأمرين :

الأول : تضعيفه لرواية سعد المقبري ـ كما تقدم نقله عن «كاشفه» ـ ؛ بل قال في «المغني في الضعفاء والمتروكين» :

«واهٍ ، ورمي بالقدر» .

والآخر : أنه أورد في «ضعفائه» المذكور الفضل بن محمد الشَّعراني وقال :

«قال أبو حاتم : تكلموا فيه» .

ولم يزد ! مع أنه وثقه بعضهم ، وبالغ بعضهم فرماه بالكذب ، وهو من الحفاظ . راجع «سير الأعلام» للذهبي (٣١٧/١٣ ـ ٣١٩) .

وشيخه في هذا الإسناد أبو ثابت محمد بن عبيدالله ثقة ، من شيوخ البخاري ، فإن لم يكن وهم عليه الشعراني ؛ فالخطأ من المقبري . والله سبحانه وتعالى أعلم .

والحديث عزاه المنذري في «الترغيب» (٤٤/٣) للطبراني والحاكم عن أبي هريرة ، وأقر الحاكم على تصحيح إسناده ! ولينظر أين أخرجه الطبراني؟ فإني لم يتيسر لي البحث عنه كما ينبغي ، ولم يورده الهيثمي في «مجمعه» . والله أعلم .

وروى الأصبهاني في «ترغيبه» (١٢٩٢/٥٤٠/٢) من طريق إبراهيم بن الأشعث قال : سمعت الفضيل يقول :

إن رجلاً على عهد النبي ﷺ أسره العدو ، فأراد أبوه أن يفديه ، فأبوا عليه إلا بشيء كثير فلم يطقه ، فشكا ذلك إلى النبي ﷺ ، فقال :

«اكتب إليه فليكثر من قوله : توكلت على الحي الذي لا يموت . . .» إلخ . قال : فكتب إليه ، فجعل يقولها ؛ فغفل العدو عنه فاستاق أربعين بعيراً ، فقدم بها إلى أبيه . قال المنذري :

«وهذا معضل» .

قلت : وإبراهيم بن الأشعث أورده الذهبي في «المغني» وقال :

«قال أبو حاتم : كنا نظن به الخير ، فقد جاء بمثل هذا الحديث ، وذكر حديثاً واهياً» .

٦٣١٨ - (فالذي نِلْتُما من عِرْضِ أخيكما آنفاً أكثرُ ، والذي نفسُ محمدٍ بيدِهِ ! إنه في نَهَرٍ من أنهارِ الجنةِ يَتَغَمَّسُ فيها) .

منكر . أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٧٣٧ - ح) ، والطحاوي في «شرح المعاني» (٨٢/٢) ، وعبدالرزاق في «المصنف» (١٣٣٤٠/٣٢٢/٧) ، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٦٧١٢/٢٩٨/٥) ، وأبو يعلى (٥٢٤/١٠ - ٥٢٥) كلهم من طريق أبي الزبير عن عبدالرحمن بن الهضهاض الدوسي عن أبي هريرة قال :

جاء ماعز بن مالك الأسلمي ، فرجمه النبي ﷺ عند الرابعة ، فمر به رسول الله ﷺ ، ومعه نفر من أصحابه ، فقال رجلان منهم : إن هذا الخائن أتى النبي

ﷺ مراراً كل ذلك يرده ، ثم قتل كما يقتل الكلب ، فسكت عنهم النبي ﷺ حتى مر بجيفة حمار شائلة رجله ، فقال : «كُلا من هذا» ! قالا : من جيفة حمار يا رسول الله؟! قال : . . . فذكره .

والسياق للبخاري ، وهو مختصر ، ولفظه عند عبدالرزاق وغيره أتم ، وهو مخرج في «الإرواء» (٢٤/٨) بمصادر أخرى أكثر من هذه ، وإنما أخرجته هنا لأمرين :

الأول : لمصادر جديدة وقفت عليها لم أكن قد وقفت عليها من قبل .

والآخر : ـ وهو الأهم ؛ ـ لتأكيد ضَعف الحديث بهذه الزيادة المذكورة آنفاً ، فقد رأيت من صحح إسناده كابن كثير وغيره ، فأقول :

علة هذا الإسناد عبدالرحمن بن الهضهاض هذا ، ويقال : ابن الصامت ، وكذا وقع فيه عند بعض المخرجين ، وقيل غير ذلك ـ كما تراه مفصلاً في «التهذيب» ـ ، وبالنسبتين الأوليين ذكره ابن حبان في «ثقات التابعين» (٩٧/٥ و١١٤) ؛ دون أن ينبه أنهما راوٍ واحد ! ولم يذكر له هو أو غيره راوياً غير أبي الزبير ؛ ولذلك جاء في «التهذيب» :

«قال البخاري : لا يعرف إلا بهذا الحديث .

وقال النَّباتي[1] في «ذيل الكامل» : من لا يعرف إلا بحديث واحد ، ولم يشهر حاله ؛ فهو في عداد المجهولين» . ولذلك قال الذهبي في «الكاشف» :

«مجهول» . وهو معنى قول الحافظ في «التقريب» :

---

(١) هو الإمام الحافظ الثقة أحمد بن محمد بن مفرج الإشبيلي ، يعرف بابن الرومية ، له ترجمة في «سير الذهبي» (٥٨/٢٣ ـ ٥٩) .

«مقبول» .

يعني : عند المتابعة . وقد توبع على قصة رجم ماعز دون حديث الترجمة . . فكان منكراً ؛ فقد جاء الحديث في «الصحيحين» وغيرهما من طرق عن أبي هريرة ، وكذلك من حديث جابر وبريدة وغيرهم ، وهي مخرجة في «الإرواء» (٣٥٢/٧ ـ ٣٥٨) بقصة ماعز ؛ دون حديث الترجمة . وانظر «المستدرك» (٣٦١/٤ ـ ٣٦٣) إن شئت .

ولذلك فقد أخطأ الحافظ ابن كثير في قوله في «تفسير الحجرات» (٢١٥/٤) بعد أن عزاه لرواية أبي يعلى :

«إسناد صحيح» !

مع أن الراوي عن أبي هريرة لم يسم عند أبي يعلى ؛ بل وقع فيه :

«ابن عم لأبي هريرة» !

وإن من جهل ذاك الشيخ الصابوني وقلة أمانته العلمية ، أنه توهم أن هذه العبارة محرَّفة ؛ فجعل الحديث في كتابه «مختصر تفسير ابن كثير» (٣٦٦/٣) من مسند «ابن عمر» ! فكأنه ظن ـ لبالغ جهله ، وضيق عطنه ـ أن لفظة : (عم) فيها . . محرفة من : (عمر) ! وأن قوله فيها : «لأبي هريرة» . . مقحم من الناسخ أو الطابع ! فصار الحديث عنده : «عن ابن عمر» ! فجاء بما لا أصل له !

وأما بلديه الشيخ الرفاعي فلقد كان أذكى منه ! فقد ستر جهله بهذا العلم بأن أسقط اسم الصحابي من الحديث ! فقال في «مختصره» (٢٢٣/٤) :

«وروى الحافظ أبو يعلى في روايته لقصة رجم ماعز . . .» !

ثم اتفقا على تقليد ابن كثير ـ كما هي عادتهما ـ في تصحيحه لإسناد الحديث ، إلا أن الصابوني جعل التصحيح في التعليق قائلاً :

«أخرجه الحافظ أبو يعلى وإسناده صحيح» ! موهماً قراءه أن التخريج والتصحيح من علمه ! شِنْشِنَةٌ نعرفها من أخزم !

وكذلك أخطأ المعلق على «مسند أبي يعلى» ؛ فقال ـ بعد أن عزاه لعبد الرزاق ـ :

«وهذا إسناد جيد ، ترجمه البخاري في «التاريخ» ، وابن أبي حاتم في «الجرح» ، ولم يوردا فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وما رأيت فيه جرحاً . ووثقه ابن حبان . وانظر تعليقنا على الحديث (٥٢٩٧)» .

قلت : ما ذكره هنا لا يستلزم جودة السند ؛ لأن كون الراوي لا يعلم فيه جرح لا يعني أنه ثقة ـ كما يعلم من علم المصطلح ـ ؛ فإنه لا بد أن يكون مشهوراً بالرواية ، ولو لم يرو عنه إلا واحد كبعض رواة «الصحيحين» ، وقد أشار إلى هذا الحافظ النباتي المذكور آنفاً .

ومذهب ابن حبان وتساهله في توثيق المجهولين أشهر من أن يناقش ، وقد تعرضت لبيان خطئه أكثر من مرة ، وحسب المنصف تصريحه هو في عشرات المذكورين في «ثقاته» بأنه لا يعرفه ! وتارة يقول : «لا أعرفه ولا أعرف أباه» !! أو : «لا أدري من هو ولا ابن من هو» ، وهؤلاء عنده بالعشرات !

ورأيته أحياناً يقول في بعضهم : «ما له حديث يرجع إليه» ! وتارة : «لست أعرفه بعدالة ولا جرح» ، وتارة أخرى : «ما له حديث مستقيم» ! ومرة قال : «في حديثه مناكير كثيرة» ، وأغرب من ذلك كله أنه صرح في بعضهم فقال فيه : «ضعيف» !! وسوف أفصل القول في تساهله بعد أن نفرغ إن شاء الله من كتابي «ترتيب الثقات» ،

ومادته عندي جاهزة والحمد الله ، وهي تحت التأليف والترتيب ، وقد وصل حتى هذه الساعة إلى نهاية حرف الطاء ، نسأل الله تمامه بفضله وكرمه(*) .

وأما المكان الآخر الذي أحال عليه فإنه هناك نقل شيئاً من كلام الحافظ في انتقاده لابن حبان في «ثقاته» ، ثم رد عليه بأمرين فصل القول فيهما ، لا يتسع المجال الآن لتعقبه بتفصيل ؛ فذلك محله في مقدمة كتابي المشار إليه آنفاً ، ولكن حسب القارئ دليلاً على بطلان رده على الحافظ ما نقله عن مقدمة «صحيح ابن حبان» أنه قال :

«لم نحتج فيه إلا بحديث اجتمع في كل شيخ من رواته خمسة أشياء :

الأول : العدالة في الدين بالستر الجميل .

والثاني : الصدق في الحديث بالشهرة فيه .

والثالث : العقل بما يحدث من الحديث .

والرابع : العلم بما يحيل من معاني ما يروي .

والخامس : المتعري خبره عن التدليس» .

قلت : وهذه الشروط لو التزمها ابن حبان في كل رجال «ثقاته» ؛ لكان كتابه هذا ـ «الثقات» الذي عليه بنى كتابه الآخر «الصحيح» ـ في مقدمة الكتب المعتمدة في التوثيق ؛ ولكن ليتأمل القارئ الكريم :

هل هذه الشروط الخمسة يمكن أن تنطبق على من قال فيه ما تقدم نقله من «ثقاته» ؛ كمن قال فيه : «لا أعرفه ولا أعرف أباه» ، «لست أعرفه بعدالة ولا

(*) وقد أتمه الشيخ رحمه الله ـ فيما نعلم ـ ، ولم يُطبع بعدُ . (الناشر) .

جرح» ! إلى غير ذلك من الأمثلة المتقدمة وغيرها؟!

كيف يمكن أن يظن في أمثال هؤلاء الذين صرح ابن حبان بجهالتهم وضعفهم بعبارات مختلفة ، أنه اجتمع فيهم : العدالة ، والصدق ، والفهم بما يحدث ، والعلم بما يفسد معنى الحديث ، . . .؟!

لا شك أن ما ادعاه من الشروط في رواة «صحيحه» غير مطابق لواقعه ، ولا لرواة «ثقاته» الذين عليهم أقام كتابه «الصحيح» .

ثم ألا يكفي دلالة على جهل هذا المعلق بهذا العلم الشريف وقواعده أنه خالف ما عليه أئمته في تراجم رواة الحديث؟! ففيهم المئات ممن وثقهم ابن حبان ، ومع ذلك لم يوثقوهم ؛ يعلم ذلك كل من له عناية بعلم الجرح والتعديل ، وهذا هو المثال بين أيدينا فإن الحفاظ : النباتي ، والذهبي ، والعسقلاني لم يوثقوا ابن الهضهاض هذا ؛ فلا أدري ـ والله ! ـ كيف طاوعت هذا المعلق نفسه على مخالفتهم والتطاول عليهم بتخطئتهم ، وهو ابن هذا اليوم ؛ لَمَّا يتحصرم بعد؟!

وإن مما يؤكد حداثته بهذا العلم وجهله به أنه بعد أن جوَّد إسناد الحديث ـ كما تقدم نقله عنه ـ أخذ يخرجه من رواية الشيخين وغيرهما من طريق سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبدالرحمن عن أبي هريرة . ولم يسق إسناده ؛ فأوهم أن فيه حديث الترجمة ، وهو في الحقيقة مما يوهن الحديث ويؤكد نكارته ـ كما أشرت إلى ذلك في أول هذا التخريج ـ .

ثم إن الجملة الأخيرة من حديث الترجمة رواها أيوب عن أبي الزبير عن جابر مختصراً جداً بلفظ :

إن النبي ﷺ لما رجم ماعز بن مالك ؛ قال :

«لقد رأيته يتخضخض في أنهار الجنة» .

أخرجه ابن حبان أيضاً (١٥١٥) .

قلت : ورجاله ثقات ؛ لكنْ أبو الزبير مدلس ، وقد عنعنه .

والقصة في «الصحيحين» وغيرهما من طريق أبي سلمة عن جابر أتمّ منه ، وفيه :

فقال له رسول الله ﷺ خيراً ، ولم يصل عليه .

وهو مخرج في «الإرواء» (٣٥٣/٧) ؛ فهذا يؤيد أن ما في حديث أبي الزبير غير محفوظ . والله أعلم .

وفي حديث بريدة بن الحصيب في آخر هذه القصة : فقال رسول الله ﷺ :

«لقد تاب توبة لو قسمت بين أمة ؛ لوسعتهم» .

رواه مسلم وغيره . وهو مخرج في «الإرواء» (٣٥٦/٧) ؛ ففيه غنية عما لم يصح .

٦٣١٩ - (اللهمَّ ! اغفرْ للأحنفِ بنِ قَيْسٍ) .

ضعيف . أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٥٠/٢/١) وفي «الصغير» (ص٨٠ - هندية) ، وابن سعد في «الطبقات» (٧٣/٧) ، والحاكم (٦١٤/٣) ، وكذا أحمد (٣٧٢/٥) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٧٢٨٥/٣٢/٨) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٢٤/٧) كلهم من طريق حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن الحسن : أن الأحنف بن قيس قال :

بينا أنا أطوف بالبيت في زمن عثمان بن عفان رضي الله عنه ؛ إذ جاء رجل من بني ليث ، فأخذ بيدي فقال : ألا أبشرك؟ قلت : بلى . فقال : هل تذكر إذ

بعثني رسول الله ﷺ إلى قومك بني سعد ؛ فجعلتُ أعرض عليهم الإسلام وأدعوهم إليه ، فقلت أنت : إنك تدعو إلى الخير ، وتأمر بالخير ، وإنه ليدعو إلى الخير ، ويأمر بالخير ، فبلغتُ ذلك إلى النبي ﷺ ، فقال : . . . فذكره . فكان الأحنف رضي الله عنه يقول : ما من عملي شيءٌ أرجى لي منه .

والسياق للحاكم وبيض له .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ الحسن ـ هو : البصري ، وهو ـ : مدلس وقد عنعنه .

وعلي بن زيد ـ وهو : ابن جدعان ، وهو ـ : ضعيف كما قال الحافظ في «التقريب» . وقال في «الإصابة» ـ بعد أن عزاه لابن أبي عاصم فقط ـ :

«تفرد به علي بن زيد وفيه ضعف» .

ومما تقدم تعلم وهاء قول الهيثمي (١٠/٢) ـ بعد أن عزاه لأحمد والطبراني ـ :

«ورجال أحمد رجال الصحيح ؛ غير علي بن زيد ، وهو حسن الحديث» .

كذا قال ! وهو مدفوع بقول الحافظ المتقدم ، ولو سلمنا جدلاً بما قال ؛ فقد فاتته العلة الأولى وهي العنعنة !

٦٣٢٠ ـ (من قال حينَ يَنْصَرِفُ من صلاته : [باسمِ اللهِ] ، سبحان اللهِ العظيمِ وبِحَمْدِهِ ، ولا حولَ ولا قوةَ إلا بالله ، ثلاثَ مراتٍ ؛ قام مغفوراً له) .

منكر . أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣٧٥/٤/٢) ـ معلقاً والزيادة له ـ ، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (١٢٦/٤٥) ، والطبراني في «الدعاء» (٧٣٢/١١٣٦/٢) من طريقين عن نصر بن علي : ثنا خلف بن عقبة : ثنا

أبو الزهراء خادم أنس بن مالك عن أنس بن مالك رضي الله عنه . . . مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فيه مجهولان :

أبو الزهراء : ذكره ابن أبي حاتم ، وساق له هذا الحديث ، وقال :

«روى عنه خالد (!) بن عقبة القشيري» . ولم يزد !

قلت : كذا وقع فيه : (خالد) . . وهو خطأ مطبعي ؛ فقد أورده على الصواب في حرف الخاء ، فقال :

«خلف بن عقبة القشيري ، روى عن أبي الزهراء خادم أنس عن أنس ، روى عنه نصر بن علي الجهضمي» .

قلت : فهو مجهول ؛ لتفرد الجهضمي بالرواية عنه .

قلت : ومن الغريب أن المعلق على «الدعاء» لم يقف عليه ! [فقد قال :]

«في إسناده خالد بن النضر - شيخ الطبراني - وخلف بن عقبة : لم أقف عليهما» !!

قلت : أما خلف : فقد أوقفناك عليه في كتاب من أشهر وأقدم كتب الجرح والتعديل . ومن الظاهر أنه رجع إليه ؛ فلم يقع بصره عليه .

وأما **خالد بن النضر** : فهو أبو يزيد القرشي البصري ، روى له الطبراني في «المعجم الأوسط» حديثين فقط (١/٢٠٤/٢/٣٧٠٧ و٣٧٠٨) ، وأحدهما في «المعجم الصغير» (٨٩ هندية ، رقم ٣٥ - الروض النضير») ، فالظاهر أنه من مشايخه المجهولين ؛ لقلة حديثه عنه ، لكنه قد توبع - كما تقدمت الإشارة إلى ذلك - ؛ فهو عند ابن السني عن شيخه محمد بن هارون الحضري ، وهو ثقة حافظ مشهور ، أكثر عنه الطبراني .

٦٣٢١ - (إذا دَخَلَ أحدُكم على أخيه المسلم ، فأطعَمَهُ ؛ فليأكلْ من طعامِهِ ، ولا يسألْه عنه ، وإن سقاه شَرَاباً ؛ فليشربْ من شرابِه ، ولا يسألْه عنه ، فإن خَشي منه ؛ فَلْيَكْسِرْه بالماءِ) .

ضعيف بزيادة : (الخشية) . أخرجه ابن الجعد في «مسنده» (٢/١٠٦٣/٣٠٧١) ، ومن طريقه الدارقطني في «سننه» (٤/٢٥٨/٦٥) ، وكذا ابن عدي في «الكامل» (٦/٣٠٩) . قال ابن الجعد : أخبرني الزَّنْجِيُّ : أخبرني زيد بن أسلم [عن سمي] عن أبي صالح عن أبي هريرة . . . مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ وله علتان :

الأولى : الزنجي هذا - واسمه : مسلم بن خالد المكي ، وهو - : مختلف فيه ، والمتقرر فيه عند الحفاظ المتأخرين أنه صدوق سيئ الحفظ ؛ ولذلك أورده الذهبي في «الميزان» ، وحكى أقوال الأئمة المختلفة فيه ، وساق له بعض الأحاديث مما أنكر عليه ، ثم ختم ترجمته بقوله :

«فهذه الأحاديث وأمثالها تُردُّ بها قوة الرجل ويُضَعَّف» . وقال في «الكاشف» :

«وُثِّق ، وضعفه أبو داود لكثرة غلطه» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق كثير الأوهام» .

وقد ذكر ابن عدي في ترجمته أنه تفرد بروايته عن زيد بن أسلم ، وقال :

«وقد روي عن زيد بن أسلم عن أبيه عن أبي هريرة من رواية عبدالرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه» .

قلت : ولم أقف على لفظ رواية عبدالرحمن هذا مع كونه ضعيفاً ، وبعضهم

ضعفه جداً ، وهو راوي حديث توسل آدم بالنبي ﷺ ، وقد تقدم في المجلد الأول (٢٥ - ح) .

وأما العلة الأخرى : فهي الاختلاف على الزنجي في الجملة الأخيرة من الحديث :

«فإن خشي منه ؛ فليكسره بالماء» ؛ فإن ابن عدي لم يذكرها في الحديث ، وكذلك أخرج الحديث جمع من الأئمة من طرق صحيحة عن الزنجي دونها . وكذلك رواه ابن عجلان عن سعيد عن أبي هريرة دونها ؛ ولذلك أخرجته في «الصحيحة» (٦٢٧) من رواية أحمد وغيره دونها .

ثم هي مفسدة للمعنى الظاهر من سياق الحديث . والله سبحانه وتعالى أعلم .

ثم رأيت لابن الجعد متابعاً عند الطحاوي في «شرح المعاني» (٢/٣٢٩) من طريق أسد بن موسى قال : حدثنا مسلم بن خالد . . . به .

٦٣٢٢ - (كان إذا رَفَعَ رأسَه إلى سَقْفِ البيتِ ؛ قال : سبحانك اللهم وبِحَمْدِكِ ، أستَغْفِرُك وأتوبُ إليك . قالتْ عائشةُ : فسألتُه عنهن؟ فقال : أُمِرْتُ بهن) .

منكر . أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/١٥٠/١/٧٣١٤) من طريق أحمد بن المقدام العجلي : ثنا النضر بن أبي النضر عن عمرو بن عبدالجبار عن الحكم بن عتيبة عن مسروق عن عائشة قالت : . . . فذكره . وقال :

«لم يروه عن الحكم إلا عمرو بن عبدالجبار ، ولا عن عمرو إلا النضر بن أبي النضر ، تفرد به أبو الأشعث» .

قلت : وهو ثقة ؛ وهو أحمد بن المقدام . لكن النضر بن أبي النضر : لم أجد له ترجمة .

وعمرو بن عبدالجبار - الظاهر أنه السنجاري - : قال ابن عدي في «الكامل» (١٤١/٥) :

«روى عن عمه عبيدة بن حسان مناكير» .

ثم ساق له عدة أحاديث عن عمه بأسانيد له ، ثم قال :

«كلها غير محفوظة» .

والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» (١٤٢/١٠) وقال :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه من لم أعرفه» .

قلت : والحديث صحيح دون رفع الرأس إلى السقف ، كذلك رواه الشعبي عن مسروق . . . أتم منه بنحوه ، وفيه أن ذلك كان في آخر أمره . رواه مسلم وغيره . وهو مخرج في «الصحيحة» (رقم ٣١٥٧) .

ولعائشة حديث آخر : أنه كان يقول ذلك إذا ختم المجلس وقام منه ، وهو المسمى بكفارة المجلس ، وقد خرجته أيضاً هناك (٣١٦٤) .

٦٣٢٣ - (إن شرارَ الرَّوايا رَوايا الكَذِبِ ، ولا يَصْلُحُ من الكَذِبِ جِدٌّ ولا هَزْلٌ ، ولا يَعِدِ الرجلُ ابنَه ، ثم لا يُنْجِزُ له . إن الصدقَ يَهْدي إلى البِرِّ . . .) .

ضعيف . أخرجه الدارمي في «سننه» (٢٩٩/٢ - ٣٠٠) من طريق إدريس

الأودي عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص : أن عبدالله يرفع الحديث إلى النبي ﷺ . . .

قلت : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين ؛ غير أن البخاري إنما روى لأبي الأحوص في «الأدب المفرد» ـ واسمه : عوف بن مالك بن نضلة ـ ، إلا أن أبا إسحاق ـ وهو : عمرو بن عبدالله السَّبيعي ـ مدلس وكان اختلط .

وإدريس الأودي لا يعرف أنه روى عنه قبل الاختلاط ، وقد خالفه شعبة ؛ فجعله موقوفاً إلا جملة الصدق ؛ فقال أحمد في «مسنده» (١/٤١٠) : ثنا عفان : ثنا شعبة قال : أبو إسحاق : نا عن أبي الأحوص قال : كان عبدالله يقول :

إن الكذب لا يصلح منه جد ولا هزل . . . إلى قوله : ثم لا ينجز له . قال : وإن محمداً قال لنا :

«لا يزال الرجل يصدق حتى يكتب عندالله صدِّيقاً ، ولا يزال الرجل يكذب حتى يكتب عند الله كذاباً» .

قلت : وهذا إسناد صحيح ؛ لأن شعبة قد روى عن أبي إسحاق قبل الاختلاط ، وقد فرَّق بين قول ابن مسعود الموقوف ، وقول النبي ﷺ المرفوع ، وقد أخرج هذا المرفوع وحده الطيالسي في «مسنده» (٣٠١/٣٩) قال : حدثنا شعبة قال : أخبرني أبو إسحاق قال : سمعت أبا الأحوص يحدث عن عبدالله قال : إن محمداً قال :

«إن الرجل ليصدق . . .» الحديث .

وأخرجه مسلم (٨/٢٨ ـ ٢٩) من طريق أخرى عن شعبة . . . به .

ولشعبة فيه إسناد آخر : فقال الطيالسي (٢٤٧/٣٣) : حدثنا شعبة عن منصور عن أبي وائل عن عبدالله عن النبي ﷺ قال :

«لا يزال العبد يصدق . . .» الحديث .

وأخرجه أحمد (٣٩٣/١) ، وابن حبان (٢٧٢/٢٤٥/١) من طريق محمد بن جعفر : حدثنا شعبة . . . به .

وتابعه جرير عن منصور . . . به ؛ وفيه زيادة .

أخرجه البخاري (٦٠٩٤/٥٠٧/١٠) ، ومسلم (٢٩/٨) ، وابن حبان (٢٤٦/١/ ٢٧٣ و٢٧٤) ، والبيهقي في «الشعب» (١٩٩/٤) .

وتابعه أبو الأحوص عن منصور . . . به ؛ أتم منه .

أخرجه مسلم .

وتابع منصوراً الأعمش . . . به .

أخرجه مسلم والبخاري في «الأدب المفرد» (٣٨٦) ، وابن حبان (رقم ٢٧٢) ، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٥٩٠/٨ ـ ٥٩١) ، وكذا أبو داود في «السنن» (٤٩٨٩) ، وأحمد (٣٨٣/١) من طرق عنه .

قلت : فهذه الطرق الصحيحة عن أبي إسحاق السبيعي وغيره تدل على أنه خلط حديث ابن مسعود الموقوف بحديثه المرفوع ، وأنه لما حدَّث بالحديث قبل اختلاطه وتلقاه عنه شعبة ؛ فرَّق بين الموقوف والمرفوع ، وهذا هو الصواب .

ويؤيد ذلك أن هذا الموقوف جاء من طرق أخرى عن ابن مسعود : فقال البخاري في «الأدب المفرد» (٣٨٧) : حدثنا قتيبة قال : حدثنا جرير عن الأعمش عن مجاهد عن أبي معمر عن عبدالله قال : . . . فذكره ؛ مثل رواية عفان المتقدمة .

وتابعه وكيع عن الأعمش . . . به .

أخرجه ابن أبي شيبة (٨/٥٩١/٥٦٥٣) .

وهذا إسناد صحيح أيضاً على شرط الشيخين ، وأبو معمر اسمه عبدالله بن سَخبرة الكوفي .

وأخرجه أيضاً من طريق الأعمش عن إبراهيم عن عبدالله ، وعن عمرو بن مرة عن أبي البختري عنه ، وزاد :

ثم تلا عبدالله : ﴿اتقوا الله وكونوا مع الصادقين﴾ .

وكأنَّ البخاري رحمه الله أشار إلى هذه الرواية بترجمته بقوله :

«باب قول الله تعالى : ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين﴾ ، وما ينهى عن الكذب» .

ثم ساق الحديث المرفوع ، ولم يشر الحافظ إلى ذلك على خلاف عادته .

ثم رأيت لحديث الترجمة طريقاً أخرى عند ابن ماجه (١/١٨/٤٦) من طريق **عبيد بن ميمون المدني** عن محمد بن جعفر بن أبي كثير عن موسى بن عقبة عن أبي إسحاق به مطولاً مرفوعاً بلفظ :

«إنما هما اثنتان : الكلام والهدى . . .» الحديث بطوله ، وفيه حديث الترجمة .

وعبيد هذا مجهول ـ كما قال أبو حاتم ـ ، وأما ابن حبان فذكره على قاعدته في «الثقات» !

وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٤/٢٠١/٤٧٨٨) من طريق عبدالرزاق : أنا معمر عن أبي إسحاق . . . به موقوفاً عليه بتمامه ، لكن وقع فيه :

«وشر الرؤيا الرؤيا الكذب» !

وهو خطأ مطبعي .

ورواه عبدالرزاق في «المصنف» (١١/١٥٩/٢٠١٩٨) عن معمر قال : قال غير جعفر بن برقان : عن ابن مسعود . . . به نحوه ، وفيه حديث الترجمة موقوفاً أيضاً .

وكذلك رواه البيهقي أيضاً برقم (٤٧٨٦) من طريق عبدالرزاق . . . به . وهو ظاهر الانقطاع .

(تنبيه) : عزا بعضهم حديث الترجمة لكتاب مسلم ، زيادة في حديث ابن مثنى وابن بشار ؛ يعني : من طريق شعبة المتقدمة عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص . . . ذكره الحافظ في «الفتح» (١٠/٥٠٩) ثم قال :

«قلت : لم أر شيئاً من هذا في «الأطراف» لأبي مسعود ، ولا في «الجمع بين الصحيحين» للحميدي» . قال :

و«الروايا» جمع رويَّة . . بالتشديد ، وهو ما يتروى فيه الإنسان قبل قوله أو فعله . وقيل : هو جمع (راوية) ؛ أي : للكذب ، والهاء للمبالغة» .

٦٣٢٤ - (سيُقْتَلُ بـ(عذراءَ) ناسٌ يَغْضَبُ اللهُ لهم ، وأهلُ السماءِ) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (٦/٤٥٧) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤/٢٧٢) كلاهما من طريق يعقوب بن سفيان : حدثنا حرملة : أخبرنا ابن وهب : أخبرنا ابن لهيعة عن أبي الأسود قال :

دخل معاوية على عائشة فقالت : ما حملك على قتل أهل (عذراء) : حُجر وأصحابه؟ فقال : يا أمَّ المؤمنين ! إني رأيت قتلهم صلاحاً للأمة ، وبقاءهم فساداً للأمة . فقالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف . رجاله كلهم ثقات ، لكنه معضل ؛ فإن أبا الأسود هذا - واسمه : محمد بن عبدالرحمن بن نوفل - من أتباع التابعين ؛ ولذلك قال ابن كثير عقبه في «البداية» (٥٥/٦) :

«وهذا إسناد ضعيف منقطع» .

وبالانقطاع أعله الحافظ أيضاً في ترجمة حجر من «الإصابة» .

وأعله ابن عساكر بعلة أخرى وهي الوقف ؛ فقال عقبه :

«ورواه ابن المبارك عن ابن لهيعة فلم يرفعه» .

ثم ساق إسناده إليه عن ابن لهيعة : حدثني خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال :

أن معاوية حج ، فدخل على عائشة رضي الله تعالى عنها فقالت : يا معاوية ! قتلت حجر بن الأبرد وأصحابه؟! أما والله ! لقد بلغني أنه سيقتل بـ(عذراء) سبعة رجال يغضب الله تعالى لهم وأهل السماء .

قلت : وهذا منقطع أيضاً سعيد بن أبي هلال من أتباع التابعين أيضاً ، على أن أحمد وغيره رماه بالاختلاط .

٦٣٢٥ - (إن العَجَمَ - أو : العَدوَّ - لا ينصرونني على قوم) .

منكر . أخرجه البخاري في «التاريخ» (٣٨٧/١/٤) معلقاً في ترجمة مسلمة ابن محارب الزيادي عن أبيه أن معاوية كتب إلى زياد : سمعت النبي ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مجهول ؛ مسلمة هذا لم يذكر البخاري مع حديثه هذا

شيئاً يدل على حاله . ونحوه ابن أبي حاتم ، سوى أنه قال :

«روى معتمر بن سليمان عن رجل من أهل الكوفة عنه ، وروى أبو الحسن المدائني عنه» .

وأما ابن حبان فذكره في «أتباع التابعين من الثقات» (٤٩٠/٧) على قاعدته في توثيق المجهولين ! وقال :

«يروي عن أبيه عن معاوية ، روى عنه إسماعيل ابن علية» .

قلت : فكأنه أشار إلى هذا الحديث .

وأبوه محارب الزيادي : لم أجد له ترجمة .

وأما **أبو الحسن المدائني** ـ الذي روى عن مسلمة الزيادي فهو : علي بن محمد الأخباري المشهور صاحب التصانيف ، وهو ـ : صدوق ضعفه ابن عدي بقوله :

«ليس بالقوي» .

فاعلم أنه يروي عنه الإمام الطبري في «تاريخه» كثيراً من الحوادث والوقائع بواسطة شيخه عمر بن شبّة عنه عن مسلمة بن محارب هذا ، ولما كان لم يدرك عصر الصحابة لكونه من أتباع التابعين ـ كما تقدم عن ابن حبان ـ ؛ فتكون كل رواياته ووقائعه التي يرويها عن الصحابة منقطعة لا تصح ، وبخاصة وهو نفسه ممن لم تثبت عدالته وحفظه ـ كما سبق ـ ؛ فمن الجهل بل الجهالة بمكان ما صنعه ذلك (السخاف) في تعليقه على «دفع شبه التشبيه» (ص٢٣٦ ـ ٢٣٧) من الطعن في معاوية رضي الله عنه بروايات ساقها دون تمييز ما صح منها مما لم يصح ، وما صح منها ـ وله تأويل صحيح عند العلماء ؛ فهو ـ لا يذكره ، وما لم يصح منها يذكره ، ويكتم علته ؛ لأن الغاية تبرر الوسيلة عنده ، ومن ذلك ما نقله من «تاريخ

الطبري» و«كامل ابن الأثير» أن سبب موت عبدالرحمن بن خالد بن الوليد كان معاوية ! وذلك أنه أمر نصرانياً أن يدس في شرابه سماً فشربه فمات !!

و(السخاف) هذا شديد الطعن في معاوية رضي الله عنه ، وقد سوَّد في تعليقه المشار إليه ثماني صفحات في ذم معاوية ، ويتهمه بما ليس فيه ، ويحرِّف الروايات التاريخية ، ويحمِّلها من المعاني ما لا تتحمل ؛ فلعل الله ييسر له مؤمناً يكشف للناس ما في كلامه من الدس والافتراء على هذا الصحابي الجليل ، صاحب الفتوحات الإسلامية التي لا تنسى .

وأما افتراؤه عليَّ وتحريفه لكلامي ، ورميه إياي ولغيري بالتجسيم والجهل فشيء يصعب حصره ! عامله الله بما يستحق !

٦٣٢٦ ـ (ثلاثةُ أصواتٍ يحبُّها اللهُ : صوتُ الملائكةِ ، وصوتُ الذي يَقْرأُ القرآن ، وصوتُ المستغفرينَ بالأَسْحارِ) .

موضوع . أخرجه الديلمي في «مسنده» (١/٦٤ ـ الغرائب) من طريق وهب ابن حفص : حدثنا عثمان بن عبدالرحمن عن عنبسة عن محمد بن زاذان عن أم محمد بنت سعد بن زيد بن ثابت قالت : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته أحد من دون أم محمد هذه .

أولاً : محمد بن زاذان : قال الحافظ في «التقريب» :

«متروك» .

ثانياً : عنبسة ـ وهو : ابن عبدالرحمن الأموي ـ : قال الحافظ :

«متروك ، رماه أبو حاتم بالوضع» .

ثالثاً : عثمان بن عبدالرحمن ، وهو الوقاصي ، قال الحافظ :

«متروك ، وكذبه ابن معين» .

رابعاً : وهب بن حفص ـ وهو : البجلي الحراني ـ : قال الذهبي في «الميزان» :

«كذبه الحافظ أبو عروبة ، وقال الدارقطني : كان يضع الحديث» .

قلت : ولعل ذلك لم يكن عن قصد منه ، وإنما أدركته غفلة الصالحين ؛ فقد قال ابن حبان في «الضعفاء» (٧٦/٣) :

«كان شيخاً مغفلاً ، يقلب الأخبار ولا يعلم ، ويخطئ فيها ولا يفهم» .

وأما أم محمد هذه : فلم أعرفها ، والظاهر أنه خطأ من الناسخ ، وأن الصواب : «أم سعد بنت زيد بن ثابت» . . بإسقاط : «محمد بنت» ، وعلى الصواب وقع في «كنز العمال» (٣٥٢٨٥/٣٣٥/١٢) معزواً لـ«الديلمي» ، وكذا في «الفردوس» لأبيه (٢٥٣٨/١٠١/٢) ، لكنه لم ينسبها ؛ بل قال : «أم سعد» . ووقع في مصورة «الجامع الكبير» التي عندي وفي مطبوعته أيضاً (رقم ١٣٠٧٥) :

«أم محمد بنت زيد بن ثابت» ، وذكر المعلق عليه أنه كذلك في الأصول ـ يعني : نسخ «الجامع» الخطية ـ . وأشار إلى أنه خطأ ، وأنه في «تسديد القوس» على الصواب .

٦٣٢٧ ـ (كان يأمر بدفن الدم إذا احتجم) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٨٦٩/٢/٥٠/١) ، وابن منده ـ كما في «الإصابة» ـ من طريق **عنبسة بن عبدالرحمن بن سعيد بن العاص عن محمد بن زاذان عن أم سعد امرأة (!) زيد بن ثابت قالت** : . . . فذكره . وقال الطبراني :

«لا يروى عن أم سعد إلا بهذا الإسناد ، تفرد به عنبسة» .

قلت : وهو متهم بالوضع ـ كما تقدم في الحديث الذي قبله ـ ، وقد تقدمت له بعض الأحاديث الموضوعة ؛ فانظر إن شئت الأرقام : (٤٣٥ و٥١٨ و٦٦٤ و٨٣٧ و٨٦١) ، وهذا الأخير من روايته عن محمد بن زاذان هذا عن أم سعد هذه عن زيد ابن ثابت !

ومحمد بن زاذان : متروك ـ كما تقدم أيضاً آنفاً ـ ، وأزيد هنا فأقول :

قال ابن عبدالبر في ترجمة أم سعد بنت زيد بن ثابت الأنصاري هذه :

«روى عنها محمد بن زاذان ، يقال : إنه لم يسمع منها ؛ وبينهما عبدالله بن خارجة . لها عن النبي ﷺ أحاديث ؛ منها أنه أمر بدفن الدم إذا احتجم» .

قال الحافظ عقبه :

«قلت : وصله ابن ماجه والحسن بن سفيان وأبو يعلى وابن منده وغيرهم» .

قلت : وهذا وهم من الحافظ رحمه الله ؛ فإن ابن ماجه لم يرو لها ـ هذا الحديث ـ ولا غيره سوى حديث واحد في فضل الخل ، وأنه كان إدام الأنبياء ؛ من هذه الطريق ، وقد خرجته في «الصحيحة» تحت حديث :

«نعم الإدام الخل» . رقم (٢٢٢٠) .

وقد ساق لها الحافظ عدة أحاديث أخرى من هذا الوجه من رواية ابن منده أيضاً وختمها بقوله :

«وعنبسة بن عبدالرحمن من المتروكين» .

قلت : وغفل عنه الهيثمي ؛ فأعله بمن دونه فقال (٩٤/٥) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه هياج بن بسطام ، وهو ضعيف» .

قلت : وهذا إعلال قاصر ؛ لأمرين :

الأول : أنه لم يتفرد به ـ كما أشار إلى ذلك الطبراني فيما نقلته آنفاً عنه ـ ، وقد رواه ابن منده من غير طريقه ـ كما أشرت إلى ذلك في التخريج ـ ، وعلقه ابن الأثير في «أسد الغابة» (٦/٢٣٨) من وجه ثالث عن عنبسة .

والآخر : أن عنبسة شر بكثير من هياج بن بسطام ، فإن هذا قد وثق ، وقال الحافظ في «التقريب» :

«ضعيف» . . فأين هذا من قوله المتقدم في عنبسة : أنه من المتروكين؟! ونحوه محمد بن زاذان ـ كما تقدم أيضاً ـ .

وقد روي في دفن الدم مطلقاً حديث آخر ، ولكن لا يعرف له إسناد ، وقد سبق ذكره تحت الحديث المتقدم (٢٣٥٧) .

ولعنبسة هذا بإسناده المذكور حديث آخر في وضع القلم على الأذن ؛ تقدم برقم (٨٦٥) ، إلا أنه قال :

«عن أم سعد عن زيد بن ثابت» !

٦٣٢٨ ـ (كل مخمر خمر ، وكل مسكر حرام ، ومن شرب مسكراً ؛ بُخِستْ صلاته أربعين صباحاً ، فإن تاب ؛ تاب الله عليه ، فإن عاد الرابعة ؛ كان حقاً على الله أن يسقيه من طينة الخبال . قيل : وما طينة الخبال؟ قال : صديد أهل النار .

ومن سقاه صغيراً لا يعرف حلاله من حرامه ؛ كان حقاً على الله أن يسقيه من طينة الخبال) .

منكر بجملة : (إسقاء الصغير) . أخرجه أبو داود (٣٦٨٠) ، ومن طريقه البيهقي

في «السنن» (٨/٢٨٨) ، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١/٢٥٥) قال : حدثنا محمد بن رافع النيسابوري : حدثنا إبراهيم بن عمر الصنعاني قال : سمعت النعمان يقول : عن طاوس عن ابن عباس عن النبي ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله كلهم ثقات ؛ غير إبراهيم بن عمر الصنعاني ، وهو مجهول الحال ؛ لم يرو عنه مع النيسابوري هذا غير نوح بن حبيب ، ولم يوثقه أحد حتى ولا ابن حبان ! ولذلك بيَّض له الذهبي في «الكاشف» ، وقال الحافظ في «التقريب» :

«مستور» . وقال في «تهذيبه» :

«وليس هو ابن كيسان ؛ فإنه متأخر عنه ، روى عن النعمان بن أبي شيبة . . . أخرج له أبو داود حديثاً واحداً في (الأشربة) من رواية طاوس عن ابن عباس» .

يعني : هذا ـ كما هو ظاهر ـ ، وأشار بقوله : «وليس هو ابن كيسان» ـ لأن هذا صنعاني أيضاً ـ دفعاً للالتباس ؛ فإنهما من طبقة واحدة ، وقد جعلهما في «التقريب» ، من الطبقة السابعة ، وابن كيسان ثقة ؛ فكان التنبيه على أنه غيره ضرورياً جداً ، وهذا مما لم يتنبه له كثيرون ؛ فظنوه ابن كيسان ، وعليه صححوا الحديث ! ومنهم أنا شخصياً ؛ فقد كنت خرجته في «الصحيحة» برقم (٢٠٣٩) ، فأستغفر الله وأتوب إليه ﴿ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا﴾ .

ولقد كان سبب انتباهي لهذا الخطأ أنني رأيت الحديث في كتاب «الوهم والإيهام» لابن القطان (٢/١٧٢/١ ـ ٢) ، أورده تحت (باب ذكر أحاديث ضعفها (يعني : عبدالحق) وهي صحيحة أو حسنة ، وما أعلها به ليس بعلة) (ق١٥٤/١) ، وفي النسخة المصورة بياض ؛ لم أعرف بماذا أعله عبدالحق ، لكن يظهر من كلام

ابن القطان الآتي أن عبدالحق كان ساق الحديث بسند أبي داود ؛ فإنه قال :

«فإنه عهد فيما هو صحيح ، بل فيما هو حسن ؛ بل فيما هو ضعيف من الترغيب والترهيب يكتبها مقتصراً على صحابيها ، فمتى ذكر حديثاً بسنده ؛ فقد عرّضه لنظرك ، وتبرأ لك من عهدته . وليس هذا الحديث عندي بضعيف ؛ بل هو صحيح ، فقد كان يجب أن يذكره بغير إسناد . والنعمان ـ هو : ابن أبي شيبة الجَنَدي الصنعاني ـ ثقة مأمون كيس ، وإبراهيم بن عمر الصنعاني ثقة أيضاً ، وسائرهم لا يسأل عنه ، فاعلم ذلك» !

ومن الواضح أن ابن القطان توهم أن إبراهيم هذا هو ابن كيسان الثقة ـ لما تقدم ـ ، وبخاصة أن من مذهبه أن المستور ومجهول الحال لا يحتج به بحال ـ كما ذكر ذلك في أماكن عديدة من كتابه ـ ؛ فهو الذي وقع في (الوهم) وليس عبد الحق .

وفي قوله : «فمتى ذكر حديثاً بسنده . . . وتبرأ لك من عهدته» فائدة مهمة طالما كنا ولا نزال نلفت نظر القراء إليها ونقول :

إنه لا يلزم من سكوت المؤلف على حديث ما ساقه بسنده أنه قوي عنده ، كلا ؛ فإن ذِكْرَه لإسناده يعني بلسان الحال ـ ولسان الحال أنطق من لسان المقال ـ : انظر فيه لتتبين أصحيح هو أم لا؟ وهذا ما يغفل عنه كثير [من] المؤلفين اليوم ، وفيهم بعض الدكاترة ؛ فيتوهمون من السكوت عن السند الصحة ! وهذا مما يقع فيه كثيراً الشيخان الحلبيان اللذان اختصرا «تفسير ابن كثير» ؛ فإنهما قد صححا كثيراً من أحاديث «التفسير» في «مختصريهما» ، وطالما نبهت على الكثير من أحاديثهما الضعيفة في هذه «السلسلة» وغيرها ، وهذا الحديث بالذات من تلك الأحاديث التي أوردها الشيخ نسيب الرفاعي في «مختصره» (٢/٨٣) مغتراً بسكوت ابن كثير عليه ، مع أنه ساقه بإسناد أبي داود بتمامه قائلاً :

«تفرد به أبو داود» .

أقول : فلما رأيت الحديث عند ابن القطان مصححاً ؛ رجعت إلى «ترغيب» المنذري مقدراً أنه فيه ، وأنني على ذلك لابد أنني كنت علقت قديماً عليه ؛ فوجدتني قد أعللته بالصنعاني المستور ! وباستنكار أبي زرعة لحديثه ، وبإشارة البيهقي لتضعيفه !

ثم تابعت البحث ؛ فوجدت أنني قد خرجت الحديث في «الصحيحة» في المجلد الخامس برقم (٢٠٣٩) ، فاستأنفت دراسة إسناده من جديد ؛ فتبينت أنني كنت واهماً فيه ، وأن الصواب ما كنت علقته على «الترغيب» ؛ فالحمد لله الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .

أما الاستنكار المشار إليه فهو ما في كتاب «العلل» لابن أبي حاتم ، قال (٢/٣٦) :

سئل أبو زرعة عن حديث رواه محمد بن رافع عن إبراهيم بن عمر الصنعاني (فذكره بتمامه ، ثم قال :) فقال أبو زرعة :

«هذا حديث منكر» .

قلت : وإن مما يؤكد نكارته : أن الحديث أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١/١٩٢/١١٤٦٥) من طريق أخرى من حديث عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس . . . به إلى قوله :

«صديد أهل النار» . . دون زيادة جملة (إسقاء الصغير) ؛ فهي المنكرة من الحديث ، وإلا ؛ فسائره رواه جمع آخر من الصحابة ، خرج أحاديثهم المنذري في «الترغيب» (٣/١٨٥ ـ ١٨٧) وهذه أرقامها من الطبعة المنيرية (٣٢ و٣٨ و٤٥ و٤٦ و٤٨ و٤٩ و٥١) ، وقد أخرج بعضها البيهقي في «الشعب» (٥/٧ ـ ٨) ، منها

حديث ابن عمر بالسند الصحيح دون الزيادة . ثم أشار إلى ضعفها بقوله عقبه :

«وروي ذلك عن ابن عباس . . .» .

ثم ذكر الطرف الأخير منه الذي فيه الزيادة .

ولم يتنبه الشيخ شعيب للفرق بين حديث ابن عباس هذا ، وحديث ابن عمر ؛ فجعل حديث هذا شاهداً لذاك ، وهذا لا يجوز ؛ لأنه شاهد قاصر ؛ ليس فيه الزيادة - كما سبقت الإشارة إليه - ، مع أنه قد أعله باختلاط عطاء بن السائب ، وفاته أنه عند البيهقي من رواية حماد بن زيد ، وهو قد روى عنه قبل الاختلاط ؛ لكنه - والحق يقال - : قد تنبه لكون إبراهيم بن عمر الصنعاني هو المستور ؛ خلافاً للمعلقَين على «التمهيد» ؛ فقالا : إنه «إبراهيم بن عمر الصنعاني ابن كيسان أبو إسحاق صدوق» !

٦٣٢٩ - (إنَّ كُرْسيَّه وَسِعَ السماواتِ والأرضَ ، وإنه لَيَقْعُدُ عليه ؛ فما يَفْضُلُ منه إلا قَدْرُ أَرْبَعِ أصابع - ومد أصابعه الأربع - ، وإن له أَطِيْطاً كأطيطِ الرَّحْل [إذا رُكِبَ]) .

منكر . أخرجه الدارمي عثمان بن سعيد في «الرد على المريسي» (ص٧٤) ، وعبدالله بن أحمد في «السنة» (ص٧١) من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبدالله بن خليفة قال :

أتت امرأة إلى النبي ﷺ فقالت : ادع الله أن يدخلني الجنة . فعظم الرب ، فقال : . . . فذكره .

هكذا أخرجاه من طريقين عن إسرائيل . وأخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٥٢/٨) ، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (٤/١) من طريق الحسين بن شبيب

الآجري : أخبرنا أبو حمزة الأسلمي ـ بـ (طرسوس) ـ : حدثنا وكيع : ثنا أبو إسرائيل عن أبي إسحاق . . . به .

كذا قال : «أبو إسرائيل» ، وأظنه وهماً من أبي حمزة الأسلمي ؛ فإنه غير معروف عندي ، ولم يذكره أحد فيما علمت ، حتى ولا الحافظ الذهبي في «كناه» . أو الوهم من الراوي عنه الحسين بن شبيب ؛ فإن الخطيب في ترجمته ساق الحديث ولم يزد ! سوى أنه ذكر في إسناده أنه كان من النساك المذكورين .

وإن مما يؤكد الوهم أن عبدالله بن أحمد قال (ص٧٠) : حدثنا أبي : حدثنا وكيع بحديث إسرائيل . . . به ؛ إلا أنه قال : عن عبدالله بن خليفة عن عمر قال :

«إذا جلس الرب على الكرسي» ؛ فاقشعر رجل سماه أبي عند وكيع ، فغضب وكيع وقال :

«أدركنا الأعمش وسفيان يحدثون بهذه الأحاديث ولا ينكرونها» .

وأقول : نعم ؛ إذا كانت أحاديث صحيحة ، كحديث النزول الإلهي كل ليلة ، وأحاديث الأصابع واليدين ونحوها ، وأما فضعيف منكر لا نرضاه ، وقد قال الذهبي في كتابه «العلو» (ص ١٢٣ ـ ١٢٤ ـ مختصره) :

«وليس للأطيط مدخل في الصفات أبداً ؛ بل هو كاهتزاز العرش لموت سعد ، وكتفطر السماء يوم القيامة ، ونحو ذلك ومعاذ الله أن نعده صفة لله عز وجل . ثم لفظ الأطيط لم يأت في لفظ ثابت» . وقال ابن خزيمة في «التوحيد» (ص٧١) :

«وقد رواه وكيع بن الجراح عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبدالله بن خليفة مرسلاً ؛ ليس فيه ذكر عمر لا بيقين ولا ظن ، وليس هذا الخبر من شرطنا ؛ لأنه غير متصل الإسناد ، لسنا نحتج في هذا الجنس من العلم بالمراسيل المنقطعات» .

قلت : وقد روي متصلاً بذكر عمر فيه مرفوعاً ، ولا يصح أيضاً ؛ لأن مداره على أبي إسحاق وكان اختلط ، وإسرائيل ـ وهو : ابن يونس بن أبي إسحاق ـ سمع من جده بعد الاختلاط .

وعبدالله بن خليفة : مجهول لا يعرف إلا في هذا الإسناد . وقال ابن الجوزي :

«هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ ، وإسناده مضطرب جداً ، وعبدالله ابن خليفة ليس من الصحابة ؛ فيكون الحديث الأول مرسلاً ، وتارة يرويه ابن خليفة عن عمر مرفوعاً ، وتارة يوقفه على عمر ، وتارة يوقف على ابن خليفة ، وكل هذا تخليط من الرواة ؛ فلا يعوَّل عليه» .

٦٣٣٠ ـ (رأيتُ رَبِّي بِمِنىً عند النَّفرِ ، على جَمَلٍ أَوْرَقَ ، عليه جُبَّةُ صوفٍ ، أمامَ الناسِ) .

موضوع . أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٣٥/٩) من طريق أبي علي الأهوازي : نا أحمد بن علي بن الحسن بن أبي السنديان بـ(أطرابلس) : نا أبو محمد عبدالله بن الحسن بن غالب بن الهيثم القاضي بـ(عرفة) : نا عبدالله ابن محمد البغوي : نا هدبة بن خالد : نا حماد بن سلمة عن وكيع عن أبي رزين لقيط بن عامر . . . مرفوعاً . وقال :

«كتبه أبو بكر الخطيب الحافظ عن الأهوازي متعجباً من نكارته ، وهو حديث موضوع لا أصل له ، وقد وقعت لنا نسخة البغوي عن هدبة بعلو . وليس هذا الحديث فيها . وأبو محمد هذا وابن السنديان : غير معروفي العدالة ، والأهوازي : متهم» .

قلت : لا أدري أين رواه الخطيب ، وليس هو في «تاريخ بغداد» ، وقد قال الذهبي في ترجمة الأهوازي من «الميزان» :

«وقد روى أبو بكر الخطيب بقلة ورع عن الأهوازي . . .» .

قلت : فساقه بتمامه ، وذكر عن ابن عساكر ما تقدم من اتهامه به الأهوازي ، وقد رواه الذهبي في ترجمته من «السير» (١٨/١٦) بسنده عنه . . . به ، وقال عقبه :

«وقال ابن عساكر في «تبيين كذب المفتري» : لا يستبعدن جاهل كذب الأهوازي فيما أورده من تلك الحكايات ؛ فقد كان من أكذب الناس فيما يدعي من الروايات في القراءات» .

قلت : لكن فوقه وكيع ـ وهو : ابن عُدس ، ويقال : حدس . . وهو الصواب ؛ كما حققته في «الظلال» (١/٢٠١) ، وهو ـ مجهول لم يرو عنه غير يعلى بن عطاء ، وقد سقط هذا من بين حماد بن سلمة ووكيع من «التاريخ» و«السير» أيضاً ؛ فلعله من قبل الأهوازي . والله أعلم .

وأما حديث حماد بن سلمة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ :

«رأيت ربي جعداً أمرد عليه حلة خضراء» .

فهو خبر منكر ـ كما قال الذهبي في «السير» (١٠/١١٣) ـ ، ولعل العلة تكمن في عنعنة قتادة ، هذا إن لم يكن الحديث مختصراً من حديث الرؤيا الصحيح ، ـ كما كنت ذهبت إليه في «الظلال» (١/١٨٨ ـ ١٨٩) ، وهو مخرج هناك برقم (٣٨٨) ـ ، وقد صححه البخاري والترمذي من حديث معاذ ، وقد أخرجه أحمد (١/٣٦٨) من طريق أبي قلابة عن ابن عباس بلفظ :

«أتاني ربي عز وجل الليلة في أحسن صورة ـ أحسبه يعني : في النوم ـ ، فقال : . . .» بذكر الحديث في اختصام الملأ الأعلى . ورجاله ثقات رجال الشيخين ؛ لكن أبو قلابة فيه تدليس ، لكن وصله الترمذي (٣٢٣٢) بذكر خالد بن اللجلاج

بينه وبين ابن عباس ، وحسَّن إسناده الترمذي بقوله :

«حسن غريب من هذا الوجه» .

وله شواهد كثيرة منها عن جابر بن سمرة قال : قال رسول الله ﷺ :

«إن الله تجلى لي في أحسن صورة ، فسألني : فيما يختصم الملأ الأعلى . . .» الحديث .

أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٤٦٥/٢٠٣/١) بسندٍ حسن ـ كما كنت بينته في «الظلال» ـ ، وقد استوعب الكلام على بقية الشواهد الأخ الفاضل جاسم الفهيد الدوسري في تعليقه على رسالة الحافظ ابن رجب : «اختيار الأولى في شرح حديث اختصام الملأ الأعلى» (٣٤ ـ ٣٦) ؛ فقد جمع فيه طرقه عن اثني عشر صحابياً ، مع بيان ما لها وما عليها حسب القواعد العلمية الحديثية ، وليس كما فعل ابن الجوزي في «العلل المتناهية» ؛ فإنه ساق فيه (١/١٤ ـ ٢٣) بعض هذه الطرق دون تمييز بين صحيحها وضعيفها ؛ بل أوهم القراء بضعف جميعها بنقله عن البيهقي أنه قال :

«قد روي من أوجه كلها ضعاف» ! وتمام كلام البيهقي في «الأسماء» (ص٣٠٠) :

«وأحسن طريق فيه رواية جهضم بن عبدالله ، ثم رواية موسى بن خلف» .

قلت : ورواية جهضم هي التي صححها البخاري والترمذي ، وسنده صحيح متصل ، ومن اضطرب في إسناده ؛ فلا يؤثر في صحته ، لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، وزيادة الثقة مقبولة .

هذا ولأبي علي الأهوازي إسناد آخر من حديث أسماء بلفظ آخر مثل هذا في النكارة أو أشد ، أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/١٢٤ـ١٢٥) ، وقال فيه :

«هذا حديث لا يشك أحد في أنه موضوع محال ، ولا يحتاج لاستحالته النظر في رجاله ، إذ لو رواه الثقات ؛ كان مردوداً ، والرسول منزه أن يحكي عن الله عز وجل ما يستحيل عليه ، وأكثر رجاله مجاهيل ، وفيهم ضعفاء . قال ابن منده : حديث الجمل باطل موضوع على رسول الله ﷺ» .

قلت : ولذلك كنت أود لابن الجوزي أن يورد في «موضوعاته» ما يشبه هذا في الوضع ، وأن لا يورد في «علله» أحاديث اختصام الملأ الأعلى ويضعفها ، وبعضها صحيح ـ كما تقدم عن البخاري والترمذي ـ ، وأقره ابن كثير (٤/٤٣) ، وصححه أبو زرعة أيضاً والضياء المقدسي في «المختارة» .

وقد استغل بعض المبتدعة الضالين إيراد ابن الجوزي ـ عفا الله عنه ـ أحاديث الاختصام في كتابه «شبه التشبيه» ؛ فانصاع المشار إليه لما أوهمه من تضعيفه إياه ، فقال بعد [أن] عزاه لجمع من الحفاظ ـ منهم الترمذي مصححاً كما تقدم ـ ، فعقب على التخريج بقوله (ص١٤٨) :

«وذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٠/١١٣ ـ ١١٤) وقال :

وهو بتمامه في تأليف البيهقي ، وهو خبر منكر ، نسأل الله السلامة في الدين . . .» .

وهذا تضليل عجيب للقراء ، وافتراء خطير على الحافظ الذهبي رحمه الله .

فإنه إنما عنى بقوله : «وهو خبر منكر» . . حديث حماد المتقدم عن قتادة . . . عن ابن عباس : «رأيت ربي جعداً أمرد . . .» الحديث ، وقد نقلت هناك (ص٧٢٥) استنكاره إياه ، ومن خباثة هذا المضلل أنه حذف تمام كلام الذهبي وهو قوله :

«فلا هو على شرط البخاري ، ولا مسلم ، ورواته وإن كانوا غير متهمين ؛ فما

هم بمعصومين من الخطأ والنسيان» .

ويؤكد ما ذكرت أنه ذكر نحو هذا في ترجمة حماد من «الميزان» ، فقال عقب حديثه هذا :

«فهذا من أنكر ما أتى به حماد بن سلمة ، وهذه الرؤية رؤية منام إن صحت» .

وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية - في رده على الرافضي الذي اتهم أهل السنة بأن الله ينزل كل ليلة جمعة بشكل أمرد راكباً على حمار ، قال الشيخ - في «منهاج السنة» (١/٢٦١) :

«هذا الحديث الذي ذكره لم يروه أحد لا بإسناد صحيح ، ولا يروي أحد من أهل الحديث أن الله تعالى ينزل ليلة الجمعة ، ولا أنه ينزل ليلة الجمعة إلى الأرض ، ولا أنه ينزل في شكل أمرد ، بل لا يوجد في الآثار شيء من هذا الهذيان ، بل ولا في شيء من الأحاديث الصحيحة أن النبي ﷺ قال : إن الله ينزل إلى الأرض ، وكل حديث روي فيه مثل هذا فإنه موضوع كذب مثل حديث الجمل الأورق ، وأن الله ينزل عشية عرفة فيعانق الركبان ، ويصافح المشاة ، وحديث آخر أنه رأى ربه في الطواف ، وحديث آخر أنه رأى ربه في بطحاء مكة . وأمثال ذلك ؛ فإن هذه كلها أحاديث مكذوبة باتفاق أهل المعرفة بالحديث» .

قلت : ومن ذلك ما سيأتي برقم (٦٣٧١) .

٦٣٣١ - (يُوشِكُ الشِّرْكُ أن يَنْتَقِلَ من رَبع إلى رَبع ، ومن قبيلةٍ إلى قبيلة . قيل : وما ذلك الشركُ؟ قال : قوم يأتون بعدكم يَحُدُّونَ اللهَ حَدّاً بالصِّفَةِ) .

موضوع . وآثار الوضع والركة وعلم الكلام عليه ظاهرة ، ولا غرابة في ذلك ،

فإنه لم يروه أحد من أهل السنة ، وإنما تفرد به «مسند الربيع بن حبيب» الذي لا يُعرف مؤلفه بالثقة والضبط حتى عند أتباعه الإباضية ! فقال فيه (٢١٦/٣ - مطبعة الاستقامة) : قال جابر بن زيد : حدثنا أنس بن مالك : أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد معلّق - فإنه رغم جهالة الربيع ؛ - لم يصرح بسماعه من جابر بن زيد ؛ فإنه مجهول العدالة مجهول الوفاة ، وليس عند أتباعه علم به إلا الظن ؛ فالذين طبعوا «مسنده» في دار (الفتح - بيروت) ، طبعوا تحته ما نصه : «أحد أفراد النبغاء من آخر قرن البعثة» ! والذين طبعوا شرحه للشيخ عبدالله بن حميد السالمي في سلطنة عُمان طبعوا مكان ذلك : «من أئمة المائة الثانية للهجرة» !

إن يظنون إلا ظناً وما هم بمستيقنين ! ومما يدل على ذلك أن الأستاذ التنوخي - عفا الله عنه ، وقد حاباهم ما شاءت له المحاباة - قال في تقديمه للشرح المذكور (ص د) :

«ومع أننا لم نعثر على تاريخ حياته ؛ فإننا نقدر أنه بدأ بجمع «مسنده» في صدر المائة الثانية . . .» .

ومن قرأ مقدمة الشارح السالمي للمسند المزعوم يتبين له : «أنه كان مشوشاً ، وأنه رتبه الشيخ يوسف بن إبراهيم السدراني ، وأنه يحوي روايات الربيع عن أبي عبيدة عن جابر ، وأن الشيخ المذكور ضم إليه بعض روايات الربيع عن ضمام عن جابر ، وروايات أبي سفيان عن الربيع ، وروايات الإمام أفلح عن أبي غانم وغيره ، ومراسيل جابر بن زيد» .

قلت : فمن نكد الدنيا أن يسمى هذا (الكشكول) : «مسند الربيع» ! وأنكد

منه أن يسميه الإباضية «الجامع الصحيح» ! والواقع أن أحداً من العلماء بالحديث الشريف ورجاله لا يستطيع أن يثبت بطريق علمي صحة حديث واحد منه ! فضلاً عن أن يثبت صحة نسبة الكتاب إلى الربيع أولاً ! وكون الربيع نفسه من الثقات الحفاظ ثانياً !

ومع هذه الطوام نجد ذاك الجاهل المتعالم الذي لا يعرف من العلم إلا الجعجعة ، وتسويد الصفحات بالطعن على كبار المحدثين والعلماء ؛ لا لشيء إلا لتمسكهم بعقيدة السلف ، والاستعلاء على علماء عصره ونصبه نفسه عليهم معلماً ؛ يوضح لهم ما كان خافياً ، ويفرِّج عنهم كربة الحيرة والضلال في فهم أحاديث الصفات ! فاسمع إليه كيف يقول في مقدمته لكتاب ابن الجوزي : «دفع شبه التشبيه» (ص٤) :

«وإنما نريد الإيضاح وخدمة **أهل العلم** والطلاب» .

وقال في آخرته (ص٢٧٤) :

«نسأل الله تعالى أن نكون بهذا التعليق قد فرجنا عن **أهل العلم** وطلابه كربة الحيرة في هذه الأحاديث المتعلقة بالصفات» .

هذا الجاهل المتعالم يصف الربيع بن حبيب الإباضي في تعليقه (ص١٢٤) بـ«الإمام» ، ويصف «مسنده» بـ«الجامع الصحيح» ، وقال فض فوه :

«وهو كتاب مخفوظ منقول بالاعتناء عند أهل مذهبه ؛ ككتب الفقه المنقولة عن الأئمة المقتدى بهم ، ففيه . . .» .

ثم ساق له حديثين ؛ لأنهما يشهدان لتعطيله وتجهمه وإنكاره للصفات ـ كالإباضية القائلين بأن القرآن مخلوق ، وأن الله تعالى لا يراه المؤمنون يوم القيامة ، وغيرها من عقائدهم الباطلة ـ ، فترى هذا الجاهل الأفين يستشهد بهذا

«المسند» ، ويُشَبِّهه بكتب الأئمة ـ وهو كاذب في ذلك يقيناً ـ . هذا الحديث أحدهما ، والآخر فيه زيادة باطلة على حديث «الصحيحين» عن أبي موسى الذي فيه :

«إنكم لا تدعون أصمَّ ولا غائباً . . .» ولا مجال الآن لبيان ذلك ، ولكني أريد أن أبيِّن لهذا الجاهل الذي عزا الحديثين لإمامه (!) الربيع ، وساق إسناد الربيع فيه : أخبرنا أبو ربيعة زيد بن عوف العامري البصري قال : أخبرنا حماد بن سلمة . . . إلخ ، فأقول :

إن هذا الإسناد مما يدل على بطلان ادعاء الإباضية المتقدم أن الربيع «من آخر قرن البعثة» ! بل وادعاء من قال : إنه «من أئمة المائة الثانية» ! وذلك لأن حماد بن سلمة الذي هو شيخ زيد بن عوف في هذا الإسناد هو نفسه من أئمة المائة الثانية ، بل من أواخرها ؛ فإنه مات سنة (١٦٧) ، وزيد بن عوف شيخ الربيع في هذا الإسناد هو من شيوخ أبي حاتم كتابة عنه ، وقد توفي سنة (٢٧٧) .

وعلى هذا فالربيع إن كان هو الراوي عن زيد بن عوف ؛ يكون من رجال القرن الثالث ، وإلا ؛ فالراوي عنه ليس هو الربيع ، فيكون عزو الحديث إليه كذباً من جهل هذا المتعالم اغتراراً منه بدعاوى الإباضية .

وهذا هو الذي يترجح عندي : أن الراوي للحديث الثاني هو غير الربيع ؛ لأسباب كثيرة لا مجال لذكرها الآن ، لكن يكفي الإباضية ومن على شاكلتهم ما ذكره الشيخ السالمي الإباضي في (مقدمته) أن من شيوخ الربيع حماد بن سلمة ، وهذا في إسناد الحديث شيخ شيخ الربيع : زيد بن عوف ـ كما تقدم ـ .

ومن الغرائب التي تدل على جهل علماء الإباضية ـ أو على الأقل عدم

اعتمادهم على كتب علماء الحديث في تراجم الحديث ـ : أن الشيخ السالمي أورد حماد بن سلمة وغيره من شيوخ الربيع ـ كما زعم ـ في جملة شيوخ الربيع المجاهيل !! مع أن حماد بن سلمة من أشهر علماء الحديث والذابين عن السنة ـ كما يعرف ذلك صغار الطلبة ـ ، ولعله لهذا السبب تجاهله الإباضية .

وكان شراً منهم ذلك الجاهل الذي يطعن فيه وفي أحاديثه ، ويعتبر وجوده في إسناد حديث ما مسقطاً لصحة الحديث إلا إذا وافق هواه ؛ فانظر حديث قوله ﷺ للجارية : «من ربك؟» ؛ فإنه صححه في غير مكان من تعليقه على «دفع شبه التشبيه» ، مع أنه أساء القول فيه جداً مقلداً للشيخ الكوثري ؛ فراجع هذا الحديث في «الصحيحة» (٣١٦١) ، فقد جمعت فيه طرقه وألفاظه التي منها قوله ﷺ للجارية : «أين الله؟» .

أخرجه مسلم وغيره من أهل الصحاح ؛ كأبي عوانة وابن خزيمة وابن حبان وابن الجارود ، وصححه أيضاً البيهقي والبغوي والذهبي والعسقلاني وغيرهم . ومع ذلك فإن هذا الجاهل الأفين يستعلي على هؤلاء الأئمة الفحول ؛ ويخطئهم في تصحيحهم لهذا الحديث ويقول (ص١٠٨) :

«ونحن نقطع بأن النبي ﷺ لم يقل لفظ : (أين الله؟)» .

ويصف هذا اللفظ النبوي في مكان آخر (ص١٨٨) فيقول ـ فض فوه ـ :

«اللفظ المستشنع الشاذ» !

ويبني على ذلك إنكار ما في جواب الجارية : «في السماء» . . المطابق لقوله تعالى : ﴿أأمنتم من في السماء﴾ ؛ فيقول في نفس الصفحة دون أدنى تردد أو حياء :

«ولا عبرة بكلام المعلق على «الفتح» البتة ؛ لأنه لا يعرف التوحيد ! فليخجل

بعد هذا من يدعو الناس إلى عقيدة (الله في السماء) وليتب» !!

ويشير بقوله : «المعلق على (الفتح)» إلى فضيلة الشيخ ابن باز حفظه الله من كل مكروه ونفع به المسلمين ؛ وذلك لأنه قال في تعليقه :

«الصواب عند أهل السنة وصف الله سبحانه بأنه فوق العرش - كما دلت على ذلك نصوص الكتاب والسنة - ، ويجوز عند أهل السنة السؤال عنه بـ : (أين) ؛ كما في «صحيح مسلم» . . .» .

وهذا حق لا يخفى إلا على أعمى البصر والبصيرة عياذاً بالله تعالى .

وإن مما يؤكد ضلال هذا الجاهل وزيغه ومحاربته لعلماء الحديث والسنة : أنه يستعين على ترويج ضلاله وتجهمه احتجاجه بهذا الحديث على تعطيل علوه تعالى على خلقه ، واستوائه على عرشه استواءً يليق بجلاله وعظمته ، ويتأول الاستواء بتأويل المعطلة ؛ فيقول (ص١٢٤) :

«معناه قهر واستولى» !

ثم يؤيد ذلك بهذا الحديث الباطل ، الذي يرمي المؤمنين بصفاته تعالى بالشرك ، وأنهم يحدون الله حداً بالصفة !

فالإيمان باستعلائه تعالى واستوائه على عرشه تحديد له ؛ لزعمهم أن ذلك يستلزم القول بالتشبيه والتجسيم ؛ ولذلك يرميني هذا الجاهل الضال ويصفني كلما ذكرني بـ «المجسم» ! ولا غرابة في ذلك ؛ فإنه يرمي بذلك كبار الأئمة كابن خزيمة وابن تيمية وابن القيم وغيرهم ممن هم على نهج السلف الصالح رضي الله عنهم أجمعين[1] .

---

(١) ويصرح الخبيث بتكفير من يرميهم بالتجسيم ؛ فيقول (ص٢٤٥) : «لا يجوز أن نتهاون مع المجسمة ؛ فالمجسمة كفار بلا مثنوية» ! عليه من الله ما يستحق .

وإن من عجيب أمر هؤلاء المعطلة النفاة لعلو الله على عرشه أنهم يتوهمون من إثبات العلو إثبات المكان لله عز وجل ؛ وهذا مما يدل على بالغ جهلهم ! لأن الله تعالى كان قبل كل شيء ، ثم خلق الأمكنة والسماوات والأرض وما بينهما ، وقد صح في المعقول وثبت بالواضح من الدليل أنه كان في الأزل لا في مكان - كما قال حافظ الأندلس ابن عبد البر رحمه الله في «التمهيد» (١٣٥/٧ - ١٣٦) - ، فهو تعالى ليس في مكان أزلاً وأبداً .

ومع هذا الجهل البالغ فقد وقعوا فيما منه فروا ؛ لقد فروا مما توهموه ضلالاً - وهو الحق يقيناً ؛ أن الله فوق المخلوقات كلها ومنها الأمكنة - ، فوقعوا في الضلال الأكبر حين قالوا : إنه في كل مكان ، وافترى بعض الإباضية في ذلك حديثاً نسبوه إلى النبي ﷺ - كما سترى في الحديث الذي بعده - . والله المستعان .

٦٣٣٢ - (لا تَتَفَكَّروا في اللهِ ؛ فإنه لا مِثْلَ له ، ولا شَبِيْهَ ولا نظيرَ ، ولا تَضْربوا لله الأمثالَ ، ولا تَصِفوه بالزَّوالِ ؛ فإنه بكل مكانٍ) .

موضوع . قال الربيع في «مسنده» (٢١٧/٣) : وبلغنا عن أبان بن [أبي][*] عياش عن أنس بن مالك قال :

خرج النبي ﷺ على قوم جلوس ، فقال : ما أجلسكم؟ فقالوا : نتفكر في الله ، فقال ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته أبان بن [أبي] عياش ، وهو متروك - كما قال الذهبي والعسقلاني - . وجملة التفكر قد رويت من طرق أخرى ، بدا لي من مجموعها أنها ترتقي إلى مرتبة الحسن ؛ ولذلك خرجته في «الصحيحة» (١٧٨٨) .

(*) سقطت من قلم الشيخ رحمه الله في الموضعين . (الناشر) .

وأما سائر هذا الحديث ، وبخاصة الجملة الأخيرة منه فإنها باطلة ، وهي من وضع الجهمية والمعطلة لصفات الله عز وجل ؛ الذين يتأولونها غير تأويلها المعروف عند السلف ، ويعبرون عن المجيء المصرح به في القرآن والنزول المتواتر عن النبي ﷺ بالزوال ـ كما في هذا الحديث ـ ، أو الانتقال ـ كما يفعل ابن الجوزي وغيره ـ ، ثم يقولون : هذا من صفات المخلوقات ؛ فلا يجوز وصف الله بذلك ! والحقيقة أن المجيء والنزول لا يجوز تأويله بما ذكروا ، وهو صفة لله ؛ وصف بها نفسه ، نصفه بها دون تشبيه ولا تعطيل ؛ ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾ ، فهم وقعوا حين عبَّروا بما تقدم في التشبيه ، ففروا منه إلى التعطيل .

فما أحسن ما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الجزء الأول من كتابه العظيم «منهاج السنة» :

«المشبه يعبد صنماً ، والمعطل يعبد عدماً ، المشبه أعشى ، والمعطل أعمى» .

ومما يبطل هذا الحديث قوله : «فإنه في كل مكان» ؛ فإن الله عز وجل كان ولا مكان ، وهو الغني عن العالمين ـ كما تقدم بيانه في الحديث الذي قبله ـ فتنبه !

ولما رأى بعض المعطلة المعاصرين أن وصف الله عز وجل بأنه في كل مكان لا يقف أمام أدلة الشرع والعقل ـ كما سبق هناك ـ ؛ لجأ إلى التستر والمراوغة والتدليس ، فقال ذلك الجاهل الغماري في تعليقه (ص١٢٧) :

«وهنا أمر مهم جداً وهو : أننا لا نقول بأن الله موجود في كل مكان البتة ، بل نكفر من يقول ذلك ، ونعتقد أن الله موجود **بلا مكان** ، لأنه خالق المكان» !

وفي هذا الكلام من هذا الجاهل المدلس أمور هامة ، يجب التنبيه عليها أو على بعضها على الأقل ؛ مبتدئاً منها بالأهم :

أولاً : اعتقاده بأن الله موجود بلا مكان : تدليس خبيث ؛ لأنها كلمة حق أريد بها باطل ، لأن ظاهرها تنزيه الخالق ـ سبحانه وتعالى ـ عن الحلول في المكان المخلوق الذي يقول به المعتزلة والإباضية ـ كما في حديثهم هذا ـ ، وهذا التنزيه حق واجب ـ كما تقدم بيانه في الحديث الذي قبله ـ ؛ ولكن الذي يرمي إليه هذا المدلس ويقصده هو تعطيل صفة علو الله تبارك وتعالى على عرشه والمخلوقات كلها ، وكونه تعالى فوقها ؛ فإنه من ضلاله البالغ أنه يسمي هذه الفوقية مكاناً تمهيداً لنفيها ! وتعليقاته كلها تدور حول هذا النفي ، ويعطل كل دلالات الآيات والأحاديث بتأويلها ! وتعطيل معانيها ! ولنقدم على ذلك مثالاً واحداً ، ألا وهو قوله تعالى : ﴿أأمنتم من في السماء﴾ ؛ فإنه يعطله بمثل قوله : «إما أن يقال : . . . ، وإما أن يقال : . . .» !! ثم قال (ص١٣٩) :

«وقوله تعالى : ﴿أأمنتم من في السماء﴾ مؤول عند المجسمة بـ (من على السماء) . . .» إلخ .

ونقول : هذا ليس تأويلاً ـ أيها الجاهل المتعالم ! ـ كما بينه العلماء ، حتى بعض المؤولة لبعض النصوص ، كالحافظ البيهقي الذي قال في أكثر من موضع من كتابه «الأسماء والصفات» (٣٧٧ و٤١١ و٤٢١) ، وكذلك في كتابه الآخر «الاعتقاد» (ص١١٣) :

«فمعنى الآية : من على العرش ؛ كما صرح به في سائر الآيات» .

وذكر في الباب الآيات التي أشار إليها ؛ فهل الإمام البيهقي ـ أيها الضال المضل ! المكفر لأئمة المسلمين ! ـ هو أيضاً مجسم عندك ، لأن القائلين بعلو الله على خلقه هم مجسمة عندك ، والمجسمة كفار لديك؟!

ثم أيَّد ضلاله بكلام نقله من «تفسير البحر المحيط» لأبي حيان (٣٠٢/٨) ، لم ينقله بتمامه ، فإنه يعلم أنه لو فعل ؛ لافتضح وانكشف زيغه ، فقد قال أبو حيان في الآية المتقدمة ما نصه :

«المعنى : أأمنتم من تزعمون أنه في السماء وهو المتعالي عن المكان» . تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً .

هذا التفسير من هذا المعطل هو الذي ضل به هذا الجاهل ، ومن قبله شيخه الغماري المسمى بعبدالله ، الذي أنكر حديث الجارية وشهادة النبي ﷺ لها بالإيمان لشهادتها أن الله في السماء ؛ مقلداً في ذلك تأويل أبي حيان للآية بالتأويل المتقدم ؛ فقال ـ هداه الله ـ :

«أما كون الله (في السماء) فكانت عقيدة العرب في الجاهلية ، وكانوا مشركين ؛ فكيف تكون دليلاً على الإسلام؟» !!

انظر تمام كلامه ؛ بل ضلاله في «الصحيحة» تحت الحديث (٣١٦١) .

وليس البيهقي وحده ـ ممن يظهر ذاك الضال تبجيله ـ فسر الآية بأنه تعالى على السماء ؛ بل إنه قد تبعه على ذلك جمع من العلماء الفضلاء ـ الذين نظن أنه لا يستطيع الضال أن يرميهم بالتجسيم ـ ؛ مثل حافظ الأندلس ابن عبدالبر ، فإنه صرح في «التمهيد» (١٣٠/٧) أن معنى الآية ـ كما تقدم عن البيهقي ، فقال ـ :

«فمعناه من على السماء ؛ يعني : على العرش . . .» .

وقال (١٢٩/٧) تعليقاً على حديث النزول الإلهي :

«وفيه دليل على أن الله عز وجل في السماء على العرش من فوق سبع

سماوات ـ كما قالت الجماعة ـ ، وهو من حجتهم على المعتزلة والجهمية في قولهم : إن الله عز وجل في كل مكان ، وليس على العرش ، والدليل على صحة ما قاله أهل الحق في ذلك . . .» .

ثم ذكر الآيات الدالة على ذلك ، ورد على المعتزلة الذين ادعوا المجاز في آية الاستواء وغيرها في بحث واسع مفيد جداً ؛ فليراجع .

بل إن ابن الجوزي نفسه قد سلك سبيل الجماعة في تفسير الآية خلافاً لحيده عنهم في «دفعه» ! فقال في تفسيره «زاد المسير» (٣٢٢/٤) :

«قال ابن عباس : أأمنتم عذاب من في السماء وهو الله عز وجل» .

فلم يقل ـ كما قال مقلِّد ذاك الضال ـ :

«أأمنتم من تزعمون أنه في السماء» !

وفي الواقع إني لأشفق على هذا الرجل ؛ لعرامته في ضلاله ، وغلوه وجرأته في مخالفة أئمة المسلمين ؛ بل وتكفيرهم ! وأخذه بأقول المعتزلة وأشباههم من الضالين قديماً وحديثاً ؛ فهو لا يحسن أن يأخذ من الأقوال المختلفة إلا أضلها ، ويعرض عما كان منها صواباً محضاً ، الأمر الذي يذكرني بذاك الرجل الذي أتى راعياً فقال : أعطني شاة من غنمك؟ فقال له : اذهب فخذ بأذُن خيرها . فذهب فأخذ بأذن كلب الغنم ! وإني لأظنه أنه لم يقل يوماً ما داعياً ربه اقتداءً بنبيه ﷺ :

«اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل ! فاطر السماوات والأرض ! عالم الغيب والشهادة ! أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ؛ اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك ، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم»(*) .

(*) كذا في الأصل عند الشيخ رحمه الله تعالى ؛ لم يأتِ بـ(ثانياً) . . . إلخ . (الناشر) .

٦٣٣٣ ـ (ذاك يومٌ يَنْزِلِ اللهُ تعالى على كُرْسِيِّه ، يَئِطُّ كما يئطُّ الرَّحْلُ الجديدُ من تضايُقِه به ، وهو كَسَعَةِ ما بين السماءِ والأرضِ) .

منكر . أخرجه الدارمي في «سننه» (٢/٣٢٥) ، والحاكم (٢/٣٦٤) ، والديلمي في «مسند الفردوس» (١/٨١/٢) من طريق الصعق بن حزن عن علي بن الحكم عن عثمان بن عمير عن أبي وائل عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال :

قيل له : ما المقام المحمود؟ قال : . . . فذكره . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد ، وعثمان بن عمير هو : أبو اليقظان» . وتعقبه الذهبي بقوله :

«لا والله ! فعثمان ضعفه الدارقطني ، والباقون ثقات» .

قلت : هو عند الدارقطني أسوأ مما حكاه عنه ، فقد قال البرقاني في «سؤالاته» (ص٥١) :

«سألته عن عثمان بن عمير أبي اليقظان؟ فقال : كوفي متروك» .

ولم يذكر الحافظ في «التهذيب» عن الدارقطني : «كوفي» ، وما أورده في ترجمته من أقوال الأئمة فيه كلها مجمعة على تضعيفه . لكن روى ابن عدي في «الكامل» (٥/١٦٧) عن ابن معين أنه قال فيه :

«ليس به بأس» . وعن يحيى بن سعيد أنه سئل : «كيف حديثه؟» . فقال : «صالح» .

وقد لخص الحافظ تلك الأقوال بقوله في «التقريب» :

«ضعيف ، واختلط ، وكان يدلس ، ويغلو في التشيع» .

قلت : وفي أول الحديث زيادة عند الحاكم : أنه سئل عن أمه؟ فقال :

«أمي مع أمكما» . يعني : في النار .

وأنه سئل عن أبيه؟ فقال :

«ما سألتهما ربي فيعطيني فيهما» .

وفي «صحيح مسلم» وغيره ما يخالفه .

٦٣٣٤ ـ (إن اللهَ عز وجل يَنْزِلُ إلى سماءِ الدنيا ، وله في كلِّ سماءٍ كُرْسِيٌّ ، فإذا نزلَ إلى سماءِ الدنيا ؛ جلسَ على كرسيِّه ، ثم مدَّ ساعدَيه فيقولُ : مَنْ ذا الذي يُقْرِضُ غَيْرَ عادِمٍ ولا ظَلوم؟ من ذا الذي يَستَغْفِرُني فأغفرَ له؟ من ذا الذي يتوبُ فأتوبَ عليه؟ فإذا كان عند الصبحِ ؛ ارتفعَ ، فجلسَ على كرسيِّه) .

باطل بذكر (الكرسي والجلوس) . أخرجه ابن منده في «الرد على الجهمية» (ص٨٠) : أخبرنا عبدالعزيز بن سهل الدباس ـ بمكة ـ : ثنا محمد بن الحسن الخرقي البغدادي : ثنا محفوظ بن أبي توبة عن عبدالرزاق عن معمر عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره ، وقال :

«هكذا رواه الخرقي عن محفوظ بن أبي توبة عن عبدالرزاق ، وله أصل عن سعيد بن المسيب مرسل» .

قلت : وهذا إسناد واهٍ جداً ؛ مَن دون عبدالرزاق لم أجد لهم ترجمة ، غير محفوظ بن أبي توبة : قال الذهبي في «الميزان» :

«ضعَّف أحمد أمره جداً . . . ولم يترك» .

ولهذا ذكره العقيلي في «الضعفاء» (٢٦٧/٤) ، لكن سقط منه عزوه لأحمد ؛ فراجع «الميزان» و«اللسان» و«تاريخ بغداد» (١٩٢/١٣) و«الجرح» ، وأما ابن حبان فذكره في «الثقات» (٢٠٤/٩) ! وذكر أن وفاته كانت سنة (٢٣٧) ، وكذا في «التاريخ» ، وساق له حديث ابن عباس في قوله تعالى : ﴿وإذ يمكر بك الذين كفروا ليثبتوك﴾ ، قال :

«تشاورت قريش ليلة مكة ، فقال بعضهم : إذا أصبح ؛ أثبتوه بالوثاق ـ يريدون النبي ﷺ ـ . . .» الحديث ، وفيه بيات علي على فراش النبي ﷺ ، وخروج النبي ﷺ إلى الغار ، وأن المشركين اقتصوا أثره حتى مروا بالغار ، فرأوا على بابه نسج العنكبوت . . . الحديث .

رواه من طريق عبدالرزاق أيضاً : أخبرنا معمر : أخبرني عثمان الجزري أن مقسماً مولى ابن عباس حدث عن ابن عباس . . . به .

والجزري هذا ـ هو : عثمان بن عمرو بن ساج ـ : قال الحافظ :

«فيه ضعف» .

قلت : فالعلة منه أو من محفوظ .

وحديث الترجمة قد رواه عبدالرزاق في «المصنف» (١٩٦٥٣/٤٤٤/١٠) عن معمر عن الزهري ؛ لكنه قال : أخبرني أبو سلمة بن عبدالرحمن والأغر أبو عبدالله صاحبا أبي هريرة : أن أبا هريرة أخبرهما عن رسول الله ﷺ قال :

«ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة ، حتى يبقى ثلث الليل الآخر إلى السماء الدنيا ، فيقول : من يدعوني فأستجيب له؟ من يستغفرني فأغفر له؟ من يسألني فأعطيه؟» .

وهكذا رواه جمع من الثقات عن عبدالرزاق عند ابن أبي عاصم (٢١٧/١/ ٤٩٤) ، والآجُري (٣٠٨) . . ليس فيه تلك المنكرات من الكراسي والجلوس عليها ؛ فهو المحفوظ عن عبدالرزاق ، وفي سائر طرق الحديث ـ وهي كثيرة جداً ـ ، وعن جمع من الصحابة ؛ ولذلك قال جماعة من الحفاظ بأنه حديث متواتر ، منهم الحافظ ابن عبدالبر في «التمهيد» (١٢٨/٧) .

ثم رأيت للحديث طريقاً أخرى عن عبدالرزاق قال : أخبرنا معمر عن يحيى ابن أبي كثير قال : حدثني **عبدالرحمن بن البيلماني** قال :

«ما من ليلة إلا ينزل ربكم عز وجل إلى السماء ، فما من سماء إلا وله فيها كرسي ، فإذا أتى السماء ؛ خر أهلها سجوداً حتى يرجع ، فإذا أتى السماء الدنيا ؛ أطت وترعدت من خشية الله عز وجل ، وهو باسط يديه يدعو عباده : يا عبادي ! من يدعوني ؛ أجبه ، ومن يتب إلي ؛ أتب عليه ، ومن يستغفرني ؛ أغفر له ، ومن يسألني أعطه ، ومن يقرض غير معدم ، ولا ظلوم . أو كما قال» .

أخرجه الآجري في «الشريعة» (ص٣١٣) بسند صحيح عن عبدالرزاق ، لكنه مع كونه موقوفاً على عبدالرحمن بن البيلماني فإنه ضعيف أعني ابن البيلماني هذا ، وقد قيل : إنه لم يسمع من أحد من الصحابة .

وقد روى الأوزاعي هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير : حدثنا أبو سلمة ابن عبدالرحمن عن أبي هريرة . . . مرفوعاً ؛ نحو حديث عبدالرزاق عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة المتقدم ، وزاد :

«حتى ينفجر الصبح» .

رواه مسلم وغيره ، وهو مخرج في «الظلال» (٢١٨/١/ ٤٩٧) ، وليس فيه ـ ولا

في شيء من طرق الحديث الكثيرة ـ ما في حديث ابن البيلماني هذا من الأطيط والترعيد ؛ فهو منكر أيضاً ، نعم في بعضها الجملة الأخيرة منه بلفظ :

«ثم يبسط يديه تبارك وتعالى يقول : من يُقرض غير عدوم ، ولا ظلوم» .

رواه مسلم وغيره ، وهو في «الإرواء» (١/١٩٦ ـ ١٩٧) .

وجملة القول : أن هذه الزيادات ـ التي جاءت في حديث الترجمة وحديث ابن البيلماني دون سائر طرق الحديث المتواترة ـ هي زيادات باطلة ؛ لضعف إسنادها ، ومخالفتها للأحاديث الصحيحة .

وهناك حديث آخر منكر أيضاً ؛ لعلة المخالفة ـ وإن كان إسناده خيراً من هذا بكثير ـ ، رواه النسائي في «عمل اليوم» من طريق عمر بن حفص بن غياث : حدثنا أبي : حدثنا الأعمش : حدثنا أبو إسحاق : حدثنا أبو مسلم الأغر : سمعت أبا هريرة وأبا سعيد يقولان : قال رسول الله ﷺ ـ : فذكره بلفظ ـ :

«إن الله عز وجل يمهل حتى يمضي شطر الليل الأول ، ثم يأمر منادياً ينادي يقول : هل من داعٍ يستجاب له؟ هل من مستغفر يغفر له؟ هل من سائل يُعطى؟» .

ولا أريد الآن الكشف عن المخالف ؛ فذلك ما فعلته فيما تقدم برقم (٣٨٩٧) ، وإنما أريد هنا التنبيه على أن **أحد الدجاجلة المتجهمة المعطلة** في تعليقه على كتاب ابن الجوزي «دفع شبه التشبيه» (ص١٩٣) قد صحح هذا الحديث المنكر ! بادعائه أن حفص بن غياث الذي في إسناده إنما حدث به من كتابه ! ونسب ذلك إلى الحافظين المزي والعسقلاني في «التهذيب» ؛ وهو كذب عليهما ، كما أوهم القراء أن ذلك مذكور في إسناد الحديث ، وهو كذب أيضاً ـ كما هو ظاهر للعيان ـ . وقد نقلت عبارته بنلك هناك مع تفصيل القول على أكاذيبه المذكورة . والله

المستعان على كثرة الفتن في هذا الزمان!

(فائدة): الموقف الذي يجب على كل مسلم أن يتخذه تجاه النزول الإلهي هو نفس الموقف الذي وقفه السلف الصالح والأئمة، وجواب مالك لمن سأله عن الاستواء معروف، وقد وقفت على جواب للإمام أبي جعفر الترمذي في النزول يشبه جواب مالك المذكور؛ فقال الذهبي في «السير» (٥٤٧/١٣):

«قال والد أبي حفص بن شاهين: حضرت أبا جعفر، فسئل عن حديث النزول؟ فقال: النزول معقول، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة».

٦٣٣٥ - (أَوَّلُكُنَّ تَرِدُ عليَّ الحَوْضَ أَطْوَلُكُنَّ يداً. قالت مَيْمُونةُ: فَجَعَلْنا نَقْدِرُ أَذْرُعَنا؛ أَيَّتُنا أطولُ يداً. فقال: ليس ذاك أعني، إنما أعني أَصْنَعَكُنَّ يداً).

موضوع. أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢٤٨٣/٢/١٢٧/١): حدثنا إبراهيم[١] قال: نا فُديك بن سلمان قال: نا مسلمة بن علي عن الأوزاعي عن الزهري عن يزيد بن الأصم عن ميمونة زوج النبي ﷺ ورضي عنها قالت:

دخل علينا رسول الله ﷺ ونحن جلوس، فقال: ... فذكره. وقال:

«لم يروه عن الأوزاعي إلا مسلمة، تفرد به فديك بن سلمان».

---

(١) هو: إبراهيم بن أبي سفيان القيسراني - كما في حديث قبله في «الأوسط» -، وقد ذكره السمعاني في هذه النسبة: (القيسراني)، وقال: «من مشاهير المحدثين، يروي عن محمد ابن يوسف الفريابي، روى عنه أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب». يعني: الطبراني.

قلت : هو في «ثقات ابن حبان» (١٣/٩) ، وقد روى عنه جمع من الحفاظ الثقات ؛ كالبخاري - في «جزء القراءة» - ودحيم والذهلي وأبو مسعود الرازي وغيرهم ؛ فهو حسن الحديث إن شاء الله تعالى .

وإنما علة الحديث شيخه مسلمة بن علي ؛ فإنه مجمع على تركه ، وقال الحاكم :

«روى عن الأوزاعي والزبيدي المناكير والموضوعات» .

قلت : وهذا من روايته عن الأوزاعي - كما ترى - ؛ فهو من موضوعاته ، فمن العجيب أن يذكر الحافظ طرفه الأول في «الفتح» (٤٦٩/١١) ساكتاً عليه ! فهذا من الأدلة الكثيرة على أن سكوته عن الحديث لا ينبغي أن يحمل دائماً على أنه حسن عنده - كما هو المشهور عنه - ، وإن مما يؤكد ذلك أنه ذكر في مكان آخر منه (٢٨٨/٣) طرفاً آخر منه وهو قوله : «ليس ذلك أعني ، إنما أعني أصنعكن يداً» ، فقال :

«فهو ضعيف جداً ، ولو كان ثابتاً ؛ لم يحتجن بعد النبي ﷺ إلى ذرع أيديهن ؛ كما تقدم في رواية عمرة عن عائشة» .

قلت : يشير إلى ما ذكره (ص٢٨٧) من رواية الحاكم عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ لأزواجه :

«أسرعكن لحوقاً بي أطولكن يداً» .

قالت عائشة : فكنا إذا اجتمعنا في بيت إحدانا بعد وفاة رسول الله ﷺ نمد أيدينا في الجدار نتطاول ، فلم نزل نفعل ذلك حتى توفيت زينب بنت جحش ، وكانت امرأة قصيرة ، ولم تكن أطولنا ؛ فعرفنا حينئذ أن النبي ﷺ إنما أراد بطول

اليد الصدقة ، وكانت زينب امرأة صناعة باليد ، وكانت تدبغ وتخرز ، وتصدق في سبيل الله .

قلت : وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (١٠٨/٨) ، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٨٢/١ ـ ٨٣) ، والطبراني في «الكبير» (١٣٣/٥٠/٢٤) ، وعنه في «الحلية» (٥٤/٢) من طريق إسماعيل بن عبدالله بن أبي أويس : حدثني أبي عن يحيى ابن سعيد عن عمرة . . . به . وقال الحاكم (٢٥/٤) :

«صحيح على شرط مسلم» ! ووافقه الذهبي . وأقره الحافظ !

وأقول : عبدالله بن أبي أويس إنما أخرج له مسلم في الشواهد ـ كما قال المنذري في «مختصر السنن» (٢٦٠/٤) ـ ، ثم إن فيه كلاماً من قبل حفظه ؛ فقال الذهبي في «الكاشف» :

«قال ابن معين وغيره : صالح وليس بذاك» . وقال الحافظ :

«صدوق يهم» .

فمثله يكون حسن الحديث إذا لم يخالف . وقد صح مختصراً من طريق عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين قالت : قال رسول الله ﷺ :

«أسرعكن لحاقاً أطولكن يداً» .

قالت : فكن يتطاولن أيتهن أطول يداً . قالت : فكانت أطولنا يداً زينب ؛ لأنها كانت تعمل بيدها وتصدق .

أخرجه مسلم (١٤٤/٧) ، وابن حبان (٣٣٠٣/١٣٣/٥ و٦٦٣٠/٢٣٢/٨) ، والبيهقي في «الدلائل» (٣٧٤/٦) .

وساق له البيهقي شاهداً عن عامر الشعبي مرسلاً . وإسناده حسن .

وقد وصله أبو عوانة عن فراس عن الشعبي عن مسروق عن عائشة . . . به ؛ نحو حديث عائشة بنت طلحة ، إلا أنه قال :

«فكانت سودة أطولهن يداً» .

أخرجه البخاري (٣/٢٨٥ ـ ٢٨٦) ـ واللفظ له ـ ، والنسائي (١/٣٥٢) ، وابن حبان أيضاً (٥/١٣٣/٣٣٠٤) ، والبيهقي (٦/٣٧١) ، وأحمد (٦/١٢١) من طرق عن أبي عوانة .

وقوله : «سودة» . وهم من أبي عوانة ؛ كما حققه الحافظ في «الفتح» (٣/٢٨٦ ـ ٢٨٨) وقال :

«وكأن هذا هو السر في كون البخاري حذف لفظ : (سودة) من سياق الحديث لما أخرجه في «الصحيح» ؛ لعلمه بالوهم فيه» !

كذا قال ! وقد وهم هو أيضاً ؛ فإن لفظ : (سودة) مذكور في «صحيح البخاري» ـ كما ذكرت آنفاً ـ !

وجملة القول في حديث الترجمة : أنه موضوع ؛ لما عرفت من حال راويه مسلمة ابن علي ، ولمعارضته لحديث عائشة ؛ لما تقدم عن الحافظ ، وأيضاً فيه مخالفة أخرى في ذكره الحوض ، وفي حديثها اللحاق !

وقد هوَّن الهيثمي القول في مسلمة ؛ فقال في «المجمع» (٩/٢٤٨) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه مسلمة بن علي وهو ضعيف» !

ونحوه الحديث المتقدم برقم (٣٥٨١) :

«خيركن أطولكن يداً» ، وفيه :

فقامت كل واحدة تضع يدها على الجدار ! قال :

«لست أعني هذا ؛ ولكن أصنعكن يدين !»

وهو منكر ؛ فيه امرأة لا تعرف إلا برواية أخرى عنها ، ومع ذلك حسن إسناده الهيثمي ، قال : لأنه يعتضد بحديث مسلمة بن علي هذا ! وقلده بعض المعلقين المعاصرين ـ كما تقدم بيانه هناك ـ .

(تنبيه) : للطبراني جزء خاص في أحاديث «الأوائل» وهو مطبوع ؛ فمن الغريب أنه عقد فيه (ص٦٦) : (باب أول من يرد على النبي ﷺ حوضه) ، ولم يورد تحته حديثه هذا ، وإنما أورد حديث علي مرفوعاً بلفظ :

«أول من يرد علي حوضي أهل بيتي ، ومن أحبني من أمتي» .

وهو موضوع أيضاً ؛ فيه كذاب ومجهول ـ كما هو مبين في «الظلال» (٧٤٨/٣٤٨/٢) ـ .

ثم رأيت حديث الشعبي قد وصله البزار (٢٦٦٧/٢٤٣/٣) من طريق إسماعيل بن أبي خالد عنه عن عبدالرحمن بن أبزى :

أن عمرَ كبَّر على زينب بنت جحش أربعاً ، ثم أرسل إلى أزواج النبي ﷺ : من يُدْخِلُ هذه قبرها؟ فقلن : من كان يدخل عليها في حياتها . ثم قال عمر : كان رسول الله ﷺ يقول :

«أسرعكن بي لحوقاً . . .» الحديث ؛ مثل حديث بنت طلحة .

قلت : وإسناده صحيح . والشطر الأول أخرجه جماعة ذكرتهم في «أحكام

الجنائز» (ص١٨٧) . وكذلك الطبراني في «الكبير» (٢٤/٥٠/١٣٤) ، لكن لم يذكر في إسناده عبدالرحمن بن أبزى .

٦٣٣٦ - (أولكم وروداً عليَّ الحوض أولكم إسلاماً : علي بن أبي طالب) .

باطل . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٤/٢٩١) ، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/٣٤٦ - ٣٤٧) من طريق أبي معاوية الزعفراني عبدالرحمن ابن قيس : ثنا سفيان الثوري عن سلمة بن كُهيل عن أبي صادق عن سلمان قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال ابن الجوزي :

«لا يصح . قال أحمد : أبو معاوية الزعفراني : لم يكن حديثه بشيء ، متروك . وكذلك قال النسائي : متروك . وقال البخاري ومسلم : ذهب حديثه . وقال أبو زرعة : كذاب . وقال أبو علي بن محمد : كان يضع الحديث . ورواه سيف بن محمد عن الثوري ، وسيف شر من أبي معاوية» .

قلت : ومن طريق ابن عدي أخرجه ابن عساكر أيضاً في «التاريخ» (١٢/١٢٩) ، وقال عقب قول ابن الجوزي هذا ولم يعزه إليه :

«قلت : وقد رواه يحيى بن يمان عن الثوري ، وزاد في إسناده عليهما» .

ثم ساقه من طريق محمد بن عثمان بن أبي شيبة : نا أبي : نا ابن يمان عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن أبي صادق عن **عليم** عن سلمان قال :

«إن أول هذه الأمة وروداً على نبيّها الحوض يوم القيامة أولهم إسلاماً : علي ابن أبي طالب» .

ثم أخرجه من طريق **إسماعيل بن عامر** : حدثني كامل أبو العلاء عن **عامر ابن)** عن سلمة بن كهيل . . به موقوفاً .

قلت : إسماعيل بن عامر : لم أجد له ترجمة .

وعامر بن) : كذا في الأصل مع القوس المشير إلى أن على الهامش شيئاً من التصحيح أو البيان ، ولم يظهر في النسخة المصورة شيء ، وحاولت أن أكشف عن هويته بمراجعة ترجمة شيخه سلمة والراوي عنه كامل أبي العلاء ؛ فلم أجد فيها شيئاً .

ويحيى بن اليمان : من رجال مسلم ، لكنهم تكلموا في حفظه ، وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق عابد ، يخطئ كثيراً ، وقد تغير» .

وقد خولف في إسناده ، فقد ذكره ابن الجوزي في «العلل» (١/٢٠٧/٣٣٣) من رواية ابن مردويه عن **محمد بن أحمد الواسطي** قال : نا **إسحاق بن الضيف** قال : نا **محمد بن يحيى المازني** قال : نا سفيان الثوري عن قيس بن مسلم الجدلي عن عليم الكندي عن سلمان عن النبي ﷺ . . . به ؛ مثل الموقوف . وقال ابن الجوزي :

«محمد بن يحيى : منكر الحديث ، وأحاديثه مظلمة منكرة» .

قلت : اتهمه ابن حبان (٢/٣٠٨) بوضع حديث الأمر بأكل البيض والبصل . وقال الحاكم :

«حدث بأحاديث موضوعة» . وقال أبو نعيم :

«حدث بمناكير» . كذا في «الميزان» و«اللسان» .

وأما ما ذكره الشيخ المعلمي اليماني ـ رحمه الله ـ في تعليقه على «الفوائد المجموعة» للشوكاني (ص٣٤٧) أن الدارقطني وثقه ، فممَّا لم أقف عليه .

وإسحاق بن الضيف : قال الحافظ :

«صدوق يخطئ» .

ومحمد بن أحمد الواسطي : قال الشيخ المعلمي رحمه الله :

«أراه المذكور في «لسان الميزان» (٥٣/٥ رقم ١٧٩) ، وهو تالف» .

قلت : والأقرب عندي أنه محمد بن أحمد بن حمدان بن عيسى الوراق الرسْعَني ؛ فقد ذكره المزي في الرواة عن إسحاق بن الضيف ، فإن يكن هو ؛ فهو كذاب ـ كما قال الذهبي ـ . والله أعلم .

وبالجملة ؛ فكل هذه الطرق إلى سفيان واهية ، لا يمكن الاعتماد عليها ولا الاستشهاد بها ، لكن السيوطي قد قواه بطريق أخرى فقال في «اللآلي» (٣٢٦/١) :

«وقال أبو بكر بن أبي عاصم : حدثنا أبو مسعود : حدثنا عبدالرزاق عن سفيان . . . بسنده عن عليم الكندي عن سلمان . . . موقوفاً» . وقال :

«وهذه متابعة قوية جداً ، ولا يضر إيراده بصيغة الوقف ؛ لأن له حكم الرفع» .

ويأتي بيان الرد عليه في تقويته .

وتبعه ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٣٧٧/١) ، وزاد فقال :

« . . . ابن أبي عاصم في (السنة)» .

وهذا وهم منه ؛ فإن كتابه هذا «السنة» كنت حققته وعلقت عليه ، وخرجت أحاديثه ، وطبعته في المكتب الإسلامي ، ثم وضعت له فهرساً لأحاديثه المرفوعة ،

وآثاره الموقوفة ، وليس الحديث فيه ؛ وإنما هو في كتابه «الأوائل» (ص٧٨/٦٧) بالإسناد المذكور ،ورواه الطبراني في «معجمه الكبير» (٦/٣٢٥/٦١٧٤) من طريقين آخرين عن عبدالرزاق . . . به موقوفاً .

ثم ذكر السيوطي متابعاً لسفيان من طريق محمد بن جرير : حدثنا محمد بن عماد الرازي : حدثنا أبو الهيثم السندي : حدثنا عمرو بن أبي قيس عن شعيب ابن خالد عن سلمة بن كهيل . . . به موقوفاً .

وسكت السيوطي عنه ، وشعيب بن خالد هذا ـ هو : الرازي القاضي ـ : ليس به بأس ـ كما قال الحافظ ـ .

وعمرو بن أبي قيس : صدوق له أوهام .

وأبو الهيثم السندي ـ هو : سهل بن عبدالرحمن الذهلي ـ : وثقه ابن حبان وغيره ، وهو حسن الحديث ـ كما تقدم تقريره تحت الحديث (٦٢٨٨) ـ .

وأما محمد بن عماد : فكذا وقع في «اللآلي» . . وهو تصحيف ، والصواب : (عمار) ، وهو من شيوخ ابن جرير الطبري في «تهذيب الآثار» (رقم ٣٢٦ و٩٠١) ، وهو صدوق ثقة ـ كما قال ابن أبي حاتم (٤/٤٣) ـ .

أقول : فهذا الإسناد جيد إلى عليم إن سلم من الراوي علي بن عبدالله بن الفضل ـ الراوي عن ابن جرير ـ ، وشيخ الحافظ عبدالغني بن سعيد الذي أخرج الحديث في «إيضاح الإشكال» ؛ الذي إليه عزاه السيوطي ساكتاً عليه .

وجملة القول في هذه الطرق : أنها ـ وإن كانت مفرداتها لا تخلو من ضعف ؛ فإنها ـ بمجموعها تلقي الطمأنينة في النفس بصحة تحديث سفيان عن سلمة عن أبي صادق عن عُليم عن سلمان . . . موقوفاً .

على أن سفيان قد تابعه قيس بن الربيع عن سلمة بن كهيل . . . به .

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢١٦١/٧٦/١٢) قال : حدثنا معاوية ابن هشام قال : ثنا قيس . . . به .

وعن ابن أبي شيبة رواه ابن أبي عاصم في الكتاب السابق الذكر : «الأوائل» (٦٩/٧٩) و«الآحاد والمثاني» (١٨١/١٤٩/١) .

ومتابعة قيس هذه مما فاتت السيوطي وغيره ممن خرج الحديث من بعده ، وهو ممن ضعِّف من قبل حفظه ؛ فقال الذهبي في «الكاشف» :

«كان شعبة يثني عليه ، وقال ابن معين : ليس بشيء . وقال أبو حاتم : ليس بقوي ، ومحله الصدق . وقال ابن عدي : عامة رواياته مستقيمة» .

قلت : فهو ممن يصلح للاستشهاد به ؛ فتزداد النفس طمأنينة بصحة تحديث عليم به .

لكن يبقى النظر في حال عليم هذا ؛ فقد سبق في كلام السيوطي أنه قوى إسناد عبدالرزاق المتقدم موقوفاً ، وكأنه تبع في ذلك الهيثمي ؛ فإنه قال في رواية الطبراني عن عبدالرزاق (١٠٢/٩) :

«ورجاله ثقات» !

كذا قال ! وإنما عمدته في ذلك إيراد ابن حبان لعليم هذا في «الثقات» (٢٨٦/٥) ، فقال :

«يروي عن سلمان الفارسي ، روى عنه زاذان» .

وكذا قال البخاري في «التاريخ» (٨٨/١/٤) ؛ إلا أنه قرن مع سلمان عبساً الغفاري . ورواية زاذان عنه لا تصح ؛ لأن راويه عن زاذان أبو اليقظان عثمان بن

عمير ؛ وهو ضعيف مختلط مدلس ، وقد رواه عنه بالعنعنة ، ورواه عنه شريك بن عبدالله القاضي ؛ وهو سيئ الحفظ ، وروايته هذه مخرجة في «الصحيحة» (رقم ٩٧٩) ؛ لأنه رواه غير أبي اليقظان . . لم يذكر في إسناده عليماً ؛ فراجعه إن شئت .

فأقول : إذاً عرفت ضعف رواية زاذان هذه عن عليم .

لم يذكر ابن أبي حاتم أنه روى عنه زاذان ، بل قال :

«روى عنه مسلم بن يزيد أبو صادق الأزدي» .

يشير إلى حديث الترجمة . وعليه فعليم هذا مجهول العين ؛ فهو علة الحديث ، فذكر ابن حبان إياه في «الثقات» من تساهله الذي عرف به . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(تنبيه) : وقع للسيوطي وهمان في تخريج الحديث ، أوهم خلاف الواقع ؛ فقد عقب رواية ابن عدي المذكورة في مطلع تخريجي هذا وتخريجه هو بأن عزاه للخطيب والحاكم ، وساق إسناد كل منهما إلى سيف بن محمد عن سفيان . . . به . ولم يسق تمام إسنادهما ، فأشعر القراء أنه عندهما كما هو عند ابن عدي من رواية أبي صادق عن سلمان ! والذي عند الحاكم (٣/١٣٦) أنه أدخل بينهما واسطة أخرى غير عُليم ؛ فقال :

«عن أبي صادق عن الأغر عن سلمان» ! وكذلك هو عند الخطيب في «التاريخ» (٢/٨١) ، إلا أنه وقع فيه : «عن سلمة بن كهيل عن الأغر عن سلمان» . . لم يقع فيه : «عن أبي صادق» ؛ فلعله سقط من الناسخ أو الطابع .

هذا ؛ وقد سكت الحاكم عن إسناده ، وكذا الذهبي ، لكن ذكر ابن عراق عنه أنه تعقبه بأن سيفاً كذاب . فالظاهر أنه سقط من «التلخيص» .

هذا أحد وهمي السيوطي .

وأما الوهم الآخر : فهو يشبه الأول ؛ فقد قال عقب رواية الحاكم والخطيب :

«وأخرجه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» : حدثنا **يحيى بن هاشم** : حدثنا الثوري . . . به . ويحيى ـ هو : السمسار ـ كذاب» .

فأقول : نعم ؛ هو كذاب ، ولكنه مع ذلك خالف الجماعة في إسناده ، فإنه قال : حدثنا يحيى بن هاشم : ثنا سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن أبي صادق عن حنش بن المعتمر عن عليم الكندي عن سلمان الفارسي . . . مرفوعاً . فزاد في السند حنشاً هذا وهو صدوق له أوهام .

هذا . وقد عرفت مما تقدم أنه رواه جماعة عن عبدالرزاق عن سفيان عن سلمة عن أبي صادق عن عليم عن سلمان . . . موقوفاً . فرأيت في «معجم أبي سعيد ابن الأعرابي» (ق١٢٥/١ ـ ٢) قال : نا جعفر (يعني : ابن عامر) : نا **عبدالسلام بن صالح** : نا عبدالرزاق . . . به ؛ إلا أنه قال :

« . . . عن أبي صادق عن غنيم بن قيس الكندي عن سلمان . . . مرفوعاً» .

قلت : فقد خالف الجماعة في موضعين :

أحدهما : أنه جعل : (غنيماً) . . مكان : (عليم) ، وكان يمكن أن يقال : إنه تصحيف عليم ، لولا أنه نسبه إلى أبيه قيس ، وعليم لم ينسب .

والآخر : أنه رفعه إلى النبي ﷺ ؛ ورفعه باطل ، وإنما موقوف ، مع جهالة عليم .

وأظن أن الرفع من عبدالسلام بن صالح ـ وهو : أبو الصلت الهروي ـ : قال الذهبي في «الكاشف» :

«واهٍ ، شيعي ، متهم مع صلاحه» .

وهو المتهم بوضع حديث : «أنا مدينة العلم وعلي بابها . . .» ، وقد سبق الكلام عليه مفصلاً برقم (٢٩٥٥) .

هذا وقد غفل الشيخ اليماني رحمه الله عن طرق هذا الحديث الدائرة على أبي صادق عن عليم ؛ فقال في عليم :

«وهو مجهول ؛ لم يرو عنه إلا زاذان» !

٦٣٣٧ - (مَنِ الْتَقَط لُقَطَةً يَسِيْرةً دِرْهماً أو حَبْلاً ، أو شبهَ ذلك ؛ فَلْيُعَرِّفه ثلاثةَ أيام ، فإنْ كان فوقَ ذلك ؛ فليعرِّفه ستةَ أيام ، [فإن جاء صاحبُها ، وإلا ؛ فلْيَتَصَدَّقْ بها ، فإن جاء صاحبُها ؛ فليُخَيِّرْه]) .

ضعيف . أخرجه ابن حبان في «الثقات» (١٩٥/٤) ، والبيهقي (١٩٥/٦) وأحمد (١٧٣/٤) والطبراني في «المعجم الكبير» (٧٠٠/٢٧٣/٢٢) - والزيادة له - من طريق عمر بن عبدالله بن يعلى عن جدته حكيمة عن أبيها يعلى بن مرة مرفوعاً . وقال البيهقي :

«تفرد به عمر بن عبدالله بن يعلى ، وقد ضعفه يحيى بن معين ، ورماه جرير ابن عبدالحميد وغيره بشرب الخمر» .

وبه ضعفه الهيثمي في «المجمع» (١٦٩/٤) ، وكذا الحافظ في «التلخيص» (٧٤/٣) فقال :

«لم يصح ؛ لضعف عمر ، وزعم ابن حزم أنه مجهول ، وزعم هو وابن القطان أن حكيمة ويعلى مجهولان ، وهو عجب منهما ؛ لأن يعلى صحابي معروف الصحبة» .

قلت : وفيه إشارة إلى موافقة الحافظ على قولهما بجهالة حكيمة ، وهو الظاهر ؛ فإنها لا تعرف إلا بهذه الرواية ، وإن وثقها ابن حبان ، وفي ترجمتها ساق الحديث ، وهذا من عجائبه وتساهله الذي عرف به في التوثيق ! فإنها مع كونها لا تعرف إلا برواية عمر هذا ؛ فإنه ـ أعني : عمر ـ متفق على تضعيفه ، ومنهم ابن حبان نفسه فإنه قد أورده في «الضعفاء» وقال (٢/٩١) :

«منكر الرواية» .

وهذا مثال من أمثلة كثيرة كما سأبينه في مقدمة كتابي :

«تيسير انتفاع الخلان بثقات ابن حبان» .

راجياً من الله تعالى أن يسدد خطاي فيه ، وييسر لي إتمامه بمنه وكرمه وتوفيقه(*) .

ويعارض هذا الحديث حديث أبي الزبير عن جابر قال :

رخص لنا رسول الله ﷺ في العصا والسوط والحبل وأشباهه ؛ يلتقطه الرجل ينتفع به .

ولكنه ضعيف أيضاً ؛ لعنعنة أبي الزبير ، والاختلاف عليه في رفعه ووقفه ـ كما هو مبين في «ضعيف أبي داود» (٣٠٣) ـ .

٦٣٣٨ ـ (جِئتُ مُسْرِعاً أُخْبِرُكم بليلةِ القَدْرِ ، فأُنْسِيتُها بيني وبينَكم ، ولكنِ الْتَمِسُوها في العَشْرِ الأواخِرِ من رمضان) .

ضعيف . أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٨١٣/٢١١) ، وأحمد (٢٥٩/١) ،

(*) قد تم الكتاب ـ فيما نعلم ـ ولم يطبع بعد . (الناشر) .

والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/١١٠/١٢٦٢١) من طريق قابوس عن أبي ظبيان عن ابن عباس :

أن نبي الله ﷺ أقبل إليهم مسرعاً ؛ قال : حتى أفزعنا من سرعته ، فلما انتهى إلينا ؛ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، قابوس ـ وهو : ابن أبي ظبيان ـ : قال الذهبي في «الكاشف» :

«قال أبو حاتم وغيره : لا يحتج به» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«فيه لين» .

وبه أعله الهيثمي (٣/١٧٨) ، لكن سقط من الطابع اسم قابوس .

لكن الحديث صحيح دون ذكر السبب ، وقوله في أوله :

«جئت مسرعاً أخبركم بليلة القدر» ، فقال أبو سعيد الخدري :

اعتكفنا مع النبي ﷺ العَشرَ الأوسط من رمضان ، فخرج صبيحة عشرين فخطبنا ، وقال :

«إني أريت ليلة القدر ثم أنسيتها ـ أو : نسيتها ـ ؛ فالتمسوها في العشر الأواخر في الوتر . . .» الحديث .

أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما ، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (١٢٥١) .

٦٣٣٩ ـ (مَنْ سَبَّحَ عند غروبِ الشمسِ سبعينَ تَسْبيحةً ؛ غَفَرَ اللهُ له سائرَ عَمَلِه) .

منكر . أخرجه الذهبي في «سير أعلام النبلاء» في ترجمة أبي الحسن

العسكري (٤٦٤/١٤) قال : حدثنا الحسين بن الحسن بن حماد : حدثتني جدتي بانةُ بنت بهز بن حكيم عن أبيها عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره . وقال :

«حديث منكر ، وبانة مجهولة» . وتعقبه المعلق عليه بقوله :

«في «الاستدراك» لابن نقطة : إن بانة هذه روت عن أخيها عبدالملك بن بهز ، وروى عنها الحسين بن الحسن بن حماد ، وهشام بن علي السيرافي ، وأبو بهز الصقر بن عبدالرحمن ابن بنت مالك بن مغول» .

قلت : وسكت المعلق المشار إليه عن الراوي عن (بانة) . . فما أحسن ؛ لأنه يوهم أنه ليس في الإسناد علة أخرى غيرها ، وليس كذلك ؛ فقد أورده الذهبي في ترجمة الراوي عنها الحسين بن الحسن هذا ، وقال :

«لا يدرى من ذا ، والخبر منكر» . يعني هذا .

وأقره الحافظ في «اللسان» .

والحديث عزاه السيوطي في «الجامع الكبير» عن معاوية بن حيدة لرواية الديلمي في «مسند الفردوس» ، وهو في أصله «الفردوس» (٥٦٣٤/٥٢٣/٣) . ومن الغريب أن المعلق عليه عزاه لكتابي : «الضعيفة» برقم (٤٠٦) ! وهذا تساهل أو خطأ فاحش ؛ لأن الحديث الذي هناك يخالف الذي هنا مخالفة جذرية ـ وإن كان يلتقي مع هذا في كون صحابيه معاوية بن حيدة الذي هنا ، وفي طرفه الأول منه ، فإنه يختلف في تمامه عن هذا جذرياً ؛ ـ فإنه بلفظ :

«من كبر تكبيرة عند غروب الشمس على ساحل البحر رافعاً صوته أعطاه الله من الأجر بعدد كل قطرة في البحر عشر حسنات ، ومحا عنه عشر سيئات ، ورفع

له عشر درجات ؛ ما بين درجتين مسيرة مائة عام بالفرس المسرع» !

ولوائح الوضع عليه ظاهرة . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٦٣٤٠ - (إن اللهَ تعالى يأمُرُكَ أن تُراجِعَ حَفْصةَ رحمةً لِعُمَرَ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/٢٩١ - ٢٩٢) : حدثنا **أحمد بن طاهر بن حرملة بن يحيى** : حدثني حرملة بن يحيى : [ثنا][*] ابن وهب : حدثني عمرو بن صالح الحضرمي عن موسى بن علي عن أبيه عن عقبة ابن عامر الجهني :

أن النبي ﷺ طلق حفصة ، فبلغ ذلك عمر بن الخطاب ، فوضع التراب على وجهه[*] فقال : ما يعبأ الله بك يا ابن الخطاب بعد هذا ! فنزل جبريل عليه السلام فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته أحمد بن طاهر هذا : قال ابن عدي في «الكامل» (١/١٩٦) :

«ضعيف جداً ، يكذب في حديث رسول الله ﷺ إذا روى ، ويكذب في حديث الناس إذا حدث عنهم» .

ثم ساق له بعض الحكايات ظاهرة البطلان . وقد كذبه الدارقطني وابن حبان ، وتقدمت له بعض الأحاديث التي تدل على كذبه ؛ فانظرها برقم (١٣٩ و١٩٢٣) .

وقد غفل عنه الهيثمي ؛ فقال في موضعين من «مجمعه» (٤/٣٣٤ و٩/٢٤٤) :

(*) كذا في أصل الشيخ رحمه الله تعالى ، وفي «الطبراني» : على رأسه . وما بين المعقوفتين منه أيضاً . (الناشر) .

«رواه الطبراني ، وفيه عمرو بن صالح الحضرمي ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات» !

كذا قال ! وهي غفلة عجيبة منه ؛ فقد وافق الدارقطني على قوله فيه : «كذاب» في أكثر من حديث واحد ، ومنها الحديثان المشار إليهما آنفاً ؛ فَجَلَّ من لا يسهو ولا ينسى !

وعمرو بن صالح الحضرمي : يحتمل أن يكون الذي في «ثقات ابن حبان» (٤٨٦/٨) :

«عمرو بن صالح الصائغ المروزي أبو حفص : يروي عن ابن المبارك ، حدثنا عنه الحسن بن سفيان ، وعبدالله بن محمود» .

قلت : فإنه من هذه الطبقة . والله أعلم .

ثم رأيت لابن طاهر متابعاً عند أبي نعيم في «الحلية» (٥٠/٢) قال : حدثنا محمد بن المظفر : ثنا جعفر بن أحمد بن يحيى الخولاني : ثنا أحمد بن عبدالرحمن بن وهب : ثنا عمي عبدالله بن وهب : حدثني عمر بن صالح عن موسى بن علي . . . به .

كذا وقع فيه : (عمر بن صالح) . . فلا أدري أهو خطأ من الناسخ أو الطابع؟ أم هو كذلك في الرواية؟ وسواء كان هذا أو ذاك ؛ فإن جعفر بن أحمد الخولاني هذا لم أجد له ترجمة ؛ فلعله سرقه من ابن طاهر .

على أن شيخه أحمد بن عبدالرحمن بن وهب ـ مع كونه من شيوخ مسلم ـ فقد اختلفوا فيه ؛ كما تراه في «التهذيب» ، وقد قال ابن عدي في كتابه «الكامل» (١٨٤/١) :

«رأيت شيوخ أهل مصر الذين لحقتهم مجمعين على ضعفه» .

ثم ساق له أحاديث مما أنكر عليه ، وكأنه أشار بقوله المذكور إلى أن أهل بلده أعرف به من الغرباء الذين سمعوا منه . وقال الذهبي في «المغني» عقبه :

«قلت : له أحاديث لا تحتمل» . وقال الحافظ :

«صدوق تغيَّر بأخرة» .

واعلم أنني إنما أخرجت الحديث هنا لقوله فيه : «رحمة لعمر» ، وإلا ؛ فسائره صحيح ، جاء من طرق دونها ، فهي منكرة ، وفي بعض طرقه زيادة : «فإنها صوامة قوامة» ، فهذه أصح ؛ لأنها رويت من طرق يقوي بعضها بعضاً ، وتجد بيان ذلك مفصلاً في «الصحيحة» (٢٠٠٧) المجلد الخامس ، وقد طبع والحمد لله تعالى .

٦٣٤١ - (نهى أن يُجامِعَ الرجُلُ أهلَه وفي البيتِ معه أَنيسٌ ، حتى الصبيُّ في المَهْدِ) .

موضوع . أخرجه الخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (٤٣٧/٢٠٠) من طريق الفرات بن السائب عن ميمون بن مهران عن عبدالله بن عمر قال : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واهٍ جداً ؛ آفته الفرات هذا : قال البخاري :

«تركوه ، منكر الحديث» . وقال ابن حبان في «الضعفاء» (٢٠٧/٢) :

«كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات ، ويأتي بالمعضلات عن الثقات» .

قلت : ومن أحاديثه بهذا الإسناد : «اتقوا فراسة المؤمن ؛ فإنه ينظر بنور الله» . وقد مضى برقم (١٨٢١) .

٦٣٤٢ ـ (كان فيمن سَلَفَ من الأُمم رجلٌ يقال له : (مُورِقٌ) ، فكان مُتَعَبِّداً ، فَبَيْنا هو قائمٌ في صلاته ؛ ذَكَّرَ النساءَ ، فاشْتَهاهُنَّ ، وانْتَشَرَ حتى قطعَ صلاتَه ، فَغَضِبَ ، فأخذَ قوسَه ؛ فَقَطعَ وَتَرَهُ فَعَقَدَه بخِصْيَتَيه ، وشَدَّه إلى عَقِبَيْه ، ثم مدَّ رجلَيْه فانتزعهما ، ثم أَخَذَ طِمْرَيْه ونَعْلَيْه حتى أتى أرضاً لا أنيسَ بها ولا وحشَ ، فاتَّخذَ عَرِيْشاً ، ثم قامَ يُصلي .

فجعلَ كلما أصبحَ ؛ انصدَعتْ له الأرضُ ، فخرجَ له خارجٌ منها معه إناءٌ فيه طعامٌ ؛ فيأكلُ حتى يشبَعَ ، ثم يدخلُ ، فيخرجُ بإناء فيه شَرَابٌ ؛ فيشربُ حتى يَروى ، ثم يدخُلُ ، فَتَلْتَئِمُ الأرضُ ، فإذا أمسى ؛ فَعلَ مِثلَ ذلك . قال :

ومرَّ أناسٌ قريباً منه ، فأتاه رجلانِ من القومِ ، فمرَّا عليه تحتَ الليلِ ، فسألاه عن قصدِهما؟ فَسَمَتَ لهما بيدِه ، قال : هذا قَصْدُكما ـ حيث يريدانِ ـ . فسارا غيرَ بعيدٍ ، قال أحدُهما : هذا الرجلُ هنا بأرضٍ لا أنيسَ بها ولا وحشَ؟ لو رجعنا إليه ؛ حتى نعلمَ عِلْمَه . قال :

فرجعا إليه فقالا له : يا عبدَالله ! ما يُقيمُك بهذا المكانِ لا أنيسَ بها ولا وحشَ؟! قال : امْضيا لِشأنكُما ودَعاني . فأَبَيا وأَلَحَّا عليه . قال : فإني مُخبِرُكما على أنَّ مَنْ كَتَمَه عليَّ منكما ؛ أكرَمَهُ اللهُ في الدنيا والآخرةِ ، ومَنْ أظهَرَ عليَّ منكما ؛ أهانه اللهُ في الدنيا والآخرة . قالا : نعم . قال :

فَنَزَلا ، فلما أصبحا ؛ خَرَّجَ الخارجُ من الأرضِ مثلَ الذي كان

يُخْرِجُ من الطعامِ ومثلَيه معه ؛ فأكلوا حتى شَبِعوا ، ثم دَخَلَ فخرجَ إليهم بشرابٍ في إناءٍ مثلِ الذي كان يَخْرُجُ به كلَّ يومٍ ومثلَيه معه ؛ فشربوا حتى رَوَوْا ، ثم دخل فالْتَأَمَتِ الأرضُ . قال :

فنظرَ أحدُهما إلى صاحبِه فقال : ما يُعْجِلُنا؟ هذا طعامٌ وشرابٌ وقد علمنا سَمْتَنا من الأرضِ ، امكُثْ إلى العشاءِ ! فَمَكَثا ، فخرجَ إليهم من الطعام والشرابِ مثلُ الذي خَرَجَ أولَ النهارِ ، فقال أحدُهما لصاحِبِه : امْكُثْ بنا حتى نُصْبِحَ . فمكثا ، فلما أصبحوا ؛ خرج إليهما مثلُ ذلك .

ثم رَكِبا فانطلقا ، فأما أحدُهما ؛ فلزِم بابَ المَلِكِ حتى كان من خاصَّتِه وسَمَرِه ، وأما الآخَرُ ؛ فأقبلَ على تجارتِه وعملِه .

وكان ذلك الملكُ لا يَكذِبُ أحدٌ في زمانِه من أهلِ مملكتِه كِذْبَةً يُعْرَفُ بها إلا صَلَبَهُ .

فبينما هم ذاتَ ليلةٍ في السَّمَرِ يُحَدِّثونه مما رَأَوا من العجائبِ ؛ أنشأَ ذلك الرجلُ يحدثُ فقال : ألا أُحَدِّثُك أيها الملكُ ! بحديثٍ ما سمعتَ أعجبَ منه قطُّ؟ فَحَدَّثَ بحديثِ ذلك الرجلِ الذي رأى من أمرِه . قال الملكُ :

ما سمعتُ بكَذِبٍ قطُّ أعظمَ من هذا ، والله ! لَتَأْتِيَنِّي على ما قُلتَ ببيِّنةٍ أو لأَصْلِبَنَّك . قال : بَيِّنَتي فلانٌ . قال : رضي ؛ ائتوني به . فلما أتاه ؛ قال الملكُ : إن هذا يزعُمُ أنكما مرَرْتُما برجل ثم كان من أمرِه كذا

وكذا؟ قال الرجلُ : أيها الملكُ ! أولستَ تعلمُ أن هذا كَذِبٌ ، وهذا ما لا يكونُ ، ولو أني حدَّثْتُك بهذا ؛ لَكَانَ عليك من الحقِّ أن تَصْلِبَني عليه؟ قال : صدقتَ وبَرِرْتَ . فأَدْخَلَ الرجلَ الذي كَتَمَ عليه في خاصَّتِه وسَمَرِهِ ، وأَمَرَ بالآخَرِ فَصُلِبَ .

فقال رسولُ الله ﷺ :

فأما الذي كَتَمَ عليه منهما ؛ فقد أكرمه اللهُ في الدنيا والآخرةِ .

وأما الذي أظهرَ عليه منهما ؛ فقد أهانَهُ اللهُ في الدنيا ، وهو مهينه في الآخرة .

ثم نظر بَكْرُ بنُ عبدِالله إلى ثُمامةَ بنِ عبدِالله بنِ أنسٍ فقال : يا أبا المُثَنَّى ! أسمعتَ جدَّك يُحَدِّثُ هذا عن رسولِ الله ﷺ ؟ قال : نعمْ) .

منكر . أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٧٦٥١/١١٣/٢) : حدثنا محمد بن شعيب : ثنا عبدالرحمن بن سلمة : نا أبو زهير عبدالرحمن بن مغراء عن المفضل بن فضالة عن بكر بن عبدالله المزني : نا أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال الهيثمي في «المجمع» (١٠/٣٠٥ ـ ٣٠٦) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» عن شيخه محمد بن شعيب ؛ ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات على ضعف في بعضهم يسير» .

كذا قال ! والمفضل بن فضالة ـ وهو : البصري ، لا المصري ـ لا يصدق عليه هذا الوصف عندي ؛ لأنه متفق على تضعيفه إلا ابن حبان ؛ ولذلك تكلم عليه الذهبي في «المغني» ، وجزم الحافظ في «التقريب» بضعفه . ولعله أراد به عبدالرحمن

ابن مغراء ؛ فإنه مختلف فيه ـ كما ترى في «التهذيب» ـ ، وقال الحافظ :

«صدوق ، تكلم في حديثه عن الأعمش» .

وأما عبدالرحمن بن سلمة ـ وهو : الرازي ـ : فلم يوثقه أحد فيما علمت ولا ابن حبان ، وقد أورده ابن أبي حاتم فقط دون البخاري (٢٤١/٢/٢) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وأما محمد بن شعيب : فهو الأصبهاني ـ كما في أحاديث قبل هذا في «المعجم الأوسط» ـ ، وله ترجمة في « طبقات المحدثين بأصبهان» (٥١٨/٣٧٦) لأبي الشيخ و«أخبار أصبهان» لأبي نعيم (٢٥٢/٢) ، وذكرا أنه يكنى بأبي عبدالله التاجر ، توفي سنة ثلاثمائة ، يروي عن الرازيين بغرائب .

٦٣٤٣ ـ (لو وُزِنَ إيمانُ أبي بكرٍ بإيمانِ أهلِ الأرضِ ؛ لَرَجَحَ) .

منكر . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢٠١/٤) ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/٢٩٧/٩) عن **عبدالله بن عبدالعزيز بن أبي رواد** : أخبرني أبي عن نافع عن ابن عمر . . . مرفوعاً .

أورده ابن عدي في ترجمة عبدالله هذا ، وقال :

«له أحاديث لا يتابعه أحد عليها» . وقال العقيلي (٢٧٩/٢) :

«أحاديثه مناكير غير محفوظة ، ليس ممن يقيم الحديث» . وقال أبو حاتم :

«أحاديثه منكرة» . وقال ابن الجنيد :

«لا يساوي شيئاً ، يحدث بأحاديث كذب» .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في «الثقات» (٣٤٧/٨ ـ ٣٤٨) وقال :

«يعتبر حديثه إذا روى عن غير أبيه ، وفي روايته عن إبراهيم بن طهمان بعض المناكير» .

وقد توبع : فقال عيسى بن عبدالله بن سليمان القرشي : ثنا رواد بن الجراح قال : ثنا عبدالعزيز بن أبي رواد . . . به .

أخرجه ابن عدي (٥/٢٥٩ ـ ٢٦٠) في ترجمة عيسى هذا ، وصدَّر ترجمته بقوله فيه :

«ضعيف يسرق الحديث» .

ثم ساق له أحاديث منكرة ، هذا آخرها ، ثم ختم ترجمته بقوله :

«كتب عنه الناس ، والضعف على حديثه بيِّن ، وليس له من الحديث غير ما ذكرت» .

قلت : وبعض تلك الأحاديث من روايته عن الوليد بن مسلم ، ومنها حديث «البركة مع أكابركم» ، وهو مخرج في «الصحيحة» (١٧٧٨) ، وله في «تاريخ ابن عساكر» متابعون ؛ فلا ينبغي عده من مناكيره ، وبخاصة أن الحافظ ذكر في «اللسان» أن الحاكم قال عن الدارقطني : «ثقة» . وذكره ابن حبان في «الثقات» ، وخرج حديثه في «صحيحه» !

وأقول : أما توثيق الدارقطني فهو في «سؤالات الحاكم للدارقطني» ، ونصه فيه (١٢٨/١٤١) :

«عيسى بن عبدالله بن سليمان رغاث ، أبو موسى ، ثقة» .

والمترجم قد وصف بـ : (القرشي) وبـ : (العسقلاني) أيضاً عند ابن عدي ،

وكذا في «تاريخ بغداد» (١١/١٦٥) ، و«تاريخ دمشق» أيضاً (١٤/١٨) ، وقالا :

«سكن بغداد ، وسمع بدمشق وغيرها الوليد بن مسلم ورواد بن الجراح . . .» .

ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً . فأخشى أن يكون غير ذاك الذي وثقه الدارقطني ، وإلا ؛ لم يخف ذلك على الخطيب ، وهو من أعرف الناس بأقواله ، بينه وبينه أبو بكر البرقاني وغيره من الحفاظ ، وكذلك من المستبعد أن يخفى ذلك على ابن عساكر محدث الشام . والله أعلم .

وأما توثيق ابن حبان إياه فأعتقد أن الحافظ وهم في ذلك ؛ فإنه لا يوجد في «ثقات ابن حبان» من يسمى بهذا الاسم : (عيسى بن عبدالله بن سليمان القرشي العسقلاني) ، وإنما فيه (٧/٢٢٢) :

«عيسى بن عبدالله الأنصاري يروي عن أبي طوالة ، روى عنه الوليد بن مسلم» .

أورده في (أتباع التابعين) .

وكذلك ذكره البخاري في «التاريخ» (٣/٢/٣٨٩) وكناه بـ : (أبي موسى) . ولعله الذي في «كامل ابن عدي» (٥/٢٥٣) :

«عيسى بن عبدالله بن الحكم بن النعمان بن بشير أبو موسى الأنصاري» .

ثم ساق له أحاديث ؛ بعضها من رواية الوليد بن مسلم عنه عن نافع عن ابن عمر . وساق له أحاديث أخرى عن غير نافع ، ثم قال :

«وعامة ما يرويه لا يتابع عليه» .

وهذا قد أورده ابن حبان في «الضعفاء» (٢/١٢١) ، وساق له حديثاً من أحاديث ابن عدي المشار إليها ، وقال :

«شيخ يروي عن نافع ما لا يتابع عليه ، لا يحتج به» .

قلت : فلا أدري هل هذا هو الذي ذكره في «الثقات» بروايته عن أبي طوالة وعنه الوليد بن مسلم أم غيره ؛ لأنه من طبقة واحدة - كما ترى -؟ وأياً ما كان ؛ فليس هو الأنصاري الدمشقي البغدادي الذي قبله ؛ فإنه متأخر عن هذا . والله أعلم .

وأما الحديث الذي عزاه الحافظ في ترجمة الدمشقي لابن حبان في «صحيحه» ؛ فلم أعرفه الآن . ثم رأيته في «صحيحه» (٥٣٣٤) في تحريم الخمر ، وهو في «الصحيحين» من غير طريقه ، وهو مخرج في «الإرواء» (٨/٤٢ - ٤٣) .

وجملة القول : أن عيسى بن عبدالله بن سليمان القرشي الراوي عن رواد بن الجراح هذا الحديث لم يتبين لي أنه الثقة الذي عناه الدارقطني ؛ فهو مجهول الحال ؛ فقد روى عنه جمع من الثقات في «تاريخ بغداد» و «تاريخ دمشق» .

ثم تأكدت من كونه هو الذي وثقه الدارقطني ؛ فإني رأيته في «سؤالات الحاكم للدارقطني» (١٢٨/١٤١) ؛ فإعلال حديثه هذا بشيخه رواد بن الجراح أولى ، فإنه ضعيف ، قال الذهبي في «الكاشف» :

«وثقه ابن معين ، له مناكير ، ضُعِّف» . وقال الحافظ :

«صدوق ، اختلط بأَخَرَة ؛ فترك ، وفي حديثه عن الثوري ضعف شديد» .

من أجل ذلك ضعَّف ابن عساكر الحديث ؛ فقال عقبه :

«وهذا مرفوع غريب ، وإنما يحفظ عن عمر قوله» .

ثم أخرجه هو والبيهقي في «الشعب» (١/٦٩/٣٦) من طرق عن ابن شوذب

عن محمد بن جحادة عن سلمة بن كُهيل عن هزيل بن شرحبيل قال : قال عمر ابن الخطاب رضي الله عنه : . . . فذكره موقوفاً عليه .

قلت : وهذا إسناد صحيح ، رجاله ثقات رجال البخاري غير ابن شوذب ـ واسمه : عبدالله ـ وهو ثقة .

والحديث قال الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (١/٥٢) :

«أخرجه ابن عدي من حديث ابن عمر بإسناد ضعيف ، ورواه البيهقي في «الشعب» موقوفاً على عمر بإسناد صحيح» .

قلت : ولعل أصل الحديث رؤيا رآها النبي ﷺ أنه وضع في كفة والأمة في كفة فرجح بهم ، ثم وضع أبو بكر فرجح بهم ، ثم عمر ، ثم عثمان .

أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١١٣٥ ـ ١١٣٩) من طرق عن أبي بكرة وأعرابي ، وابن عمر ، وفي «المجمع» (٩/٥٩) شواهد أخرى ، يدل مجموع طرقه على أن للحديث أصلاً ؛ ولذلك صححته في «الظلال» . والله أعلم .

٦٣٤٤ ـ (إنَّ المُقْسِطِينَ على منابِرَ مِنْ لُؤْلُؤٍ يومَ القيامةِ بين يَدَيِ الرحمنِ ؛ بما أقسطوا في الدنيا) .

شاذ . أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣/١٢٧ ـ ١٢٨) ، وأحمد في «المسند» (٢/١٥٩) قالا : ثنا عبدالأعلى عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عبدالله بن عمرو بن العاص : أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه الحاكم (٤/٨٨) ، والنسائي في «الكبرى» (٣/٤٦٠/٥٩١٧) من طريق أخرى عن عبد الأعلى . . . به .

وتابعه عبدالرزاق في «مصنفه» (٢٠٦٦٤/٣٢٥/١١) عن معمر . . . به . ومن طريق عبدالرزاق أحمد أيضاً (٢٠٧/٢) .

قلت : وهذا إسناد ظاهره الصحة ؛ ولذلك قال الحاكم :

«صحيح على شرط الشيخين ، وقد أخرجاه جميعاً» .

كذا قال ! وفيه أوهام أربعة :

الأول : لم يروه من الشيخين سوى مسلم ، وقد صرح بهذا ابن كثير (٢٦٩/٤) .

الثاني : إنما رواه من طريق أخرى عن عمرو بن أوس عن ابن عمرو . وهو مخرج في «آداب الزفاف» (٢٨٠ ـ ٢٨١ ـ الطبعة الجديدة) ، وبتصحيح ابن منده أيضاً ، وصححه ابن حبان أيضاً (٩/٧) ، وكذا أبو عوانة (٤١١/٤ ـ ٤١٢) ، وابن كثير (٣٤٩/٤) .

وعمرو بن أوس ثقة تابعي كبير ؛ احتج به الشيخان ، وقال بعضهم بصحبته .

الثالث : أن لفظه مخالف للفظ مسلم وكذا الآخرين من نواحٍ :

الأولى : أنه قال : «نوره» . . مكان : «لؤلؤ» .

الثانية : أنه قال : «عن يمين الرحمن» . . مكان : «بين يدي الرحمن» .

الثالثة : زاد : «وكلتا يديه يمين» .

الرابعة : قال : «الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما وُلُّوا» . . مكان : «بما أقسطوا . . .» .

الرابع : أن القول بصحته وارد لولا المخالفات المذكورة ؛ ولذا قال ابن كثير (٢١١/٤) جرياً على ظاهر الإسناد :

«وهذا إسناد جيد قوي ، رجاله على شرط الصحيح» .

لكن يمنع من ذلك المخالفات المشار إليها . والظاهر أنها من معمر بن راشد البصري ؛ فقد قال فيه الذهبي في «الميزان» :

«أحد الأعلام الثقات ، له أوهام معروفة ، احتملت له في سعة ما أتقن» .
وقال في «السير» (١٢/٧) :

«ومع كون معمر ثقة ثبتاً فله أوهام ، لا سيما لما قدم البصرة لزيارة أمه ؛ فإنه لم يكن معه كتبه ، فحدَّث من حفظه ؛ فوقع للبصريين عنه أغلاط» .

قلت : فلا يبعد أن يكون هذا من أوهامه .

على أن النسائي قد أعله في «كبراه» بعلة أخرى ؛ فقال عقب الطريق الصحيحة عن عمرو بن أوس :

«باب ذكر الاختلاف على الزهري في هذا الحديث» .

ثم ساق حديث معمر هذا ، ثم قال :

«وقفه شعيب بن أبي حمزة» .

قلت : وهو ثقة اتفاقاً ؛ محتج به في «الصحيحين» وغيرهما ، ولم يغمز بوهم ، بل قال ابن معين :

«شعيب من أثبت الناس في الزهري ، كان كاتباً له» .

قلت : فقد كشفت رواية شعيب هذه عن علة أخرى في الحديث ؛ وهي الوقف . فهما إذن علتان :

إحداهما : في المتن ؛ وهي المخالفة في الألفاظ ـ كما سبق بيانه ـ .

والأخرى : الوقف ؛ وهي المخالفة في الإسناد . وبأحدهما يصير الحديث شاذاً فكيف بهما معاً؟!

(تنبيه) : وقع حديث عمرو بن أوس الصحيح في «مسند أبي عوانة» مختصراً جداً ليس فيه : «وكلتا يديه يمين . . .» إلخ ، وجاء فيه عقب قوله : «يمين الرحمن» :

«وربما قال : بما أقسطوا له في الدنيا» !

وهذا القول إنما هو في حديث الترجمة ـ كما ترى ـ ، وليس هو عند مسلم وغيره ممن شاركه في روايته ؛ كالنسائي وابن أبي شيبة وأحمد والحميدي وابن حبان والمروزي والآجري والبيهقي في «الأسماء» وغيرهم ؛ فأخشى أن يكون قد سقط من «مسند أبي عوانة» من ناسخه أو طابعه تمام الحديث الصحيح ، وإسناد حديث الترجمة ومتنه ، ولم يبق منه إلا قوله : «وربما قال : بما أقسطوا . . .» إلخ .

وإن مما يؤكد السقط : أن قوله هذا يستلزم أن يكون قبله لفظ آخر يختلف عن هذا بعض الشيء ؛ فليتأمل .

(تنبيه آخر) : إن من أكاذيب الملقب بـ (السخاف) وتدجيلاته على قرائه ، وقلبه للحقائق العلمية ، أنه علق على حديث ابن الجوزي في «دفع شبه التشبيه» :

«المقسطون يوم القيامة على منابر من نور على يمين الرحمن» ؛ كذا ساقه ابن الجوزي مبتور الآخر ! فعلق عليه المذكور (ص٢٠٣) أنه رواه ابن حبان بهذا اللفظ ، ورواه مسلم بلفظ . . . فذكره بتمامه . . يعني : بزيادة : «وكلتا يديه يمين» .

قلت : فهذا من تدجيله ؛ فإن الزيادة عند ابن حبان أيضاً ، وإنما غاير بينهما تمهيداً لتدجيل آخر ؛ فإنه عزاه للنسائي ثم قال عقبه :

«وقال عقبه : قال محمد في حديثه : «وكلتا يديه يمين» ، وروايته لم يذكر فيها هذه اللفظة ، وهذه منه إشارة إلى تصرف الرواة في متن الحديث» !

فأقول : هذا افتراء على الإمام النسائي ، فهو إنما يشير بذلك إلى اختلاف شيخيه في هذه الزيادة ؛ فمحمد ـ وهو : ابن آدم ـ ذكرها في الحديث ، وشيخه الآخر ـ وهو : قتيبة بن سعيد ـ لم يذكرها فيه . والروايتان مدارهما على سفيان بن عيينة ، وإنما يفعل ذلك النسائي وغيره من الحفاظ المحققين تبصيراً لقرائهم ؛ ليتحروا الصواب من اختلاف الشيوخ ، وليس إشارة منه إلى تصرف الرواة ـ كما زعم الأفاك (السخاف) ! ـ .

فالباحث المنصف حين يجد مثل هذا الخلاف لا يندفع ليأخذ منه ما يوافق هواه ـ كما يفعل هذا (السخاف) ـ ، وإنما يسلم هواه لما تقتضيه القواعد العلمية التي لا مرد لها ، والذي يرد منها هنا قاعدتان : زيادة الثقة مقبولة ، أو : الزيادة الشاذة مرفوضة .

وفي ظني أن الأفاك يعلم ـ ولو أننا نعتقد أنه ليس من أهل العلم ـ أن القاعدة الثانية هنا غير واردة ؛ لأنه رأى الحديث بعينه في «صحيح مسلم» وفيه الزيادة ، وقد رواها عن ثلاثة من كبار شيوخه الحفاظ عن شيخهم سفيان بن عيينة ؛ وهم : أبو بكر بن أبي شيبة ، وزهير بن حرب ، وابن نمير ، فإذا ضم إليهم الإمام عبدالله ابن المبارك من رواية النسائي عن محمد بن آدم ؛ فهؤلاء أربعة اتفقوا على هذه الزيادة ، فلا مناص حينئذٍ ـ عند من ينصف ـ من تطبيق القاعدة الأولى ؛ وهي : زيادة الثقة مقبولة .

فليتأمل القراء في تدجيل هذا السخاف كيف نصب الخلاف بين شيخي النسائي ، وتجاهل متابعة الحفاظ الثلاثة لمحمد بن آدم في الزيادة؟!!

ثم مضى في تدجيله ـ مؤيداً تدجيله السابق ـ ؛ فقال :

«ويؤيد ذلك رواية الحاكم وأحمد . . .» .

ثم ذكر حديث الترجمة المعلل بما سبق من المخالفة للرواية المتفق على صحتها عند الأئمة المتقدم ذكرهم ، والتي أعلها الإمام النسائي في «الكبرى» - كما سبق بيانه - ؛ ولذلك لم يروها في «السنن الصغرى» - كما روى فيها الرواية الصحيحة - ؛ إشارة منه قوية إلى أنها غير مجتباة عنده ؛ فلأمر ما سمى «السنن الصغرى» بـ «المجتبى» !

وهكذا نجد هذا (السخاف) قد نصب نفسه لمعاداة الأحاديث الصحيحة وتضعيفها ، وإيثار الأحاديث المعارضة لها - أو : الضعيفة - ، ونشرها ، وإيهام القراء أنها هي الصحيحة ! عامله الله بما يستحق .

على أن لهذه الزيادة : «وكلتا يديه يمين» شاهدين من حديث عبدالله بن عمر ، والآخر من حديث عمرو بن عبسة .

والأول إسناده قوي ؛ ولذلك خرجته في «الصحيحة» برقم (٣١٣٦) .

والآخر : قال المنذري في «الترغيب» (٢/٢٣٤) :

«رواه الطبراني ، وإسناده مقارب لا بأس به» .

وله شاهد ثالث من حديث أبي هريرة - في حديث له مخرج في «الظلال» (٢٠٦/٩١/١) - ، وإسناده حسن ، وصححه ابن حبان والحاكم والذهبي .

فماذا يقول الأفاك (السخاف)؟!

٦٣٤٥ - (كان إذا أَهَمَّهُ الأمرُ ؛ رَفَعَ رأسَه إلى السماءِ ، فقالَ : سبحان اللهِ العظيمِ . وإذا اجْتَهَدَ في الدعاءِ ؛ قال : يا حيُّ ! يا قَيُّومُ !) .

ضعيف جداً . أخرجه الترمذي (٩/١٣٢ - ١٣٣) ، وابن السني في «عمل

اليوم والليلة» (١٠٩ ـ ١١٠) ـ الشطر الأول منه ـ من طريق **إبراهيم بن الفضل** عن المقبري عن أبي هريرة . . . مرفوعاً . وقال الترمذي :

«حديث غريب» . وزاد في نسخة : «حسن» .

وأقول : هذا بعيد جداً عن حال إسناده ؛ فإن إبراهيم هذا متروك ؛ كما قال الحافظ في «التقريب» ، وقال ابن حبان في «ضعفائه» :

«إنه فاحش الخطأ» . ولما روى له الترمذي (٣٢٩/٨) حديث : «الحكمة ضالة المؤمن . . .» ؛ قال أيضاً :

«حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وإبراهيم بن الفضل المدني المخزومي يضعَّف في الحديث من قبل حفظه» .

وهذا مخرج في «المشكاة» (٢١٦) .

والحديث مما سكت عليه ابن تيمية في «الكلم الطيب» (رقم ١١٩) ، وتبعه ابن القيم في «الوابل الصيب» (٢٣٦) ، تابعين في ذلك أصلهما «أذكار النووي» (١٠٢ تحقيق الأرناؤوط) وسكت هذا أيضاً عليه ، وأما في تعليقه على «الكلم الطيب» (١١٨/٥٧) فضعفه اقتباساً من تحقيقي لـ «الكلم» ، وله من مثل هذا الشيء الكثير ؛ بل إن غالب تصحيحاته وتضعيفاته لأحاديث الكتاب أخذها من تحقيقاتي عليه دون أن يشير إلى ذلك أدنى إشارة ، وقد فعل غيره أسوأ من ذلك ـ كما بينته في مقدمة الطبعة الجديدة لهذا الكتاب ـ .

واعلم أن في رفع الرأس إلى السماء حديثاً آخر عند أبي داود وغيره فيما يقول إذا خرج من بيته ، وإسناده صحيح ، لكن ذكر الرفع فيه شاذ ـ كما حققته في الكتاب الآخر (٣١٦٣) ـ ؛ فاقتضى التنبيه !

٦٣٤٦ ـ (تُعْمَلُ الرِّحالُ إلى أربعةِ مساجدَ : إلى المسجدِ الحرامِ ، ومسجدي هذا ، والمسجدِ الأقصى ، وإلى مسجدِ الجَنَد) .

باطل بذكر : (مسجد الجند) . ذكره ابن عبدالبر في «التمهيد» (٣٨/٢٣) معلقاً فقال :

«وقد روى محمد بن خالد الجَنَدي عن المثنى بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . . . مرفوعاً ، ثم قال :

«هذا حديث منكر لا أصل له ، ومحمد بن خالد الجندي ، والمثنى بن الصباح : متروكان ، ولا يثبت من جهة النقل . و(الجند) باليمن بلد طاوس» .

قلت : الجندي هذا قد وثِّق ، وقال فيه البيهقي ـ تبعاً لشيخه الحاكم ـ :

«مجهول» . ورده الذهبي في «المغني» بقوله :

«قلت : بل مشهور من شيوخ الشافعي ، وقال الأزدي : منكر الحديث» .

قلت : فالأولى تعصيب الجناية في هذا الحديث بشيخه المثنى ؛ فإنه متفق على تضعيفه .

وقد تقدم للجندي حديث آخر منكر بلفظ : «لا مهدي إلا عيسى» برقم (٧٧) ، وشأنه فيه شأنه هنا . فراجعه .

والحديث دون هذه الزيادة الباطلة صحيح متواتر ، رواه جمع من الصحابة ، وقد خرجت طائفة من الطرق عنهم في «الإرواء» (٧٧٣/٢٢٦/١) ، و«أحكام الجنائز» (٢٢٤ ـ ٢٢٥) ، و«الروض النضير» (٧١٣) .

٦٣٤٧ - (ما مِنْ نَفَقَةٍ بعد صلةِ الرَّحِمِ أعظمَ عندالله من هِراقةِ دمٍ [أيامَ النَّحْرِ]) .

منكر . أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٣/٥٩) ، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٣/١٩٢ - ١٩٣) ، والديلمي في «مسند الفردوس» (٣/٢٦) - الزيادة له - من طريق سعيد بن داود بن أبي زَنْبَر عن مالك عن ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس . . . مرفوعاً . وقال الخطيب وابن عبدالبر :

«غريب ، لم نكتبه من حديث مالك إلا بهذا الإسناد» .

قلت : وعلته سعيد هذا : قال ابن حبان في «الضعفاء» (١/٣٢٥) :

«يروي عن مالك أشياء مقلوبة . . . ؛ لا تحل كتابة حديثه إلا على جهة الاعتبار» .
وقال الذهبي في «المغني» :

«ضعفه أبو زرعة وغيره ، وقال ابن معين : ليس بثقة» .

وللحديث طريق أخرى عن ابن عباس نحوه ، تقدم تخريجه والكشف عن علته برقم (٥٢٥) .

٦٣٤٨ - (ما من عبدٍ تَوَجَّهَ بأُضْحِيَّتِه إلى القِبْلَةِ إلا كان دمُها وَفْرثُها وصوفها حسنات مُحْضَرَاتٍ في ميزانِه يومَ القيامةِ ، فإن الدَّمَ - وإن وَقَعَ في الترابِ ؛ فإنما - يقعُ في حِرْزِ الله حتى يُوَفِّيَه اللهُ صاحِبَه يومَ القيامةِ . وقال ﷺ : اعْمَلوا يَسيراً ؛ تُجْزَوا كثيراً) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٣/١٩٣) من طريق محمد بن الجهم السمري قال : حدثنا نصر بن حماد قال : حدثنا محمد بن

راشد عن سليمان بن موسى عن عطاء بن أبي رباح عن عائشة قالت : يا أيها الناس ! ضحوا ، طيبوا بها أنفساً ؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : سكت عنه ابن عبدالبر ؛ وكأنه لوضوح علته ، وهي نصر بن حماد هذا ؛ فإنه متفق على تضعيفه ، بل قال ابن معين :

«كذاب» . وقال الحافظ في آخر ترجمته من «التهذيب» :

«ومن أوابده : عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة مرفوعاً : «إن الله تعالى ليس بتارك يوم الجمعة أحداً إلا غفر له» .

قال أبو الفتح الأزدي : ليس له أصل عن شعبة ، وإنما وضعه نصر بن حماد» .

قلت : وهذا قد رواه كذاب آخر عن أنس ، وقد سبق تخريجه برقم (٢٩٧) من المجلد الأول ، وقد أعيد طبعه بتحقيق جديد وزيادات مفيدة .

وشيخه محمد بن راشد : يحتمل أنه الذي في «سؤالات البرقاني للدارقطني» (٤٣١/٥٩) ؛ فإنه بلدي نصر بن حماد ، ومن طبقة شيوخه ، قال الدارقطني :

«**محمد بن راشد الضرير** : بصري يحدث عن روح بن القاسم ، ويونس بن عبيد ، ليس بالقوي ، يعتبر به» .

ثم ترجح عندي أنه محمد بن راشد المكحولي الدمشقي ؛ فقد ذكروا في شيوخه سليمان بن موسى شيخه في هذا الإسناد ، وهو مختلف فيه ، وقد وثقه الجمهور ، وقال الحافظ :

«صدوق يهم ، ورمي بالقدر» .

وأما محمد بن الجهم السمري - الراوي عن نصر بن حماد - : فذكره الحافظ

في «اللسان» برواية ثلاثة من الحفاظ وآخرين ، وقال :

«ما علمت فيه جرحاً» .

وللحديث طريق أخرى عن عائشة مرفوعاً نحوه دون قوله : «اعملوا يسيراً . . .» ، وزاد في آخره : «فطيبوا بها نفساً» . ولكن إسناده واهٍ أيضاً - وإن حسَّنه الترمذي ، وصححه الحاكم - ، وقد تقدم تخريجه وبيان علته في المجلد الثاني برقم (٥٢٦) .

٦٣٤٩ - (يَسْتَاكُ الصائمُ بِرَطْبِ السِّواكِ ويابِسِهِ ، أولَ النهارِ وآخِرَه) .

منكر . أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٥٦/١ - ٥٧) ، وكذا ابن حبان (١٠٢/١ - ١٠٣) ، والبيهقي (٢٧٢/٤) من طريق أبي إسحاق الخوارزمي - قاضي خوارزم - قال : سألت عاصماً الأحول فقلت : أيستاك الصائم؟ فقال : نعم . فقلت : برطب السواك ويابسه؟ قال : نعم . قلت : أوّل النهار وآخره؟ قال : نعم . قلت : عمن؟ قال : عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ . وقال البيهقي :

«انفرد به أبو إسحاق إبراهيم بن بيطار - ويقال : إبراهيم بن عبدالرحمن - قاضي خوارزم ، حدث ببلخ عن عاصم الأحول بالمناكير ، لا يحتج به ، وقد روي عنه من وجه آخر ليس فيه ذكر : أول النهار وآخره» .

ثم ساقه من طريق أحمد بن عدي - وهذا في كتابه «الكامل» (٢٦٠/١ - ٢٦١) - من طريق محمد بن سلام : أنبأ إبراهيم بن عبدالرحمن . . . به . وقال ابن عدي :

«إبراهيم هذا عامة أحاديثه غير محفوظة» .

ومن هذه الطريق ساقه العقيلي في ترجمة إبراهيم بن عبدالرحمن هذا ، وقال :

«ليس بمعروف في النقل ، والحديث غير محفوظ» . وقال ابن حبان :

«يروي عن عاصم الأحول المناكير التي لا يجوز الاحتجاج بها ، على قلة شهرته بالعدالة وكتابته الحديث» . ثم ساق الحديث وقال :

«لا أصل له من حديث رسول الله ﷺ ، ولا من حديث أنس» .

وأشار البيهقي في «المعرفة» إلى هذا الحديث ، وقال (٤١٨/٣) :

«ضعيف لا يصح» .

وأخرجه الدارقطني أيضاً في «السنن» (٢٠٢/٢) ، وقال :

«أبو إسحاق الخوارزمي ضعيف» .

وأورده الذهبي في ترجمة إبراهيم بن بيطار ، وذكر قول ابن حبان المتقدم في حديثه . ثم في ترجمة إبراهيم بن عبدالرحمن وقال :

«لا يدرى من ذا ، وهو الخوارزمي إن شاء الله» . وأقرَّه الحافظ في «اللسان» .

ولقد أحسن ابن الجوزي بإيراده لهذا الحديث في «الموضوعات» (١٩٤/٢ - ١٩٥) ، وذكر باختصار كلام ابن حبان المتقدم ، لكن تعقبه الحافظ في «التلخيص» بقوله (٦٩/١) :

«قلت : له شاهد من حديث معاذ ، رواه الطبراني في الكبير» !

وأقره السيوطي في «اللآلي» (١٠٥/٢) ، وابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/ ١٥٦) !! وفي ذلك نظر ظاهر إسناداً ومتناً ؛ فإن الطبراني أخرجه في «المعجم الكبير» (٧٠/٢٠ - ٧١) وفي «مسند الشاميين» أيضاً (٤٤٤/٢ - المصورة) من طريق بكر بن خنيس عن أبي عبدالرحمن عن عبادة بن نسي عن عبدالرحمن بن غنم قال :

سألت معاذ بن جبل : أتسوك وأنا صائم؟ قال : نعم . قلت : أي النهار أتسوك؟ قال : أي النهار شئت ؛ إن شئت غدوة وإن شئت عشية . قلت : فإن الناس يكرهونه عشية . قال : ولم؟! قلت : يقولون : إن رسول الله ﷺ قال : «لخلوف فم الصائم أطيب من ريح المسك» . فقال : سبحان الله ! لقد أمرهم رسول الله ﷺ بالسواك حين أمرهم وهو يعلم أنه لابد أن يكون بفم الصائم خلوف ؛ وإن استاك ، وما كان بالذي يأمرهم أن ينتنوا أفواههم عمداً ، ما في ذلك من الخير شيء ؛ بل فيه شر ، إلا من ابتلي ببلاء لا يجد منه بداً . قلت : والغبار في سبيل الله أيضاً كذلك ؛ إنما يؤجر فيه من اضطر إليه ولم يجد عنه محيصاً؟ قال : نعم ، وأما من ألقى نفسه في البلاء عمداً فما له من ذلك من أجر .

أما النظر من حيث المتن فهو ظاهر ؛ لأنه موقوف على معاذ غير مرفوع .

وأما النظر من حيث الإسناد ففيه خفاء ذلك ؛ لأن بكر بن خنيس مختلف فيه ، فوثقه بعضهم وضعفه الجمهور ؛ كما ترى أقوالهم في «تهذيب الحافظ» ، وقال في «تقريبه» :

«صدوق له أغلاط ، أفرط فيه ابن حبان» .

والحق أنه كما قال الذهبي في «الكاشف» :

«واهٍ» .

وقد تقدمت له أحاديث كثيرة ؛ فراجعها إن شئت بواسطة فهارس الرواة في المجلدات الأربعة الأولى المطبوعة(*) .

(*) ولقد طبع من هذه «السلسلة» حتى المجلد الثالث عشر بعد وفاة الشيخ رحمه الله تعالى ؛ يسّر الله إتمامها .

قلت : وكأن الحافظ رحمه الله اعتمد على ما وصفه به من الصدق في «تقريبه» ؛ فاعتبر الحديث صالحاً للاستشهاد به ، بل إنه قد صرح بتقويته في مكان آخر من «تلخيصه» ؛ فقال في (الصيام) منه (٢/٢٠٢) :

«فائدة : روى الطبراني بإسناد جيد عن عبدالرحمن بن غنم قال : سألت معاذ بن جبل : أأتسوك وأنا صائم . . .» الحديث .

فأقول : تجويده لهذا الإسناد بناء على رأيه المتقدم في بكر بن خنيس محتمل ، ولكنه غفل عن علته الحقيقية ؛ وهي : أبو عبدالرحمن شيخ بكر الذي لم يسم ، فقد قال الذهبي في «كنى الميزان» :

«أبو عبدالرحمن الشامي عن عبادة بن نسي ؛ قال الأزدي : كذاب . قلت : لعله المصلوب» . وأقره الحافظ في «اللسان» .

قلت : وهو : محمد بن سعيد بن حسان بن قيس الأسدي ، صلبه المنصور على الزندقة ، وضع أربعة آلاف حديث ، قلبوا اسمه على مائة وجه ليخفى ! له ترجمة مبسطة في «التهذيب» ، وكذا في «تاريخ ابن عساكر» (١٥/٣٥٦ - ٣٦٤) ، وقال في آخرها :

«وقال أحمد بن حنبل : بكر بن خنيس ليس به بأس ، إنما روى عن رجل صلب يقال له : أبو عبدالرحمن الدمشقي ، واسمه محمد بن سعيد» .

فإذن علة هذه الفائدة التي زعمها الحافظ (أبو عبدالرحمن) هذا ؛ الكذاب المصلوب في الزندقة ، فالعجب كيف خفي ذلك على الحافظ ، وعلى من اتبعه؟! ولقد كنت واحداً من هؤلاء حين نقلت عنه في كتابي «الإرواء» (١/١٠٦ - ١٠٧) تجويده لإسناده ، وعذري في ذلك أن «معجم الطبراني» لم يكن يومئذٍ مطبوعاً ، ولا

كان لدي مصورة «مسند الشاميين» ؛ فالحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .

وإن مما يحسن ذكره هنا - والتنبيه على ضعفه مع مخالفته لحديث الترجمة وشاهده الذي ذكره الحافظ وزعمه ! - ما رواه عمر بن قيس عن عطاء عن أبي هريرة قال :

لك السواك إلى العصر ، فإذا صليت العصر ؛ فألقه ، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : «خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك» .

أخرجه الدارقطني في «سننه» (٢/٢٠٣/٥) ، ومن طريقه البيهقي (٤/٢٧٤) وسكتا عنه ! وهو من غرائبهما ؛ فإن عمر بن قيس هذا متروك - كما قال الحافظ في «التقريب» ، وبه أعله في «التلخيص» (١/٦٩) ، ولكنه سكت عنه في (الصيام) (٢/٢٠١) ! - .

وفي معناه حديث آخر مرفوع عن علي وغيره ، مخرج في «الإرواء» (رقم ٦٧) ؛ فلا داعي للإعادة . ويغني عن حديث الترجمة عموم الأحاديث الواردة في الحض على السواك عند كل وضوء وكل صلاة - كما ذكرت هناك - .

٦٣٥٠ - (خمسٌ من الفِطْرةِ : الخِتانُ ، وحَلْقُ العَانَةِ ، وتَقْليمُ الأظفارِ ، ونَتْفُ الضَّبْعِ ، وقصُّ الشاربِ) .

شاذ بلفظ : «الضبع» . أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١٢٩٣) ، والنسائي (٢/٢٧٥) من طريق عبدالرحمن بن إسحاق قال : حدثني سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ . . . به .

قلت : وهذا إسناد جيد ؛ لكن عبدالرحمن بن إسحاق ـ وهو الذي يقال له : (عباد) المدني ، ـ وإن كان صدوقاً ومن رجال مسلم ؛ فقد ـ ضعفه بعضهم ، وقال البخاري :

«ليس ممن يعتمد على حفظه إذا خالف مَن ليس بدونه ، وإن كان ممن يحتمل في بعض» .

وهذا من دقيق علم البخاري ونقده رحمه الله ، وإذا عرفت هذا ؛ سهل عليك أن تتبين صواب حكمنا على هذه اللفظة «الضبع» بالشذوذ ، وذلك لأمرين اثنين :

الأول : أنه خالف جبل الحفظ ، وهو الإمام مالك ؛ فقد رواه في «الموطأ» (٣/١٠٧ ـ ١٠٨) عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة . . . به ؛ إلا أنه قال : «ونتف الإبط» ، وهو المحفوظ ، ويؤيده :

الثاني : أن الحديث رواه الإمام الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة . . . مرفوعاً باللفظ المحفوظ ، وسائره مثله .

أخرجه الشيخان وغيرهما ، وهو مخرج في «الإرواء» (١/١١٢/٧٣) .

ومن تمام الفائدة أن أنبه أنه وقع شذوذ آخر في هذا الحديث من طريق الزهري هذه ؛ فقال النسائي في «السنن الكبرى» (١/٦٥/٩) : أخبرنا محمد بن عبدالله ابن يزيد المقرئ المكي ، قال : حدثنا سفيان عن الزهري . . . به ؛ إلا أنه قال مكان : «قص الشارب» :

«حلق الشارب» .

قلت : والقول في هذا اللفظ من حيث كونه شاذاً ؛ كالقول في اللفظ الذي قبله ، وذلك أن محمد بن عبدالله المقرئ ثقة ، إلا أنه قد خالف الحفاظ الثقات

منهم : الإمام أحمد (٢/٢٣٩) ، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١/١٩٥) ، والحميدي (٤١٨/٩٣٦) ، وغيرهم قالوا : ثنا سفيان . . . بلفظ «القص» .

وكذلك رواه الشيخان عن جمع آخر من الحفاظ عن سفيان . . . به . الأمر الذي لا يدع شكاً في شذوذ لفظ المقرئ الذي تفرد به ، فكيف إذا انضم إلى ذلك أن جمعاً آخر من الحفاظ قد تابعوا سفيان بن عيينة على هذا اللفظ عند الشيخين وغيرهما؟ فثبت يقيناً خطأ اللفظ الذي قبله .

وثمة خطأ آخر وقع في هذا الحديث من بعض رواته في إسناد ثالث له ، يرويه محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي عن أبي سلمة ابن عبدالرحمن عن أبي هريرة مرفوعاً . . . به ؛ إلا أنه قال :

«السواك» . . مكان : «الختان» .

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١٢٥٧) .

قلت : وهذا إسناد حسن ؛ لولا أن ابن إسحاق مدلس ، وقد عنعنه ؛ فهي علة هذه المخالفة ، على أنه لو صرح بالتحديث ؛ فمخالفته للثقات مردودة ، لأن له منكرات يتفرد بها ، يعرفها أهل العلم .

ولم يتنبه لهذا الخطأ في هذه الرواية الأستاذ محمد فؤاد عبدالباقي في تعليقه على «الأدب» (ص٢٢٤) ؛ فطبع تحته :

«البخاري في : ٧٧ ـ كتاب اللباس ، ٦٣ ـ باب قص الشارب ، مسلم في : ٢ ـ كتاب الطهارة ح٤٩ و٥٠» .

وهما إنما أخرجاه باللفظ المحفوظ : «الختان» !

وزاد الشارح الجيلاني في (الخطأ) (٢/٦٥٨) ؛ فعزاه إلى أصحاب «السنن الأربعة» أيضاً ، وأحمد ، وابن حبان ! وليس عند أحد منهم هذا اللفظ : «السواك» من حديث أبي هريرة هذا .

نعم ؛ جاء اللفظ المذكور في حديث عائشة رضي الله عنها عند مسلم وأبي عوانة وغيرهما بلفظ :

«عشر من الفطرة . . . والسواك . . .» الحديث .

وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (٤٣) .

وكذلك ورد في حديث عمار بن ياسر رضي الله عنه نحوه ، وجمع فيه بين السواك والختان . وهو مخرج هناك عقب حديث عائشة .

(تنبيه) : في «النهاية» :

«(الضَّبْع) بسكون الباء : وسط العضد . وقيل : هو ما تحت الإبط» .

هذا ؛ وحديث مالك المتقدم موقوفاً ، قد رواه البخاري في «الأدب المفرد» (١٢٩٤) عنه كذلك موقوفاً ، وقال الحافظ ابن عبدالبر في «التمهيد» (٢١/٥٦) :

«هذا الحديث في «الموطأ» موقوف عند جماعة الرواة ؛ إلا أن بشر بن عمر رواه عن مالك بإسناده المتقدم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ فرفعه ، وهو حديث محفوظ عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مسنداً صحيحاً ، رواه ابن شهاب عن سعيد ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ . ولصحته مرفوعاً ذكرناه والحمد لله» .

ثم ساق إسناده إلى بشر بن عمر عن مالك . . . به مرفوعاً .

قلت : وبشر هذا ثقة محتج به في «الصحيحين» ؛ فالسند صحيح ، وقد روي عن مالك مرفوعاً من غير رواية بشر ، أخرجه ابن عبدالبر بسند فيه ابن لهيعة .

ومهما يكن من أمره ؛ فإن مما لا شك فيه أن الأصح عن مالك هو الوقف ، ولكن ذلك مما لا ينافي رواية بشر المرفوعة عنه ؛ فقد ينشط الرواي أحياناً فيرفع الحديث ، وقد يوقفه لسبب أو آخر ، فإذا ثبت رفعه من طريق غيره من الثقات ـ كما هنا ـ ؛ كان ذلك دليلاً على صحة رفع الراوي إياه . والله أعلم .

٦٣٥١ ـ (إذا خرجتُم من بيوتِكم بالليلِ ؛ فأَغْلِقوا أبوابَها) .

منكر . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣٦٤/١٣٧/٢٢) من طريق محمد بن سليمان : ثنا وحشي عن أبيه عن جده :

أن النبي ﷺ خرج لحاجته من الليل ، فترك باب البيت مفتوحاً ، ثم رجع ، فوجد إبليس قائماً في وسط البيت ، فقال النبي ﷺ :

«اخسأ يا خبيث ! من بيتي» .

ثم قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ وحشي ـ هو : ابن حرب بن وحشي ، وهو ـ مستور على ما قال الحافظ ، وقد روى عنه جمع ، وذكره ابن حبان في «الثقات» ، وقال الذهبي في «الكاشف» :

«ليِّن» .

وأبوه حرب بن وحشي مجهول ـ كما قال البزار ـ ، ولم يرو عنه غير ابنه . ومع ذلك ذكره ابن حبان أيضاً في «الثقات» ، وذلك من تساهله الذي عرف به ، وهو عمدة الهيثمي في قوله (١١٢/٨) ـ بعد أن عزاه للطبراني ـ :

«ورجاله ثقات» !

والأمر بإغلاق الأبواب في الليل ثابت في حديث جابر عند الشيخين وغيرهما ، ولكن ليس فيه ذكر الخروج ؛ بل ظاهره عند البيات ، وهو مخرج في «إرواء الغليل» (٧٩/١ ـ ٨١) ، ثم خرجت بعض طرقه وألفاظه في «الصحيحة» (٣١٨٤) .

وأنكر ما في حديث الترجمة أن يدخل إبليس بيت النبوة . والله المستعان .

٦٣٥٢ ـ (يَنْزِلُ عيسى ابنُ مريمَ على ثمانمائةِ رجلٍ ، وأربعمائةِ امرأةٍ ، خِيارُ مَنْ على الأرضِ ، وأصلحُ مَنْ مضى) .

موضوع . أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (٣٢٩/٣) من طريق الحسين ابن عبدالرحمن : حدثنا محمد بن عمر : حدثنا سعيد بن بابك : سمع سعيد المقبري عن أبي هريرة . . . رفعه .

قلت : هذا موضوع ؛ آفته محمد بن عمر ـ وهو : الواقدي ـ : كذاب .

وشيخه سعيد بن بابك : لم أجد له ترجمة .

والحسين بن عبدالرحمن : لم أعرفه .

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الكبير» من رواية الديلمي . وسكت عنه كعادته .

٦٣٥٣ ـ (مَنْ قضَى دَيْنَ والدَيهِ بعدَ موتِهما ، أو وَفَّى نذرَهُما ، ولم يستسبَّ لهما ؛ فقد برَّهما وإن كان عاقاً ، ومن لم يقضِ دَينهما ولم يوف نذرَهما ، واستسبَّ لهما ؛ فقد عقَّهُما وإن كان بهما بارّاً في حياتِهِما) .

منكر . أخرجه الشجري في «أماليه» (١٢٣/٢) من طريق ثابت بن محمد

قال : حدثنا معلى بن خالد الرازي قال : حدثنا محمد بن نعيم بن عبدالله المجمر عن أبيه عن أبي هريرة . . . مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فيه علل :

الأولى : معلى بن خالد : أورده الذهبي في «الميزان» و«المغني» وقال :

«قال الأزدي : يتكلمون في حديثه» .

وساق له الأزدي الطرف الأول من هذا الحديث ـ كما في «اللسان» ـ ، وقد ترجم له ابن أبي حاتم (٣٣٣/١/٤ ـ ٣٣٤) ، وأفاد أنه كان من الرواة عن سفيان وشعبة ، ذكر أنه كان عنده عن سفيان نحو من عشرة آلاف حديث ، وعن شعبة نحو ذلك . ثم قال :

نا محمد بن مسلم : نا أبو نعيم عن المعلى ـ وكان ثقة ـ عن عمرو بن سعيد» .

قلت : وذكره ابن حبان في «الثقات» (١٨٢/٩) بروايته عن الثوري وعنه ابن مهدي ، وقد فات ذلك على الحافظ !

والأخرى : محمد بن نعيم هذا : وهو مجهول ـ كما قال أبو حاتم ، وتبعه الذهبي في «المغني» ـ .

وأما الحافظ فقال في «التقريب» :

«مجهول الحال» .

وكأن ذلك لأنه ذكر في «التهذيب» أنه روى عنه الواقدي ، وإسماعيل بن داود بن مخراق ، وإسماعيل بن أبي أويس . والواقدي وابن مخراق متروكان ؛ فهل يخرج شيخهما بروايتهما مع ابن أبي أويس من جهالة العين؟ ذلك ما لا

أظنه ، ولا أعلم إن كان أحد تعرض لهذا البحث فيما أذكر . والغريب العجيب أن ابن حبان أورده في «الثقات» (٩/٤٥) قائلاً :

«روى عنه أبو عقيل» .

ووجه الغرابة ليس هو أنه وثقه برواية ثقة عنه ؛ فهذا أمر معروف عنه ، وإنما الوجه أن أبا عقيل هذا ـ واسمه : يحيى بن المتوكل ـ ضعيف باتفاقهم ؛ بل قال ابن حبان نفسه في «الضعفاء» (٣/١١٦) :

«منكر الحديث ، ينفرد بأشياء ليس لها أصول . . .» .

والخلاصة : أن محمد بن نعيم هذا لم يرو عنه ثقة إلا إسماعيل بن أبي أويس ؛ فهو مجهول ، وهو علة هذا الحديث وليس الراوي عنه . والله أعلم .

٦٣٥٤ ـ (إذا أَطاقَ الغلامُ صومَ ثلاثةِ أيامٍ ؛ وَجَبَ عليه صومُ رمضانَ) .

منكر . أخرجه ابن حبان في «الضعفاء» (٣/١١٦) ، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢/١٧٠/١) ، ومن طريقه الديلمي في «مسند الفردوس» (١/١/١٠١) من طريق جبارة بن مغلِّس قال : حدثنا يحيى بن العلاء عن يحيى بن عبدالرحمن ابن لبيبة عن أبيه عن جده . . . مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واهٍ بمرة ؛ آفته يحيى بن العلاء ، متهم بالوضع ، وفي ترجمته ساقه ابن حبان ، وقال :

«كان ممن ينفرد عن الثقات بالأشياء المقلوبات التي إذا سمعها من الحديث صناعته ؛ سبق إلى قلبه أنه كان المتعمد لذلك» .

وتقدمت له بعض الأحاديث الموضوعة ؛ فانظر مثلاً الحديث (٤٩ و٣٢١) وغيرهما .

لكن جبارة بن مُغَلِّس : ضعيف ـ كما في «التقريب» و«الكاشف» ـ .

ويحيى بن عبدالرحمن ابن لبيبة : غير معروف هكذا ، وإنما أورده ابن أبي حاتم منسوباً إلى جده : (أبي لبيبة) ، وقال :

«روى عن جده ، روى عنه مندل وحاتم بن إسماعيل ووكيع» . ثم روى عن ابن معين أنه قال :

«ابن أبي لبيبة الذي يروي عنه وكيع ليس بشيء» . وعن أبيه أنه قال :

«ليس بقوي» .

وهكذا أورده الذهبي في «الميزان» : « . . . أبي لبيبة» ، وكذا الحافظ في «اللسان» لكن وقع فيه : (أبي كبشة) . . خطأ . وقد أعاده على الصواب تبعاً للذهبي : «يحيى بن أبي لبيبة» منسوباً إلى جده الأعلى ؛ فقد بين ذلك البخاري في «تاريخه» فقال (٣٠٤/٢/٤) :

«يحيى بن محمد بن عبدالرحمن بن أبي لبيبة المدني : عن أبيه عن جده . روى عنه حاتم بن إسماعيل» .

وهكذا ترجمه ابن حبان في «الثقات» (٦٠٩/٧) ، وكذلك أعاده الذهبي ، ثم العسقلاني ، وقال :

«هو يحيى بن عبدالرحمن منسوباً إلى الجد الأعلى تارة ، وهو : أبو لبيبة ، وإلى الجد الأدنى تارة ، وهو : عبدالرحمن» .

وبناء على هذا الاختلاف ينتج اختلاف آخر ؛ وهو : هل صحابي الحديث هو الجد الأدنى ، أو الأعلى؟ ولذلك أوردهما الحافظ في «الإصابة» في : (لبيبة) و : (أبي لبيبة) ، وقد وفق بين هاتين النسبتين البخاري في «التاريخ» (١٥١/١ ـ ١٥٢) ، ثم

ابن حبان في «الثقات» (٣٦٩/٧) ؛ فقالا ـ واللفظ لابن حبان ـ :

«محمد بن عبدالرحمن بن أبي لبيبة ، يروي عن سعيد بن المسيب ، روى عنه محمد بن عبدالله بن عمرو بن عثمان ، وهو الذي يقال له : محمد بن عبدالرحمن بن لبيبة ، كان اسم أمه : (لبيبة) ، وكنية أبيه : (أبو لبيبة)» . زاد البخاري :

«اسم أبي لبيبة : وردان» .

وقد ذكره ابن حبان في (التابعين) أيضاً ، فقال (٣٦٢/٥) :

«محمد بن عبدالرحمن بن أبي لبيبة ، يروي عن سعد بن أبي وقاص . روى عنه أسامة بن زيد» .

كذا وقع له : «سعد بن أبي وقاص» ! وفي «التهذيب» :

«عمر بن سعد بن أبي وقاص» . . ولعله الصواب . وعليه فليس تابعياً ، وإلى ذلك أشار الحافظ بقوله في «التقريب» :

«ضعيف ، كثير الإرسال ، من السادسة» .

والخلاصة : أن يحيى بن عبدالرحمن هذا نسب في بعض الروايات إلى جده عبدالرحمن ، وأن بينهما أباه محمداً ؛ فهو : يحيى بن محمد بن عبدالرحمن ابن لبيبة ، أو : أبي لبيبة ، وأنه ضعيف ، ومثله أبوه محمد ؛ وإن وثقهما ابن حبان ، وقد اختلط الأمر في ترجمتيهما ببعض الرواة عنهما ؛ فقد جاء في «تهذيب المزي» والمشتقات منه أنه روى عن كل منهما حاتم بن إسماعيل ووكيع ، وأن ابن معين ضعفهما !!

وأنا أستبعد جداً أن يكون حاتم ووكيع أدركا الأب محمداً الذي روى عن سعيد بن المسيب ـ كما تقدم ـ ، وروى عنه من هو أعلى طبقة من حاتم ووكيع ؛ فإن الأول منهما من الطبقة الثامنة عند الحافظ ، ووكيع من كبار الطبقة التاسعة ، ومحمد هذا روى عنه محمد بن عبدالله بن عمرو بن عثمان ـ كما تقدم ـ وهو من الطبقة السابعة ؛ بل وروى عنه من هو أعلى منه ؛ وهو : ابن جريج عند ابن قانع في كتابه «معجم الصحابة» (ج٢ ـ باب اللام/الفيلم) من طريق **محمد بن شرحبيل**[1] عن ابن جريج عن محمد بن عبدالرحمن ابن لبيبة . . . هكذا وقع فيه : (لبيبة) ، خلافاً لما نقله الحافظ في «الإصابة» عن ابن قانع : (ابن أبي لبيبة) . ولكل وجه ؛ كما تقدم عن ابن حبان ، ونحوه في «الجرح» (٣١٩/٢/٣) ، وبالوجه الثاني ذكره الدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» (٤٥٦/١٤٨) .

وقول المعلق عليه الأخ صبحي السامرائي :

«وقال يحيى : ليّن ، حديثه ليس بشيء . الجرح والتعديل . . .» إلخ ، لعله سبق قلم منه ؛ فإنه ليس في «الجرح» ولا في المصادر الأخرى التي قرنها بـ «الجرح» قول يحيى : «ليِّن» .

وجملة البحث : أن نفسي لم تطمئن لذكرهم وكيعاً في الرواة عن محمد هذا ، على الرغم من قول الذهبي في «الميزان» :

«قلت : أدركه وكيع وطبقته» .

---

(١) هو ابن جعشم الأنباري . ذكره ابن أبي حاتم برواية حافظين عنه ، وسكت عنه ، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥٢/٩) وقال : «مستقيم الحديث» . وضعفه الدارقطني ـ كما في «الميزان» ـ .

لما علمت من أن وكيعاً ليس في طبقة محمد بن عبدالله بن عمرو ، وابن جريج . فإن جاءت رواية صريحة بسماع وكيع منه ؛ فبها ، ويكون قد تأخرت وفاة محمد هذا ـ فإن وكيعاً مات سنة (١٩٧) وله سبعون سنة ـ . وأما سماعه من ابنه يحيى فقد صح عند أبي يعلى والبيهقي في حديث آخر تقدم تخريجه في المجلد العاشر (رقم٤٥٤٣) .

وأما سماع حاتم بن إسماعيل منه فقد ورد في هذا الحديث بلفظ :

«من أطاق صيام ثلاثة أيام متتابعات ؛ فقد وجب عليه صيام رمضان» .

أخرجه أبو نعيم من طريق الحسن بن الفرج الغزي : ثنا هشام بن عمار : ثنا حاتم بن إسماعيل : ثنا يحيى بن عبدالرحمن بن لبيبة عن جده . . . به . كذا وقع في «المعرفة» ليس فيه «عن أبيه» . وعلى اسم (عبد) وحرف (عن) ضبة ؛ كأن الناسخ يشير إلى أن الأصل هكذا ، وإلى الخلاف المتقدم . والله أعلم .

ولحاتم عنه حديث آخر ، هو الآتي بعده .

وخلاصة القول في حديث الترجمة : أنه لا يصح من قِبَل يحيى بن محمد ابن عبدالرحمن بن أبي لبيبة [وأبيه] ؛ لضعفهما .

٦٣٥٥ ـ (والذي نفسي بيدِه ! إنه لمكتوبٌ عند اللهِ في السماءِ السابعةِ حمزةُ بنُ عبدِ المُطَّلِبِ أسدُ اللهِ ، وأسدُ رسوله) .

منكر . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٩٥١/١٦٣/٣) ، والحاكم (١٩٨/٣) من طريق حاتم بن إسماعيل عن يحيى بن عبدالرحمن بن أبي لبيبة عن جده : أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

بيَّض له الحاكم ، وقال الذهبي في «تلخيصه» :

«قلت : يحيى واهٍ» . وقال الهيثمي في «المجمع» (٩/٢٦٨) :

«رواه الطبراني ، ويحيى وأبوه لم أعرفهما ، وبقية رجاله رجال الصحيح» .

كذا قال : «عن أبيه» ؛ وذلك لأنه قال في أوله :

«وعن يحيى بن عبدالرحمن بن أبي لبيبة عن أبيه عن جده . . .» .

قلت : ولم يقع في «المعجم» : (عن أبيه) . وكذلك هو في «مستدرك الحاكم» ؛ فلا أدري إذا كانت الرواية هكذا وقعت عندهما ، أو أن الهيثمي وهم في ذكره تلك الزيادة ، أو أنها ثابتة في نسخته من «المعجم» ، وهو الجادة ـ كما في الحديث الذي قبله ، وما يأتي بعده ـ .

ويحيى وأبوه ضعيفان ، وإنما لم يعرفهما الهيثمي ؛ لأنه نسب إلى جده ـ وهو : يحيى بن محمد بن عبدالرحمن ؛ كما تقدم تحقيقه في الحديث الذي قبله ـ .

٦٣٥٦ ـ (يا ربِّ ! هذا شهدتُ على مَنْ أنا بين ظهرَيْه ، فكيف بمن لم أَرَ؟) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٩/٢٢١/٤٩٢) ، ومن طريقه أبو نعيم في «المعرفة» (٢/١٧٠/١) ، من طريق ابن أبي فديك عن يحيى بن عبدالرحمن ابن لُبيبة عن أبيه عن جده :

أن رسول الله ﷺ كان إذا قرأ هذه الآية : ﴿ فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيداً﴾ ؛ بكى رسول الله ﷺ وقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف يحيى ـ وهو : ابن محمد بن عبدالرحمن ـ وأبيه ـ كما تقدم بيانه في الذي قبله ـ . وخفي ذلك على الهيثمي ؛ فقال في «المجمع» (٧/٤ ـ ٥) :

«رواه الطبراني ، وعبدالرحمن ابن لُبيبة ،لم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات» .

وهذا خطأ نشأ من عدم انتباهه أن عبدالرحمن هو : جد يحيى ؛ فإنه : يحيى ابن محمد بن عبدالرحمن ـ كما تقدم بيانه ـ ، وأنهما ضعيفان .

وللحديث شاهد من رواية فضيل بن سليمان البصري : ثنا يونس بن محمد ابن فضالة الظفري عن أبيه ـ وكان ممن صحب النبي ﷺ ـ :

أن رسول الله ﷺ أتاهم في مسجد بني ظفر ، فجلس على الصخرة التي في مسجد بني ظفر اليوم ، ومعه عبدالله بن مسعود ، ومعاذ بن جبل ، وأناس من أصحابه ، فأمر رسول الله ﷺ قارئاً فقرأ ، حتى إذا أتى على هذه الآية . . . (فذكرها) ؛ فبكى رسول الله ﷺ حتى اضطرب لحياه ، فقال : . . . فذكر الحديث .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ وله علتان :

الأولى : جهالة حال يونس هذا : أورده البخاري وابن أبي حاتم وابن حبان في «ثقاته» (٥/٥٥٥) من رواية ابن ابنه إدريس بن محمد بن يونس عنه . ومن الغريب أنهم لم يذكروا رواية يونس هذه وعنه فضيل بن سليمان .

نعم ؛ ذكرها ابن حبان قبل رواية أنس هذه بترجمة ! فكأنه يشير بذلك إلى أنهما اثنان : يونس بن محمد الذي روى عنه إدريس ، ويونس بن محمد الذي روى عنه فضيل بن سليمان ، وهو واحد !

ومن غرائبه أنه أورده في المكان المشار إليه في «التابعين» ، ثم أعاده في مكان آخر (٧/٦٤٧) ؛ فجعله من (أتباع التابعين) وقال :

«يروي عن جماعة من التابعين ، روى عنه أهل المدينة ، مات سنة (١٥٥) ، وهو ابن خمس وثمانين» .

والعلة الأخرى : فضيل بن سليمان ـ وهو : النميري ـ : قال الذهبي في «المغني» :

«فيه لين ، قال أبو حاتم وغيره : ليس بالقوي ، وقال أبو زرعة : ليِّن ، وقال ابن معين : ليس بثقة» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق له خطأ كثير» .

وقال في «مقدمة الفتح» (٤٣٥) ـ بعد أن ذكر أقوال الجارحين المذكورة ـ :

«روى عنه الجماعة ، وليس له في البخاري سوى أحاديث توبع عليها» ، ثم ذكرها مع بيان المتابعين له .

والحديث أخرجه الشيخان وغيرهما من حديث ابن مسعود مختصراً ، وفيه أنه هو الذي أمره النبي ﷺ بالقراءة ، وأنه ﷺ بكى عند الآية المذكورة ، وهو مخرج في «مختصر الشمائل» (٢٧٧) ، وهو في «كبرى النسائي» (١١١٠٥/٣٢٣/٦) ، و«مصنف ابن أبي شيبة» (٥٦٣/١٠ و٢٥٤/١٣ و١٠/١٤ ـ ١١) ، وأحمد (٣٨٠/١ و٤٣٣) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٧٨/٩ ـ ٨٠) ، والبيهقي في «السنن» (٢٣١/١٠) ، وقال ابن كثير في «التفسير» :

«وقد روي من طرق متعددة عن ابن مسعود ؛ فهو مقطوع به عنه» .

هذا هو الصحيح الثابت عنه ﷺ ، وأما حديث الترجمة فمنكر ؛ لضعف إسناده ومخالفته لهذا الصحيح ، وكذلك حديث محمد بن فضالة ، وقد عزاه السيوطي في «الدر المنثور» (١٥٣/٢) لابن أبي حاتم أيضاً ، والبغوي ، وقال :

«إسناده حسن» !

كذا قال ! وهو مردود بما تقدم .

٦٣٥٧ - (بُلُّوا أرحامَكم بالسَّلام ؛ ولو في السَّنَةِ مرةً واحدةً) .

موضوع الشطر الثاني . أخرجه الشجري في «الأمالي» (١٢٦/٢) من طريق أحمد بن عبدالمنعم أبي نصر قال : حدثنا عمرو بن شَمر قال : حدثني جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبدالله . . . مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عمرو بن شمر - وهو : الجعفي الكوفي الشيعي أبو عبدالله ، وهو - متهم بالكذب . قال ابن حبان (٧٥/٢) :

«كان رافضياً يشتم أصحاب النبي ﷺ ، وكان ممن يروي الموضوعات عن الثقات» .

قلت : وقد روي الحديث من طرق يقوي بعضها بعضاً ، وليس فيها هذه الزيادة «ولو في السنة . . .» ، وهو مخرج في «الصحيحة» (١٧٧٧) ؛ فدل ذلك على وضعها . والله أعلم .

٦٣٥٨ - (نِعم الجَمَالُ الشَّعَرُ الحسنُ ، يكسوه اللهُ الرجلَ المسلمَ) .

ضعيف . أخرجه ابن عبدالبر في «التمهيد» (١٣/٢٤) من طريق ابن وهب قال : أخبرني هشام بن سعد عن زيد بن أسلم أن رسول ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد حسن ؛ للخلاف المعروف في هشام بن سعد ، ولكنه مرسل ؛ لأن زيد بن أسلم مولى ابن عمر ، تابعي وكان يرسل كثيراً ؛ فالحديث إذن ضعيف .

٦٣٥٩ - (مَنْ صافحَ عبداً صالحاً أو عانقه ؛ أَوْجَبَ اللهُ له الجنةَ ، وكأنما صافَح أركانَ العرشِ ، فإنْ عانقه ؛ غُفِرَتْ ذنوبُه ، ودخلَ الجنةَ بغيرِ حسابٍ) .

موضوع . أخرجه الديلمي عن جعفر الأبهري : أنبأ إسماعيل بن الحسين

الغازي عن أبي بكر أحمد بن سعيد بن نصر بن بكار عن أبي الفضل محمد ابن داود عن سعيد بن عبدالرحمن المخزومي عن ابن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

ذكره السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (١٢٤/٨٤٢) ، ولم يتكلم على إسناده بشيء ، وقال ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٣١٤/٢) :

«قلت : لم يبين علته ، وفيه أبو بكر أحمد بن سعيد بن نصر بن بكار ؛ لم أقف له على ترجمة ، عن محمد بن داود ، وفي الثقات والمجروحين محمد بن داود جماعة ، ولا أدري أيهم هذا» .

وأقول : ليس في الجماعة الذين أشار إليهم من كنيته أبو الفضل كهذا ؛ فمنهم من كني بغير هذه الكنية ، ومنهم من لم يكنَّ مطلقاً ؛ فالظاهر أنه كأبي بكر الراوي عنه ليس له ترجمة معروفة في شيء من المصادر التي تحت يدي ، فأحدهما هو الآفة لهذا الحديث ؛ فإن لوائح الوضع عليه ظاهرة ، هذا إن سلم من جعفر الأبهري - وهو : ابن محمد بن الحسن الأبهري ثم الهمداني المتوفى سنة (٤٢٨) - ، فقد كان - مع توثيق شهرويه مؤلف «الفردوس» له - زاهداً مبالغاً فيه ؛ فقد ترجمه الذهبي في «السير» ، فقال - بعد أن حكى توثيقه المذكور - :

«قيل : إنه عمل له خلوة ؛ فبقي خمسين يوماً لا يأكل شيئاً ! وقد قلنا : إن هذا الجوع المفرط لا يسوغ ، فإذا كان سرد الصيام والوصال قد نهي عنهما ؛ فما الظن ، وقد قال نبينا ﷺ : «اللهم ! إني أعوذ بك من الجوع ؛ فإنه بئس الضجيع»؟![1] .

ثم قلَّ من عمل هذه الخلوات المبتدعة إلا واضطرب ، وفسد عقله ، وجف

---

(١) هذا طرف حديث حسن مخرج في «المشكاة» (٢٤٦٩) ، و«صحيح أبي داود» (١٧٨٣) .

دماغه ، ورأى مرائي ، وسمع خطاباً لا وجود له في الخارج ، فإن كان متمكناً من العلم والإيمان ؛ فلعله ينجو بذلك من تزلزل توحيده ، وإن كان جاهلاً بالسنن وبقواعد الإيمان ؛ تزلزل توحيده ، وطمع فيه الشيطان ، وادعى الوصول ، وبقي على مزلة قدم ، وربما تزندق وقال : أنا هو ! نعوذ بالله من النفس الأمارة ، ومن الهوى ، ونسأل الله أن يحفظ علينا إيماننا ، آمين» .

٦٣٦٠ ـ (عاتبوا[1] الخيل فإنها تُعتِب) .

منكر . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٧٥٢٩/١٣٢/٨) ، وابن عدي في «الكامل» (٢٨٨/٦) من طريق **إبراهيم بن العلاء** : ثنا بقية بن الوليد عن محمد بن زياد الألهاني عن أبي أمامة . . . مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ وله علتان :

الأولى : عنعنة بقية ؛ فإنه مدلس معروف .

والأخرى : إبراهيم بن العلاء ـ هو : أبو إسحاق الزبيدي المعروف بـ (زبريق) الحمصي ـ : وهو صدوق ـ كما قال ابن أبي حاتم (١٢١/١) عن أبيه ـ ، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧١/٨) ، وقد اتهموا بهذا الحديث ابناً له يقال له : محمد بن إبراهيم ، وفي ترجمته أورده ابن عدي بلفظ : «استعتبوا الخيل تعتب» ، فقال :

«سمعت أحمد بن عمير يقول : سمعت محمد بن عوف ـ وذكر له حديث إبراهيم بن العلاء عن بقية . . . (الحديث) ـ ، فقال : رأيته على ظهر كتابه ملحقاً ؛ فأنكرته ، وقلت له ؛ فتركه . قال ابن عوف : وهذا من عمل ابنه **محمد بن إبراهيم** كان يسرق الأحاديث ، فأما أبوه فشيخ غير متهم ، لم يكن يفعل من هذا شيئاً» .

---

(١) أي : أدِّبوها وروِّضوها للحرب ، والركوب ؛ فإنها تتأدب وتقبل العتاب . «نهاية» .

ثم قال ابن عدي في إبراهيم :

«حديثه عن إسماعيل بن عياش وبقية وغيرهما مستقيمة ، ولم يُرْمَ إلا بهذا الحديث ، ويشبه أن يكون من عمل ابنه ـ كما ذكره ابن عوف ـ» .

ونقله عن ابن عدي الهيثميُّ في «المجمع» (٥/٢٦٢) ، والحافظ في «التهذيب» (١/[١٥٩]) وأقراه .

٦٣٦١ ـ (إن شرَّ الناسِ منزلةً عند اللهِ يومَ القيامةِ مَنْ يخافُ الناسُ شَرَّه) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/٢٣/٢) ، وابن عدي في «الكامل» (٥/١٦٤) بسندٍ واحد عن **عثمان بن مطر الشيباني** عن ثابت البناني عن أنس بن مالك :

أن رجلاً أقبل إلى النبي ﷺ ، فأثنوا عليه شراً ، فرحب به النبي ﷺ ، فلما قفَّى ؛ قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . ولفظ ابن عدي :

«من يخاف لسانه ، ويخاف شره» . وقال الطبراني :

«لم يروه عن ثابت إلا عثمان ، ولا يروى عن أنس إلا بهذا الإسناد» .

قلت : وهو ضعيف جداً ، قال الهيثمي (٨/١٧) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه عثمان بن مطير ! وهو ضعيف جداً» .

وذكره ابن عدي ثم الذهبي في جملة ما أنكر عليه من الأحاديث .

والحديث في «الصحيحين» وغيرهما من حديث عائشة نحوه بلفظ :

«من تركه الناس أو ودعه الناس اتقاء فحشه» .

وهو مخرج في «الصحيحة» (١٠٤٩) .

وقد سرق بعض الكذابين هذا الحديث ؛ فرواه بلفظ آخر وهو الآتي :

٦٣٦٢ - (إن شِرارَ الناسِ عند الله الذين يُكْرَمونَ اتقاءَ شَرِّهم) .

موضوع . أخرجه ابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٦٢/٢٤) من طريق **محمد ابن محمد بن الأشعث الكوفي** قال : حدثني **موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر بن محمد** : حدثني **أبي** (قلت : فساق إسناده عن آل البيت) عن علي بن أبي طالب . . . مرفوعاً .

قلت : سكت عنه ابن عبدالبر ، وكأن ذلك لوضوح علته ؛ فقد قال الدارقطني في ابن الأشعث هذا :

«آية من آيات الله ، وضع ذاك الكتاب . يعني : العلويات» .

قلت : وقد ساق له منها ابن عدي جملة موضوعات (٣٠١/٦ - ٣٠٢) .

وشيخه موسى بن إسماعيل وأبوه إسماعيل : لم أعرفهما .

٦٣٦٣ - (إن شرارَ أمتي أجرؤهم على صحابتي) .

موضوع . أخرجه ابن عدي (٢٩٧/٧) ، وأبو نعيم في «الحلية» (١٨٣/٢) من طريق **محمد بن الخطاب** : حدثنا عبدالله بن الوليد : ثنا أبو بكر بن أبي سبرة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها . . . مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

«غريب من حديث عروة وهشام ، تفرد به أبو بكر بن أبي سبرة ، وهو مدني صاحب غرائب» .

قلت : بل هو أسوأ حالاً مما ذكر ؛ فقد طوّل ابن عدي ترجمته ، وذكر فيها أقوال الأئمة الجارحة ، ثم ختمها بقوله بعد أن ساق له أحاديث منكرة :

«وله غير ما ذكرت من الحديث ، وعامة ما يرويه غير محفوظ ، وهو في جملة من يضع الحديث» .

ومحمد بن الخطاب : مجهول الحال ؛ كما تقدم بيانه تحت حديثه المنكر :

«إذا ذلت العرب ؛ ذل الإسلام» .

فراجع إن شئت [«الضعيفة» (١٦٣)] .

والحديث اقتصر المناوي في كتابيه على تضعيف إسناده ، دون أن يبيِّن علته ، وكأنه اعتمد على القاعدة فيما تفرد بروايته ابن عدي ، ولم يقف على إسناده ، وإلا ؛ لكان رأيه غير ذلك .

وكنت اعتمدت عليه في التضعيف في «ضعيف الجامع» للسبب نفسه ، والآن وقد وقفت على إسناده ؛ وعرفت علته المقتضية للحكم عليه بالوضع ؛ فقد رجعت عن الاقتصار على التضعيف ، إلى الحكم بالوضع ، وصححت نسختي من «ضعيف الجامع» إعداداً لطبعه مجدداً بتحقيقات كثيرة جداً ، وبخاصة أن الناشر السابق زهير الشاويش الظالم قد عبث به في طبعته الجديدة وغيَّر وبدَّل . هداه الله .

٦٣٦٤ - (أَكْرِميه ؛ فإنه مِنْ أشبهِ أصحابي بي خُلُقاً) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٤٨/٤) ، وعبدالله بن أحمد في «الفضائل» ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩٩/٣٢/١) من طريق محمد بن عبدالله بن عمرو بن عثمان عن المطلب بن عبدالله عن أبي هريرة رضي الله عنه قال :

دخلتُ على رقية بنت رسول الله ﷺ - امرأة عثمان بن عفان - وفي يدها مشط فقالت : خرج من عندي رسول الله ﷺ آنفاً رجلت رأسه ، فقال :

«كيف تجدين أبا عبدالله؟» .

قلت : كخير الرجال . قال : . . . فذكره . وقال الحاكم :

«حديث صحيح الإسناد ؛ واهي المتن ؛ فإن رقية ماتت سنة ثلاث من الهجرة عند فتح بدر ، وأبو هريرة إنما أسلم بعد فتح خيبر . والله أعلم» .

قلت : ووافقه الذهبي ، وخفي عليهما علة إسناده - فقالا ما تقدم - ؛ وهي عنعنة المطلب بن عبدالله ؛ فإنه كثير التدليس والإرسال - كما في «التقريب» - ، وهو ممن فات الحافظ إيراده في رسالته الخاصة بـ «المدلسين» ، وقد وصفه بالتدليس شيخه الهيثمي في «مجمعه» (٣/١٠٠) - كما نبه على ذلك الأخ القريوتي في «ملحقه» الذي ذيَّل به على رسالة الحافظ (٦٦/١٧١/١٩) ، جزاه الله خيراً - . ومن الغرائب أن عامة الرسائل المؤلفة في المدلسين ، سواء ما كان منها للمتقدمين كالذهبي في «أرجوزته» ، أو الشيخ حماد الأنصاري المسماة بـ «إتحاف ذوي الرسوخ بمن رمي بالتدليس من الشيوخ» ، كلهم قد فاتهم ذكره ، مع أن ترجمته المبسطة في «التهذيب» تقتضي حشره فيهم ؛ كقول ابن سعد في «الطبقات» (ص١١٦ - القسم المتمم) :

«كان كثير الحديث ، وليس يحتج بحديثه ؛ لأنه يرسل عن النبي ﷺ كثيراً ، وليس له لقي ، وعامة أصحابه يدلسون» !

وكذلك قول ابن أبي حاتم في «كتاب المراسيل» (ص١٢٨) :

«سمعت أبي وذكر المطلب بن عبدالله بن حنطب فقال :

عامة روايته مرسل ، روى عن عبادة مرسلاً ؛ لم يدركه ، وعن أبي هريرة

مرسل ، روى عن ابن عباس وابن عمر ، لا ندري أنه سمع منهما أم لا ؟ لا يذكر الخبر . . .» .

ونقل الذهبي في «الميزان» عنه الجملة الأولى فقال :

«قال أبو حاتم : عامة حديثه مراسيل» .

فانكشف الأمر ـ والحمد لله ـ ، وظهر أن علة الحديث الانقطاع في سنده بين المطلب وأبي هريرة .

وأما الهيثمي فأعله بشيء آخر ، فقال (٨١/٩) :

«رواه الطبراني ، وفيه محمد بن عبدالله ، يروي عن المطلب ، ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات» .

قلت : وإنما لم يعرف محمد بن عبدالله هذا ؛ لأنه هكذا وقع عند الطبراني غير منسوب إلى جده : (عمرو بن عثمان) ، ولو أنه رجع إلى «المستدرك» ؛ لوجده منسوباً هكذا ـ كما تقدم ـ ، وإذن لعرفه ، وقد وثقه العجلي وابن حبان (٤١٧/٧) وقال :

«في حديثه عن أبي الزناد بعض المناكير» . وقال البخاري في «التاريخ» (١٣٩/١/١) :

«عنده عجائب» . وقال ابن الجارود ـ كما في «التهذيب» ـ :

«لا يكاد يتابع على حديثه» .

وهذا نسبه الذهبي في «الميزان» (٧٧٤٤/٥٩٣/٣) للبخاري . فالله أعلم .

وقال في «الكاشف» :

«وثقه النسائي مرة ، ومرة قال : ليس بالقوي» . وأما الحافظ فقال في «التقريب» :

«صدوق» .

وعلى ما تقدم يمكن اعتبار الخلاف المذكور في ابن عمرو بن عثمان هذا علة أخرى في الحديث . والله أعلم .

ثم ساق الحاكم طريقاً أخرى للحديث عن أبي هريرة ، فيها عبد المنعم بن إدريس : حدثني أبي بسنده عنه .

وسكت عنه الحاكم لظهور وهائه ؛ فإن عبدالمنعم هذا : قال ابن حبان :

«كان يضع الحديث على أبيه وغيره» .

وله شاهد عند الطبراني قال (١/٣١/٩٨) : حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة : ثنا أحمد بن يونس : حدثنا عبد الملك بن عبد الله - من ولد قيس بن مخرمة بن عبد المطلب - عن عبدالرحمن بن عثمان القرشي :

أن رسول الله ﷺ دخل على ابنته وهي تغسل رأس عثمان رضي الله عنهما فقال :

«يا بنية ! أحسني إلى أبي عبدالله فإنه أشبه أصحابي بي خلقاً» . وقال الهيثمي :

«رواه الطبراني ، ورجاله ثقات» .

كذا قال ، وهو إن كان سالماً من نكارة المتن التي ذكرها الحاكم في حديث الترجمة ؛ فإن في توثيق الهيثمي المذكور نظراً من وجهين :

الأول : أن شيخ الطبراني : ابن أبي شيبة هذا مختلف فيه ، بل إن بعضهم كذَّبه ؛ ولذلك أورده الذهبي في «الضعفاء والمتروكين» وقال :

«حافظ ، وثقه جزرة ، وكذبه عبدالله بن أحمد» . وقال غيره :

«كان يضع الحديث» ، انظر «السير» (١٤/٢١ - ٢٣) .

والآخر: عبدالملك بن عبدالله بن قيس بن مخرمة: لم أجد له ترجمة فيما لدي من المصادر، وقد ترجم الحافظ لأبيه في «التهذيب»، وذكر في الرواة عنه ابنيه محمداً ومطلباً، ولم يذكر معهما ابنه عبدالملك هذا؛ فلا أدري من أين أخذ الهيثمي توثيقه، أم هو الوهم الذي لا يخلو منه إنسان؟

(تنبيه): لقد خفيت علة الحديث على الفاضل المعلق على «فضائل الصحابة» فقال:

«إسناده صحيح»!

والغريب أنه ترجم لجل رواته غير محمد بن عبدالله وشيخه المطلب، اللذين هما موضع العلة!

٦٣٦٥ - (نحنُ أحقُّ بالمصافحةِ منهم. يعني: العَجَمَ).

منكر. أخرجه الروياني في «مسنده» (ق٨٧/٢)، وابن عدي في «الكامل» (١٤٣/٥)، والدولابي في «الكنى» (١٠٧/١) من طريق **عمرو بن حمزة**: نا المنذر ابن ثعلبة عن أبي العلاء بن الشخير عن البراء قال:

لقيت رسول الله ﷺ فصافحني، فقلت: يا رسول الله! كنت أحسب أن هذا من زي العجم. فقال: . . . فذكره، وزاد:

«ما من مسلمين التقيا فتصافحا؛ إلا تساقطت ذنوبهما بينهما».

ذكره ابن عدي في ترجمة عمرو هذا، وقال:

«مقدار ما يرويه غير محفوظ».

قلت: وهو غير مشهور بالرواية، وقد أورده ابن أبي حاتم في كتابه ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وساق له البخاري هذا الإسناد في «التاريخ» (٣٢٥/٢/٣) مشيراً إلى هذا الحديث ، وقال :

«لا يتابع في حديثه» .

وقال ابن خزيمة في «صحيحه» (١٨٨٥/١٨٩/٣) - وقد روى له حديثاً - رواه العقيلي أيضاً (٢٦٦/٣) :

«إن صح الخبر ؛ فإني لا أعرف عمرو بن حمزة بعدالة ولا جرح» .

وأما ابن حبان فذكره في «الثقات» (٤٧٩/٨) !

لكن الزيادة قد رويت من طريقين آخرين عن البراء ؛ يمكن الاستشهاد بأحدهما ، وله شاهد من حديث أنس ، وآخر من حديث حذيفة نحوه ، وهما مخرجان في «الصحيحة» (٥٢٥ و٥٢٦) .

(تنبيه) : أورد الحافظ في «الفتح» (٥٥/١١) حديث الترجمة من طريق الروياني ، وسكت عنه ، وذلك منه تقوية له ، فإن كان يعني الزيادة دون حديث الترجمة فهو مقبول لما ذكرت له من المتابعات والشواهد ، وإلا فهو مردود .

٦٣٦٦ - (كان يصلي ثلاثَ عَشْرَةَ رَكْعةً من الليلِ ، ثم إنه صلى إحدى عَشْرَة ركعةً ؛ تركَ ركعتين ، ثم قُبِضَ حين قُبِضَ وهو يصلي من الليلِ تِسْعَ رَكَعَاتٍ ، آخرُ صلاتِه من الليل الوِتْرُ ، ثم ربما جاءَ إلى فراشي هذا ، فيأتيه بلالٌ ، فَيُؤْذِنُه بالصلاة) .

شاذ بهذا السياق . أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (١١٦٨/١٩٣/٢) ، ومن طريقه ابن حبان في «صحيحه» (١٣٦/٤ - ١٣٧ - ٢٦١٢/١٣٧ - الإحسان) من طريق

منصور بن عبدالرحمن ـ وهو : الغداني ، الذي يقال له : الأشل ـ عن أبي إسحاق الهمداني عن مسروق : أنه دخل على عائشة ، فسألها عن صلاة رسول الله ﷺ ؟ فقالت : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات رجال مسلم ؛ لكن له علتان :

الأولى : أبو إسحاق الهمداني ـ هو : عمرو بن عبدالله السبيعي ، و ـ : كان اختلط ، وهو إلى ذلك مدلس وقد عنعن .

والأخرى : منصور بن عبدالرحمن الغداني : فيه كلام من قبل حفظه ، قال عبدالله بن أحمد في «العلل» (١/١٣٥) :

«سألت أبي عنه؟ فقال : صالح ، روى عنه شعبة» . وقال في مكان آخر عنه (١/٣٦٧) :

«هو ثقة ، إلا أنه خالف في أحاديث» . وقال ابن أبي حاتم (٤/١/١٧٥) عن أبيه :

«ليس بالقوي ، يكتب حديثه ، ولا يحتج به» .

ووثقه ابن معين وغيره ، وقال ابن حبان في «الثقات» (٧/٤٧٦) :

«كان تقياً نقياً» . ولخص كلامهم الحافظ كعادته في «التقريب» :

«صدوق يهم» .

قلت : ويبدو لي ـ والله أعلم ـ أن هذا الغداني ، أو شيخه أبو إسحاق وَهِم في متن الحديث وسياقه بهذا التفصيل الذي لا نجد له أصلاً في شيء من طرق الحديث ؛ لا عن عائشة ، ولا عن غيرها ممن روى عدد ركعاته ﷺ في الليل ؛ بل

إن أبا إسحاق قد خالفه يحيى بن وثاب المتفق على توثيقه فقال :

عن مسروق قال : سألتُ عائشة رضي الله عنها عن صلاة رسول الله ﷺ بالليل؟ فقالت :

سبع ، وتسع ، وإحدى عشرة ، سوى ركعتي الفجر .

أخرجه البخاري في «صحيحه» (رقم١١٣٩) ، فلم يذكر التفصيل المشار إليه ؛ فهو منكر . ولذلك قال الحافظ في «شرحه» (٣/٢٠) :

«مراد عائشة أن ذلك وقع منه في أوقات مختلفة ؛ فتارة كان يصلي سبعاً ، وتارة تسعاً ، وتارة إحدى عشرة» . فلم يعرج على الترتيب المذكور .

وإن مما يؤكد الوهم أن في بعض الطرق عن عائشة من سؤال سعد بن هشام ابن عامر إياها ، جاء في آخره :

فلما أسنّ نبي الله ﷺ وأخذ اللحم ؛ أوتر بسبع ، ثم يصلي ركعتين بعدما يسلم ؛ فتلك تسع .

أخرجه مسلم وغيره ، وهو مخرج في «صلاة التراويح» (ص١٠٩) ، وهو مخرج أيضاً في «صحيح أبي داود» (١٢١٣ و١٢١٤) .

هذا وقد أخرج الحديث أبو داود أيضاً (١٣٦٣) بنفس إسناد ابن خزيمة وشيخه مؤمل بن هشام اليشكري : نا إسماعيل ابن علية عن الغداني . . . به ؛ إلا أنه جعل : (الأسود بن يزيد) . . مكان : (مسروق) ! وللضعف الذي فيه والمخالفة المشار إليها أوردته في «ضعيف سنن أبي داود» (٢٤٢) .

وصلاته ﷺ ثلاث عشرة ركعة في الليل ثابت عنه ﷺ من رواية جمع من

الصحابة ، وفيها أنه كان منها ركعتان خفيفتان يفتتح بهما صلاته ﷺ ، وهي مخرجة في «صلاة التراويح» (٨٦) .

والحديث قال المعلق على «الإحسان» (٦/ ٣٥٠ ـ طبعة مؤسسة الرسالة) :

«رجاله ثقات رجال الصحيح ، وهو في (صحيح ابن خزيمة)» ! ولم يزد !

٦٣٦٧ ـ (أفضلُ الأعمالِ عند الله : إيمانٌ لا شَكَّ فيه ، وغَزْوٌ لا غُلُولَ فيه ، وحَجٌّ مبرورٌ . قال أبو هريرة : حِجةٌ مبرورةٌ تُكَفِّرُ الخطايا سنةً) .

منكر بهذا اللفظ وقول أبي هريرة . أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٣٢٩/ ٥١٨) : حدثنا هشام عن يحيى عن أبي جعفر : سمع أبا هريرة يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

ومن طريق هشام ـ وهو : الدستوائي ـ أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٧/ ٥٩/ ٤٥٧٨) ، وأحمد (٢/ ٢٥٨ و٤٤٢ و٥٢١) ، من طرق عنه . وقال ابن حبان :

«أبو جعفر هذا هو : محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب» .

كذا قال ! وقد رده الحافظ ـ كما تقدم بيانه تحت الحديث المتقدم (٥٩٦) [«الصحيحة»] ؛ فلا داعي للإعادة ـ ، وخلاصة ذلك أن أبا جعفر هذا ليس هو محمد بن علي هذا ؛ لأنه لم يدرك أبا هريرة ، وهو قد صرَّح هنا بسماعه منه ؛ فهو إذن غيره ، وهو مجهول ؛ فهو علة هذا الإسناد ، وقد خفيت على الشيخ شعيب أو بعض أعوانه ؛ فزعم في تعليقه على الحديث (١٠/ ٤٥٨) أن :

«إسناده صحيح على شرط الشيخين» ! مغتراً بقول ابن حبان المذكور ! وغير متنبه أنه لو سُلِّم بصحة قوله أن العلة حينئذٍ الانقطاع ؛ لأن محمداً هذا ما . . .(*)

(*) في الأصل كلمة لم نتبيَّن رسمها بما يناسب المقام هنا ، ولعلها : «يُراه» . . أي : ابن حبان . والمعنى واضح إن شاء الله . (الناشر) .

أن يسمع من أبي هريرة ؛ لأنه ولد قريباً من سنة وفاة أبي هريرة ـ كما يستفاد من ترجمته إياهما في «ثقاته» (٣/٢٨٤) و(٥/٣٤٨) ـ ، بل من المحتمل أنه ولد بعد وفاته ؛ على ما قرره الحافظ في ترجمته من «التهذيب» . فمن شاء رجع إليه .

ثم إن الحديث قد جاء عن أبي هريرة من غير وجه ، وليس فيه ذكر الغلول ولا تكفير سنة ، حتى عند ابن حبان نفسه ؛ فقد أخرجه عقب هذا (٤٥٧٩) من طريق محمد بن عمرو : حدثنا أبو سلمة عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ :

أنه سئل : أي الأعمال أفضل؟ قال :

«إيمان بالله ورسوله» . قال : ثم أي؟ قال :

«الجهاد في سبيل الله سنام العمل» . قال : ثم أي؟ قال :

«حج مبرور» .

وهكذا رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٥/٣٠١) ، وأحمد (٢/٢٨٧) ، والترمذي (١٦٥٨) ، وقال :

«حديث حسن صحيح ، وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ» .

ومن هذا الوجه أخرجه ابن أبي شيبة (٥/٣٠١) دون : (السنام) !

وتابعه سعيد بن المسيب عن أبي هريرة . . . به ؛ دون : (السنام) .

أخرجه أحمد (٢/٢٦٤) ، والبخاري (٢٦ و١٥١٩) ، ومسلم (١/٦٧) ، وأبو عوانة (١/٦١ ـ ٦٢) وغيرهم .

ثم إن قول أبي هريرة :

«حجة مبرورة تكفر الخطايا سنة» . . تخالف أيضاً حديثه الصحيح الذي رواه أبو حازم عنه مرفوعاً بلفظ :

«من حج فلم يرفث ولم يفسق ؛ خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه» .

رواه الشيخان وغيرهما ، وهو مخرج تحت الحديث (٤٥٨٦) .

(تنبيه) : لقد اختلط على الهيثمي في «موارده» إسناد حديث أبي سلمة المذكور بمتن حديث الترجمة ؛ فركبه عليه برقم (١٥٩١) ، وبذلك ظهر الحديث حسن الإسناد ! هذا من جهة .

ومن جهة أخرى : فإنه لم يسق متن حديث أبي سلمة المتقدم ، مع أنه على شرطه ؛ لأن فيه تلك الزيادة : «سنام العمل» ، وليست عند الشيخين . فاقتضى التنبيه !

ثم إن هذه الزيادة قطعة من حديث معاذ الذي أوله :

«لقد سألتني عن عظيم . . .» الحديث ، وهو مخرج في «الإرواء» (٢/١٣٨/ ٤١٣) ؛ فأخشى أن تكون مدرجة في حديث أبي سلمة . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٦٣٦٨ - (ليس عليكَ ؛ إن الشامَ يُفْتَحُ ، ويُفْتَحُ بيتُ المَقدِسِ ، فتكونُ أنت وولدُك أئمةً فيهم إن شاء اللهُ . يعني : شَدَّادَ بن أَوْسٍ) .

منكر . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨/٣٤٧/٧١٦٢) ، وابن عساكر (٨/٢ - ٣) من طريق **محمد بن عبدالرحمن بن شداد بن محمد بن شداد** (كذا) قال : سمعت أبي يذكر عن أبيه عن جده عن شداد بن أوس : أنه كان عند رسول الله ﷺ ، وهو يجود بنفسه ، فقال :

«ما لك يا شداد !؟» قال : ضاقت بي الدنيا ، فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ محمد بن عبدالرحمن وأبوه مجهولان ، وقد قال ابن أبي حاتم في ترجمة الابن :

«سألت أبي عنه؟ فقال : هو وأبوه لا يعرفان ، وحديثه عن أبيه عن جده شداد ابن أوس منكر» . وأقره الذهبي ثم العسقلاني .

قلت : وهو يشير إلى هذا الحديث .

وقال الهيثمي في «المجمع» (٩/٤١١) :

«رواه الطبراني ، وفيه جماعة لم أعرفهم» .

كذا قال ؛ وإنما هما اثنان فقط ، ويشير بالثالث إلى شداد بن محمد بن شداد ، وليس لهذا ذكر في شيء من كتب الرجال فيما علمت ، وفي ظني أنه مقحم في هذا الإسناد ؛ فإنه لم يذكر في إسناد ابن عساكر ، وهو عنده من طريق أخرى عن محمد بن عبدالرحمن .

٦٣٦٩ - (طُوفي على رجليكِ سُبعَين : سبعاً على يديكِ ، وسبعاً على رجليكِ) .

منكر . أخرجه الدارقطني في «سننه» (٢/٢٧٣/١٧٣) من طريق أحمد بن محمد بن رِشدين : حدثني **عبدالواحد بن محمد بن عبدالعزيز بن محمد بن عبدالرحمن بن معاوية بن حديج الكندي** ، عن **أبيه محمد** ، عن **جده عبدالعزيز ابن محمد** ، عن **أبيه محمد بن عبدالرحمن** ، عن **أبيه عبدالرحمن** ، عن أبيه معاوية بن حُدَيج[1] :

أنه قدم على رسول الله ﷺ ومعه أمه كبشة بنت معدي كرب عمة الأشعث

(١) بمهملة ثم جيم مصغراً ؛ كذا في «الإصابة» ، وذكر أنهم اختلفوا في صحبته . وهذا الحديث صريح في إثباتها لو صح إسنادها . ووقع في «الدارقطني» (خديج) بالخاء المعجمة !

ابن قيس ، فقالت أمه : يا رسول الله ﷺ ! إني آليت أن أطوف بالبيت حبواً ! فقال لها رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ ما بين ابن رشدين وعبدالرحمن بن معاوية لم أجد لهم ترجمة .

وأما ابن رشدين : فله ترجمة واسعة في «الميزان» و «اللسان» ، ضعفه ابن عدي ، ومنهم من كذبه .

وعبدالرحمن بن معاوية بن حديج أورده البخاري وابن أبي حاتم برواية عقبة ابن مسلم عنه ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً . ومع ذلك فقد ذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/١٠٤) !

والحديث مما خلا منه «الجامع الكبير» للسيوطي ، و «الجامع الصغير» له ، و «الزيادة عليه» له أيضاً ، و «الجامع الأزهر» للمناوي .

٦٣٧٠ ـ (الاستئناسُ ! أنْ تدعُوَ الخادمَ حتى يستأنِسَ أهلَ البيتِ الذين تَسْتَأْذِنُ عليهم) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٤/٢١٢/٤٠٦٤) من طريق سعيد بن عنبسة : ثنا القاسم بن مالك عن واصل بن السائب عن أبي سورة عن أبي أيوب رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد واهٍ بمرة ؛ واصل بن السائب وأبو سورة : ضعيفان .

وسعيد بن عنبسة ـ وهو : الرازي ـ : متروك ، قال الذهبي في «المغني» :

«كذبه ابن معين وغيره» .

وقد خولف في متنه : فقال ابن أبي شيبة في «المصنف» (٥٧٢٦/٦٠٧/٨) : [ثنا] عبدالرحيم بن سليمان عن واصل بن السائب به ، ولفظه :

قلت : يا رسول الله ! هذا السلام ؛ فما الاستئناس؟ قال : «يتكلم الرجل بتسبيحة ، أو تكبيرة ، أو تحميدة[1] ، ويتنحنح ، ويؤذن أهل البيت» .

ومن طريق ابن أبي شيبة رواه ابن ماجه (٣٧٠٧) ، والطبراني في «الكبير» (رقم٤٠٦٥) ، وابن أبي حاتم ـ كما في «تفسير ابن كثير» (٢٨١/٣) ـ ، وقال :

«هذا حديث غريب» .

قلت : وذلك لما عرفت من ضعف واصل بن السائب وشيخه أبي سورة . ولكنه أصح من الذي قبله ؛ لخلو إسناده من مثل ذاك الكذاب ، ولمطابقته لبعض الآثار السلفية في تفسير قوله تعالى : ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها ذلكم خير لكم لعلكم تذكرون﴾ [النور : ٢٧] .

(تنبيه) : لفظة : (الاستئناس) في رواية ابن أبي شيبة ، هكذا وقعت في «مصنفه» ، وفي كل المصادر المذكورة التي روته من طريقه ، إلا «سنن ابن ماجه» ، فإنه فيه بلفظ : «الاستئذان» ! وهو خطأ يقيناً ؛ لمخالفته لما ذكرنا ، ولما في «الدر المنثور» (٣٨/٥) وقد عزاه لمصدرين آخرين ، كما هو مخالفة لرواية ابن ماجه نفسها في «تحفة الأشراف» للحافظ المزي .

ولم يتنبه لهذا الخطأ ولغيره المعتدي عليَّ في مقدماته ، وعلى كتبي في تعليقاته ، والعابث فيها والمشوه لتحقيقاتي وتخريجاتي وعلمي بما يحتاج للكشف عن ذلك إلى تأليف مجلدات ، ولكن الأمر أهون من ذلك كما قيل : «هذا الميت لا

---

(١) الأصل : (و) . . في المواضع الثلاثة ، والتصحيح من «تفسير ابن كثير» .

يستحق هذا العزاء» ! والله المستعان ، والمرجو أن يصبرنا على ما بلانا ، ويؤجرني خيراً .

وقد زعم الرجل في مقدمة كتابه «ضعيف سنن ابن ماجه» - الذي أفرزه من مشروعي الخاص بالسنن الأربعة ؛ الذي كنت كُلِّفت به من مكتب التربية العربي الخليجي الخاص - بتمييز صحيح أحاديثها من ضعيفها ؛ فاستغل الرجل هذا المشروع فلم يطبع السنن الأربعة - كما هي - مع التمييز المذكور ؛ بل تصرف فيه وجعل من كل منها كتابين : «صحيح . . .» و «ضعيف . . .» فظهر له في هذا التقسيم جهالات لا تحصى ، و(لخبطات) عجيبة لا مجال للتحدث عنها الآن ؛ فلذلك مجال آخر .

والمهم هنا أنه زعم في مقدمة «ضعيفته» هذه أنه رجع في تصحيحه إلى مخطوطة عنده كتبت سنة (١١٤٥) ! وإذا رجع الباحث إلى المواضع التي ذكر المخطوطة فيها ؛ وجدها خمسة مواضع فقط ! ووجد أن أكثرها لا قيمة لها ؛ كمثل قوله تعليقاً على (كتاب الطلاق) (ص١٥٥) : «في المخطوطة : أبواب الطلاق» ! ما شاء الله !

أما تصحيح هذه الكلمة : «الاستئذان» المخالفة للأصول - كما سبق - فهو مما لم نستفده من مخطوطته ، ومثلها كثير وكثير جداً . وأنا لا أستغرب ذلك ؛ لأمرين :

أحدهما : أنه ليس أهلاً للتحقيق ، وإنما هو ناشر فقط .

والآخر : أنه ليس في صدد إعادة طبع السنن بتحقيق علمي جديد ، وإنما هو في صدد طبع «ضعيف السنن» ، ومع ذلك فقد تظاهر بأنه جاء بتحقيق جديد برجوعه إلى تلك المخطوطة ، فلو أنه سكت عنها ؛ لكان خيراً له ، ولم يكن مسؤولاً عن الأخطاء الواقعة في الأصل ، ولكنها آفة حب الظهور والتشبع بما لم يعط . والله المستعان .

٦٣٧١ - (رأيتُ ربي - وفي لفظ : رأى ربَّه تعالى - في المنامِ في أحسنِ صورةٍ ، شاباً موقَّراً ، رِجلاه في خُفٍّ ، عليه نعلانِ من ذهبٍ ، على وَجْهِهِ فراشٌ من ذهبٍ) .

موضوع . أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٣١١/١٣) من طريق نعيم بن حماد : حدثنا ابن وهب : حدثنا عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال عن مروان بن عثمان عن عمارة بن عامر عن أم الطفيل - امرأة أُبَيّ - أنها سمعت النبي ﷺ يذكر أنه رأى ربه . . . الحديث .

قلت : وهذا موضوع ؛ المتهم به مروان بن عثمان : روى الخطيب عقب هذا الحديث بإسناده عن النسائي أنه قال :

«ومن مروان بن عثمان حتى يصدق على الله عز وجل؟!» . وقال أبو حاتم فيه : «ضعيف» .

وأقول : وأنا أستغرب من الخطيب كيف سكت عن هذه العلة ؛ موهماً أن نعيم ابن حماد هو العلة؟! فإنه قبل أن يسوق الحديث روى بسنده عن بكر بن سهل : حدثنا عبدالخالق بن منصور قال :

«رأيت يحيى بن معين كأنه يهجن نعيم بن حماد في حديث أم الطفيل حديث الرؤية ، ويقول : ما كان ينبغي له أن يحدث بمثل هذا الحديث» .

فأقول : لا ضير على نعيم بن حماد من روايته لهذا الحديث ، ما دام أن العلة ممن فوقه ، وما الفرق بينه وبين شيخه ابن وهب ، وشيخ هذا عمرو بن الحارث في روايتهما لهذا الحديث وكل منهما ثقة فقيه حافظ؟! هذا لو تفرد نعيم به ؛ فكيف وقد توبع؟! فقال ابن أبي عاصم في «السنة» (٤٧١/٢٠٥/١) : ثنا إسماعيل بن عبدالله :

ثنا نعيم بن حماد ويحيى بن سليمان قالا : حدثنا عبدالله بن وهب . . . به .

وقال أيضاً في كتابه «الآحاد والمثاني» (٣٣٨٥/١٥٨/٦) : حدثنا عمر بن الخطاب : ثنا نعيم بن حماد : ثنا عبدالله بن وهب . . . به .

وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣٤٦/١٤٣/٢٥) من طريق يحيى بن بكير ويحيى بن سليمان الجعفي أيضاً وأحمد بن صالح قالوا : ثنا ابن وهب . . . به .

فإذا تبين أن هؤلاء قد تابعوا حماداً في هذا الحديث ؛ فلا وجه لإنكار ابن معين عليه روايته إياه ، هذا إن ثبت ذلك عنه .

فإن بكر بن سهل : ضعفه النسائي وغيره .

وشيخه عبدالخالق بن منصور : لم أجد له ترجمة فيما لدي من المصادر .

فأستبعد ثبوت ذاك الإنكار عن ابن معين ؛ لأن الأئمة ما زالوا يروون مثل هذه المنكرات والموضوعات بالأسانيد التي تصل إليهم ، بل ويروون عن الضعفاء مباشرة ، ولا ينكر ذلك عليهم .

والحديث قال الحافظ في ترجمة أم الطفيل من «الإصابة» :

«أخرجه الدارقطني . . . ومروان متروك ، قال ابن معين : ومن مروان حتى يصدق» .

كذا وقع فيه : (ابن معين) . . وهو خطأ ذهني أو قلمي ، والصواب : (النسائي) ـ كما تقدم نقله عن الخطيب ـ ، وعلى الصواب وقع في ترجمة مروان من «التهذيب» .

وللحديث علة ثانية ؛ وهي : جهالة شيخ مروان : عمارة بن عامر ؛ فإنه ـ فيما يبدو ـ لا يعرف إلا بهذه الرواية ، فقد ساقها البخاري في «التاريخ» (٥٠٠/٢/٣)

من طريق يحيى بن سليمان المتقدمة عن ابن وهب ، وأعله بالانقطاع تمشياً منه مع مذهبه في عدم الاكتفاء بالمعاصرة ؛ فقال عقبه :

«لا يعرف سماع عمارة من أم الطفيل» .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وكذلك فعل ابن أبي حاتم . ولذلك قال الذهبي في «المغني» :

«لا يعرف» .

وأما ابن حبان فذكره ـ على قاعدته المعروفة ـ في (ثقات التابعين) (٢٤٥/٥) ! فقال :

«يروي عن أم الطفيل ـ امرأة أبي بن كعب ـ عن النبي ﷺ قال : «رأيت ربي . . .» . . حديثاً منكراً ، لم يسمع عمارة من أم الطفيل ، وإنما ذكرته لكي لا يغتر الناظر فيه فيحتج به» .

قلت : وهذا القول من غرائب ابن حبان أيضاً ، فإنه مع تساهله في توثيقه إياه ، ولا يعرف إلا برواية مروان بن عثمان عنه ، فإنه مع ذلك أورده في (التابعين) ، مع جزمه بأنه لم يسمع من أم الطفيل ، فكيف عرف أو حكم بذلك ، وهو لا يعرف إلا بهذه الرواية المنقطعة؟!

وأعجب من هذا أنه أورد الراوي عنه مروان المذكور في (التابعين) أيضاً لوهم وقع له منه أو من غيره ثم توبع عليه ؛ فقال فيهم (٤٢٣/٥) :

«مروان بن عثمان بن عمارة بن عامر يروي عن أم الطفيل ـ امرأة أبي بن كعب ـ ، روى عنه سعيد بن أبي هلال» .

فجعل عمارة بن عامر الذي هو شيخ مروان في هذه الرواية ، جعله جده ؛ وبالتالي صار مروان أيضاً تابعياً يروي عن أم الطفيل ، ولم يتنبه لهذا الخطأ الحافظ المزي ؛ فتبعه عليه ، فجعل في ترجمة مروان من شيوخه أم الطفيل ! وتنبه لذلك الحافظ ابن حجر ؛ فقال في ترجمته من «تهذيبه» :

«قلت : ذكر المؤلف أنه روى عن أم الطفيل ، وفيه نظر ؛ فإن روايته إنما هي عن عمارة بن عمرو بن حزم (!) عن أم الطفيل ، امرأة أبي في الرؤية ، وهو متن منكر» .

قلت : وهذا وهم آخر من الحافظ رحمه الله ، وهو قوله : «عمارة بن عمرو بن حزم» . والصواب : «عمارة بن عامر» ـ كما في المصادر المتقدمة وغيرها ـ . وهذا غير ذاك ، وقد فرق بينهما البخاري وأبو حاتم وابن حبان وغيرهم . فتنبه !

ثم إن الحافظ لم يتنبه أيضاً ـ وبالتالي لم ينبه على ـ أن المزي في ذاك الوهم تابع لابن حبان ـ كما ذكرنا ـ .

وجملة القول : أن إسناد هذا الحديث ضعيف جداً ، والمتن بهذا اللفظ موضوع ، وقد أحسن ابن الجوزي في إيراده إياه في «الموضوعات» (١/١٢٥ ـ ١٢٦) من طريق الخطيب ، ونقل قول ابن معين المتقدم في نعيم ، دون أن يذكر المتابعين له ! كما نقل قول النسائي المتقدم في مروان ، ثم قال :

«قال مهنا : سألت أحمد عن هذا الحديث؟ فحوَّل وجهه عني وقال : هذا حديث منكر ، هذا رجل مجهول ـ عنى مروان ـ . قال : ولا يعرف أيضاً عمارة» .

وفي الباب أحاديث أخرى بنحوه أوردها ابن الجوزي وغيره ؛ لكن قد صح عنه ﷺ رؤيته ربه في المنام في أحسن صورة ، واختصام الملأ الأعلى ، وقد اختلط هذا الصحيح بحديث الترجمة على ابن الجوزي وغيره ، واستغل ذلك بعض المبتدعة

الضلال فأبطلها كلها . فانظر الصحيح المشار إليه مخرجاً في المجلد السابع من «الصحيحة» رقم (٣١٦٩) .

وقد روي حديث الترجمة بنحوه عن لقيط بن عامر ، وقد مضى تخريجه برقم (٦٣٣٠) .

٦٣٧٢ - (من توضأ فذكر الله عز وجل على وضوئه ؛ كان طهوراً لسائر جسده ، ومن توضأ ولم يذكر الله عز وجل ؛ لم يطهر منه إلا ما أصابه) .

ضعيف . أخرجه أبو بكر الشافعي في «الفوائد» (ق٢/٩٧) : حدثنا محمد بن غالب قال : ثنا **يحيى بن هاشم** : ثنا الأعمش عن أبي وائل عن عبدالله مرفوعاً . ومن طريق الشافعي أخرجه الشجري في «الأمالي» (٤٣/١) .

وأخرجه البيهقي في «السنن» (٤٤/١) من طريق أخرى عن يحيى بن هاشم السمسار . . . به ، وزاد :

«فإذا فرغ أحدكم من طهوره ؛ فليشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ، ثم ليصلِّ عليَّ ، فإذا قال ذلك ؛ فتحت له أبواب الرحمة» . وقال :

«لا أعلمه رواه عن الأعمش غير يحيى بن هاشم ، وهو متروك الحديث» . وكذا قال الحافظ في «التلخيص» (٧٦/١) .

قلت : ولمحمد بن غالب شيخ آخر بإسناد له آخر فقال : ثنا هشام بن بهرام : ثنا **عبدالله بن حكيم أبو بكر** عن عاصم بن محمد عن ابن عمر مرفوعاً . . . به .

أخرجه الدارقطني في «سننه» (١٣/٧٤/١) ، والبيهقي وقال :

«وهذا أيضاً ضعيف ؛ أبو بكر الداهري : غير ثقة عند أهل العلم بالحديث» .

وقال الحافظ :

«وهو متروك» .

ثم قال البيهقي :

«وروي من وجه آخر ضعيف عن أبي هريرة مرفوعاً» .

ثم ساقه من طريق الدارقطني ، وهذا في «سننه» رقم (١٢) ، والخطيب في «الموضح» (٤٢٧/٢) من طريق **مرداس بن محمد بن عبدالله بن أبي بردة** : نا **محمد بن أبان** عن أيوب بن عائذ الطائي عن مجاهد عن أبي هريرة مرفوعاً . . . به .

أورده الخطيب في ترجمة مرداس بن محمد بن عبدالله هذا ، وذكر أنه أبو بلال الأشعري . قال الذهبي في كنى «الميزان» :

«ضعفه الدارقطني» .

وأورده الحافظ في «اللسان» ـ كما جاء في إسناد الحديث ـ ؛ إلا أنه أدخل بين محمد وأبيه عبدالله ؛ فقال : « . . . **محمد بن الحارث بن عبدالله** . . .» ، وقال :

«وليّنه الحاكم أيضاً ، وقول ابن القطان : لا يعرف البتة . وهم ؛ فإنه معروف» .

وذكره ابن حبان في «الثقات» (١٩٩/٩) وقال :

«يغرب ويتفرد» . وذكر أنه من أهل الكوفة .

وقد وقع في النسخة المطبوعة منه بعض الأخطاء الفاحشة لعلها من الناسخ ، جعلت المحقق يجعل من ترجمته ترجمتين ، إحداهما بكنيته ، والأخرى باسمه ! وعلق على الترجمة الأولى بقوله :

«لم نظفر به» . وغير ذلك من الأخطاء التي نبهت عليها في كتابي «تيسير انتفاع الخلان» يسر الله لي إتمامه(*) .

وقد أشار الحافظ في «التلخيص» إلى إعلال حديث أبي هريرة هذا بمرداس هذا وشيخه ؛ ولكنه لم يتكلم فيهما بشيء ، فقال :

«وفيه مرداس بن محمد ، ومحمد بن أبان» .

فأقول : أما الأول ؛ فقد عرفت ضعفه ، وأما الآخر ؛ ففي الرواة جماعة بهذا الاسم والأب ، فكأنه لم يتميز المراد منهم لدى الحافظ ، وقد صرح بذلك الحافظ عبدالحق الإشبيلي في «الأحكام» ، فقال (ق١٦/١) :

«لا أعرفه الآن» .

أما أنا فلا أستبعد أن يكون محمد بن أبان الجعفي ؛ فإنه من أهل الكوفة أيضاً كالراوي عنه ، ومن هذه الطبقة ، يروي عن حماد بن أبي سليمان الكوفي ونحوه ، ذكره ابن حبان في ترجمة محمد بن أبان الأنصاري (٣٩٢/٧) ، وقال :

«وليس هذا بمحمد بن أبان الجعفي ، ذلك : ـ من أهل الكوفة ـ ضعيف» .

ولذلك أورده في «الضعفاء» (٢٦٠/٢) ، وقال :

«كان ممن يقلب الأخبار ، وله الوهم الكثير في الآثار» .

وأما قول النووي رحمه الله في حديث أبي هريرة هذا في كتابه : «المجموع شرح المهذب» (٣٤٣/١) :

«وهو حديث ضعيف عند أئمة الحديث ، وقد بيَّن البيهقي وجوه ضعفه» .

(*) قد تمَّ ـ فيما نعلم ـ ، ولم يطبع بعدُ . (الناشر) .

ففيه نظر من جهة ما نسبه للبيهقي ، فإن هذا لم يبين وجه ضعفه ، وإنما أطلق الضعف عليه ـ كما تقدم ـ وبيانه كان في الحديثين اللذين قبله ، فتنبه .

ومع ضعف الحديث من جميع طرقه ، وشدة ضعف الطريقين الأولين منها ؛ فلا يصح الاحتجاج به على نفي وجوب التسمية على الوضوء : كما فعل الرافعي وغيره من الشافعية ، وسبقهم أبو عبيد في كتاب «الطهور» ـ كما ذكر الحافظ في «تلخيصه» ـ .

ومع الضعف المذكور فهو مخالف لقوله ﷺ :

«لا صلاة لمن لا وضوء له ، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه» .

وهو حديث قوي بمجموع طرقه ، ولذلك قواه جمع من الحفاظ منهم : المنذري والعسقلاني ، وحسنه ابن الصلاح وابن كثير والعراقي ، كما بينته في «إرواء الغليل» (١/١٢٢/٨١) ، و«صحيح أبي داود» رقم (٩٠) وغيرهما .

٦٣٧٣ ـ (اللهم اجعلْ به وَزَغاً . فَرَجَفَ مكانَه . يعني : الحكمَ أبا مَرْوانَ بنِ الحكمِ) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (٦/٢٤٠) ، وابن عبدالبر في «الاستيعاب» ، والخطابي في «غريب الحديث» (١/٥٤٢ ـ ٥٤٣) من طريق السري ابن يحيى عن مالك بن دينار **قال** : حدثني هند ابن خديجة زوج النبي ﷺ **قال** :

مر النبي ﷺ بالحكم أبي مروان بن الحكم فجعل يغمزه [بإصبعه] ، فالتفت إليه النبي ﷺ [فرآه] ، فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ لكنه معلول بالإرسال أو الانقطاع ،

وذلك لأن ظاهر الإسناد أن هند ابن خديجة هو ابنها مباشرة الذي كان ربيب النبي ﷺ - ووالده أبو هالة التميمي - فإن كان كذلك؛ فيكون منقطعاً؛ لأن مالك بن دينار لم يدركه؛ لأنه مات في وقعة الجمل رضي الله عنه، ومالك لم يذكروا له رواية عن أحد من الصحابة غير أنس، وما دام أنه قد صرح بالتحديث عنه، فهذا يعني أنه غير ابن أبي هالة، فمن هو؟ الذي يبدو - والله أعلم - أنه هند بن هند بن أبي هالة حفيد خديجة رضي الله عنها؛ ففي ترجمته ساق الحديث الحافظ ابن حجر في «الإصابة» من رواية ابن منده، ثم قال عقبه:

«وهكذا أخرجه ابن أبي حاتم الرازي وعبدالله بن أحمد في «زيادات الزهد» من هذا الوجه. ومالك بن دينار لم يدرك هند بن أبي هالة، وإنما أدرك ابنه، فكأنه نسبه لجده. وقد ذكر ابن أبي حاتم عن أبيه: أن رواية هند بن هند عن النبي ﷺ مرسلة. وجرى أبو عمر (ابن عبدالبر) على ظاهره؛ فذكر هذا الحديث لهند بن أبي هالة».

قلت: وتبعه على ذلك ابن الأثير في «أسد الغابة»؛ فقال:

«وهذا الحديث ليس لهند بن هند فيه مدخل، وإنما هو لأبيه».

قلت: وهذا جمود ظاهر يلزم منه مفاسد كثيرة، أهونها أن يقال: إن قول مالك ابن دينار: «حدثني هند...» خطأ منه أو من بعض الرواة دونه، وهذا فيه بُعْد، وعلى التسليم به يكون منقطعاً بينه وبين هند، فمن أين جاز لابن الأثير أن يجزم بأن الحديث للأب؟!

(فائدة): قال الخطابي:

«(الوزَغ): الارتعاش، وقد جاء هذا مفسراً في الحديث، وأصله من توزيغ الجنين في بطن أمه، وهو حركته...».

قلت : هكذا وقع فيه (الوزَغ) بالزاي المفتوحة ، وكذا في «القاموس» وفي «النهاية» : « . . . وهي ساكنة الزاي» . وبه قيدوه في «المعجم الوسيط» ولعله أصح . والله أعلم .

وقد روي الحديث بنحوه بإسناد أسوأ من هذا ، وسيأتي برقم (٦٤٧٣) .

٦٣٧٤ - (ما قال ﷺ شِعْراً قطُّ ، وما أَتَمَّ إلا بيتاً واحداً :

تفاءَلْ بما تهوى يكنْ فَلَقَلّما — يقال لِشَيءٍ كـان إلا تَحَقَّـقْ

ولم يقلْ : «تَحَقَّقا» لئلا يُعْرِبَه فيصيرَ شعراً) .

منكر جداً . أخرجه الخطيب في «التاريخ» (١٠/١٨٠) من طريق أبي محمد عبدالله بن مالك - مؤدب القاسم بن عبيدالله - : حدثنا علي بن عمرو الأنصاري : حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : . . . فذكره ، وقال :

«غريب جداً ، لم أكتبه إلا بهذا الإسناد» .

أورده في ترجمة عبدالله بن مالك هذا ، وذكر أنه روى عنه ثلاثة معروفون ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وليس له ذكر في «الميزان» أو «اللسان» ؛ فهو العلة أو شيخه الأنصاري ؛ فإن من فوقه كلهم من رجال الشيخين ؛ فقد أورده ابن حبان في «الثقات» (٨/٤٧٣) ، وقال :

«ربما أغرب» .

ثم رأيت في «تهذيب الحافظ» :

«قلت : وقال ابن قانع : فيه ضعف . ووجدت له حديثاً منكراً جداً ، أخرجه

البيهقي والخطيب من طريق عبدالله بن مالك النحوي مؤدب القاسم بن عبيدالله» .

وقال في «الفتح» (١٠/٥٤١) :

«لا يصح ، ومما يدل على وهائه التعليل المذكور» .

يعني : «إلا تحققا» .

وهذا بمعنى الحديث المشهور في بعض البلاد :

«تفاءلوا بالخير تجدوه» .

ولا أعرف له أصلاً .

٦٣٧٥ - (لأَنْ يَمْتَلِئَ جَوْفُ أحدِكم من عانَتِه إلى لَهَاته قَيْحاً يَتَمَخَّضُ مثلَ السِّقاءِ خيرٌ له من أنْ يَمْتَلِئَ شِعْراً) .

منكر بهذا اللفظ . أخرجه الطحاوي في «شرح المعاني» (٢/٣٧١) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/٧٨/١٤٤) عن عبدالله بن صالح قال : ثنا ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن عبدالرحمن بن شماسة عن عوف بن مالك قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف ابن لهيعة . ونحوه عبدالله بن صالح . فقول الهيثمي في «المجمع» (٨/١٢٠-١٢١) :

«رواه الطبراني ، وإسناده حسن» !

فهو غير حسن ، وإن وافقه الحافظ في «الفتح» (١٠/٥٤٨) ، فقد قال في ابن لهيعة :

«صدوق ، خلط بعد احتراق كتبه ، ورواية ابن المبارك وابن وهب أعدل من غيرهما» .

قلت : وهذا ـ كما ترى ـ من رواية ابن صالح ، وفيه يقول الحافظ :

«صدوق كثير الغلط ، ثبت في كتابه ، وكانت فيه غفلة» .

قلت : فأنى لمثل هذا الإسناد الحسن؟! ولا سيما أن في متنه نكارة ، وهي قوله : «من عانته إلى لهاته قيحاً يتمخض مثل السقاء» ، فقد جاء الحديث عن جماعة من الصحابة بأسانيد صحيحة ليس فيها هذه الزيادة ، وإنما هو مختصر بلفظ :

«لأن يمتلئ جوف أحدكم قيحاً حتى يريه خير له من أن يمتلئ شعراً» .

وقد كنت خرجته في «الصحيحة» (٣٣٦) عن خمسة من الصحابة أكثرها في «الصحيحين» ، وبأقل من ذلك تثبت نكارة زيادة ما تفرد به بعض الضعفاء مخالفين الثقات الحفاظ ، فلا أدري والله كيف يخفى مثل هذا على مثل الحافظ العسقلاني؟!

ولا يقويه ما رواه سعيد بن عتبة القطان : ثنا أبو عبيدة الحداد : ثنا واصل بن يزيد بن واصل : حدثني أبي وعمومتي عن مالك بن عمير مرفوعاً . . . به نحوه بلفظ :

«لأن يمتلئ ما بين لبتك إلى عانتك قيحاً وصديداً خير . . .» إلخ .

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/١٧١/١/٧٦٣١) وقال :

«لا يروى عن مالك بن عمير إلا بهذا الإسناد تفرد به سعيد بن عتبة» .

قلت : سعيد هذا لم أجد له ترجمة ، وقد كنت خرجت له حديثاً آخر فيما

تقدم (٣٥٧٩) ، رجحت فيه أنه سعيد بن عنبسة المتهم بالكذب ؛ لأنه هكذا وقع في إسناد أبي نعيم في «الطب» - كما ذكرت هناك - ، والآن أتوقف عن ذلك ؛ لأنهم لم يذكروا في ترجمة المتهم أنه : القطان ، ولا أورده السمعاني في هذه النسبة ، ولأن صورة اسمه «عتبة» في «الأوسط» وكذا في «مجمع البحرين» لا تحتمل أن يكون الصواب «عنبسة» . والله أعلم .

على أنه لم يتفرد به ؛ كما تقدم في قول الطبراني ، فقد ذهل عن كونه هو نفسه قد أخرجه في «المعجم الكبير» (١٩/٢٩٤/٦٥٥) من طريق **يعقوب بن محمد الزهري** : ثنا أبو صخر واصل بن يزيد السلمي ثم الناصري : حدثني أبي وعمومتي عن جدي مالك بن عمير . . . به مرفوعاً ؛ دون قوله : «وصديداً» .

وقد استفدنا من هذه الرواية أن كنية واصل بن يزيد (أبو صخر) . ومع ذلك لم يذكروه في «الكنى» ، كالدولابي والحاكم أبي أحمد ، والذهبي وغيرهم . كما استفدنا منها أن نسبته (الناصري) - هكذا هو بالصاد المهملة - وليس لها ذكر في «أنساب السمعاني» ولا في غيره فيما علمت ، فلعله بالضاد المعجمة (الناضري) نسبة إلى بني ناضر ، ومع ذلك لم يورده السمعاني فيها مما يدل أنه غير معروف .

واستفدنا من الرواية التي قبلها أن اسم جد (واصل بن يزيد) : (واصل) أيضاً ، فهو : واصل بن يزيد بن واصل .

ويعقوب بن محمد الزهري : قال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق كثير الوهم والرواية عن الضعفاء» .

وقد تابعه أبو عبيدة الحداد - وهو ثقة - ؛ إن صحت الرواية الأولى عنه ، وعلى كل حال فمدار الروايتين على واصل بن يزيد هذا ، ولم أجد له ذكراً في شيء من

كتب التراجم التي عندي ، لا هو ولا أبوه ؛ فهما مجهولان ، وقد أشار إلى ذلك الهيثمي بقوله (٨/١٢٠) بعد أن عزاه للطبراني في «المعجمين» :

«وفيه من لم أعرفهم» .

٦٣٧٦ - (مَنْ قَتلَ مُعَاهَداً في عَهْدِهِ ؛ لم يَرَحْ رائحةَ الجنةِ ، وإنَّ ريحَها لَيُوْجَدُ من مَسِيْرَةِ خمسِمائةِ عامٍ) .

منكر بهذه المسيرة . أخرجه ابن حبان (١٥٣٠ - الموارد) ، والحاكم (١/٤٤) من طريق الحسن عن أبي بكرة مرفوعاً . وقال الحاكم :

«صحيح على شرط مسلم» . ووافقه الذهبي !

وأقول : كان يكون كذلك ؛ بل وعلى شرط البخاري أيضاً ؛ لولا أن الحسن - وهو : البصري ، مع فضله - كان يدلس ، قال الذهبي نفسه في «الميزان» :

«ثقة ؛ لكنه يدلس عن أبي هريرة وغيره ، فإذا قال : حدثنا فهو ثقة بلا نزاع» .

وأنت ترى أنه لم يقل هنا : «حدثنا» .

هذا أولاً .

وثانياً : أن غير واحد من الثقات رواه عن الحسن عن أبي بكرة بلفظ :

« . . . مسيرة مائة عام» .

أخرجه عبدالرزاق (١٠/٤٦٢/١٩٧١٢) ، وعنه أحمد (٥/٤٦) ، والبيهقي (٨/١٣٣) ، والبغوي في «شرح السنة» (١٠/١٥١/٢٥٢٢) كلهم عن عبدالرزاق ، وكذا الحاكم (٢/١٢٦) من طريق أحمد ، وقال :

«صحيح على شرط البخاري» ! ووافقه الذهبي !

كذا قالا ، وقد عرفت ما فيه .

أخرجه عبدالرزاق من طريق قتادة ـ أو غيره ـ ، وقال أحمد عنه :

«عن قتادة وغير واحد» . وأخرجه أبو نعيم في «صفة الجنة» (٢/٤٠-٤١) عنه بلفظ :

«وغيره» .

ويؤيده أن ابن حبان أخرجه (١٥٣١) من طريق حماد بن زيد[1] عن يونس ابن عبيد عن الحسن . . . بلفظ :

« . . . مائة عام» .

وزعم المعلق على «الإحسان» (١٦/٣٩١) فقال :

«إسناده صحيح على شرط البخاري» ! وفي مكان آخر (١١/٢٤٠) نقل تصحيح الحاكم المتقدم ، وموافقة الذهبي ، وقال :

«وهو كما قالا» ! فلا أدري أنسي عنعنة الحسن أم تناسى أم غير ذلك؟!

وليونس بن عبيد إسناد آخر ، يرويه عن الحكم بن الأعرج عن الأشعث بن ثرملة عن أبي بكرة . . . به ؛ دون ذكر المسيرة مطلقاً .

أخرجه النسائي في «الصغرى» (٢/٢٤٢) ، و«الكبرى» (٥/٢٢٦/٨٧٤٣) ، وابن حبان أيضاً (١٥٣٢) ، والحاكم (١/٤٤) ، وأحمد (٥/٣٦ و٣٨ و٥٢) ، والبيهقي

---

(١) كذا الأصل ، ولا أدري إذا كان محفوظاً ؛ فإنه في «كبرى النسائي» (٨٧٤٤) : «حماد ابن سلمة» بلفظ : «مسيرة خمسمائة عام» .

(٢٠٥/٩) من طرق عن يونس . . . به . وقال النسائي في «كبراه» :

«هذا هو الصواب ، وحديث حماد بن سلمة (يعني : المتقدم بلفظ : «مسيرة خمسمائة عام») خطأ» .

قلت : ورواية الأشعث هذه المطلقة صحيحة الإسناد . وقد تابعه عليها عبدالرحمن بن جوشن عند أبي داود وغيره ، وإسناده صحيح أيضاً ، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (٢٤٦٥) .

ولها شاهد من حديث القاسم بن مخيمرة عن رجل من أصحاب النبي ﷺ ، وهو مخرج في «غاية المرام» (٤٥٠/٢٦٠) .

وجملة القول : أن رواية الحسن البصري لهذا الحديث عن أبي بكرة مضطربة ، والصحيح من تلك الوجوه : ما لم يذكر فيه المسيرة ـ كما هو ظاهر ـ .

لكن لزيادة المسيرة بلفظ : «مائة عام» شاهد من حديث أبي هريرة مرفوعاً بسند صحيح ، وهو مخرج في «الصحيحة» (٢٣٥٦) .

فإن قيل : ألا يوجد ما يشهد لزيادة : «خمسمائة عام»؟

فأقول : بلى ، قد جاء ذلك في بعض الروايات ؛ ولكن لا تنهض للتقوية .

أولاً : قال أحمد (٥٠/٥) : ثنا هوذة بن خليفة : ثنا حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن عبدالرحمن بن أبي بكرة عن أبي بكرة . . . فساق له أحاديث ؛ هذا أحدها .

قلت : ورجاله ثقات ؛ غير علي بن زيد ـ وهو : ابن جدعان ـ ضعيف معروف بذلك ، ومع ضعفه فقد اضطرب في متنه ؛ فرواه مرة هكذا ، ومرة قال :

«مسيرة مائة عام» .

فقال أحمد (٥/٥١) : ثنا عفان : ثنا حماد بن سلمة . . . به .

ثانياً : قال عبدالواحد[1] بن غياث : ثنا الربيع بن بدر : ثنا هارون بن رئاب الأسيدي عن مجاهد عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

«تُراح رائحة الجنة من مسيرة خمسمائة عام ، ولا يجد ريحها منَّان بعمله ، ولا مدمن خمر ، ولا عاق» .

أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (ص٨١ ـ هند) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٣٠٧/٣) ، و«صفة الجنة» (٤٢/٢) ، وقال الطبراني :

«لم يروه عن هارون إلا الربيع» .

قلت : وهو ضعيف جداً ؛ قال الذهبي في «الكاشف» :

«واهٍ» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«متروك» . وكذا قال الهيثمي (١٤٨/٨) .

ثالثاً : حديث عبد الكريم عن مجاهد عن ابن عمرو مرفوعاً :

«من ادّعى إلى غير أبيه ؛ لم يرح رائحة الجنة ، وإن ريحها لتوجد من مسيرة خمسمائة عام» .

أخرجه ابن ماجه ، وعبدالكريم ـ هو : ابن أبي المخارق على ما هو الراجح

---

(١) وقع في «الحلية» : «عبدالوهاب» وهو خطأ مطبعي لم يتنبه له المعلق على «صفة الجنة» ؛ فنقله منه كما هو ! مع أنه وقع في «الصفة» على الصواب !

عندي ، وهو ضعيف على ما بينته في «الصحيحة» (٢٣٠٧) ، مع مخالفته للثقة الحكم بن عتيبة الذي رواه بلفظ :

«وريحها يوجد من مسيرة سبعين عاماً» .

على أن حديث الترجمة قد صح عن ابن عمرو أيضاً بلفظ :

« . . . مسيرة أربعين عاماً» .

رواه البخاري وغيره ، وهو مخرج في «غاية المرام» (٤٤٩) .

وأما حديث جابر مرفوعاً بلفظ :

«إن ريح الجنة لتوجد من مسيرة ألف عام . . .» الحديث .

فهو حديث واهٍ جداً ، وقد سبق تخريجه برقم (٥٣٦٩) .

ويتلخص مما تقدم : أن المسيرة المذكورة في حديث الترجمة «خمسمائة عام» لا تصح ، وإنما يصح بلفظ : «مائة» ؛ كما صحت المسيرة بلفظ : (السبعين) و(الأربعين) .

واعلم أنه لا تعارض بين هذه الألفاظ ؛ كما قال ابن القيم رحمه الله في «حادي الأرواح» (١/٢٥٠) ، والظاهر أنه يعني أن الرقم الأكثر يشمل الأقل . والله أعلم .

(تنبيه) : لقد أطال النفس المعلق على «صفة الجنة» في تخريجه للحديث بلفظ : (المائة) في نحو صفحتين (٢/٤١-٤٢) إطالة لا يفهم منها القارئ الرقم الثابت من غير الثابت ؛ لأنه ساق الطرق ومصادرها دون متونها وألفاظها !

كما أنه لما ضعَّف حديث ابن جدعان ؛ لم يتنبه للفرق بين روايتيه ! ولا لموافقة إحداهما لرواية عبدالرزاق ، وقد عزاها للطبراني .

وأيضاً ـ فإن من غفلته أنه ـ قال في آخر تخريجه :

«والحديث عزاه الهيثمي في «المجمع» (٢٩٣/٦) للطبراني من رواية أبي بكرة ، وقال : وفيه محمد بن عبدالرحمن العلاف : ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات . قلت : لا أدري لماذا ذكر الهيثمي هذه الطريق ، وفيها هذا المجهول؟! فقد أخرجه الطبراني ـ كما تقدم ـ بإسنادٍ أحسن حالاً من هذا في المتابعات» !

كذا قال ! وفيه أمور تدل فعلاً على أنه (لا يدري) حقاً :

أولاً : إنما ذكره الهيثمي ؛ لأن إسناده يختلف عن إسناد الحديث المتقدم ، يكفي فائدة أن فيه العلاف هذا .

ثانياً : لفظ هذا : «مسيرة خمسمائة عام» ، وذاك الذي تقدم : «مائة عام» !

ثالثاً : قوله : «هذا المجهول» ! تقليد منه للهيثمي ؛ فإنه معروف غير مجهول ، فإنه في «الثقات» لابن حبان قال (٩٨/٩) :

«محمد بن عبدالرحمن العلاف البصري ، يروي عن محمد بن سواء وأبي عاصم . . حدثنا عنه الحسن بن سفيان» .

وذكره الحافظ المزي في ترجمة شيخه محمد بن سواء من «التهذيب» (٣٣٠/٢٥) ، وسمى جده : «بكر العلاف» .

رابعاً : ليس إسناد المتقدم أحسن حالاً من هذا ؛ لأن أبا نعيم ـ لما ساقه من طريق عبدالرزاق عن معمر عن قتادة عن الحسن عن أبي بكرة ـ عقب عليه بقوله (٤١/٢) :

«وقال محمد بن سواء عن سعيد عن قتادة : من مسيرة خمسمائة عام» .

وإذا كان محمد بن سواء ـ هذا ـ من شيوخ محمد بن عبدالرحمن العلاف ، وكان هذا في إسناد الطبراني ، وكان لفظ الحديث هو هذا الذي علقه أبو نعيم ؛ فمن الممكن أن نستنتج من ذلك كله : أنه عند الطبراني من طريق محمد بن سواء ، فيقال حينئذٍ في تخريج هذا المعلق :

«وصله الطبراني من طريق محمد بن عبدالرحمن العلاف» .

ويؤيده : أن أبا نعيم كثير الرواية عن شيخه الطبراني .

وإنما علقه أبو نعيم ؛ لبيان أن محمد بن سواء خالف عبدالرزاق في إسناده ومتنه ، فذكر سعيداً ـ وهو ابن أبي عروبة ـ مكان معمر . و«خمسمائة» مكان : «مائة» ؛ فلهذا الفرق ذكره الهيثمي !!

٦٣٧٧ ـ (قال أخي موسى : يا ربِّ ! أَرِني الذي كنتَ أَرَيْتَني في السفينةِ ، فأوحى الله إليه : إنك ستَراه . فلم يَلْبَثْ إلا يسيراً حتى أتاه الخَضِرُ ، وهو فتى طيِّبُ الريحِ ، حَسَنُ بياضِ الثيابِ ؛ مُشَمِّرُها ، فقال : السلامُ عليك ، إن ربَّك يَقْرأُ عليك السلامَ ، فقال موسى : هو السلامُ ، وإليه السلامُ ، ومنه السلامُ ، وإليه يَرْجِعُ السلامُ ، والحمد لله ربِّ العالمينَ الذي لا أُحْصِي نِعَمَهُ إلا بِمعونَتِه) .

موضوع ، لوائح الوضع عليه ظاهرة . أخرجه أبو محمد البستي في «تفسيره» (٢/٦/٢) : سمعت أبا يحيى زكريا بن يحيى المصري الوقار يقول : قرئ على عبدالله بن وهب ـ وأنا أسمع ـ يقول : قال سفيان : قال مجالد : قال أبو الوداك : قال أبو سعيد : قال النبي ﷺ : . . . فذكره .

قلت : والآفة من زكريا هذا قال ابن عدي :

«كان يضع الحديث» . وقال صالح جزرة :

«حدثنا زكريا الوقار ، وكان من الكذابين الكبار» .

ومن طريقه أخرجه ابن عدي (٣/٢١٧) ، والطبراني في «الأوسط» (٧/٤٦٠/٦٩٠٤) ، وابن عساكر (٥/٦٣٩) من طرق أخرى عن زكريا . . . به ، وعندهما زيادة طويلة ، فيها وصايا في طلب العلم ، ومواعظ ، **ساقه** ابن عساكر بطوله .

ثم رواه ابن عدي من طريق : الحارث بن مسكين وأبي الطاهر قالا : ثنا ابن وهب عن الثوري عن مجالد [رفـع] الحديث إلى رسول الله ﷺ ، ولم يذكر أبا الوداك ، ولا أبا سعيد .

قلت : وإن من غرائب ابن حبان وتساهله في التوثيق : أنه ذكر (زكريا) هذا في كتابه «الثقات» (٨/٢٥٣) وقال :

«يخطئ ويخالف ، أخطأ في حديث (موسى) [عليه السلام] حيث قال : عن مجالد عن أبي الوداك عن أبي سعيد عن عمر ، إنما هو الثوري . .» ثم ذكر الطرف الأول من الحديث .

وقوله : «إنما هو الثوري» يعني : أن (زكريا) أخطأ في وصله وإسناده عن عمر ، وأن الصواب أنه عن الثوري معضلاً ، وهذا يخالف ما تقدم في رواية ابن عدي من الطريقين ، فلعله سقط من «الثقات» قوله : «عن مجالد» . والله أعلم .

والحديث ساقه الهيثمي في «مجمع الزوائد» بطوله ، وقال (١/١٣٠-١٣١) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه زكريا بن يحيى الوقار ، قال ابن عدي : كان يضع الحديث» .

٦٣٧٨ - (من كان عليه في رمضانَ شيءٌ ، فأَدْرَكَه رمضانُ ، فلم يَقْضِهِ ؛ لم يُقْبَلْ منه ، وإن صلى تطوعاً وعليه مكتوبةٌ ؛ لم تُقْبَل منه) .

منكر . أخرجه ابن حبان في «الضعفاء» (٢/٥١٩) من طريق عبدالله بن واقد : حدثنا حيوة بن شريح عن أبي الأسود عن عبدالله بن رافع عن أبي هريرة مرفوعاً .

أورده في ترجمة ابن واقد هذا - وهو أبو قتادة الحراني - وقال :

«كان من عباد أهل الجزيرة وقرائهم ، غلب عليه الصلاح ؛ حتى غفل عن الإتقان ، فكان يحدث على التوهم ؛ فيرفع المناكير والمقلوبات فيما يروي عن الثقات ، لا يجوز الاحتجاج بخبره» .

وقال الذهبي في «المغني» :

«مشهور بالحديث والزهد ، قال أبو حاتم : ذهب حديثه . وقال الدارقطني وغيره : ضعيف . وأما أحمد فقال : ما به بأس ، وربما أخطأ . وقال البخاري : تركوه» .

ولذلك أورده ابن طاهر المقدسي في «تذكرة الموضوعات» (ص٩٤) .

٦٣٧٩ - (من صلى مكتوبةً أو سُبْحَةً ؛ فَلْيَقْرَأْ بأمِّ القرآنِ ، وقرآنٍ معها ، فإن انتهى إلى أمِّ القرآنِ أَجْزَأَتْ عنه ، ومَنْ كان مع الإمامِ ؛ فليقرأْ قَبْلَه ، أو إذا سكَتَ ، فمن صلى صلاةً لم يقرأْ فيها [بأمِّ القرآنِ] ؛ فهي خِدَاجٌ - ثلاثاً -) .

منكر . أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٢/١٣٣/٢٧٨٧) ، وابن الأعرابي في «المعجم» (ق ١٣٨/٢) ، والبيهقي في «جزء القراءة» (٦٤) من طريق المثنى بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبدالله بن عمرو :

أن النبي ﷺ خطب الناس فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد واهٍ ؛ المثنى بن الصباح متفق على تضعيفه ، لم يوثقه أحد غير ابن معين في رواية ، وضعفه في روايتين أخريين عنه ، وهي التي ينبغي اعتمادها ؛ لأنها عنه أصح ، ولأن الجرح مقدم على التعديل ، ولا سيما من الشخص الواحد ، ولأنه موافق لأقوال أئمة الجرح الآخرين ؛ فقد اتفقوا جميعاً على تضعيفه بجرح بيِّن ؛ فقال أحمد في «العلل» (١/٣٤١) :

«لا يسوى حديثه شيئاً ، مضطرب الحديث» .

ونقله الحافظ في «التهذيب» ، وأقره . وقال ابن حبان في «الضعفاء» (٣/٢٠) :

«كان ممن اختلط في آخر عمره ؛ حتى كان لا يدري ما يحدث به ، فاختلط حديثه الأخير الذي فيه الأوهام والمناكير بحديثه العظيم الذي فيه الأشياء المستقيمة عن أقوام مشاهير ؛ فبطل الاحتجاج به» .

والترمذي مع تساهله المعروف وافق الجمهور على تضعيفه ؛ فإنه لما أخرج له حديثاً آخر في «سننه» برقم (١٣٩٩) عن عمرو بن شعيب . . قال عقبه :

«لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وليس إسناده بصحيح ، والمثنى بن الصباح يضعَّف في الحديث» .

بل صرح النسائي وابن الجنيد بأنه متروك الحديث ، وقال الساجي :

«ضعيف الحديث جداً ؛ حدث بمناكير يطول ذكرها» .

ولذلك جزم بضعفه الذهبي في «الكاشف» و«المغني» ، وقال الحافظ في «التقريب» :

«ضعيف اختلط بأَخرة، وكان عابداً».

وتابعه ابن لهيعة: نا عمرو بن شعيب . . . به.

أخرجه البيهقي أيضاً، وابن لهيعة ضعيف لا يحتج به، وقد أشار إلى ذلك البيهقي - كما يأتي -.

وتابعه محمد بن عبدالله بن عبيد بن عمير عن عمرو بن شعيب . . . به.

أخرجه الدارقطني في «سننه» (١/٣٢٠/١٥)، ومن طريقه البيهقي (٦٥) من طريق محمد بن عبدالوهاب عنه.

وخالفه فيض بن إسحاق الرقي: ثنا محمد بن عبدالله بن عبيد بن عمير عن عطاء عن أبي هريرة . . . به نحوه ببعض اختصار.

أخرجه الدارقطني (١/٣١٧/١)، وعنه البيهقي، والحاكم (١/٢٣٨) وعنه البيهقي أيضاً، وقال الدارقطني عقب الطريقين:

«محمد بن عبدالله بن عبيد بن عمير ضعيف».

قلت: وهو أسوأ حالاً، فقد قال الدارقطني والنسائي:

«متروك». وقال البخاري:

«منكر الحديث».

وفيض بن إسحاق؛ بيَّضَ له ابن أبي حاتم (٣/٢/٨٨)؛ فلم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وأما ابن حبان فذكره في «الثقات» (٩/١٢) وقال:

«كان ممن يخطىء».

قلت : فلا أدري هل أخطأ في إسناده على ابن عمير ، حين خالف محمد بن عبدالوهاب وهو القتاد الثقة ، أم هو من ابن عمير ، لشدة ضعفه؟ وهذا هو الأقرب ؛ فإن الحديث محفوظ بأسانيد عن أبي هريرة دون ذكر القراءة في السكتة ، وبلفظ :

«من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن ؛ فهي خداج (ثلاثاً) ، غير تمام» .

رواه مسلم وغيره ، وهو مخرج في «الإرواء» (٥٠٢) وغيره .

وقد ضعَّف البيهقي هذه الطرق الثلاث ، مشيراً إلى أن الصواب عن ابن عمرو الوقف ، فقال :

«ومحمد بن عبدالله بن عبيد بن عمير ، وإن كان غير محتج به ، وكذلك بعض من تقدم - يشير إلى المثنى وابن لهيعة - ممن رواه عن عمرو بن شعيب ، فلقراءة المأموم فاتحة الكتاب في سكتة الإمام شواهد صحيحة عن عمرو بن شعيب عن جده خبراً عن فعلهم» .

ثم روى (ص٨٣) من طريق **أبي الصلت الهروي** : نا أبو معاوية عن عبيدالله ابن عمر عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده :

أنهم كانوا يقرأون خلف رسول الله ﷺ إذا أنصت ، فإذا قرأ لم يقرأوا ، وإذا أنصت قرأوا ، وكان رسول الله ﷺ يقول :

«كل صلاة لا يقرأ فيها بأم القرآن ؛ فهي خداج» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ أبو الصلت الهروي ، اسمه عبدالسلام بن صالح ، قال الذهبي في «الكاشف» :

«واهٍ ، شيعي متهم مع صلاحه» . وقال في «المغني» :

«متروك الحديث ، قال ابن عدي : متهم» . وقال الحافظ :

«صدوق ، له مناكير ، وكان يتشيع» .

قلت : وهذا من مناكيره ؛ فإن الحديث المرفوع منه قد جاء من طرق عن عمرو ابن شعيب . . . به ؛ دون ما قبله من القراءة إذا أنصت ﷺ .

أخرجه البخاري في «جزء القراءة» (١٥/٥ ـ المكتبة السلفية) ، وابن ماجه ، وأحمد وغيرهم ، وهو مخرج في «الروض النضير» (٨٠٠) ، مع شواهد له من حديث عائشة وغيرها ، تؤكد بطلان هذه الزيادة .

وإن من المفاسد في هذا الزمان أن يتكلم فيه «الرويبضة» فيما لا علم له به من الحديث والفقه ، أقول هذا بمناسبة أنني رأيت ذاك السقاف قد نشر حديثاً كتاباً بعنوان «صحيح صفة صلاة النبي ﷺ من التكبير إلى التسليم كأنك تنظر إليها» ! ينبيك عنوانه عن مضمونه ، وما فيه من حقد وحسد وجهل بالسنة الصحيحة ؛ فضلاً عن الفقه القائم عليها ، كيف لا وهو يؤكد أن التلفظ بالنية في الصلاة سنة (ص٦٥ و٦٨) ! ومع أن هذا افتراء على «السنة» ، فهو مخالف لاتفاق العلماء أن التلفظ بها بدعة ـ كما ذكرت في «صفة الصلاة» ـ وإنما اختلفوا في شرعيتها ، فما بين مستحسن ، ومستقبح . فكأن من مقصود هذا (السقاف) مجرد المعارضة !! ولو على حد قول المثل العامي :

«نكاية في الطهارة شخ في لباسه» !!

لقد رأيته قد أورد حديث الترجمة (ص٩٧) قائلاً :

«رواه عبدالرزاق . . رقم(٢٧٨٧) وإسناده حسن» !

فضرب بذلك أقوال الأئمة المتقدمة في تجريح رواية المثنى بن الصباح ، من مثل : الإمام أحمد وغيره حتى الترمذي وابن حبان ! ولم يقنع بذلك بل دجل

على قرائه وافترى على الأئمة ؛ فقال معللاً تحسينه إياه :

«فإن المثنى بن الصباح لم يطعن في روايته عن عمرو بن شعيب ـ كما نبه على ذلك الحفاظ ـ ؛ كما في ترجمته في «تهذيب التهذيب» (١٠/٣٣) ، وإنما أصابه الاختلاف في روايته عن عطاء ؛ كما بينوا هنالك ، ووثقه يحيى بن معين ، وتضعيف الجمهور منصب ووارد فيما ذكرنا» .

وافتراؤه يمكن حصره في ثلاث نقط :

الأولى : قوله «الحفاظ» ؛ فإنه ليس هناك في «التهذيب» ولا حافظ واحد نبه على ما زعم ، غاية ما في الأمر ؛ إنما هو حافظ واحد ـ وهو يحيى القطان ـ تأول السقاف كلامه بما زعمه ، فإنه قال :

«لم نتركه من أجلَ عمرو بن شعيب ، ولكن كان منه اختلاط» فهذا ـ كما ترى ـ ليس فيه نفي الطعن المطلق عن رواية المثنى عن عمرو ، وإنما فيه نفي الترك ، وهو الضعف الشديد ، فمفهومه يستلزم إثبات الضعف غير الشديد ، وهذا خلاف زعمه !

الثانية : قوله : «كما بينوا هنالك» ، فليس هناك مطلقاً حصر اختلاطه في عطاء ؛ بل فيه ما يؤكد كذبه ، ألا وهو إطلاق ابن حبان أنه اختلط في آخر عمره ، وقد تقدمت عبارته الصريحة في ذلك ، ووافقه الحافظ ابن حجر ـ كما تقدم ـ ، وإن مما يؤيد الإطلاق أنه قد جاء في ترجمته هناك أن عبدالرزاق قال :

«أدركته شيخاً كبيراً» .

فإذا تذكرت أن عبدالرزاق رواه عنه عن عمرو بن شعيب ؛ تبين لك أن المثنى حدث عبدالرزاق بحديث عمرو في كبره .

الثالثة : قوله : «ووثقه ابن معين» ، فيه تدليس يوهم القراء : أنه لم يضعفه مع المضعفين ، وهو خلاف الواقع ؛ فإنه قد ضعفه في أكثر الروايات عنه ، وأنه المعتمد لما تقدم بيانه .

٦٣٨٠ - (الساعةُ التي في يومِ الجُمُعَةِ ما بين طلوعِ الفجرِ إلى غروبِ الشمسِ) .

منكر . أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤/٣٦٤) من طريق محمد بن يزيد الأسفاطي قال : حدثنا هانئ بن خالد قال : حدثنا أبو جعفر الرازي عن ليث عن مجاهد عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ومتن منكر ، أورده العقيلي في ترجمة هانئ هذا فقال :

«بصري ، حديثه غير محفوظ ، وليس بمحفوظ ، ولا يتابع عليه ، ولا يعرف إلا به» .

وأقره الحافظ في «اللسان» ، ونقل أصله «الميزان» عن أبي حاتم أنه قال :

«فيه جهالة» .

وأقره فيه ، وفي «المغني» .

وأما ابن حبان فأورده في «الثقات» (٩/٢٤٧) على قاعدته في توثيق المجهولين !

وأما نكارة متنه لمخالفته لكل الأحاديث الأخرى في تحديد ساعة الجمعة ، وأصحها تلك التي تقول : إنها بعد صلاة العصر . فانظر «صحيح الترغيب» .

٦٣٨١ ـ (إنا لله وإنَّا إليه راجعونَ ، أتاني جبريلُ آنفاً فقال : إنا لله ، وإنا إليه راجعون ، فقلتُ : إنا لله ، وإنا إليه راجعون ؛ مِمَّ ذاك يا جبريلُ؟ فقال :

إن أُمَّتَك مُفْتَنَةٌ بعدك بقليلٍ من الدهرِ غيرِ كثيرٍ ، فقلتُ : فِتْنةُ كفرٍ ، أو فتنةُ ضَلالةٍ؟ قال : كلٌّ سيكونُ ، فقلت : من أين ذاك وأنا تاركٌ فيهم كتابَ اللهِ عز وجل؟! قال : بكتابِ اللهِ عز وجل يَضِلُّون ، فأوَّلُ ذلك من أمرائِهم وقُرَّائِهم ؛ تَمْنَعُ الأمراءُ الحقوقَ ، ويسألُ الناسُ حقوقَهم فلا يُعْطَوْها ؛ فَيَفْتَتِنوا (الأصلُ : فيفشوا) ويَقْتَتِلوا ، ويَتْبَعُ القُرَّاءُ أهواءَ الأمراءِ فَيُمِدُّونهم في الغَيِّ ثم لا يُقصرون .

فقلت : يا جبريلُ ! فيم يَسْلَمُ (الأصلُ : يسأل !) من سَلِمَ منهم؟ قال : بالكفِّ والصبرِ ؛ وإن أُعْطُوا الذي لهم ؛ أخذوه ، وإن مُنِعوا ؛ تركوه) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١/١٣١/٣٠٣ ـ الظلال) ـ مختصراً ـ ويعقوب الفسوي في «التاريخ» (٢/٣٠٨ ـ ٣٠٩) ـ والسياق له ـ ، وابن الجوزي في «العلل» (٢/٣٦٨ ـ ٣٦٩) من طريق مسلمة بن علي عن عمر بن ذر عن أبي قلابة عن أبي مسلم الخولاني عن أبي عبيدة بن الجراح عن عمر بن الخطاب قال :

أخذ رسول الله ﷺ بلحيتي ـ وأنا أعرف الحزن في وجهه ـ فقال : . . . فذكره . وقال الفسوي :

«ومحمد بن حمير هذا حمصي ليس بالقوي ، ومسلمة بن علي دمشقي ضعيف الحديث . وعمر بن ذر هذا أظن غير الهمداني ، وهو عندي شيخ مجهول ، ولا يصح هذا الحديث» .

وأقول : محمد بن حمير ، فيه كلام ؛ لكن الأكثرين على توثيقه ، وهو من رجال البخاري ؛ فهو ـ كما قال الدارقطني ـ :

«لا بأس به» .

وعمر بن ذر هو الهمداني في نقدي ؛ لأن ابن عساكر قد ترجمه ترجمة طويلة في «تاريخ دمشق» (١٣/٢٠٥ ـ ٢١٥) ، فالظاهر أنه أتى الشام ؛ وإن كان كوفياً ، ولم يذكر البخاري وابن أبي حاتم غيره ، والحافظ لما ترجم له في «التهذيب» أتبعه بقوله :

« ـ تمييز ـ عمر بن ذر الشامي ، روى عن أبي قلابة خبراً منكراً . روى عنه مسلمة بن علي ، ذكر الخطيب [في «المفترق» من طريق] يعقوب بن سفيان . .» فساق إسناده وكلام الفسوي المتقدم عقبه . وما بين المعكوفتين سقطت من «التهذيب» استدركتها من «اللسان» .

والمقصود : أنه ليس هناك ما يدل على أن ابن ذر هذا هو غير الهمداني ، والفسوي لم يجزم بظنه أنه غيره . ولعله لذلك لم يذكره الحافظ في «التقريب» . والله أعلم .

وإنما علة الحديث مسلمة بن علي ، وهو الخشني ؛ فإنه متروك متهم ، وقد تقدمت له أحاديث وبعض الأقوال التي قيلت فيه . فانظر مثلاً الحديث (١٤١) . وابن الجوزي لم يزد في إعلاله على أكثر من حكايته لكلام الفسوي المتقدم ، وقد أخرجه من طريق الخطيب بسنده عنه .

ولا بد لي بهذه المناسبة ـ إتماماً للفائدة ـ من التذكير بأن في آخر الحديث من

الحض على الكف عن قتال الأمراء وبالصبر على ظلمهم ؛ قد جاء فيه أحاديث صحيحة في «الصحيحين» وغيرهما ؛ ولذلك فلا يجوز الخروج عليهم وقتالهم ، ليس حباً لأعمالهم ، وإنما درءاً للفتنة ، وصبراً على ظلمهم في غير معصية لله عز وجل ، ومن ذلك حديث حذيفة رضي الله عنه :

«يكون بعدي أئمة لا يهتدون بهُداي ، ولا يستنون بسنتي ، وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنس» .

قال حذيفة : قلت : كيف أصنع يا رسول الله إن أدركت ذلك؟ قال :

«تسمع وتطيع للأمير ، وإن ضرب ظهرك ، وأخذ مالك ؛ فاسمع وأطع» .

أخرجه مسلم (٦/٢٠) ، والطبراني في «المعجم الأوسط» (١/١٦٢/٢/٣٠٣٩) .

٦٣٨٢ - (إذا ماتتِ المرأةُ مع الرجالِ ليس معهم امرأةٌ غيرُها ، والرجلُ مع النساءِ ليس معهن رجلٌ غيرُه ؛ فإنهما يُيَمَّمانِ ويُدْفَنانِ ، وهما بمنزلةِ مَنْ لا يَجِدُ الماءَ) .

موضوع . أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٢٩٨/٤١٤) ، ومن طريقه البيهقي في «السنن» (٣/٣٩٨) : حدثنا هارون بن عباد : حدثنا أبو بكر - يعني ابن عياش - عن محمد بن أبي سهل عن مكحول قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره ، وقال البيهقي :

«هذا مرسل» .

كذا قال ولم يزد ، وهو ذهول عن كونه مرسلاً موضوعاً ؛ آفته محمد بن أبي سهل هذا ، فقد جزم أبو حاتم وغيره بأن محمد بن أبي سهل هذا هو محمد بن سعيد

الشامي الكذاب المصلوب في الزندقة ، وخفي ذلك على ابن حبان ؛ فذكره في «الثقات» (٤٠٨/٧) ، بخلاف صنعه في محمد بن سعيد ؛ فذكره في «الضعفاء» ، انظر تعليقي على ترجمته في كتابي الجديد : «تيسير الانتفاع» وقد تحرف اسم محمد ابن أبي سهل في «مصنف عبدالرزاق» (٦١٣٥/٤١٣/٣) إلى (محمد الزهري) ! وأشار النووي إلى الحديث في «المجموع» (١٥١/٥) ، ولم يزد أيضاً على قوله :

«رواه البيهقي مرسلاً» !

قلت : وهارون بن عباد ـ هو : أبو موسى الأزدي الأنطاكي ـ لم يذكروا له راوياً غير أبي داود ومحمد بن وضاح القرطبي ، ولم يوثقه أحد ؛ ولذا قال الحافظ : «مقبول» .

لكن تابعه عبدالرزاق ـ كما تقدم ـ . وقد خالفهما أبو بكر بن أبي شيبة فقال في «مصنفه» (٢٤٨/٣) : حدثنا **أبو بكر بن عياش** عن ليث عن عطاء في المرأة تموت مع الرجال؟ قال :

«تيمم ، ثم تدفن في ثيابها . قال : والرجل كذلك» .

قلت : فلعل هذا الاختلاف في الاسناد إنما هو من أبي بكر بن عياش ؛ فإنه مع كونه من رجال البخاري ، فهو قد تكلم فيه من قبل حفظه .

وقد روي مرفوعاً من طريقين آخرين واهيين :

أحدهما : عن نعيم بن حماد : ثنا **عبدالخالق بن زيد بن واقد** عن أبيه عن عطية بن قيس عن بسر بن عبيدالله عن **سنان بن غَرَفَة** ـ وله صحبة ـ عن النبي ﷺ في الرجل يموت مع النساء والمرأة تموت . . . إلخ .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٧/١١٩ - ١٢٠) .

قلت : وعبدالخالق هذا ، قال البخاري :

«منكر الحديث» . وقال النسائي :

«ليس بثقة» . وبه أعله الهيثمي (٣/٢٣) ، إلا أنه قال :

«وهو ضعيف» .

قلت : ونعيم بن حماد : ضعيف أيضاً ؛ بل قد اتهمه بعضهم - كما تقدم مراراً - .

وإذا عرفت ما تقدم ؛ فإيراد سنان هذا في «الصحابة» لهذا الحديث الواهي إسناده مما لا يخفى فساده ، وبخاصة مع السكوت عن بيان وهائه ؛ كما فعل الحافظ في «الإصابة» ، وقد عزاه للباوردي وابن السكن أيضاً من طريق بسر بن عبيدالله ! لم يذكر ما دونه من الإسناد المبين لضعفه ! فقد يتوهم منه الكثيرون أنه ثابت ؛ لأن بسراً هذا ثقة ، وإلا لابتدأ بإسناده من الموضع الضعيف منه - كما عليه عرف العلماء وعملهم ومنهم الحافظ نفسه - ولذلك فقد أحسن الذهبي حين قال في «التجريد» (١/٢٤١) :

«سنان بن غرفة ، له صحبة . روى عنه بسر بن عبيدالله إن صح» .

فأشار رحمه الله إلى أنه لا يصح .

والطريق الآخر : يرويه **بشر بن عون الدمشقي** : حدثنا **بكار بن تميم** عن مكحول عن واثلة بن الأسقع مرفوعاً . . . به مقتصراً على جملة المرأة فقط .

أخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (٣/٣٤٧) مع حديثين آخرين بهذا الإسناد .

وبشر بن عون وبكار بن تميم ؛ قال ابن أبي حاتم عن أبيه :

«مجهولان» .

والأول أورده ابن حبان في «الضعفاء» (١/١٩٠) وقال :

«يروي عن بكار بن تميم عن مكحول عن واثلة نسخة فيها ستمائة حديث ؛ كلها موضوعة ، لا يجوز الاحتجاج به بحال» .

ثم ساق له أحاديث ثلاثة أخرى ، وتقدم أحدها برقم (٥٧٥٦) .

واعلم أن الآثار في هذا الباب مختلفة ، فبعضها بمعنى هذا الحديث . وفي بعضها أن المرأة يصب عليها الماء صباً فوق الثياب صباً . وروى ابن أبي شيبة والبيهقي من طريق مطر عن نافع عن ابن عمر :

في المرأة تموت مع الرجال؟ قال : تغمس في الماء . ولفظ البيهقي :

ترمس في ثيابها .

٦٣٨٣ - (إذا أَفْطَرَ أحدُكم ؛ فَلْيُفْطِرْ على تَمْرٍ ؛ [فإنه بَرَكَةٌ] فإنْ لمْ يَجِدْ تمراً ؛ فليفطرْ على الماءِ ؛ فإنه طَهورٌ) .

ضعيف . أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٢/٢٥٣ - ٢٥٥) ، وسائر أصحاب السنن الأربعة وغيرهم ؛ كما هو مخرج في «الإرواء» (٤/٥٠) تحت الحديث (٩٢٢) ، وصححه جمع ذكرتهم هناك ، رووه كلهم من طريق شعبة عن عاصم عن حفصة بنت سيرين عن الرباب عن سلمان بن عامر مرفوعاً . وقال النسائي منكراً للزيادة التي بين المعكوفتين :

«هذا الحرف «فإنه بركة» لا نعلم أحداً ذكره غير ابن عيينة ، ولا أحسبه محفوظاً» .

وأقول : الرباب هذه لم يرو عنها غير حفصة ، فهي مجهولة كما حققته ثمة ، فالحديث من أصله غير محفوظ عندي ، وقد كنت صححته في التعليق على «صحيح ابن خزيمة» (٣/٢٧٨) لشاهد فيه (رقم ٢٠٦٦) من حديث أنس ؛ ولكن تبين أنه غير محفوظ ، أخطأ فيه بعض الرواة على شعبة ؛ فرواه عنه بإسناد آخر عن أنس ، وإنما المحفوظ ما رواه جمع من الثقات عن شعبة عن عاصم بهذا الحديث المنكر .

ولست أريد الخوض في تخريج الحديث ، وبيان هذا الإجمال ؛ فإن محله «الإرواء» (٤/٤٥ ـ ٥١) ، وإنما أريد التنبيه هنا على أمور :

الأول : أن الحديث قد صح من فعله ﷺ من حديث أنس رضي الله عنه ، كما تقدم في «الصحيحة» (٢٨٤٠) .

الثاني : أن الحديث جاء في «سنن الترمذي» (٣/٢٠/٦٥٨ ـ دعاس) بزيادة في آخره :

«وقال : الصدقة على المسكين صدقة ، وهي على ذي الرحم ثنتان : صدقة ، وصلة» .

وهذا الحديث من أحاديث «رياض الصالحين» للإمام النووي (رقم ٣٣٧) ، وذكر عن الترمذي تحسينه إياه ، ولما كانت الزيادة المذكورة بنفس السند الذي فيه الرباب المجهولة ، فذلك يقتضي أن تكون ضعيفة كالأصل ؛ ولكن لما وجدت لها شاهداً في «صحيح البخاري» ؛ قويتها في «الإرواء» (٣/٣٨٧ ـ ٣٨٨) ، وبالتالي أوردته في «صحيح الجامع» (٣٧٥٢) . ولقد كان ينبغي التنبيه على هذا الفرق بين صحة المزيد ، وضعف المزيد عليه ـ كما فعلت في «السنن الأربعة» كما يأتي ـ .

أقول : كان ينبغي هذا أيضاً في تعليقي على «الرياض» يوم طلب مني صاحب المكتب الإسلامي أن أعلق عليه ، وأبين مراتب أحاديثه بتعليقات سريعة لا تتناول كل أحاديثه ، لأمر يعرفه هو كناشر وتاجر !

ثم جاء دور أحد الشباب المدعين لهذا العلم ، ممن يقال في مثله : إنه «تزبب قبل أن يتحصرم» ، فأخرج الكتاب المذكور «الرياض» في طبعة جديدة تسر الناظرين إليها ، وتسيء إلى العلم والعلماء بما فيها من حذف ، وحكم بغير علم أو دليل ؛ فقد حذف منها نحو مائة وخمسين حديثاً زعم أنها ضعيفة كلها ، فأوردها في آخر الكتاب تحت عنوان : «الأحاديث الضعيفة المحذوفة من أصل الكتاب» ، وتكلم عليها ، بإيجاز تارة ، وبإسهاب أخرى ، وقد كشف بذلك على جهل بالغ بهذا العلم الشريف ، مع قلة أمانة في النقل عن أئمة الجرح والتعديل ، وتجاهل لبعض أقوالهم في التوثيق ، معرضاً عن قاعدة تقوية الأحاديث بالطرق والشواهد ، فأوصله ذلك إلى الاعتداء على كثير من الأحاديث الصحيحة المشهورة ، التي لم يسبق من أحد من أهل العلم إلى تضعيفها بل تلقوها كلهم بالقبول ، كحديث العرباض بن سارية في الموعظة ، وفيه الحض على التمسك بسنته ﷺ ، وسنة الخلفاء الراشدين .

وحديث أبي هريرة في فضل آية الكرسي ، وقوله ﷺ في الشيطان : «صدقك وهو كذوب» . رواه البخاري ، ومع أنه ذكر له بعض الشواهد ؛ ولكنه تجاهلها ! إلى غير ذلك من الأحاديث التي كنت رددت عليه في بعضها في الاستدراكات التي ألحقتها بآخر المجلد الثاني من «سلسلة الأحاديث الصحيحة» الطبعة الجديدة .

وإن مما يؤكد ما تقدم بيانه من الجهل بهذا العلم : أنه لم يتكلم بتصحيح أو تحسين على حديث واحد من الأحاديث التي احتفظ بها في «رياضه» ، لأنه يعلم

أن ذلك سيكشف عن حاله بأكثر مما فعل في «ضعيفته» ! بل إنه زاد عليها ضغثاً على إبالة ـ كما يقال ـ فعلق على بعض تلك الأحاديث فضعفها أيضاً ، وهذه أرقام بعضها :

(٢١٧ و٢٤٣ و١٢٦٢ وحديث الاحتباء يوم الجمعة ص٤٤١ ، والنهي عن السمر بعد العشاء ص٤٥٠ و١٤٣١) .

ولم ينج من تضعيفه أيضاً بعض الأحاديث الصحيحة التي رواها البخاري أو مسلم ، غير تلك التي أوردها في «ضعيفته» ـ مما سبق أن أشرنا إليها ـ ، وهاك أرقامها :

(١٢٩ و٢٤١ و٢٣٣ و٥٠٩ و٩٥٧) و(ص٤٠٥) .

وإن من تصرفاته السيئة الجانية على السنة وكتبها ، والمخالفة للأمانة العلمية التي لعله نسيها إن لم يكن قد تناساها : أنه حذف في جملة ما حذف أقوال الإمام النووي التي كان يعقب عقب أحاديث «السنن» بتصحيح أو تحسين ينقل ذلك عن الترمذي ويقره ، حذف الرجل ذلك كله ، سواء ذلك في الأحاديث التي أبقاها في «رياضه» ، أو أوردها في «ضعيفته» ؛ فكتم عن قرائه حكم النووي وغيره على الأحاديث ، ووضعهم أمام صمته المريب أمام القسم الأول منها ، ومقلدين له في تضعيفه الفج للقسم الآخر منها !!

ومن ذلك أنه حذف شرح الإمام النووي لبعض الأحاديث وغريبها ، ونسب ذلك لنفسه بنقلها من الأصل ، وطبعه إياها في التعليق ، موهماً القراء أنها من كده وعلمه ، ولا سيما وهو قد ذكر في مقدمته أن الشرح منه (ص١٦ و٢٠) ، فصدق فيه قوله ﷺ : «المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور» . (متفق عليه ـ

الرياض ١٥٥٦/٢٦٢ ـ باب)[1] .

فما أشبهه بذاك المبتدع المعروف بالشيخ الصابوني الذي ينقل تخريج الحافظ ابن كثير في «تفسيره» ، فيجعله في حاشية «مختصره» إياه ؛ موهماً القراء أن ذلك من جهده وعلمه . فالله المستعان من مدعي العلم في هذا الزمان ، والمستغلين لجهود غيرهم ليظهروا ! وحب الظهور يقطع الظهور .

ولما سبق بيانه ولغيره مما لا يمكن إحصاؤه ـ وههنا خاصة ـ يمكن القول بأن هذه الطبعة لـ «رياض الصالحين» للإمام النووي ، لا يجوز نسبتها للنووي ، ولا الوثوق بها للتصرف المسيء الذي وقع فيها من هذا الرجل المتعالم . ولو قال قائل بأن الأولى أن يسمى بـ «مختصر رياض الصالحين لحسان عبدالمنان» لكان وجيهاً ؛ لأنه هو نفسه قد أشار في مقدمته إلى ذلك (ص١٤) فذكر أنه اختصره وهذبه ، زعم ! ولذلك فقد كان الواجب عليه أن يجعل عنوان الكتاب معبراً عما صنع به ، ولكنه لم يفعل ، بل أبقاه باسمه الأول : «رياض الصالحين للإمام النووي» والسبب واضح عند اللبيب العارف بأساليب المؤلفين والناشرين للتجارة ! ولذلك فإني أقول بكل صراحة وصدق : لقد شدهت وأسفت في آن واحد حين علمت أن صهري نظاماً هو الذي قام على طبعه ونشره ، وكان المفروض عليه أن يستشيرني على الأقل قبل أن يفعل ، ولكن هكذا قدر ، ولله في خلقه شؤون .

هذا ، ولم يقتصر حذفه وتغييره للكتاب على ما سبق بيانه فقط ، بل قد

---

(١) وهذا الحديث في «رياض الرجل» برقم (١١٨٧) ، وقد سقط منه قول النووي : «متفق عليه» ! ونقل كلام النووي في شرحه إلى الحاشية ، ولكنه هنا عزاه للنووي ؛ ولكنه لم يذكر أنه من «الرياض» ! ثم ليته انتفع به ولم يقع في الزور !

تعداه إلى حذف مئات الأحاديث أيضاً ؛ فلا هو أبقاها في «رياضه» مشيراً إلى رضاه عنها وصحتها ! ولا هو أوردها في «ضعيفته» مبيناً عللها على طريقه الواهي !

ويكفي القراء كافة أن يعرفوا نسبة المحذوف منها بمقابلة رقم الحديث الأخير عنده ، وهو (١٤٥٥) برقمه في بعض الطبعات الأخرى ، مثل الطبعات التي ذكرها في مقدمته ، وهو فيها كلها يدور حول (١٩٠٠) ، فالفرق نحو أربعمائة حديث ! مع ملاحظة أن عدد أحاديث «ضعيفته» نحو (١٤٠) حديثاً !

والذي يهمني الآن من الأحاديث الأولى إنما هو حديث الترجمة ، ورقمه في طبعة المكتب الإسلامي (٣٣٧/باب ٤٠) ، ومحله في «رياضه» ! عقب الحديث (٢٤٢) ؛ فإنه من تلك الأحاديث المحذوفة .

وقد أعاده النووي في (٢٢٣ - باب/رقم ١٢٤٥) ؛ دون زيادة جملة «الصدقة . . .» برواية الترمذي وأبي داود ، فما كان من المختصر إلا أن بادر إلى إيراد هذا في «ضعيفته» (٨٠/٥٤١) ، معللاً إياه بالرباب ، ملخصاً لكلامي المبسط في «الإرواء» (٥٠/٤) - كما سبقت الإشارة إلى ذلك في أول هذا التخريج - .

وصنيعه هذا من الأدلة الكثيرة على تطفله على هذا العلم ، وإلا لكان الواجب عليه أن ينقل الحديث في «ضعيفته» من الموضع الأول الذي فيه جملة الصدقة ؛ فإن ذلك يغنيه عن نقله من الموضع الآخر المختصر ، فلو فعل ذلك ؛ لكان إعلاله بالرباب يشمل الحديث بشطريه ، فهل تعمد صرف النظر عن الشطر الثاني منه ، لأنه لا يريد أن يظهر موقفه من شاهده المشار إليه آنفاً؟ أم هو السهو الذي لا ينجو منه إنسان !

غالب الظن أنه الاحتمال الأول ، لما سبقت الإشارة إليه من إعراضه عن

قاعدة تقوية الأحاديث بالطرق والشواهد . وهذا أمر ظاهر في «ضعيفته» ، لا يخفى على من درسها دراسة فاحص ناقد . وهو متهم بهذا منذ خرج على الملأ بـ «رياضه» ، فلو أنه كان يرى خلاف ما يتهم به ؛ لاهتبلها فرصة مناسبة ليصرح بصحة تلك الزيادة للشاهد المشار إليه . أو يعلن موقفه منه ، فإذ لم يفعل فالتهمة قائمة عليه .

وبهذه المناسبة لا بد لي من البيان الآتي :

ما كادت طبعة حسان هذه لـ «الرياض» سنة (١٤١٢هـ) تنزل إلى السوق ، حتى أنزل صاحب المكتب الاسلامي طبعة جديدة لـ «رياض الصالحين للنووي» تختلف في تحقيقاتها وتعليقاتها كل الاختلاف عن الطبعة الأولى منه لسنة (١٣٩٩) التي كنت أنا الذي قام بتخريجها والتعليق عليها ، اختلافاً ظاهراً وباطناً . أما الظاهر ، ففي الأولى طبع عليها :

«تحقيق محمد ناصر الدين الألباني» . أما هذه فطبع عليها هاتين الجملتين :

«تحقيق جماعة من العلماء . تخريج محمد ناصر الدين الألباني» !!

فهل كان صادقاً في هذا؟ ذلك ما ستعلمه مما سأذكره قريباً .

لقد وضع الجملة الأولى لإيهام الناس أن طبعته محققة من العلماء فيضرب بذلك نفاق سوق طبعة حسان ! والحقيقة أن لا علماء لديه ، بل ولا طلاب علم ، وإنما موظفون يفعلون ما يؤمرون . إن لم يكن الفاعل هو نفسه ! ولا مجال الآن لتفصيل القول في ذلك ، وتقديم الأدلة القاطعة على ذلك ، فحسبي في هذه العجالة حديث الترجمة .

لقد ذكرت آنفاً أنني لم أكن علقت أو خرجت كل أحاديث الكتاب ، فليتأمل

القراء ماذا علقت عليه (جماعة العلماء) قالوا في حاشيته (ص١٧٥) :

«انظر صحيح سنن الترمذي . . .» إلخ .

فذكروا أو ذكر مع هذا المصدر «صحيح سنن أبي داود» ، «صحيح سنن ابن ماجه» ، «ضعيف سنن ابن ماجه» ، «الإرواء» !

لو كان هناك علماء ـ بل عالم أو طالب علم بحق ـ لأغنى القراء عن ذاك التعليق أو التخليط الذي يذكر بقولهم : أسمع جعجعة ولا أرى طحناً ! بكلمة واحدة نحو : الشطر الأول من الحديث : إذا أفطر . . ضعيف الإسناد ، وإنما صح من فعله ﷺ .

والشطر الآخر : الصدقة . . صحيح لغيره لشاهده . انظر «الإرواء» . فهذا المصدر يغني عن تلك المصادر التي سود بها ثلاثة أسطر ؛ لأنها عليه وعلى مثله يعتمد .

وإن من تمام التزوير والتضليل والاستغلال الوضيع : إيهام القراء أن التعليق المذكور هو بقلم الألباني ؛ لأنه جرى في كل تعليقاته على هذه الطبعة على عدم التفريق بين تعليقاتي ، وتعليقات (جماعة العلماء) ! اللهم ! إني مظلوم فانتصر .

٦٣٨٤ ـ (إن هذه الرياحينَ الطَّيِّبَةَ من نَبْتِ الجنةِ ، فإذا نُوْوِلَ أحدُكم منها شيئاً ؛ فلا يُردَّه) .

موضوع . أخرجه السِّلفي في «المنتخب من أصول الشيخ أبي محمد السراج اللغوي» (٢/١٠٣/١) ، والذهبي في «السير» (١٣/٣٥٠ ـ ٣٥١) من طريق **محمد ابن عبدالرحمن القشيري** : حدثنا عبيدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر :

أنه رأى رجلاً ناوله رجل ريحانة ؛ فردها ، فأخذها ابن عمر فقبلها ووضعها

على عينيه ، ثم قال : . . . فذكره . وقال الذهبي :

«هذا حديث منكر ، والقشيري تالف» . وقال في «المغني» :

«كذاب مشهور» .

والشطر الأول منه أخرجه الترمذي بسند مجهول عن أبي عثمان النهدي نحوه مرسلاً . وتقدم الكلام عليه برقم (٧٦٤) .

والشطر الآخر : له شاهد من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

«من عرض عليه ريحان ؛ فلا يرده ، فإنه خفيف المحمل طيب الريح» .

أخرجه مسلم (٤٨/٧) وغيره . ورواه ابن حبان (٥٠٨٧) بلفظ : « . . طيب» بدل «ريحان» . وهو مخرج في «المشكاة» (٣٠١٦/التحقيق الثاني) .

٦٣٨٥ ـ (الخيرُ عَشَرَةُ أعشارٍ ، تسعةٌ بالشامِ ، وواحدٌ في سائرِ البُلدانِ . والشَّرُّ عشرة أعشارٍ ، واحدٌ بالشامِ ، وتسعةٌ في سائر البلدان . . .) .

منكر . أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٤٣/١ ـ ط دمشق) من طريق إبراهيم بن يزيد بن مصعب الشامي : نا أبو خليد الدمشقي ، عن الوضين بن عطاء ، عن مكحول عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً . . . به ، وزاد في آخره :

«وإذا فسد أهل الشام ؛ فلا خير فيكم» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، فيه ثلاث علل :

الأولى : عنعنة مكحول ؛ فإنه كان يدلس ـ كما قال العلائي وغيره ـ ، وكان يرسل عن الصحابة كثيراً ، وقد اختلفوا هل سمع من أحد منهم؟ والأكثر على النفي ، وبعضهم على الإثبات ، لكن لا أحد منهم ذكر عبدالله بن عمرو فيهم .

الثانية : الوضين بن عطاء ، مختلف فيه ، وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق سيئ الحفظ» .

وبه أعله السيوطي في «الجامع الكبير» ، فقال :

«رواه الخطيب في «المتفق والمفترق» عن ابن عمرو ، وفيه أبو خليد الدمشقي عن الوضين بن عطاء ، قال أحمد : ما كان به بأس ، ولينه غيره» .

قلت : وأما في «الدر المنثور» فعزاه (١١٣/٣) لابن عساكر فقط ، وسكت عنه !

الثالثة : إبراهيم بن يزيد بن مصعب الشامي ، لم أعرفه ، ولم أره إلا في هذه الرواية ؛ فالحديث منكر .

لكنه قد صح موقوفاً على عبدالله بن مسعود ؛ دون الزيادة ؛ فإنها قد صحت مرفوعاً إلى النبي ﷺ من حديث قرة بن إياس ، وهو مخرج في بعض كتبي وتعليقاتي ، فراجعه إن شئت في «صحيح الجامع الصغير» .

وأما أثر ابن مسعود فله عنه طرق :

الأولى : يرويها الأعمش عن عبدالله بن ضرار الأسدي عن أبيه عن عبدالله قال : . . . فذكره بلفظ :

قسم الله عز وجل الخير ، فجعله عشرة أعشار ، فجعل تسعة أعشار بالشام ، وبقيته في سائر الأرضين ، وقسم الشر فجعله عشرة أعشار ، فجعل جزءاً منه بالشام ، وبقيته في سائر الأرضين .

أخرجه الفسوي في «التاريخ» (٢٩٥/٢) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨٨٨١/١٩٨/٩) ، وأبو الحسن الربعي في «فضائل دمشق» (١٤/٩) ، وابن عساكر

في «تاريخ دمشق» (١/١٤٤ ـ ط دمشق) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين قال : حدثنا الأعمش عن عبدالله بن ضرار الأسدي عن أبيه عن عبدالله قال : . . . فذكره موقوفاً .

وقال ابن عساكر :

«تابعه أبو معاوية محمد بن خازم الضرير عن الأعمش ، وخالفهما عبدالواحد ابن زياد» .

ثم ساق إسناده إلى عبدالواحد قال : نا الأعمش ، عن سعيد بن عبدالله بن ضرار عن أبيه ، وعن خيثمة قالا : قال عبدالله : . . . فذكر نحوه .

قلت : وهذا إسناد مظلم على الاضطراب المذكور بين الثقات الثلاثة : فالأولان أبو نعيم وأبو معاوية سميا تابعي الحديث :

«ضرار الأسدي» . وسميا ابنه :

«عبدالله بن ضرار» .

والثقة الثالث عبدالواحد ، جعل الابن (عبدالله بن ضرار) تابعي الحديث ؛ إلا أنه لم يذكر نسبته (الأسدي) ، ومن جهة أخرى سمى ابنه (سعيداً) .

ومثل هذا الاضطراب يشعر بجهالة الأب والابن معاً ، وعلى الوجهين المختلفين .

وقد ذكر البخاري في «التاريخ» (٣/١/١٢٢) ، وتبعه ابن حبان في «الثقات» (٥/٣٧) عبدالله بن ضرار هذا برواية ابنه سعيد ، وكذلك فعل ابن أبي حاتم (٢/٢/٨٨) ؛ لكنه زاد نسبة (الأسدي) ، وقال عن أبيه :

«ليس بقوي» . وروى عن ابن معين أنه قال :

«عبدالله بن ضرار ، هو ابن الأزور» .

وأما ابنه سعيد ، فقد ترجمه البخاري وابن أبي حاتم برواية ثلاثة آخرين عنه غير الأعمش ، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/ ٢٨٠) .

ثم رأيت في «الميزان» ما نصه :

«عبدالله بن ضرار ، عن أبيه ضرار بن عمرو . قال ابن معين : ليس بشيء . .» .

ثم ساق له حديثاً منكراً في الإنفاق على البنات والبدء بهن ، من روايته عن أبيه عن يزيد الرقاشي عن أنس .

أخرجه ابن عدي (٤/ ٢٤٠) ؛ لكن دونه من هو متهم بوضع الحديث . ولذلك أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٢٧٦ ـ ٢٧٧) ، وقعقع عليه السيوطي في «اللآلي» (٢/ ١٧٧) .

وزاد الحافظ في «اللسان» على «الميزان» ؛ فذكر قول أبي حاتم المتقدم في عبدالله هذا : «ليس بقوي» ، وتوثيق ابن حبان إياه ، والله أعلم .

وإن من أوهام الهيثمي : أنه لما ذكر الحديث في «المجمع» (١٠/ ٢٧٦ ـ ٢٧٧) من رواية الطبراني ابتدأه بقوله :

«وعن عبدالله بن ضرار بن عمرو الأسدي عن أبيه عن عبدالله ـ يعني : ابن مسعود ـ قال . .» .

قلت : فهذا منه تصرف غير محمود ؛ لأنه أوهم أن عبدالله بن ضرار . . هكذا جاء منسوباً إلى جده «عمرو الأسدي» عند الطبراني ! وليس كذلك ـ كما تقدم معزواً إليه وإلى غيره ـ ، وإنما هو تصرف شخصي منه ملفقاً بين الترجمتين المذكورتين في «الميزان» !

الثانية : فقال الفسوي في «التاريخ» (٧٥٠/٢) وعنه ابن عساكر : حدثنا قبيصة ابن عقبة : ثنا سفيان عن زياد بن علاقة عن ثابت بن قطبة قال : سمعت عبدالله بن مسعود يقول : . . . فذكر نحوه أتم منه .

قلت : وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير ثابت بن قطبة ، وهو ثقة عند ابن حبان وغيره ـ كما ذكرت في «تيسير الانتفاع» يسر الله لي إتمامه(*) ـ ، وهذا إن كان قبيصة قد حفظه عن سفيان الثوري ؛ فإن في حديثه عنه بعض الضعف ، ولعل الحافظ ابن عساكر أشار إلى ذلك بقوله عقبه :

«خالفه زائدة بن قدامة ، فرواه عن زياد عن قطبة بن مالك» .

ثم ساقه من طريق ابن أبي خيثمة : نا معاوية بن عمرو : نا زائدة . . . به .

قلت : وهذا إسناد صحيح ، وهو أصح من الذي قبله ، رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير ابن أبي خيثمة ، وهو أحمد بن زهير بن حرب الحافظ ابن الحافظ ، صاحب «التاريخ» المعروف به . وقطبة بن مالك صحابي معروف .

فأقول : فمن المحتمل أن يكون لزياد بن علاقة شيخان بينه وبين ابن مسعود ، ـ هما : ثابت بن قطبة ، وقطبة بن مالك ـ فكان يرويه تارة عن هذا ، وتارة عن هذا ، وإما أن يكون قبيصة وهم على سفيان . وهذا أقرب عندي . والله أعلم .

الثالث : يرويه عبدالله بن أحمد : حدثني أبي : نا محمد بن عبيد : نا الأعمش عن عبدالله بن سراقة عن أبيه قال : قال عبدالله : . . . فذكره نحوه بلفظ : «إن الخير قسم عشرة أعشار . . .» إلخ .

أخرجه ابن عساكر أيضاً (١٤٥/١) من طريق أبي سعد عبدالرحمن بن حمدان

(*) قد تمَّ ـ فيما نعلم ـ ولم يطبع بعدُ . (الناشر) .

النصروي : أنبا أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعي : نا عبدالله بن أحمد .

وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ غير عبدالله بن سراقة عن أبيه ؛ لم أجد من ذكرهما ، وإنما جاء في «التهذيب» وفروعه :

«عبدالله بن سراقة عن أبي عبيدة بن الجراح . وعنه عبدالله بن شقيق العقيلي» . وفيه جهالة . انظر «المشكاة» (٥٤٨٦) .

(تنبيه) : لقد عزا العلامة ابن القيم في «تهذيب السنن» (٣/٣٥٥) طريق أحمد هذه «لمسنده» مع اختلاف في الإسناد والمتن ، فقال :

«وفي «مسند الإمام أحمد» من حديث محمد بن عبيد عن الأعمش عن عبدالله ابن ضرار الأسدي عن أبيه عن عبدالله قال : قسم الله الخير ؛ فجعله عشرة . .» .

وفي هذا العزو أوهام ثلاثة :

الأول : ليس الخبر في «مسند أحمد» مطلقاً ، وبذلك قطع الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على «التهذيب» ، ويؤيده عدم عزو الحافظ الهيثمي إياه لأحمد ، وهو مما اعتمد عليه الشيخ رحمه الله ، ولو أنه وقف على رواية ابن عساكر هذه ؛ لكان أقوى له .

ومن الظاهر أن ابن القيم رحمه الله كتب ذلك من حفظه ، وقد يكون قرأ يوماً ما هذا الأثر في «تاريخ ابن عساكر» معزواً لأحمد ، ومع طول الزمن نسي فظن أنه في «مسنده» فعزاه إليه .

ويحتمل أنه من يوم قرأه فيه من رواية القطيعي ، وهو يعلم أن القطيعي راوية «المسند» ؛ توهم أنه في «المسند» ، فعزاه إليه اعتماداً منه على «التاريخ» حسب فهمه ، ولعله لم يتنبه لكون الراوي عنه في «التاريخ» إنما هو أبو سعد النصروي[1] ،

---

(١) وصفه الذهبي في «السير» (١٧/٥٥٣) بـ «الشيخ الجليل الإمام المحدث» .

وليس ـ هو ـ أبا علي التميمي المعروف بابن المذهب المشهور بروايته لـ «مسند الإمام أحمد» .

والثـــاني : أنه ركب إسناداً من إسناد أحمد عند ابن عساكر ، ومن إسناد الطبراني وغيره ، فإنه عند الأول من حديث محمد بن عبيد عن الأعمش عن عبدالله بن سراقة عن أبيه ، وعند الطبراني من طريق أبي نعيم عن الأعمش عن عبدالله بن ضرار الأسدي عن أبيه . فجعل في إسناد محمد بن عبيد : «عبدالله ابن ضرار الأسدي عن أبيه» الذي في إسناد أبي نعيم . وهذا خلط عجيب لم يتنبه له الشيخ أحمد ، وقد عرفت السبب إن شاء الله تعالى .

الثالث : أن لفظ أحمد في «التاريخ» يختلف عن اللفظ الذي عزاه ابن القيم إليه ، كما يتبين مما سبق . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٦٣٨٦ ـ (إذا أكلتُمُ الفُجْلَ ، وأردتُم أن لا يُوْجَدَ له ريحٌ ؛ فاذكُروني عند أولِ قَضْمَةٍ) .

باطل . أخرجه أبو القاسم الحِنائي في «المنتقى من حديث أبي بكر الحنائي» (ق ١/١٦٣) ، والديلمي في «مسند الفردوس» من طريق بقية بن الوليد عن عبدالله بن يحيى عن منصور بن المعتمر عن أبي عبيدة عن عبدالله مرفوعاً .

عزاه للديلمي السيوطي في «الأحاديث الموضوعة» (ص١٣٧) رقم (٦٥٣ ـ بترقيمي) ، وسكت عنه . فقال ابن عراق في «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة» (٢/٢٦١) :

«قلت : لم يبين علته ، وفيه :

١ ـ انقطاع بين أبي عبيدة وأبيه ؛ فإنه لم يسمع منه .

٢ ـ وعبدالله بن يحيى ، شيخ لبقية ، قال فى «المغني» :

«مجهول» .

٣ ـ وكان (بقية) يكتب عمن هب ودرج .

والحديث أورده العلامة الشمس السخاوي في «القول البديع» وقال :

«لا يصح . والله أعلم» .

قلت : وتمام كلام الحافظ السخاوي في «القول البديع» (ص١٧٠) .

«والأشبه ما رواه مجاشع بن عمرو عن أبي بكر بن حفص عن سعيد بن المسيب قال :

(من أكل الفجل فسره أن لا يوجد منه ريحه فليذكر النبي ﷺ عند أول قضمة)» .

فأقول : حاش لله أن يصدر مثل هذا الهراء من سيد التابعين سعيد بن المسيب رحمه الله ، ولا أن يرويه مرفوعاً إلى رسول الله أبو عبيدة بن عبدالله بن مسعود .

وإني لأستغرب جداً أن يشير الحافظ السخاوي إلى أن الأرجح لديه أن يكون من قول ابن المسيب ، وهو يرى أنه من رواية مجاشع بن عمرو ، وقد قال فيه ابن حبان في «الضعفاء» (١٨/٣) :

«كان ممن يضع الحديث على الثقات ، ويروي الموضوعات عن أقوام ثقات» .

وفي «الميزان» و«اللسان» عن ابن معين أنه قال :

«قد رأيته أحد الكذابين» .

والسخاوي بلا شك على علم بهذا ـ فإنه إن خفي عليه قول ابن حبان هذا

فإنه لم يذكر في الكتابين المذكورين ـ فإنه على علم بقول ابن معين فيه ؛ لأنه في كتاب شيخه ابن حجر : «اللسان» . فلا أدري والله ـ بعد هذا كله ـ كيف يقول : «والأشبه . . . عن سعيد بن المسيب قال : . . .»؟!

وأما الحديث الذي أعله ابن عراق بالعلل الثلاث : فأرى أن العلتين الأوليين مما لا ينبغي التمسك بهما ؛ في إعلال مثل هذا الحديث الباطل :

أما الأولى منهما ؛ فلما تقدم من تنزيه السلف عن رواية الباطل .

وأما الثانية ؛ فلأن ما نسبه إلى «المغني» إن كان يعني «مغني الحافظ الذهبي» ، فهو مخالف للواقع فيه ، فإنه قال :

«عبدالله بن يحيى الألهاني ، شيخ لبقية والوليد بن مسلم ، صدوق إن شاء الله تعالى» . وكذا في «الميزان» و«اللسان» .

وإن كان غير «مغني الذهبي» ـ وهذا ما أستبعده ـ فلم أعرفه .

وهنا أمران لفتا نظري :

الأول : أن ابن حجر الهيتمي الفقيه نقل كلام السخاوي ملخصاً ، وقال في آخره :

«والأشبه أنه من كلام ابن المسيب» !!

فهو بهذا التلخيص حسم المشكلة ، ونسب إلى ابن المسيب ما لا يجوز . والله المستعان .

والآخر : أن الحديث أورده الشيخ الفتني الهندي في «تذكرة الموضوعات» (ص١٤٩) ساكتاً عنه تبعاً لأصله «ذيل الأحاديث الموضوعة» للسيوطي كما تقدم .

وأما ما وقع في التعليق على «الفردوس» للديلمي (١/٢٧٤/١٠٦٨) بما نصه :

«تذكرة الموضوعات ١٤٩ ، قال الفتني فيه : كذب» .

فهو مما لا أصل له في الصفحة المذكورة ، ولا أستبعد أن يكون الأصل :

«قال الفتني : فيه كذاب» !

فيكون خطأً فكرياً صحبه خطأ مطبعي ، وسبب الأول سوء الفهم ، أو سرعة النقل ؛ فإن الفتني ذكر عقب هذا الحديث حديثاً آخر بلفظ :

«من ابتدأ بأكل القثاء فليأكل من رأسها» وأتبعه بقوله :

«فيه كذابان» .

فتوهم أنه يعني : فيهما كذابان !! أو غير ذلك من الأوهام !

٦٣٨٧ - (لا يَنْهَقُ الحمارُ حتى يَرى شيطاناً ، أو يَتَمَثَّلَ له شيطانٌ ، فإذا كان ذلك ؛ فاذكروا الله ، وصلوا عليّ) .

منكر بهذا اللفظ . قال الحافظ في «الفتح» (٦/٣٥٣) :

«روى الطبراني من حديث أبي رافع رفعه : لا ينهق الحمار . . .» .

قلت : وسكت عنه ، والقاعدة عنده أن ما سكت عنه ؛ فهو حسن على الأقل ، وهذا ما أستبعده ، فقد صح الحديث عن أبي هريرة وجابر بلفظ آخر في الأمر بالاستعاذة بالله من الشيطان عند نهيق الحمار ، وهما في «الصحيحين» وغيرهما ؛ دون قوله : «وصلوا علي» ، وهما مخرجان في «الصحيحة» (٣١٨٣ و٣١٨٤) .

ثم إن إطلاق الحافظ العزو للطبراني إنما يعني اصطلاحاً عاماً أنه «المعجم الكبير» للطبراني ، وليس هو في «مسند أبي رافع» منه . بل ولا هو في «المعجمين»

الآخرين له : «الأوسط» و«الصغير» ، ولا رأيته في «كتاب الدعاء» له ، ولا في «مجمع الزوائد» ، ولا في «مجمع البحرين» وقد طبع حديثاً . فلا أدري إذا كان وقف عليه في بعض كتب الطبراني التي لم تصلنا ، مثل «مسند الشاميين» ، فإنه لم يطبع منه سوى مجلدين ، وليس هو فيهما ، أو أنه دخل عليه حديث في حديث ، فقد روى الطبراني في «الأوسط» و«الصغير» عن أبي رافع أيضاً مرفوعاً :

«إذا طنت أذن أحدكم فليذكرني ، وليصل علي» . ورواه في «الكبير» أيضاً (٩٥٨/٣٠١/١) بزيادة في آخره ، وإسناد الثلاثة واحد ، وهو ضعيف ـ كما هو مبين عندي في «الروض النضير» (٩٦٠) ـ .

(تنبيه) : من غرائب الحافظ السخاوي في «القول البديع» أنه نقل تخريج الحافظ للحديث بالحرف الواحد ، (ص١٧٠) ؛ دون أن يعزوه إليه ، ولا تكلم عليه بشيء !!

هذا ، وقد سرد ابن القيم في الباب الأول من كتابه «جلاء الأفهام» أحاديث الصلاة على النبي ﷺ المسندة مع تخريجها ؛ فبلغت (١٠٩) حديثاً ، ومنها حديث طنين الأذن هذا عن أبي رافع (٧١/٤٢) وأما حديث الترجمة ؛ فلم يذكره . ثم عقد باباً ثانياً في المراسيل والموقوفات فبلغ العدد (١٤٠) ، وليس فيها .

٦٣٨٨ ـ (اللهم إني أُحَرِّمُ دمَ ابنِ ثَعْلَبَةَ على المشركين والكفارِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨١٥٦/٣٦٩/٨) قال : حدثنا عمرو بن إسحاق بن إبراهيم بن زبريق الحمصي : ثنا جدي إبراهيم بن العلاء ، وعمي محمد بن إبراهيم قالا : ثنا بقية بن الوليد عن أبي سلمة سليمان بن سُليم عن يحيى بن جابر عن ابن ثعلبة :

أنه أتى رسول الله ﷺ وقال : ادع الله لي بالشهادة ! فقال النبي ﷺ : . . . فذكره ، قال :

فكنت أحمل في عظم (في «المجمع» : عُرض) القوم ، فيتراءى لي النبي ﷺ خلفهم . فقالوا : يا ابن ثعلبة (إنك) لتغرر وتحمل على القوم؟ فقال :

إن النبي ﷺ يتراءى لي خلفهم ؛ فأحمل عليهم حتى أقف عنده ، ثم يتراءى لي عند أصحابي ؛ فأحمل حتى أكون مع أصحابي . قال : فعمِّر زماناً طويلاً من دهره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، عمرو بن إسحاق . . ابن زبريق الحمصي لم أجد له ترجمة ، وله في «المعجم الأوسط» (١/٣٠٤/٢) أربعة أحاديث ؛ لكن قبل الحديث الأول منها ورقة مفقودة من نسختي المصورة منه ، فيحتمل أن يكون فيها أحاديث أخرى له ، وبخاصة أن له حديثاً آخر في «المعجم الصغير» (رقم ٥٤٢ ـ الروض) . والله أعلم .

وإبراهيم بن العلاء مختلف فيه ؛ فقال أبو داود :

«ليس بشيء» .

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/٧١) . وقال فيه أبو حاتم (١/١٢١) :

«صدوق» .

لكنهم ذكروا أنه كان له ولد يسوِّي الأحاديث ، فأنكروا عليه حديث «استعتبوا الخيل» فقالوا : إنه من عمل ابنه !! انظر الحديث المتقدم (٢٧٥٥) .

وأما محمد بن إبراهيم ؛ فهو كابن أخيه عمرو بن إسحاق لم أجد له ترجمة .

وبقية بن الوليد ثقة ؛ ولكنه مدلس ، وقد عنعنه ـ كما ترى ـ .

إذا عرفت هذا ؛ فإن من عجائب الهيثمي قوله عقب الحديث (٩/٣٧٩) :

«رواه الطبراني ، وإسناده حسن» .

وذلك لأن من عادته ـ على القاعدة العلمية ـ إعلال رواية بقية المعنعنة

بالتدليس الذي عرف به . ومع ذلك فقد وجدته حسَّن إسناده هنا ؛ مع ما في الطريق إليه من ضعف .

وعلى العكس من هذا وجدته في حديث آخر لبقية في فضل ضمرة بن ثعلبة عزاه لأحمد والطبراني ، ومع أن هذا قد وقع في إسناده تصريح بقية بالتحديث . ومع ذلك أعله بأن بقية مدلس ! وقد وافق الطبراني على التصريح المذكور بعض الرواة الثقات عن بقية عند البخاري في «تاريخه» ، والبزار في «مسنده» في الحديث الآخر المشار إليه ، وقد خرجته في «الصحيحة» (٣٠١٨) .

٦٣٨٩ - (لا تزالُ طائفةٌ من أمتي يقاتِلون على أبوابِ بيتِ المَقْدِسِ وما حولها ، وعلى أبوابِ أَنْطاكِيَةَ وما حولها ، وعلى أبوابِ دمشقَ وما حولها ، وعلى أبواب الطالقان وما حولها ، ظاهرين على الحقِّ ، لا يُبالون مَنْ خَذَلَهُم ، ولا مَنْ يَضُرُّهم حتى يُخْرِجَ لهم اللهُ كَنْزَه من الطَّالَقانِ ؛ فَيُحْيِيَ به دينَه كما أُميتَ من قَبْلُ) .

منكر جداً بهذا التمام . أخرجه أبو الحسن الربعي في «فضائل الشام ودمشق» (١١٢/٨٥) ، ومن طريقه ابن عساكر (٢٤٢/١) عن عبدالله بن قسيم عن السري بن بزيع عن السري بن يحيى عن الحسن عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً . وقال ابن عساكر :

«وهذا إسناد غريب ، وألفاظ غريبة جداً» .

قلت : وعلته عبدالله بن قسيم عن السري بن بزيع ؛ فإنهما نكرتان لا يعرفان ، ليس لهما ذكر في شيء من كتب الرجال .

على أن الحسن - وهو البصري - مدلس - على فضله - وقد عنعن ؛ إلا أنه قد

توبع مختصراً ، فرواه إسماعيل بن عياش الحمصي عن الوليد بن عباد عن عامر الأحول عن أبي صالح الخولاني عن أبي هريرة به ، دون ذكر «أبواب أنطاكية» و«أبواب الطالقان» .

أخرجه أبو يعلى (١١/٣٠٢/٦٤١٧) ، ومن طريقه ابن عساكر (١/٢٤١) ، والطبراني في «المعجم الأوسط» (١/٦١/٤٧ ـ ط) ، وابن عدي في «الكامل» (٧/٨٤) ، ومن طريقه ابن عساكر أيضاً ، وأبو الحسن الربعي في «فضائل الشام» (٧٦/١١٤ و١١٥) ، وابن عساكر أيضاً (١/٢٤٠) ، وقال الطبراني وابن عدي :

«لم يروه عن عامر الأحول إلا الوليد بن عباد ، تفرد به إسماعيل بن عياش» . زاد ابن عدي :

«والوليد بن عبّاد ليس بمستقيم ، ولا يروي عنه غير إسماعيل بن عياش» .

قلت : فهو مجهول ، وبه صرح الذهبي في «الميزان» و«المغني» . وأما ابن حبان فذكره في «الثقات» (٧/٥٥١) على قاعدته المعروفة في توثيق المجهولين . واضطرب فيه الهيثمي ؛ فقد أورد الحديث في موضعين من «معجمه» ، فقال في الموضع الأول (٧/٢٨٨) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه الوليد بن عباد ، وهو مجهول» .

وقال في الموضع الآخر (١٠/٦٠ ـ ٦١) :

«رواه أبو يعلى ، ورجاله ثقات» !

ويؤخذ عليه أمران :

أحدهما : وهو ظاهر مما سلف ، وهو التناقض ؛ لكن ذلك لا يظهر إلا لمن وقف على إسناد الطبراني وأبي يعلى ، فوجد أنّ مدارهما على طريق واحد !

والآخر : إيهام القراء بتفريقه في الحكم بين رواية الطبراني ورواية أبي يعلى بأنهما متغايرتان ، والواقع أنهما واحدة ؛ إلا أنه في الرواية الأولى اعتمد على الذهبي في تجهيل الراوي ، وفي الرواية الأخرى اعتمد على توثيق ابن حبان ! والصواب بداهة مع الذهبي ؛ لما علمت من تفرد إسماعيل بالرواية عن الوليد بن عباد .

على أن ابن عياش هذا فيه كلام من جهة حفظه ، والذي عليه المحققون من المتقدمين والمتأخرين التفريق بين روايته عن الشاميين ؛ فهي صحيحة ، وروايته عن غيرهم ؛ فهي ضعيفة ، خلافاً لبعض المغرورين بعلمهم الذي يذكرني بحديث «الرويبضة» ؛ فإنه ركب رأسه ، وخالف العلماء ، وأطلق الضعف على ابن عياش في تضعيفه لحديث العرباض في سنة الخلفاء ، والحق التفصيل المذكور . ولما كان من غير المعروف في ترجمة الوليد هذا أنه من الشاميين ؛ فليست روايته عنه صحيحة . والله أعلم .

ثم إن الحديث قد جاء عن أبي هريرة من طريقين آخرين : أحدهما عند ابن ماجه (رقم ٧) ، والآخر عند ابن حبان (١٨٥٢) ، وابن عساكر (١/٢٤٣) ، بإسنادين حسنين مختصراً ؛ دون ذكر الأبواب ، ودون قوله في آخره :

«حتى يخرج لهم الله . . .» إلخ .

فهي زيادات منكرة يقيناً ، وبخاصة أنها لم ترد أيضاً في أحاديث الصحابة الآخرين الذين وافقوا أبا هريرة في رواية أصل الحديث ، وقد خرجت أحاديث نحو عشرة منهم في «الصحيحة» (١٩٦٢) .

وقد ساق الحافظ ابن عساكر طرقاً أخرى لحديث أبي هريرة ، بعضها موافق لما ذكرت من الأحاديث الصحيحة ، وفي بعضها زيادات أخرى منكرة أيضاً مثل : «هم أهل الشام» وفي لفظ : «أكثرهم أهل الشام» .

والصحيح في هذه الزيادة أنها موقوفة على معاذ بن جبل رضي الله عنه ، أخرجه ابن عساكر من طرق عنه ، أحدهما في «الصحيحين» ، وهو مخرج في «الصحيحة» (١٩٥٨) .

٦٣٩٠ ـ (لا تزالُ طائفــةٌ من أمــتي على الحقِّ ظاهرين على من ناوَأَهُم ، وهم كالإناءِ بين الأَكَلةِ ، حتى يأتيَ أمرُ اللهِ وهم كذلك . قلنا : يا رسولَ الله ! وأين هم؟ قال : بأكْناف بيتِ المَقْدِسِ . قال : وحدَّثَني : أن (الرَّمْلَةَ) هي (الرَّبْوةُ) ، ذلك أنها مُغَرِّبةٌ ومُشَرِّقةٌ) .

منكر بهذا السياق . أخرجه يعقوب الفسوي في «التاريخ» (٢٩٨/٢) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣١٧/٢٠ ـ ٣١٨) ، من طريقين عن عباد بن عباد الرملي ، عن أبي زرعة السَّيباني عن أبي زرعة (كذا في المعجم) الوعلاني عن كريب السحولي قال : حدثني مرة البهزي : أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

وأخرجه ابن عساكر (١٩٩/١) ، من طريق الفسوي والطبراني . وروايته عن الطبراني مطابقة لما في «المعجم» في كنية الوعلاني : (أبي زرعة) ، بخلاف روايته عن الفسوي ؛ فهي غير مطابقة ؛ لأن فيها (أبي وعلة) . وعند الفسوي (ابن وعلة) ، ورجحه المعلق عليه الدكتور أكرم العمري لا لشيء سوى أنه وجد في «التهذيب» من هذه الطبقة من يسمى (عبدالرحمن بن وعلة) ! ثم أحال في ترجمته على الكتاب المذكور ، ولما رجعنا إليه ؛ لم نجد في شيوخه أو في الرواة عنه ما يرجح ما ذهب إليه ! هذا من جهة .

ومن جهة أخرى ، لو أنه رجع إلى «كنى البخاري» و«كنى ابن أبي حاتم» الذي في آخر كتابه «الجرح» (٢٣٠١/٤٥٢/٢/٤) ؛ لوجد فيهما ما يدل على أن الصواب ما في رواية ابن عساكر عن الفسوي ، قالا ـ والسياق للابن ـ :

«أبو وعلة الوعلاني قال : قدم كريب علينا من مصر ، يريد معاوية فزرناه فقال : حدثني مرة بن كعب البهزي» .

وزاد عليه البخاري (٧٥٢/٧٨) فذكر طرق الحديث .

وإن مما يؤكد ما استصوبته ، ويدل على أن ما في «المعجم» خطأ من بعض الرواة أو النساخ : أن الذهبي أورد في «كناه» أبا وعلة برواية أبي زرعة السيباني عنه ، ولم يذكر في جملة من ذكر في كنية (أبي زرعة) من يكنى بـ (أبي زرعة الوعلاني) . فتأمل . ثم رأيت ابن عساكر قد سبقني إلى التصويب المذكور فالحمد لله .

وجملة القول : أن علة هذا السياق هو أبو وعلة هذا ؛ لأنه لا يعرف إلا في هذه الرواية ؛ فهو مجهول .

على أن عباد بن عباد الرملي فيه ضعف من قبل حفظه ، فمن المحتمل أن يكون أخطأ في إسناده ومتنه . والله أعلم . انظر ترجمته في كتابي «تيسير الانتفاع» يسر الله إتمامه(*) .

وقد خولف في إسناده ومتنه ، فرواه أحمد (٢٦٩/٥) ، والطبراني (١٧١/٨/ ٧٦٤٣) من طريقين عن ضمرة بن ربيعة عن يحيى بن أبي عمرو السَّيباني عن عمرو بن عبدالله الحضرمي عن أبي أمامة الباهلي مرفوعاً . . . نحوه مختصراً ؛ دون جملة الإناء ، والربوة ، ولفظ أحمد :

«ببيت المقدس ، وأكناف بيت المقدس» .

وليس عند الطبراني : «وأكناف . . .» .

وإسناده أصح من إسناد أحمد ؛ لأن الراوي عنده : أبو عمير عيسى بن محمد ابن إسحاق النحاس ، وهو ثقة ، والراوي عند أحمد : **مهدي بن جعفر الرملي**

(*) قد تم ـ فيما نعلم ـ ولم يطبع بعدُ . (الناشر) .

صدوق له أوهام ـ كما في «التقريب» ـ ، فيخشى أن تكون زيادته على أبي عمير من أوهامه .

والمقصود أن ضمرة بن ربيعة ـ وهو صدوق يهم قليلاً ، هو أوثق من عباد بن عباد الرملي ، وقد عرفت مما سبق حاله ـ خالفه متناً وسنداً ، أما المتن فقد بينته آنفاً .

أما السند ، فقد خالفه في موضعين منه :

أحدهما : جعل أبا أمامة مكان (مرة البهزي) .

والآخر : جعل عمرو بن عبدالله الحضرمي مكان أبي وعلة .

والراوي عنهما واحد ، وهو أبو زرعة السَّيباني ـ وهو يحيى بن أبي عمرو السَّيباني ـ .

فالاختلاف عليه منهما يلقي في النفس تردداً في قبول روايتهما معاً ، وما دام أن أحدهما أوثق من الآخر ، فالنفس تطمئن إلى رواية الأوثق منهما ، وهي رواية ضمرة بن ربيعة ، وليس فيها تلك الزيادات ، ويبقى المراجحة بين رواية مهدي ورواية أبي عمير عنه ، وقد عرفت أن رواية هذا أرجح . فيمكن أن يقال يؤخذ من روايتهما ما اتفقا عليه ، وهي : «ببيت المقدس» .

فأقول : نعم ، لولا أمران :

الأول : أن مدار الروايتين على عمرو بن عبدالله الحضرمي ، وهو مجهول أيضاً ؛ لأنه لا يعرف إلا برواية السَّيباني ، فحاله كحال أبي وعلة تماماً .

والآخر : أن هذه الزيادة شأنها شأن الزيادات الأخرى من حيث أنها لم ترد في الأحاديث الأخرى وهي كثيرة جداً ، وبعضها في «الصحيحين» ـ كما تقدم بيانه في الحديث الذي قبله ـ ، فهي منكرة أيضاً ، وبعضها أنكر من بعض . فلا

يغتر أحد بعد هذا البيان والتحقيق بسكوت الحافظ عن حديث أبي أمامة ، ومُرة ، وأبي هريرة في «الفتح» (٢٩٥/١٣) ؛ فإنه - فيما يظهر لي - لم يُجر قلم التحقيق عليه ليتبين له حقيقة علمية لا تخفى على من هو دونه في هذا العلم ، وهي نكارتها لضعف أسانيدها ، ومخالفتها للأحاديث الصحيحة ، ولا سيما وهي تحصر مكان وجود الطائفة المنصورة - وهم أهل الحديث كما قال أحمد وغيره - وهو خلاف الواقع ، وما عليه العلماء ، والحافظ نفسه نقل عن النووي رحمه الله أنه قال :

«ولا يلزم أن يكونوا مجتمعين في بلد واحد ، بل يجوز اجتماعهم في قطر واحد ، وافتراقهم في أقطار الأرض . . .» إلخ ، فراجع فإنه مهم .

ولا ينافي ما تقدم أن يكونوا في بعض البلاد الشامية ؛ لقول معاذ المتقدم موقوفاً ، تارة بهذا البلد ، وتارة في غيره ، وهذا الموقوف هو عندي في حكم المرفوع لقوله ﷺ في أهل الشام :

«لا يزال أهل الغرب ظاهرين على الحق ؛ حتى تقوم الساعة» .

رواه مسلم وغيره ، وهو مخرج في «الصحيحة» (٩٦٥) .

وفي تفسير «أهل الغرب» اختلاف ، والظاهر أنهم أهل الشام ؛ لأنهم غرب المدينة - كما حققه شيخ الإسلام ابن تيمية ، فانظر «الفتاوى» (٢٧/٥٠٧ - ٥٠٨) - . ولكن ذلك لا يستلزم الدوام ، وعدم وجود الطائفة في إقليم آخر - لما تقدم - والله أعلم .

٦٣٩١ - (كانت المرأةُ إذا جاءتِ النبيَّ ﷺ [مُهاجِرَةً] حَلَّفَها عمرُ بالله ما خرجتْ رغبةً بأرضٍ عن أرضٍ ، وباللهِ ما خرجَت التِماسَ دُنيا ، وبالله ما خرجتْ إلا حُبَّاً للهِ ورسولِه) .

ضعيف . أخرجه ابن جرير في «التفسير» (٤٤/٢٨) ، والبزار (٢٢٧٢/٧٥/٣)

- والسياق له -، من طريق قيس بن الربيع عن الأغر بن الصباح عن خليفة بن حصين عن أبي نصر [الأسدي] عن ابن عباس في قوله تبارك وتعالى: ﴿إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله أعلم بإيمانهن﴾، قال: ... فذكره. وقال:

«لا يروى عن ابن عباس إلا بهذا الإسناد، وأبو نصر لم يرو عنه إلا خليفة».

قلت: وذكره البخاري في «الكنى» (٧٢٥/٧٦)، وابن أبي حاتم (٤٤٨/٢/٤ - ٤٤٩) برواية خليفة هذا عنه، وسكت عنه البخاري، وقال ابن أبي حاتم:

«سئل أبو زرعة عنه؟ فقال: كوفي ثقة».

قلت: إذا كان لا يعرف إلا برواية خليفة؛ فمن الصعب أن تعرف ثقته، وكأنه لذلك قال الذهبي في «المغني»:

«لا يعرف». وقال الحافظ في «التقريب»:

«مجهول».

وقد روى له البخاري معلقاً في «صحيحه» أثراً آخر عن ابن عباس، فقال عقبه:

«ويذكر عن أبي نصر أن ابن عباس ...» وقال (١٥٣/٩):

«وأبو نصر هذا لم يعرف بسماعه من ابن عباس».

وقيس بن الربيع مختلف فيه، والراجح فيه أنه - كما قال الذهبي في «المغني» -:

«صدوق سيئ الحفظ».

ونحوه قول الحافظ في «التقريب»:

«صدوق، تغير لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به».

قلت : فقول السيوطي في «الدر المنثور» (٦/٢٠٨) بعدما عزاه لجمع غير المذكورَيْن : «بسند حسن» ؛ لا يخفى ضعفه .

وقد صدّره الحافظ ابن رجب في «شرح الأربعين» (ص٩) بصيغة :

«روي» ؛ مشيراً لضعف إسناده ؛ فأصاب .

وقال الهيثمي في «المجمع» (٧/١٢٣) :

«رواه البزار ، وفيه قيس بن الربيع ، وثّقه شعبة والثوري ، وضعّفه غيرهما ، وبقية رجاله ثقات» .

وتعقبه الحافظ في «مختصر الزوائد» فقال (٢/١١٢) :

«قلت : أعله الشيخ بـ(قيس) ، وقد ذكر البخاري أن (أبا نصر) لم يسمع من ابن عباس ، فهي العلة» .

٦٣٩٢ - (لقد زَوَّجْتُكِ غيرَ دَجَّالٍ . يعني علياً) .

ضعيف . أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤/١٦٥) من طريق قيس بن الربيع عن موسى بن قيس عن حُجر بن عنبس قال :

لما زوَّج رسول الله ﷺ فاطمة من علي رضي الله عنهما قال : . . . فذكره .

أورده في ترجمة موسى بن قيس - وهو الحضرمي - هذا ، وقال :

«يلقب عصفور الجنة ، من الغلاة في الرفض ، يحدث بأحاديث رديئة بواطيل» .

قلت : تفرد العقيلي برميه بالرفض ، وما رواه عنه أن الثوري قال له : أيهما أحب إليك أبو بكر أو علي؟ قال : قلت : علي . فهذا - وإن كنا لا نوافقه عليه -

ليس رفضاً ، فكثير من السلف كانوا يفضلون علياً ، فليس هذا بالذي يقدح فيه ، ولا سيما وقد روى عبدالله بن أحمد في «العلل» (١٢٥/١ و٢٤١) عن أبيه أنه قال فيه :

«ما أعلم إلا خيراً» .

ولذلك لم يضعفه أحد ، بل صرَّح بتوثيقه جمع من المتقدمين والمتأخرين ، وفي «ثقات ابن شاهين» (١٢٩١/٣٠٥) ما نصه :

«وقال ابن نمير : موسى بن قيس . قال : كان ثقة ، روى عنه الناس ، وهو حضرمي» .

وهذا الحديث المرفوع هو الوحيد الذي ذكره العقيلي في ترجمته ، وكان من الممكن أن يدان به ؛ لو أنه كان سالماً من علة ممن دونه أو فوقه . والواقع خلاف ذلك ؛ فإن دونه ـ كما هو ظاهر ـ قيس بن الربيع ، وفيه ضعف معروف ، وكان له ابن يدس في حديثه ما ليس منه .

وقد خالفه في متنه أبو نعيم الفضل بن دكين ؛ فرواه عن موسى بن قيس . . . بلفظ :

«هي لك يا علي ! لستُ بدجال» .

أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (١٩/٨ ـ ٢٠) .

وتابعه عبدالله بن داود ـ وهو الخريبي ـ : ثنا موسى بن قيس . . . به .

أخرجه البزار (١٤٠٦/١٥١/٢) وقال :

«وقوله ﷺ : «لستُ بدجال» يدل على أنه كان وعده ، فقال : إني لا أخلف الوعد» .

ذكر ابن سعد نحوه .

قلت : وهذا اللفظ من هذين الثقتين هو الصحيح عن موسى بن قيس ، وهو مخالف للفظ قيس بن الربيع ؛ فهو منكر ، وقد كنت خرجت رواية عبدالله بن داود من طريق الطبراني عن البزار ؛ لكنها بلفظ :

«هي لك ، على أن تحسن صحبتها» .

قلت : خرجتها في «الصحيحة» (رقم ١٦٦) ، مصححاً إسناده . ثم تبينت أنني كنت واهماً لأسباب :

الأول : أن هذا اللفظ مخالف لرواية البزار المذكورة ، من ناحيتين :

إحداهما : أنه ليس عنده : «على أن تحسن صحبتها» .

والأخرى : عنده ما ليس عند الطبراني : «لستُ بدجال» . وهي أصح بداهة لموافقتها لرواية ابن سعد .

والثاني : أن الهيثمي ذكر في «المجمع» (٢٠٤/٩) رواية الطبراني ؛ دون زيادة «على أن تحسن صحبتها» . وكذلك ذكرها الحافظ في ترجمة حُجر بن قيس هذا من «الإصابة» ، فخشيت أن تكون هذه الزيادة مدرجة في كتاب الطبراني من بعض النساخ .

والثالث : أن حجر بن عنبس ، ويقال : ابن قيس ، لم تثبت صحبته ، فقال الحافظ في «الإصابة» عقب الحديث :

«قلت : اتفقوا على أن حجر بن عنبس لم ير النبي ﷺ ، فكأنه سمع هذا من بعض الصحابة» .

قلت : هذا محتمل ؛ كما يحتمل أن يكون سمعه من بعض التابعين ، ولهذا الاحتمال ؛ جعل المحدثون الحديث المرسل من أقسام الحديث الضعيف ـ كما هو

معلوم ـ ، بخلاف مرسل الصحابي فهو حجة ؛ لأنه يغلب على الظن أنه تلقاه عن صحابي مثله . فلما تبين لي أنه ليس بصحابي ؛ رجعت عن تصحيح إسناده ، والله تعالى هو الهادي .

والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» من طريق العقيلي ، وقال :

«حديث موضوع ، وضعه موسى بن قيس . . .» .

قلت : وهذا من غلوائه ؛ فإن موسى هذا لم يتهمه أحد بوضع ، بل قد وثقه جمع ، وبهذا تعقبه السيوطي في «اللآلي» (٣٦٥/١) ، وانظر «التهذيب» ، و«تيسير الانتفاع» ، فالحديث علته الإرسال . والله تعالى أعلم .

٦٣٩٣ ـ (ألا إنها ستكونُ فتنةٌ . فقلتُ : ما المَخْرَجُ منها يا رسولَ اللهِ؟ قال :

كتابُ اللهِ ، فيه نبأُ ما كان قبلَكم ، وخبرُ ما بعدَكم ، وحُكْمُ ما بينَكم ، هو الفَصْلُ ليس بالهَزْل ، مَنْ تَرَكَهُ مِنْ جَبَّارٍ قَصَمَهُ اللهُ ، ومَن ابتغى الهُدى في غيرِه أضلَّه اللهُ . . .) الحديث .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٢٩٠٨) ، والدارمي (٤٣٥/٢) ، والفريابي في «فضائل القرآن» (١٨٤/٨٠ و٨١) ، والبغوي في «شرح السنة» (١١٨١/٤٣٧/٤) من طريق ابن أخي الحارث الأعور عن الحارث قال :

مررت في المسجد ، فإذا الناس يخوضون في الأحاديث ، فدخلت على علي ، فقلت : يا أمير المؤمنين ! ألا ترى أن الناس قد خاضوا في الأحاديث؟ قال : وقد فعلوها؟! قلت : نعم ، قال : أما إني قد سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره ، والسياق للترمذي وقال :

«لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وإسناده مجهول ، وفي الحارث مقال» .

وأقره البغوي ، ثم الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (١/٢٨٩) .

والجهالة التي أشار إليها الترمذي ، إنما هي في ابن أخي الحارث ؛ فإنه مجهول لا يعرف إلا بهذه الرواية ؛ لكنه قد توبع ، لكن في روايات معلولة ، فوجب علي الكشف عن عللها :

الأولى : قال ابن إسحاق : وذكر محمد بن كعب القرظي عن الحارث بن عبدالله الأعور قال : قلت : لآتين أمير المؤمنين فلأسألنه عما سمعت العشية ، قال : فجئته بعد العشاء . فدخلت عليه . . . فذكر الحديث . قال : ثم قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

«أتاني جبريل عليه السلام فقال : يا محمد ! إن أمتك مختلفة بعدك . قال : فقلت : فأين المخرج يا جبريل؟ قال : فقال : كتاب الله . . .» الحديث نحوه باختصار .

أخرجه أحمد (١/٩١) .

وهذه متابعة قوية من القرظي ؛ لكن السند منقطع ؛ فإن ابن إسحاق مدلس ، وقد علقه ؛ بما يشعر أنه لم يسمعه منه ، وقد حقق الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على «المسند» (٢/٨٨) أنه يروي عنه في «السيرة» بواسطة . وقال :

«إسناده ضعيف جداً من أجل الحارث الأعور» .

وقد رواه محمد بن سلمة بن كهيل عن أبيه عن بكير الطائي بسياق آخر ، فقال : لما أصيب علي رضي الله عنه ؛ فشت أحاديث ، ففزع لها من شاء الله من الناس ، فقالوا : من أعلم الناس بحديث علي؟ فقالوا : الحارث الأعور ، فوجدوا الحارث قد مات . فقالوا : من أعلم الناس بحديث الحارث؟ قالوا : ابن أخيه ، فأتوه

فقالوا : هل سمعت الحارث يذكر في هذا شيئاً؟ وأخبروه بما سمعوا . فقال : نعم سمعت الحارث يقول :

فشت أحاديث في زمن علي رضي الله عنه ، ففزعت ، فأتيت علياً . فقال : ما جاء بك يا أعور؟ فقلت : فشت أحاديث فزعت (الأصل : فجئت) لها ، أنا من بعضها على يقين ، ومن بعضها في شك . فقال : أما ما كنت منه على يقين فدعه ، وأما ما كنت منه في شك فهات . فأخبرته بما يقولون من الإفراط ، فقال علي :

إن جبريل أتى النبي ﷺ فأخبره : أن أمته ستفتن من بعده . فقال له : فما المخرج لهم من ذلك؟ فقال : في كتاب الله . . . الحديث .

أخرجه الحافظ المزي في ترجمة الحارث من «التهذيب» بسنده عن محمد بن سلمة بن كهيل .

ومحمد هذا ؛ قال ابن عدي (٦/٢١٦) :

«واهي الحديث» .

وكذا قال الجوزجاني ، ولفظه كما في «الميزان» :

«ذاهب واهي الحديث» .

وبكير الطائي ؛ قال الحافظ في «التقريب» :

«مقبول ، رمي بالرفض» .

والأخرى : قال ابن لهيعة : عن خالد بن أبي عمران عن علي بن أبي طالب قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

«ستكون فتنة» ، فقلت : ما المخرج منها؟ . . . الحديث مثل حديث الحارث .

أخرجه الفريابي (رقم ٨٢) .

قلت : ورجاله ثقات ؛ لكنه منقطع بين خالد وعلي ، فقد ذكروا في ترجمة خالد : أنه لم يسمع من ابن عمر ، ومات سنة (٧٣) ، ولا من أبي أمامة ، ومات سنة (٨٦) ، فكيف يمكنه السماع من علي وقد مات سنة (٤٠)؟! ولذلك ذكره ابن حبان في (أتباع التابعين) (٢٦٢/٦) ، فيخشى أن يكون تلقاه عن الحارث أو غيره من الضعفاء أو المجهولين .

٦٣٩٤ - (إن كنتَ تَزَوَّجها فَرُدَّ علينا ابنَتَنا) .

منكر . أخرجه البزار (٢٦٥٢/٢٣٥/٣) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١٩٧٥) ، و«الأوسط» (٥٤٤٩/٢/٢٤/٢) ، و«الصغير» (٤٠٠/ الروض) ، ومن طريقه الخطيب في «التاريخ» (٣١٨/٥ - ٣١٩) من طريق محمد بن عبدالله الأَرُزِّي البغدادي : حدثنا عبيدالله بن تمام عن خالد الحذاء عن ابن عباس :

أن علياً خطبَ بنت أبي جهل ، فقال النبي ﷺ : . . . فذكره . وقال الطبراني :

«لم يروه عن خالد إلا ابن تمام ، تفرد به الأَرُزِّي» .

قلت : هو من شيوخ مسلم ، قال الحافظ في «التقريب» :

«ثقة يهم» .

وإنما العلة من عبيدالله بن تمام ؛ فإنه متفق على ضعفه ، وبه أعله الهيثمي (٢٣/٩) وقال البخاري :

«عنده عن خالد الحذاء - وهذا عنه - ويونس عجائب» .

بل كذبه الساجي - كما في «اللسان» - . وذكر أن العقيلي أورد له هذا الحديث ، وقال :

«وفي هذا رواية أصلح من هذا» .

قلت : وليس هذا في مطبوعة «ضعفاء العقيلي» !

وقال ابن حبان في «ضعفائه» (٦٧/٢) :

«كان ممن ينفرد عن الثقات بما لا يعرف من أحاديثهم ؛ حتى يشهد من سمعها ـ ممن كان الحديث صناعته ـ أنها معمولة ، أو مقلوبة ، لا يحل الاحتجاج بخبره» .

والرواية التي أشار إليها العقيلي هي من حديث المِسْور بن مخرمة في قصة خِطبة علي بن أبي طالب رضي الله عنه بنت أبي جهل ، وفيها قوله ﷺ :

«والله لا تجتمع بنت رسول الله وبنت عدو الله مكاناً واحداً أبداً» .

رواه الشيخان وغيرهما . وهو مخرج في «صحيح أبي داود» رقم (١٨٠٥) . ورواه ابن حبان أيضاً (٦٩١٧) .

(تنبيه) : جاء في آخر حديث الترجمة في «معجم الطبراني الصغير» ما نصه :

«انتهى حديث خالد الحذاء ، وفي غير هذا ، قال : فقال النبي ﷺ : والله لا تجتمع بنت رسول الله وبنت عدو الله تحت رجل» .

ولم ترد هذه الزيادة في المعجمين الآخرين ، وأنا أظنها مدرجة من بعض النساخ . والله أعلم .

٦٣٩٥ـ (من خرج حاجّاً يريدُ وجهَ اللهِ ، فقدْ غَفَرَ اللهُ له ما تقدمَ من ذَنْبِه وما تأخَّرَ ، وشَفَعَ فيمَنْ دعا له) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢٣٥/٧) من طريق إسماعيل بن يحيى عن مسعر عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله قال : سمعت النبي ﷺ يقول : . . . فذكره ، وقال :

«غريب من حديث مسعر، لم نكتبه إلا من هذا الوجه» .

قلت : وهو موضوع ، لا أدري كيف فات ابن الجوزي فلم يودعه في «الموضوعات» ! ولا استدركه عليه السيوطي في «ذيل الموضوعات» ! فإن إسماعيل بن يحيى - وهو أبو يحيى التيمي - قال الذهبي في «الميزان» :

«حدث عن أبي سنان الشيباني وابن جريج ومسعر بأباطيل ، وقال صالح بن محمد جَزَرة : كان يضع الحديث . .» .

ثم ساق له عدة أباطيل ، وكذّبه الدارقطني وغيره ، وقد تقدمت له عدة أحاديث تدل على حاله ، فراجع اسمه في فهارس المجلدات الخمس المطبوعة ، والسادس تحت الطبع(*) .

والحديث أورده الحافظ ابن حجر في رسالته «الخصال المكفرة» من رواية أبي نعيم هذه ، وأعله بإسماعيل هذا ؛ وقال :

«إسماعيل بن يحيى متروك الحديث عندهم» .

وقد روي الحديث عن أبي هريرة - مختصراً - بلفظ :

«من حج فلم يرفث ولم يفسق ؛ غفر له ما تقدم من ذنبه» .

أخرجه الترمذي بإسناد ظاهره الصحة ؛ لكن أحد رواته أخطأ في لفظ طرفه الأخير ، والمحفوظ فيه بلفظ :

« . . . رجع كيوم ولدته أمه» .

رواه الشيخان وغيرهما ، وقد خرجته - مبسطاً - في «الضعيفة» (٤٥٨٦) ؛ لبيان شذوذ رواية الترمذي ، فتنبه .

(*) وقد طبع من هذه «السلسلة» حتى الآن ثلاثة عشر مجلداً ، ولله الحمد . (الناشر) .

٦٣٩٦ - (من خرجَ حاجّاً أو مُعْتَمِراً ؛ فله بكلِّ خَطْوَةٍ حتى يَؤوبَ إلى رَحْلِه ألفُ ألفِ حسنةٍ ، ويُمْحَى عنه ألفُ ألفِ سيئةٍ ، وتُرْفَعُ له ألفُ ألفِ درجةٍ) .

موضوع . أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٤٩/١٨) من طريق أبي عمرو **عثمان بن عبدالله الأموي** عن رشدين بن سعد عن يونس بن يزيد وسلمة ابن سنان عن معاوية بن إسحاق عن **يزيد بن عمر بن عبدالعزيز** عن أبيه عن أبي سلمة عن أبي هريرة وابن عباس قالا : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

أورده في ترجمة يزيد بن عمر بن عبدالعزيز ، وذكر أنه روى عنه أبو عائشة السعدي أيضاً ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، ولم أجده عند غيره . وإنما آفة هذا الحديث عثمان بن عبدالله الأموي ؛ فإنه كان يضع الحديث على الثقات ، وله ترجمة سيئة جداً مطولة في «اللسان» ، وتقدم له حديث برقم (٤٦٤) وما قاله ابن حبان والذهبي فيه .

قلت : وهذا الحديث أيضاً مما فات ابن الجوزي والسيوطي ؛ فلم يذكراه في «الموضوعات» ! بل وفات الحافظ ابن حجر ؛ فلم يذكره في «المكفرات» !!

٦٣٩٧ - (لما دخلَ مكةَ ؛ وجدَ بها ثلاثَمائةٍ وستينَ صنماً ، فأشارَ بعصاه إلى كلِّ صنمٍ منها ، وقال : ﴿جاءَ الحقُّ وزَهَقَ الباطلُ إن الباطلَ كان زهوقاً﴾ فيسقطُ الصنمُ ، ولا يَمَسُّه) .

منكر بهذا التمام . أخرجه ابن حبان (١٧٠٢ - موارد) ، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٨٠٩٧/٢/٢٠١/٢) من طريق **عبدالله بن نافع** : حدثنا **عاصم بن عمر** عن ابن دينار عن ابن عمر : أن النبي ﷺ لما دخل . . . الحديث . ورواه في «الكبير»

(١٢/٤٥٢/١٣٦٤٣) دون قوله : «ولا يمسه» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف من أجل عاصم بن عمر - وهو العمري - ضعفه الجمهور ، ومنهم ابن حبان ، فقال في كتابه «الضعفاء» (٢/١٢٧) :

«منكر الحديث جداً ، يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات ، لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات» .

ثم تناقض فأورده في «الثقات» أيضاً ، وقال (٧/٢٥٩) :

«يخطئ ويخالف» .

وخفي هذا التناقض على الهيثمي ؛ فقال في «المجمع» (٦/١٧٦) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» و«الكبير» بنحوه ، وفيه عاصم بن عمر العمري وهو متروك ، ووثقه ابن حبان وقال : يخالف ويخطئ» .

قلت : وعبدالله بن نافع - وهو : الصائغ - ، وفيه ضعف من قبل حفظه . قال الحافظ في «التقريب» :

«صحيح الكتاب ، في حفظه لين» .

وقد صح الحديث من رواية ابن مسعود رضي الله عنه ؛ دون قوله في آخره :

«فيسقط الصنم ولا يمسه» .

رواه الشيخان وغيرهما ، وهو مخرج في «الروض النضير» (٤١٩) .

وقد رواه الطبراني في «المعجم الصغير» من حديث ابن عباس ، وفيه زيادة أخرى منكرة ، وقد تكلمت على إسناده هناك . والغريب أن الحافظ سكت عنه في «الفتح» (٨/١٧) ؛ كما أنه سكت أيضاً عن حديث الترجمة ، وقال :

«رواه الفاكهي وصححه ابن حبان» !

فلم يتنبه للنكارة التي فيه ، وهي قوله : «وأشار بعصاه» ؛ فإنه يعارض قوله في حديث ابن مسعود :

«فجعل يطعنها بعود في يده» .

وأكد المعارضة بقوله في آخره :

«ولا يمسه» ؛ أي : بعصاه ؛ كما في رواية واهية جداً للبيهقي في «الدلائل» (٧٢/٥) من طريق أخرى عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر . ويعارض أيضاً حديث أبي هريرة بنحوه ، وفيه :

« . . . فلما أتى على الصنم جعل يطعنه في عينيه ، ويقول : ﴿جاء الحق . . .﴾» .

رواه مسلم (١٧٢/٥) ، والبيهقي وغيرهما .

وكذلك لم يتنبه للنكارة المذكورة المعلق على «الإحسان» (٤٥٣/١٤) ؛ فجعل حديث ابن مسعود الصحيح شاهداً لهذا الحديث المنكر ؛ دون أن يدري أنه شاهد عليه لا له ! ولعله قلد في ذلك الحافظ ابن حجر !

٦٣٩٨ - (يا ثابتُ ! ألا تَرْضى أن تعيشَ حَمِيداً ، وتُقْتَلَ شهيداً ، وتَدخُلَ الجنةَ؟ قال : بلى يا رسولَ اللهِ ! قال : فعاشَ حميداً ، وقُتِلَ شهيداً يومَ مُسَيلمةَ الكذابِ) .

ضعيف . فيه اضطراب ، وجهالة ، وانقطاع .

١ - أما الاضطراب ؛ فمداره على ابن شهاب الزهري ، وهو على وجوه :

الأول : عنه عن **إسماعيل بن ثابت** : أن ثابت بن قيس الأنصاري قال : يا رسول الله ! لقد خشيت أن أكون هلكت ! قال : «لم؟» ، قال :

١ ـ قد نهانا الله أن نحمد بما لم نفعل ، وأجدني أحب الحمد .

٢ ـ ونهانا الله عن الخيلاء ، وأجدني أحب الجمال .

٣ ـ ونهانا أن نرفع صوتنا فوق صوتك ، وأنا امرؤ جهير الصوت !

فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

أخرجه ابن حبان (٢٢٧٠ ـ موارد) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢/٥٨/ ١٣١٤) من طريق يونس عن ابن شهاب . . . به .

الثاني : عنه عن إسماعيل بن محمد بن ثابت الأنصاري : أن ثابت بن قيس الأنصاري . . فزاد (محمداً) بين (إسماعيل) و(ثابت) .

أخرجه الفسوي في «التاريخ» (١/٣٨٤) ، والطبراني أيضاً (١٣١٥) ، و«الأوسط» أيضاً (١/١٢٣/٢/٢٤٣١) ، وكذا أبو نعيم في «دلائل النبوة» (ص٥٠١) من طرق عن الزهري .

الثالث : قال إبراهيم بن سعد : عن ابن شهاب قال : **أخبرني** إسماعيل بن محمد بن ثابت الأنصاري **عن أبيه** : أن ثابت بن قيس قال : . . . .

أخرجه الحاكم (٣/٢٣٤) ، ومن طريقه البيهقي في «الدلائل» أيضاً . وقال الحاكم :

«صحيح على شرط الشيخين» ! ووافقه الذهبي !

وتابعه على هذا الوجه أبو ثابت بن ثابت بن قيس بن الشماس ، قال : ثني عمي إسماعيل بن محمد بن ثابت بن قيس بن شماس عن أبيه قال : . . . فذكره نحوه .

أخرجه الطبري في «التفسير» (٧٥/٢٦) : حدثنا أبو كريب : ثنا زيد بن حباب ، قال : ثنا أبو ثابت . . . .

ومن هذا الوجه أخرجه الطبراني (١٣١٦) ؛ لكن وقع فيه : حدثني أبو ثابت ابن ثابت بن قيس بن شماس : حدثني أبي ثابت بن قيس بن شماس عن أبيه قال : . . . فذكره .

قلت : فأسقط من إسناده (إسماعيل بن محمد) وقال : «عن أبيه» يعني : قيس بن شماس !

وهذا خلط عجيب لا أدري أهو من أحد الرواة أو النساخ؟ فإن قيس بن شماس قال الحافظ في «التهذيب» (٣٩٨/٨) :

«لا يدرى أدرك الإسلام أم لا؟ قلت : جزم غير واحد أنه مات في الجاهلية» .

الرابع : عن الزهري : أخبرني محمد بن ثابت الأنصاري : أن ثابت بن قيس الأنصاري قال : . . . .

أخرجه الطبراني (١٣١٣) من طريق معاوية بن يحيى عنه .

وتابعه عنده (١٣١٠) صالح بن أبي الأخضر عنه .

ثم تابعه عنده أيضاً (١٣١١) ، وكذا في «المعجم الأوسط» (١/٥٧/٤٢ ـ ط) عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي .

وهذه الطرق الثلاث ضعيفة :

أما الأولى : فمعاوية بن يحيى ضعيف ـ وهو الصدفي ـ .

وأما الثانية : فصالح بن أبي الأخضر فقريب منه في الضعف .

وأما الثالثة : فالأوزاعي إمام ؛ لكن الضعف من شيخ الطبراني : أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة الدمشقي ، وأبوه كان اختلط ـ كما في «اللسان» (٢٩٥/١ و٤٢٢/٥ ـ ٤٢٣) ـ .

الخامس : قال معمر : عن الزهري : أن ثابت بن قيس بن شماس قال : يا رسول الله !

فأسقط كل الوسائط المتقدمة بين الزهري وثابت .

أخرجه الطبري (٧٦/٢٦) ، وعبدالرزاق (٢٠٤٢٥/٢٣٩/١١) ، ومن طريقه البيهقي (٣٥٥/٦) .

فهذا ما وقفت عليه من وجوه الاضطراب ، وهو علة من علل الحديث ـ كما هو معلوم ـ .

٢ ـ وأما الجهالة ؛ فهي في إسماعيل بن ثابت ـ كما في الوجه الأول ـ أو إسماعيل بن محمد بن ثابت ـ كما في الوجه الثاني والثالث ـ وهو الصواب لاتفاق أكثر الرواة عليه عن الزهري ، ولذلك لم يذكره البخاري وابن أبي حاتم في كتابيهما إلا هكذا على الصواب ، ولم يذكرا له راوياً غير الزهري . ويستدرك عليهما : أنه روى عنه أيضاً أبو ثابت بن ثابت بن قيس بن شماس ـ كما تقدم من رواية الطبري ـ . وكأن هذا هو مستند ابن حبان حين ذكره في «ثقاته» (١٦/٤) برواية أبي ثابت هذا عنه .

وكذلك ذكره الشيخان في «الكنى» من كتابيهما .

نعم ، ذكره ابن حبان في «الثقات» (١٥/٤) على الوجه الأول برواية الزهري ! موهماً أنهما اثنان ، وهو وهم ـ كما قال الحافظ في «التعجيل» (ص٣٧) ـ .

ويتلخص من رواية أبي ثابت عن إسماعيل هذا أنه مجهول الحال ، ولعل هذا هو وجه تقوية الحافظ لإسناده ـ كما يأتي ـ .

على أن أبا ثابت هذا لا يعرف إلا برواية زيد بن حباب المتقدمة ؛ فهو مجهول العين . والله أعلم .

٣ ـ وأما الانقطاع ، فهو ظاهر في الوجه الأول والثاني ؛ لأن إسماعيل بن محمد بن ثابت بن قيس لم يدرك جده ثابتاً ، وقد أشار إلى ذلك البخاري بقوله في ترجمة إسماعيل :

«مرسل» . وقال الحافظ في «الفتح» (٦/٦٢١) عقب الحديث :

«وهذا مرسل ، قوي الإسناد ؛ لأن إسماعيل لم يلحق ثابتاً» .

قلت : وهو منقطع أيضاً ؛ حتى لو صح أنه تلقاه عن أبيه محمد بن ثابت عن جده ثابت ـ كما في الوجه الثالث والرابع ـ ، وهو ما استظهره الحافظ في آخر ترجمة محمد بن ثابت من «التهذيب» قال (٩/٨٤) :

«والظاهر أن رواية محمد عن أبيه وعن سالم أيضاً مرسلة ؛ لأنهما قتلا يوم اليمامة وهو صغير ؛ إلا أن يكون حفظ عن أبيه وهو طفل ، وقد أوردوه في الصحابة على قاعدتهم ، ولا تصح له صحبة ، ولا يصح سماع الزهري منه أيضاً» .

قلت : يشير بكلامه الأخير إلى تضعيف ما في الوجه الرابع من تصريح الزهري بالإخبار عن محمد بن ثابت . فهذا انقطاع ثالث .

وثمة انقطاع رابع ، وهو أظهر من كل ما سبق ، وهو ما تقدمت الإشارة إليه في الوجه الخامس .

ومن هذا التخريج والتحقيق يتبين للقراء الكرام خطأ تصحيح الحديث من

الحاكم والذهبي مع الجهالة والانقطاع الذي في إسناده ! ولا سيما أنهما صححاه على شرط الشيخين ، وإسماعيل بن محمد وأبوه لم يخرجا لهما !

وكذلك يتبين لمن وقف على تخريج المعلق على «إحسان المؤسسة» (١٦/١٢٥ ـ ١٢٨) للحديث أنه ترك قراءه حيارى ، حين سوَّد أربع صفحات في تخريجه ؛ دون أن يبين لهم أن الحديث صحيح أو ضعيف ! وكذلك فعل المعلق الداراني على «الموارد» (٧/٢٣٨ ـ ٢٤١) ، لكن الأول صرح في طبعته لـ «الموارد» (٢/١٠٢٤) بأنه ضعيف . فهلا نصح قراءه هناك بهذه الخلاصة ! وفي ذلك دلالة على ما لا يخفى على كل لبيب !

هذا ، ولا يفوتني التنبيه على أن ما في الحديث من شهادته ﷺ لثابت بن قيس بأنه من أهل الجنة ، وخوفه رضي الله عنه من رفعه صوته فوق صوت النبي ﷺ قد صح ذلك من حديث أنس عند البخاري (٣٦١٣) ، ومسلم (١/٧٧) ، وابن حبان (٧١٢٤ و٧١٢٥) ، والبيهقي (٦/٣٥٤) ، وأحمد (٣/١٣٧ و١٤٦) ، وغيرهم من طرق عن أنس ، وفي بعضها أنه قتل شهيداً يوم اليمامة . رضي الله عنه .

٦٣٩٩ ـ (اللهم اغفرْ للأنصارِ ، ولِذَرَارِي الأنصارِ ، ولذراري ذَرَارِيْهِم ، ولِمَوَاليهم ، ولِجِيْرَانِهم) .

منكر بزيادة «الجيران» . أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/١٦٥/ ١٢٤٢٦) ، ومن طريقه ابن حبان (٢٢٩٥ ـ الموارد) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/٣٣/٤٥٣٤) : حدثنا زيد بن حباب عن هشام بن هارون الأنصاري قال : حدثني معاذ بن رفاعة بن رافع الزرقي عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات رجال (الصحيح) ؛ غير هشام بن

هارون ، وهو مجهول ـ كما قال الحافظ في «التقريب» ـ ؛ لأنه لم يرو عنه غير زيد ابن حباب ؛ ولذا قال الذهبي في «الميزان» :

«لا يعرف» .

وأما ابن حبان فوثقه (٥٦٩/٧) على قاعدته في توثيق المجهولين .

ثم أخرجه الطبراني والبزار أيضاً (٣٠٦/٣) ، والمزي في «التهذيب» (٢٦٢/٣٠) من طرق أخرى عن زيد بن حباب . . . به . وقال البزار :

«لا يروى عن رفاعة إلا بهذا الإسناد» .

قلت : وقد عرفت أنه ضعيف لجهالة راويه .

وقد أخطأ في هذا الإسناد حافظان :

أحدهما : الهيثمي ؛ فإنه قال (٤٠/١٠) :

«رواه البزار والطبراني ، ورجالهما رجال الصحيح ؛ غير هشام بن هارون ، وهو ثقة» .

فقوله : «ثقة» ، إنما هو اعتماد منه على توثيق ابن حبان المتقدم ، وهو كثير الاعتماد عليه ـ كما يعرف ذلك العارفون بكتابه هذا ـ ، وذلك من تساهله ، بخلاف تلميذه الحافظ العسقلاني ؛ فإنه متنبه لتساهل ابن حبان في التوثيق ، بل وقد نبَّه عليه في مقدمة كتابه «اللسان» ، وله الفضل الأول ـ بعد الله تعالى ـ في تنبهي لذلك في العصر الحاضر . أقول هذا تجاوباً مني مع قول نبيي ﷺ : «لا يشكر الله من لا يشكر الناس» . فجزاه الله خيراً .

ثم جرى الحافظ على هذا الانتباه ، فكثيراً ما نراه لا يوثق من تفرد ابن حبان في توثيقه ؛ بل نراه يقول فيه : «مقبول» ، أو «مستور» ، أو «مجهول» ، وكنت

قدمت منذ ثلاثين سنة ونيف للطلاب في (الجامعة الإسلامية) درساً عملياً في ذلك على بعض التراجم ؛ فطلبت من أحد الطلاب أن يستخرج أي ترجمة من كتاب «خلاصة تذهيب الكمال» ، قال في صاحبها : «وثقه ابن حبان» ، وأن يستخرجها من «تقريب الحافظ» ؛ فسيجد أنه قال فيها قولاً من أقواله الثلاثة التي ذكرتها آنفاً ، ففعل ذلك في عدة تراجم ؛ فكانت النتيجة ما ذكرت !

ولا أذهب بالقراء بعيداً ؛ فالمثال بين أيديهم ، فهذا هشام بن هارون الراوي لهذا الحديث ، قد عرفت تصريح الحافظ بأنه : «مجهول» في كتابه «تقريب التهذيب» الذي أصله كتابه «تهذيب التهذيب» ، وقد ذكر فيه توثيق ابن حبان .

إذا عرفت هذا ؛ فتذكر أن لكل جواد كبوة ؛ بل كبوات ، ولكن الأمر كما قال الله : ﴿إن الحسنات يذهبن السيئات﴾ ؛ فالعبرة بما يغلب على الشخص من خير أو شر ، أو علم أو جهل ، أو صواب أو خطأ .

أقول : هذا لأن الحافظ الآخر ـ المشار إليه آنفاً ـ ، إنما هو الحافظ العسقلاني نفسه ! فقد قال عقب حديث البزار في كتابه «مختصر زوائد البزار» (٢/٣٧٤ ـ ٣٧٥) :

«إسناده صحيح» !

ويغلب على ظني أنه لا يمكن لمثله أن يقع في مثل هذا الخطأ لو أنه رجع إلى ترجمة هشام وتذكر جهالته . ولو فرض أنه رجع وتسامح ؛ لما زاد على القول بأن إسناده حسن ! ولكنه ـ فيما أظن ـ استقرب الأمر ، واعتمد على توثيق شيخه إياه . والله أعلم .

وقريب من هذا الوهم قول المعلق على «الإحسان» (١٦/٢٧٢) :

«حديث حسن لغيره ؛ هشام بن هارون ذكره المؤلف في «الثقات» ، وقد توبع . . .» .

يشير إلى ما أخرجه الطبراني برقم (٤٥٣٣) : حدثنا **العباس بن الفضل الأسفاطي** : ثنا **إبراهيم بن يحيى الشجري** : ثنا **أبي عن عبيد بن يحيى** عن معاذ بن رفاعة . . . به . وقال المومى إليه عقبه :

«وهذا سند حسن في المتابعات» .

وأقول : هذه دعوى مجردة عن الدليل ؛ فهي مردودة ، فكيف إذا انضم إلى ذلك ما يبطلها؟! وذلك من وجهين :

الأول : أنه إسناد واهٍ ؛ مسلسل بالضعفاء :

١ - عبيد بن يحيى - وهو : المدني - : لم يوثقه غير ابن حبان (١٥٨/٧) ، ولم يرو عنه غير يحيى بن محمد بن هانئ الشجري ؛ فهو مجهول .

٢ - يحيى بن محمد الشجري - المذكور - : لم يوثقه أيضاً غير ابن حبان (٢٥٥/٩) ؛ بل قال أبو حاتم (١٨٥/٢/٤) :

«ضعيف الحديث» . وقال الساجي :

«في حديثه مناكير وأغاليط ، وكان فيما بلغني ضريراً يلقن» .

٣ - إبراهيم بن يحيى الشجري : وثقه ابن حبان أيضاً ، وتابعه الحاكم ؛ كما في «التهذيب» للحافظ ، وقال :

«وقال الأزدي : منكر الحديث عن أبيه ، وقال أبو إسماعيل الترمذي : لم أر أعمى قلباً منه ؛ قلت له : حدثكم إبراهيم بن سعد؟ فقال : حدثكم إبراهيم بن سعد» !

قلت : فمثله في الغفلة مما لا يصلح للاستشهاد به ، ولعل الساجي والأزدي باستنكارهما لحديثه أشارا إلى حديثه هذا ؛ فإنه عن أبيه ، فكيف وفوقه الضعيف والمجهول؟!

٤ ـ بقي شيخ الطبراني العباس بن الفضل الأسفاطي : فهو غير معروف ، أورده ابن الأثير في «اللباب» ، ولم يذكر فيه ما يدل على حاله .

هذا هو الوجه الأول .

وأما الوجه الآخر : فهو أن الحديث قد صح عن زيد بن أرقم ، ومن طرق عن أنس بن مالك ، عند مسلم (١٧٣/٧) ، وكذا البخاري (٤٩٠٦) ـ مختصراً ـ ، والترمذي (٣٨٩٨ و٣٩٠٥) ، وابن حبان (٧٢٣٦ و٧٢٣٨) ، والطيالسي (٦٨٠) ، وابن أبي شيبة (١٢٤١٢) ، وأحمد (٣٦٩/٤ و٣٧٢) و(١٣٩/٣ و١٥٦ و١٦٢ و٢١٣ و٢١٦) بألفاظ مختلفة ، يزيد بعضهم على بعض ؛ ومع ذلك فليس فيها ذكر لتلك اللفظة : (وللجيران) ؛ فدل ذلك على نكارتها وضعفها ، وهذا مما لا يتنبه له ذلك المعلق وأمثاله ، ممن غالب عملهم التخريج دون التحقيق !

وفي بعض الطرق عن أنس سبب دعاء النبي ﷺ بالمغفرة للأنصار ، وهو ما رواه من طرق ثلاثة الإمام أحمد (١٣٩/٣ و٢١٣ و٢١٦ ـ ٢١٧) عن أنس رضي الله عنه قال :

أتت الأنصار النبي ﷺ بجماعتهم فقالوا : إلى متى ننزع من هذه الآبار؟! فلو أتينا رسول الله ﷺ ، فدعا الله لنا ؛ ففجر لنا من هذه الجبال عيوناً؟ فجاؤوا بجماعتهم إلى النبي ﷺ ، فلما رآهم ؛ قال :

«مرحباً وأهلاً ، لقد جاء بكم إلينا حاجة» . قالوا : إي والله ! يا رسول الله ! فقال :

«إنكم لن تسألوني اليوم شيئاً إلا أوتيتموه ، ولا أسأل الله شيئاً إلا أعطانيه» . فأقبل بعضهم على بعض ، فقالوا :

الدنيا تريدون؟! فاطلبوا الآخرة ، فقالوا بجماعتهم : يا رسول الله ! ادع الله لنا أن يغفر لنا ! فقال :

«اللهم ! اغفر للأنصار ، ولأبناء الأنصار ، ولأبناء أبناء الأنصار» . قالوا : يا رسول الله ! وأولادنا من غيرنا . قال :

«وأولاد الأنصار» . قالوا : يا رسول الله ! ومَوالينا . قال :

«وموالي الأنصار» .

وإسناده جيد ، وهو على شرط مسلم ، وأخرجه البزار (٢٨٠٨ و ٢٨٠٩) من الطريقين الأولين ، وأحدهما يقوي الآخر ، وصححه الحاكم (٨٠/٤) ! ووافقه الذهبي !

وله عند أحمد (٢١٧/٣) طريق رابع عن أم الحكم بنت النعمان بن صهباء(*) : أنها سمعت أنساً يقول : عن النبي ﷺ مثل هذا ؛ غير أنه زاد فيه :

«وكنائن الأنصار» .

لكن أم الحكم هذه لا يعرف حالها ؛ كما قال الحافظ ، ومن قبله الحافظ الذهبي ذكرها في (كنى النسوة المجهولات) في آخر «الميزان» .

٦٤٠٠ - (لما أُسرِيَ بي ؛ مرَّتْ بي رائحةٌ طيِّبَةٌ ، فقلتُ : ما هذه الرائحةُ؟ فقالوا : هذه رائحةُ ماشِطَةِ ابنةِ فِرْعَوْنَ وأولادِها ؛ كانتْ تَمشُطُها فوقعَ المِشْطُ من يدِها . فقالت : باسمِ الله . فقالت ابنتُه : أبي؟ فقالت : لا ؛ بل ربِّي وربُّك وربُّ أبيك . فقالتْ : أُخْبِرُ بذلك أبي؟! قالت : نعم . فأخبرتْه ؛ فَدَعى بها وبولدِها ، [فقال : ولك ربٌّ غيري؟! قالت : نعم ؛ ربي وربُّك الله . فأتى بنُقْرَةٍ من نُحَاسٍ فأُحْمِيَتْ] ، فقالت : لي إليك حاجةٌ . فقال : ما هي؟ قالت : تَجْمعُ عظامي وعظامَ ولدي

(*) في الأصل : «صهباء» ؛ تبعاً لنسخة الشيخ من «المسند» ، وفي غيرها : «صهبان» ، وهو الصواب ؛ كما في «التقريب» . (الناشر) .

فتدفِنُهُ جميعاً؟ فقال: ذلك لك علينا من الحقِّ. فأتى بأولادها، فأَلقَى واحداً واحداً حتى إذا كان آخرُ ولدِها ـ وكان صبياً مُرضَعاً ـ؛ فقال: اصبِري يا أُمَّاهُ! فإنك على الحقِّ. ثم أُلْقِيَتْ مع ولدِها).

منكر. أخرجه الحاكم (٢/٤٩٦)، والبزار (١/٣٧/٥٤) عن حماد بن سلمة: أنبأ عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس... مرفوعاً. وقال الحاكم:

«حديث صحيح الإسناد»! ووافقه الذهبي!

وليس كما قالا؛ فإن عطاء بن السائب كان اختلط، وقد روى عنه ابن سلمة في حالة الاختلاط ـ كما سبق بيانه في: «لم يتكلم في المهد إلا ثلاثة...» (رقم ٨٨٠) ـ.

ثم إنه قد صح أن الذي قال لأمه: «اصبري يا أماه! فإنك على الحق».. إنما هو غلام الأخدود ـ كما رواه أحمد وغيره، وسبق تبيانه هناك ـ.

٦٤٠١ ـ (ليلةَ أُسْرِيَ بي انتهيتُ إلى قصرٍ من لُؤْلُؤَةٍ تَتَلأْلأُ نوراً، وأُعْطِيتُ ثلاثاً:

إنك سيِّدُ المُرْسَلينَ، وإمامُ المُتَّقِينَ، وقائدُ الغُرِّ المُحَجَّلِينَ).

منكر. أخرجه البزار (١/٤٩/٦٠ ـ الكشف) من طريق جعفر بن زياد الأحمر عن **الهلال الصيرفي**: ثنا **أبو كثير الأنصاري**: ثنا عبدالله بن أسعد بن زرارة قال: تال رسول الله ﷺ:... فذكره.

قلت: وهذا متن منكر؛ مخالف لأحاديث الإسراء الكثيرة حتى ما كان منها ضعيفاً! وإسناده ضعيف. قال الهيثمي في «المجمع» (١/٧٨):

«رواه البزار، وفيه هلال الصيرفي عن أبي كثير الأنصاري، ولم أر من ذكرهما»!

كذا قال ! وفيه غرابة ؛ فإن هلالاً الصيرفي قد أورده البخاري وابن أبي حاتم في «كتابيهما» برواية جعفر هذا ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وكذلك ذكره ابن حبان في «ثقاته» (٥٧٢/٧) ؛ فهو مجهول .

وأما أبو كثير الأنصاري : فلم أجده إلا في «المقتنى» للذهبي قال (٣٠/٢/ ٥١٩٥) فيه :

«سمع علياً ، وعنه إسماعيل بن مسلم العبدي . . كأنه رفيع» .

قلت : وقد أورده الدولابي في «الكنى» (٩٠/٢) من رواية عمران بن حدير قال : سمعت أبا كثير رفيعاً يقول : سمعت علياً يقول : . . . ، فذكر أثراً في الظلم والعدل .

فإن كان أبو كثير الأنصاري هو رفيعاً هذا ؛ فهو مستور ، لرواية ثقتين عنه ؛ إسماعيل وعمران ، والله سبحانه أعلم .

ثم رأيت في الرواة : (هلال بن أبي حميد الوزان أبو جهم الصيرفي) ، ويقال فيه غير هذا ، وهو ثقة من رجال الشيخين ؛ فاحتمل أن يكون هو هذا ؛ فإنه من طبقته ، ولكنهم قد فرقوا بينهما ، ومنهم الإمام البخاري ، وإن خالفه الخطيب البغدادي ، وقد أطال النفس جداً في بيان رأيه ، وأن هذا الحديث هو من رواية هلال بن أبي حميد المذكور ، وساق في ذلك روايات كثيرة بمتونها ، وغالبها منكر جداً ؛ لأنها جعلت الخصال الثلاث لعلي رضي الله عنه ، حتى خصلة «سيد المرسلين» ! وهذا باطل ظاهر البطلان ، وإن كان في أكثرها جعلت «سيد المسلمين» ، وهذا وإن كان أهون ؛ فإنه باطل أيضاً لوجوه لا مجال الآن لذكرها . وعلى كل حال ، فعلى فرض صحة مخالفة الخطيب ؛ فذلك لا يعني ثبوت الحديث ؛ لبقاء جهالة أبي كثير الأنصاري **أولاً** .

ولأن الرواة قد اضطربوا في إسناده **ثانياً** على وجوه كثيرة ، بيَّنها الخطيب بياناً شافياً في كتابه «الموضح» (١٨٦/١ - ١٩٢) ، لا يتوقف كل من وقف عليها عن

الحكم على الحديث بالضعف - إن لم أقل بالبطلان - ، فمن شاء الاطلاع عليها ؛ رجع إليه . وقد لخص الحافظ في ترجمة عبدالله بن أسعد بن زرارة كلام الخطيب في اضطراب سنده ، وختم ذلك بقوله :

«ومعظم الرواة في هذه الأسانيد ضعفاء ، والمتن منكر جداً . والله أعلم» .

ومن ذلك الاضطراب رواية عمرو بن الحصين العقيلي : ثنا هلال بن أبي حميد عن عبدالله بن أسعد بن زرارة عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ :

«أوحي إلي في علي ثلاث : إنه سيد المسلمين ، وإمام المتقين ، وقائد الغر المحجلين» .

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١٩٩/٧) ، والحاكم (١٣٧/٣ - ١٣٨) ، والخطيب (١٩٢/١) ؛ لكن وقع فيه : «سيد المرسلين» ، وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» ! ورده الذهبي بقوله :

«قلت : أحسبه موضوعاً ، وعمرو وشيخه متروكان» .

وحديث الترجمة عزاه السيوطي في «الدر المنثور» (١٥٣/٤) لأبي قاسم البغوي أيضاً وابن قانع - كلاهما في «معجم الصحابة» - وابن عساكر .

وعزاه الحافظ في «الإصابة» لأبي بكر بن أبي شيبة أيضاً وابن السكن والحاكم .

وأظن أن عزوه للحاكم وهم ؛ التبس عليه حديث الترجمة بحديث عمرو بن الحصين المذكور قريباً . والله أعلم .

٦٤٠٢ - (الأنصارُ مِحْنَةٌ) .

منكر . أخرجه البخاري في «التاريخ» (٤٨٤/١/٢ - ٤٨٥) ، وابن أبي شيبة

في «المصنف» (١٢/١٥٩/١٢٤٠٩) ، وأحمد (٥/٢٨٥ و٦/٧) ، والبزار (١/٥٢/٦٧) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٦/٢٤/٥٣٧٧) من طريق حماد بن زيد : ثنا عبدالرحمن بن أبي شميلة عن رجل رده إلى سعيد الصراف عن إسحاق بن سعد بن عبادة عن أبيه سعد بن عبادة ، قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . ولم يذكر بعضهم الرجل .

وكذلك رواه أبو داود في «فضائل الأنصار» ، كما رواه من طريقه الحافظ المزي في ترجمة الصرّاف هذا من «التهذيب» (١١/١٢٧) ، وسقط من «البزار» ما بين حماد والصرّاف ؛ فلا أدري أهو من النساخ ، أو هكذا وقعت الرواية له؟ وقال عقبه :

«لا نعلمه بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه» .

قلت : وهو منكر ؛ فإن لفظ الحديث عند المذكورين غير البخاري :

«إن هذا الحي من الأنصار محنة ؛ حبهم إيمان . وبغضهم نفاق» .

فجملة الحب والبغض ثابتة في أحاديث صحيحة ، منها حديث البراء في «الصحيحين» ، وهو مخرج في «الصحيحة» (١٩٧٥) ، وهذا اللفظ : (محنة) لم نره إلا بهذا الإسناد ، وهو ضعيف مظلم ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى : إسحاق بن سعد بن عبادة : لا يعرف إلا في هذه الرواية ، ولم يوثقه غير ابن حبان (٤/٢١) ؛ ولذلك قال الذهبي في «الميزان» :

«لا يكاد يعرف» . وقال الحافظ :

«مستور مقل» .

الثانية : الرجل الراوي عنه : لم يسم ؛ فهو مجهول .

الثالثة : الراوي عنه عبدالرحمن بن أبي شميلة : مجهول الحال ، قال ابن المديني :

«لا أعلم روى عنه غير حماد بن زيد ومروان بن معاوية» . ولم يوثقه غير ابن حبان (٧٩/٧) ، وقال الحافظ :

«مقبول» . أي : عند المتابعة ، وإلا ؛ فليِّن الحديث عند التفرد ـ كما هنا ـ .

٦٤٠٣ـ (لا تزالُ المرأةُ تلعنُها الملائكةُ ، أو يلعنُها اللهُ وملائكتُه ، وخُزَّانُ الرحمةِ والعذابِ ما انْتَهَكَتْ من معاصي الله شيئاً) .

منكر . أخرجه البزار في «مسنده» (١١٠/٧٣/١) من طريق فضيل بن سليمان : أنبأ موسى بن عقبة عن عبيد بن سلمان الأغر عن أبيه عن معاذ بن جبل . . . مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ وله ثلاث علل :

الأولى : عبيد بن سلمان الأغر : اختلف فيه الشيخان : البخاري وأبو حاتم ، فليَّنه الأول ، وقال أبو حاتم :

«بل يحول من (الضعفاء)» ـ كما في «الميزان» ـ . ونصه في «الجرح» (٢/٢/ ٤٠٧) :

«لا أرى في حديثه إنكاراً ، يحوَّل من «كتاب الضعفاء» الذي ألفه البخاري» .

وذكره ابن حبان في «الثقات» (١٥٦/٧) .

والثانية : فضيل بن سليمان : فإنه مع كونه من رجال الشيخين ؛ فإنه كثير الخطأ ـ كما قال الحافظ في «التقريب» ـ . ولم يذكر فيه الذهبي في «الكاشف» إلا أقوال الجارحين ؛ ولعله هو علة هذا الإسناد .

والثالثة : النكارة في المتن : فإن فيه مبالغة ظاهرة ، غير معروفة في الأحاديث الصحيحة ؛ فإن اللعنة لا يستحقها من ارتكب شيئاً ما من المعاصي ، ولا معنى لتخصيص النساء بها . والله تعالى أعلم .

٦٤٠٤ - (لَوَدِدْتُ أنَّ بيني وبين أهل نَجْرانَ حجاباً ؛ من شدَّةِ ما كانوا يُجادِلونه ﷺ) .

ضعيف . أخرجه ابن عبدالحكم في «فتوح مصر» (ص٣٠١) : حدثناه عبدالملك ابن مسلمة وأبو الأسود النضر بن عبدالجبار عن ابن لهيعة عن سليمان بن زياد عن عبدالله الحارث بن جزء : أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

وأخرجه البزار في «مسنده» (١/٩٨/١٧١ - الكشف) : حدثنا محمد بن إسحاق : ثنا أبو الأسود : ثنا ابن لهيعة .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله كلهم ثقات ؛ إلا أن ابن لهيعة ضعيف الحديث فيما رواه عنه غير العبادلة ونحوهم ، والمذكوران ليسا منهم .

٦٤٠٥ - (إني لأَعْرِفُ ناساً ما هم أنبياءَ ولا شهداءَ ؛ يَغْبِطُهُمُ الأنبياءُ والشهداءُ بمنزلَتِهم يومَ القيامةِ : الذين يُحبون اللهَ ويُحَبِّبُونه إلى خَلْقِه ، يأمرونهم بطاعةِ اللهِ ، فإذا أطاعوا اللهَ ؛ أحبَّهم اللهُ) .

موضوع . أخرجه البزار (ص٢١ - مختصر الزوائد) عن سعيد بن سلام : ثنا عمر بن محمد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد : أن النبي ﷺ قال : . . . فذكره . وقال :

«لم يُتابع سعيد على هذا» . قال الحافظ :

«قال الشيخ - يعني شيخه الهيثمي - : وهو كذاب ، كذبه أحمد» . وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٢٦/١) :

«رواه البزار ، وفيه سعيد بن سلام العطار ، وهو كذاب» .

قلت : ثم طبع «المختصر» بتحقيق صبري بن عبدالخالق ، وهو فيه (١١٨/١/ ٧٧) . وطبع قبله أصله «كشف الأستار عن زوائد البزار» بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي غفر الله له ، وهو فيه (١٤٠/٨٥/١) .

وأخيراً طبع ثلاثة مجلدات من أصله وهو «البحر الزخار المعروف بمسند البزار» تحقيق الأخ الفاضل الدكتور محفوظ الرحمن ؛ ينتهي الثالث منها بأواخر مسند سعد بن أبي وقاص .

٦٤٠٦ - (كان آخرَ ما عَهِدَ إلينا أنْ قال :

عليكم بكتابِ الله ، وسَتَرْجِعُون إلى قوم يُحبون الحديثَ عني ، فَمَنْ قال عليَّ ما لَمْ أَقُلْ ؛ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَه منَ النارِ ، ومَنْ حَفِظَ عني شيئاً ؛ فَلْيُحَدِّثْه) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٣٣٤/٤) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٩٥/١٩) ، والدولابي في «الكنى» (٥٧/١) ، وابن خزيمة في «حديث علي بن حجر» (١/٣٨) ، وابن الضريس في «فضائل القرآن» (٤٥ - ٤٦) عن الليث بن سعد ، والحاكم (١١٣/١) ، والبزار في «مسنده» (٢١٦/١١/١ - كشف الأستار) جملة التَّبَوُّؤ فقط من طريق عبدالله بن وهب ، كلاهما من طريق عمرو بن الحارث عن يحيى بن ميمون الحضرمي : أن أبا موسى الغافقي سمع عقبة بن عامر الجهني يحدِّث على المنبر عن رسول الله ﷺ أحاديث ، فقال أبو موسى : إن صاحبكم هذا غافل أو هالك ، إن رسول الله ﷺ كان . . . .

والسياق لأحمد ، وكان فيه بعض الأخطاء المطبعية فصححتها من غيره .

وقال الحاكم :

«رواة هذا الحديث عن آخرهم محتج بهم ؛ فأما أبو موسى مالك بن عبادة الغافقي فإنه صحابي سكن مصر ، وهذا الحديث من جملة ما خرجناه عن الصحابي - إذا صح إليه الطريق - على أن وداعة الجهني قد روى أيضاً عن مالك ابن عبادة الغافقي» .

قلت : وفي هذا العطف نظر عندي ؛ لأن ظاهره يعني :

وداعة الجهني روى عن مالك بن عبادة بإسناد آخر غير هذه الطريق ، وهذا مما لم يذكره أحد - فيما علمت - ، وإنما وقع ذلك في هذا الإسناد من بعض الرواة ؛ فقد أخرجه البخاري في «التاريخ» (٣٠١/١/٤ - ٣٠٢) ، وابن الحكم في «فتوح مصر» (ص٣٠٥/٢٠) ، وابن عدي في «الكامل» (١٢/١) ، والدولابي أيضاً من طرق عن عبدالله بن وهب عن عمرو بن الحارث : أن يحيى بن ميمون حدثه : أن وداعة الحمدي حدثه : أنه كان بجنب مالك بن عبادة أبي موسى الغافقي وعقبة بن عامر الجهني [يقص] ، فقال مالك : . . . إلخ ؛ فزاد في السند : (وداعة الحمدي) .

وتابعه ابن بكير عن الليث عن عمرو . . . به .

أخرجه البخاري أيضاً معلقاً .

وتابعه ابن لهيعة عن عمرو . . . به .

أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢٨) ، والطبراني (٢٩٦/١٩) .

وبهذا التخريج يتبين أن الرواة اختلفوا على الليث بن سعد وعبدالله بن وهب في إسناد هذا الحديث ؛ فمنهم من ذكر فيه وداعة الحمدي ، ومنهم من لم يذكره ،

وإن مما لا شك فيه ـ على ما تقتضيه القواعد الحديثية ـ أن الأول أرجح ؛ لأنها زيادة من ثقات ؛ فهي مقبولة ، ولا سيما وهم أكثر ، ومعهم رواية ابن لهيعة التي لم يختلف عليه فيها ، وهو ممن يستشهد به ـ كما هو معروف ـ .

وعلى ذلك فينبغي أن ننظر في حال (وداعة الحمدي) هذا ؛ فأقول :

لم يذكروا فيه أكثر مما في هذا الإسناد : أنه روى عن مالك بن عبادة ، وعنه يحيى بن ميمون . هكذا في كتاب البخاري وابن أبي حاتم و«ثقات ابن حبان» ، ذكره أولاً في (التابعين) ، وقال (٥/٤٩٦) :

«عداده في أهل مصر والشام ، روى عنه أهلها ويحيى بن ميمون» .

ثم ذكره ثانياً في (أتباع التابعين) ، وقال (٧/٥٦٦) :

«وداعة الغافقي ـ مكان : (الحمدي) ـ روى عن أبي موسى الغافقي ، روى عنه يحيى بن ميمون» .

قلت : وهذا من تناقضاته الظاهرة ؛ فإن أبا موسى الغافقي صحابي باتفاقهم ، وقد ذكره ابن حبان نفسه في «الصحابة» ـ كما تقدم ـ . فكيف يذكره في (أتباع التابعين) أيضاً؟!

ثم إن الصحيح في نسبة : (وداعة) إنما هي : (الحمدي) . . لا : (الغافقي) ـ كما حققه المعلق على «تاريخ البخاري» ـ ، ولعل نسبة : (الجهني) ـ التي تقدمت في كلام الحاكم ـ محرفة من الناسخ أو الطابع من : (الحمدي) . والله أعلم .

ويتلخص مما ذكر : أن الرجل مجهول لا يعرف إلا بهذه الرواية ؛ فهو علة هذا الحديث ، فهو يخدج فيما أشار إليه الحاكم إلى صحته في كلامه الذي نقلته قبل . وتمام كلامه :

«وهذا الحديث قد جمع لفظتين غريبتين :

إحداهما : «فمن حفظ شيئاً ؛ فليحدث به» ، وقد ذهب جماعة من أئمة الإسلام إلى أنه ليس للمحدث أن يحدث بما لا يحفظه .

والأخرى : «سترجعون إلى قوم يحبون الحديث عني»» .

قلت : ولغرابة هذه اللفظة ؛ أخرجت الحديث في هذه «السلسلة» ؛ لجهالة (وداعة) ، ولأني لم أجد لها شاهداً ، ولأنها قد تستغل من بعض أعداء السنة ، ويتخذها سلاحاً لمحاربة الحديث ، والدعوة إلى الاعتماد على القرآن وحده ، ولا يخفى ما في ذلك من الضلال ؛ بل والخروج عن الإسلام . والله المستعان .

وفي ذهني أنني كنت قرأت في بعض الروايات أن هذه اللفظة إنما هي من قول عمر رضي الله عنه ، وقد بحثت عنه ؛ فلم يتيسر لي العثور عليه ، فمن كان عنده علم ؛ فليدلنا عليه ، وله من الله أحسن الجزاء ، ومني عاطر الثناء .

وسائر الحديث مما لا شك في صحته ، وبخاصة فقرة (التبَوُّؤ) ؛ فإنها متواترة - كما هو معلوم عند أهل الحديث والسنة - .

٦٤٠٧ - (ثلاثةٌ لا يَريحون رائحةَ الجنةِ : رجلٌ ادَّعى إلى غيرِ أبيه ، ورجلٌ كذبَ على نَبيِّه ، ورجلٌ كذبَ على عَيْنَيْه) .

ضعيف جداً . أخرجه البزار في «مسنده» (١/١١٦/٢١٤) : حدثنا محمد بن مسكين : ثنا يحيى بن حسان : ثنا **عبدالرزاق بن عمر** عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال : . . . فذكره موقوفاً عليه .

ورفعه بعضهم : أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢/٧٧٧) من طريق إسحاق بن عقيل بن عبدالرزاق - يعني : ابن عمر الدمشقي - قال : سمعت

جدي عبدالرزاق بن عمر : نا الزهري . . . به مرفوعاً ؛ إلا أنه وقع فيه : «ورجل كذب عليّ» .

أورده في ترجمة إسحاق هذا برواية محمد بن محمد بن سليمان الباغندي فقط عنه هذا الحديث ، ولم يزد ، فهو مجهول . وقال البزار عقبه :

«لا يروي عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد ، تفرد به عبدالرزاق بن عمر ، وهو دمشقي ، وقال بعض من روى عنه : (أيلي) ، وقد حدث عن عبدالرزاق بن عمر : عبدالغفار بن داود ويحيى بن حسان» .

قلت : وهو الثقفي أبو بكر الدمشقي الكبير ، له ترجمة واسعة وسيئة في «تاريخ ابن عساكر» (١٠/٢٩١ ـ ٢٩٥) ، وترجم له في «التهذيب» تمييزاً ، وهو من الضعفاء الذي ضعفهم جمع من الحفاظ ، بل قال ابن معين :

«كذاب» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«متروك الحديث عن الزهري ، ليِّن في غيره» .

وتفصيل هذا التفريق في «تهذيبه» .

٦٤٠٨ ـ (يا أبا الدَّرْدَاء ! إذا آذاك البَرَاغِيْثُ فخَذْ قَدَحاً من ماء ، واقرأْ عليه سَبْعَ مرات : ﴿وما لنا أنْ لا نتوكلَ على اللهِ﴾ الآيةَ ، فإنْ كنتم آمنتم بالله فكُفُّوا شرَّكم وأذاكم عنَّا ، ثم تَرُشُّ حولَ فِراشِك ؛ فإنك تَبيْتُ تلك الليلةَ آمناً من شرِّهم) .

منكر . أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (٣/٢٧٠ ـ زهر الفردوس) من طريق عبدالله بن عبدالوهاب الخوارزْمي : حدثنا عاصم بن عبدالله : حدثنا إسماعيل بن حكيم عن أبي مريم عن أبي الدرداء رفعه .

قلت : وهذا إسناد مظلم :

١ ـ أبو مريم : في طبقته جمع ، بعضهم ثقة ، وبعضهم مجهول ، ولم يتبين لي من هو .

٢ ـ إسماعيل بن حكيم : لعله الذي في «الجرح» (١/١٦٥) :

«إسماعيل بن حكيم الخزاعي : روى عن محمد بن المنكدر . . . روى عنه عمرو بن الحصين العقيلي ، وعبدالرحمن الزهري ـ رستة ـ ومحمد بن أبي بكر المقدمي» .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

٣ ـ عاصم بن عبدالله : لم أعرفه ، وهناك راويان بهذا الاسم والنسبة ، أحدهما في «الجرح» ، والآخر في «الثقات» (٧/٤٥٩) ، ولكل منهما شيخ وراوٍ عنه يختلف أحدهما عن الآخر ؛ فلا أدري هما واحد ، أم اثنان؟ وسواء كان هذا أو ذاك ؛ فهل هو هذا؟

٤ ـ وأما عبدالله بن عبدالوهاب الخوارزمي : فقد ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال (٨/٣٦٧) :

«ربما أغرب» . وأورده أبو نعيم في «أخبار أصبهان» ، وقال (٢/٥٢) :

«قدم أصبهان ، وحدث بها ، في حديثه نكارة» .

ونقله الحافظ عنه في «اللسان» وأقره ، وفاته توثيق ابن حبان وقوله فيه !

وبالجملة : فهذا الإسناد لا يصح ؛ فإن لم يكن من مناكير الخوارزمي التي أشار إليها أبو نعيم ؛ فهو ممن فوقه . وقد قال العقيلي في «الضعفاء» (٢/١٥٨) تحت الحديث الآتي بعده :

«ولا يصح في البراغيث عن النبي ﷺ شيء» .

والحديث ذكره السيوطي في «الدر» (٧٢/٤) من رواية الديلمي عن أبي الدرداء ، ومن رواية المستغفري في «الدعوات» عن أبي ذر مثله ، وعزاه السخاوي في المقاصد (٤٦١) للعسكري في «الدعوات» ، وما أظن إسناده إلا كإسناد الأول[1] ، وسكت السيوطي عنهما كغالب عادته .

وكذلك ذكرهما في رسالته التي أسماها : «الطرثوث في خبر البرغوث» التي نشرها الدكتور عبدالهادي التازي ، وقد ساق فيها السيوطي ما هب ودب من الأحاديث المرفوعة ، والآثار الموقوفة ؛ دون أي تحقيق فيها ـ كما هي عادته في رسائله التي يجمع مادتها من هنا وهناك ـ .

ومن تلك الآثار التي ساقها عقب هذا الحديث ـ ما عزاه لابن أبي الدنيا في «التوكل» ـ : أن عامل إفريقية كتب إلى عمر بن عبدالعزيز يشكو إليه الهوام والعقارب ؛ فكتب إليه :

وما على أحدكم إذا أصبح وأمسى ؛ أن يقول : ﴿وما لنا ألا نتوكل على الله﴾ الآية . قال زرعة بن عبدالله ـ أحد رواته ـ : وينفع من البراغيث .

قلت : أخرجه في «التوكل» (٢٠/١٠ ـ مجموعة الرسائل) من طريق بقية عن زرعة بن عبدالله الزبيدي عن عبدالله بن كريز ، قال : كتب عامل إفريقية . . . إلخ .

وهذا إسناد ضعيف مجهول ؛ بقية ـ وهو : ابن الوليد ـ مدلس ، وقد عنعن .

---

(١) وقد ذكر العلامة الكتاني في «رسالته» (ص٣٩) كتابه هذا «الدعوات» وغيره ثم قال : «لكنه يروي الموضوعات من غير تبيين ، كفعل غير واحد من المحدثين» .

وزرعة بن عبدالله الزبيدي : قال أبو حاتم :

«مجهول ، ضعيف الحديث» .

وعبدالله بن كريز : الظاهر أنه المترجم في «اللسان» ، وذكر عن العلائي : أنه لا يعرف .

٦٤٠٩ ـ (لا تَلْعنه ـ يعني : البُرْغُوثَ ـ (وفي روايةٍ : لا تَسُبَّه) ؛ فإنه أيقظَ نبياً من الأنبياءِ للصلاةِ . (وفي روايةٍ لصلاةِ الفجرِ)) .

ضعيف . أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١٢٣٧) ، وأبو يعلى في «المسند» (٢٩٥٩ و٣١٢٠) ، وكذا البزار (٢/٤٣٤/٢٠٤٢ ـ كشف الأستار) ، والعقيلي في «الضعفاء» (٢/١٥٨) ، وابن عدي في «الكامل» (٣/٤٢٢) ، ومن طريقهما أخرجه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/٢٢٥/١١٨٩) ، والدولابي في «الكنى» (١/١٤٢) ، وابن حبان في «الضعفاء» أيضاً (١/٣٥٠) ، والطبراني في «الدعاء» (٣/١٧٢٠/٢٠٥٦) ، والبيهقي في «الشعب» (٤/٣٠٠/٥١٧٩) من طريق سويد أبي حاتم عن قتادة عن أنس بن مالك :

أن رجلاً لعن برغوثاً عند النبي ﷺ فقال : . . . فذكره . وقال البزار :

«لا نعلم أحداً رواه عن قتادة عن أنس إلا سويداً ، وقد [ذكروا أنه] تابعه سعيد بن بشير عليه» .

قلت : سويد ـ وهو : ابن إبراهيم صاحب الطعام ـ متكلم فيه من قبل حفظه ، وبخاصة في روايته عن قتادة ، قال ابن عدي في آخر ترجمته ـ بعد أن ساق له أحاديث أخرى غير هذا ـ :

«وله غير ما ذكرت عن قتادة وغيره ، بعضها مستقيمة ، وبعضها لا يتابعه

أحد عليها ، وإنما يخلط على قتادة ، ويأتي بأحاديث عنه لا يأتي بها أحد غيره ، وهو إلى الضعف أقرب» . وقال الساجي :

«فيه ضعف ، حدَّث عن قتادة بحديث منكر» .

ولعله يعني هذا . وقال العقيلي عقب الحديث :

«ولا يصح في البراغيث عن النبي ﷺ شيء» .

ونقله عنه ابن القيم في «المنار المنيف» وأقره ، وسبقه إلى ذلك ابن الجوزي في آخر إعلاله للحديث .

ولقد خالف هؤلاء النقاد الثلاثة بعض المتأخرين ـ ممن ليس لهم قدم راسخة في هذا العلم الشريف ـ ؛ فقال الشيخ علي القاري في «الموضوعات الكبرى» (ص٤٩٠) رداً على ابن القيم :

«وهذا غريب منه ؛ فقد روى أحمد والبزار و . . .» إلخ .

فأقول : وهذا مما لا قيمة له مطلقاً ؛ لأن التخريج وسيلة لا غاية ، هو وسيلة لمعرفة حال الإسناد صحة أو ضعفاً ، فالانشغال بالوسيلة عن الغاية مما لا يجوز بداهة ، وبخاصة في مجال الرد على مثل ابن القيم والعقيلي .

وقريب من ذلك رد الشيخ (أبو غدة) على ابن القيم ؛ فإنه ـ وإن زاد على التخريج كلاماً في بعض رواته ؛ فإنه ـ قلَّد فيه الهيثمي في «مجمعه» ! والتقليد ليس علماً يرد به على المحققين أمثال ابن القيم رحمه الله ، هذا لو كان صواباً ، فكيف وفيه ما ستراه من التساهل الذي عرف به الهيثمي؟!

على أن أبا غدة لم يكتف بما ذكرنا ؛ بل أضاف إلى ذلك خطأين آخرين ، أحدهما شارك فيه الشيخ القاري في نقل التخريج الخالي عن الغاية ـ وهو الكلام

على الإسناد ـ إلا أنه نقله عن السخاوي في «المقاصد» ، وجاء فيه أنه رواه أحمد في «مسنده» ! وهو وهم محض ، لم يتنبه له أبو غدة ، ولو تنبه له ؛ لأقره ، لأن الغاية تبرر الوسيلة عنده ! والغاية لديه تخطئة ابن القيم رحمة الله عليه ؛ ألا تراه في سبيل ذلك بتر من كلام الهيثمي ما يظهر لقرائه خلاف مراده؟! وهذا هو الخطأ الثاني ؛ بل هي منه خطيئة ، فانظر كلامه ـ فإنه طويل لا مجال لذكره ـ تتبين لك الحقيقة بعد أن تقابله بكلام الهيثمي ، قال رحمه الله (٨/٧٧) بعد أن ساق الحديث :

«رواه أبو يعلى والبزار والطبراني في «الأوسط» ، ورجال الطبراني ثقات ، وفي سعيد بن بشير ضعف ، وهو ثقة ، وفي إسناد البزار سُويد بن إبراهيم ، وثَّقه ابن عدي وغيره ، وفيه ضعف ، وبقية رجالهما رجال الصحيح» .

ولقد يلاحظ القراء معي اختلاف عبارة الهيثمي في الرجلين ؛ ففي سعيد بن بشير جزم بتوثيقه مع ضعف فيه ، وفي سويد لم يجزم بتوثيقه ، وإنما عزا التوثيق لابن عدي وغيره ، ولكنه زاد فقال : «وفيه ضعف» ؛ فهذه الزيادة حذفها أبو غدة من كلام الهيثمي ـ كما أشرت إليه آنفاً ـ ؛ ليظهر لقرائه أن الرجل ثقة أيضاً ، وبذلك يتم رده المزعوم على ابن القيم ، ولكن هيهات[1] !

ومع أن الهيثمي أشار إلى الضعف الذي في الرجلين ؛ فإنه وقع في خطأين ؛ أحدهما في سعيد ، والآخر فيهما معاً .

١ ـ أما هذا الخطأ المزدوج فهو :

---

(١) وقد أشار إلى هذا التحريف الشيخ الفاضل بكر أبو زيد في كتابه القيِّم «تحريف النصوص» (ص ١٥٧) في تحريفات أخرى له بيّنها بلغت ثلاثين تحريفاً ، حمله عليها تعصبه الأعمى لمذهبه على أهل السنة أصابتني أنا أحدها . انظر (ص١٤٩) منه .

أولاً : نسب إلى ابن عدي أنه وثق سويداً ، والواقع خلافه ؛ فقد نقلت عنه آنفاً قوله فيه :

«وهو إلى الضعف أقرب» ، وقوله :

«إنه يخلط على قتادة» .

فأين التوثيق المزعوم؟

ثانياً : هب أنه وثَّقه ـ كما وثَّق بعضهم سعيداً ـ ؛ فقد اعترف أنهما قد ضُعِّفا أيضاً ـ يعني من بعضهم ـ ، وحينئذٍ كان عليه أن يطبِّق عليهما قاعدة (الجرح مقدم على التعديل إذا بيَّن السبب) ، وهذا ظاهر جداً في كلام ابن عدي المذكور في (سويد) ؛ ولهذا قال ابن حجر في «التقريب» :

«صدوق سيئ الحفظ ، له أغلاط ، وقد أفحش ابن حبان فيه القول» .

قلت : وإنما أفحش ابن حبان القول فيه لروايته لهذا الحديث ؛ فقال :

«يروي الموضوعات عن الأثبات ، وهو صاحب حديث البرغوث ؛ روى عن قتادة . . .» فذكره ـ كما تقدم ـ .

هذا في سويد .

وأما سعيد بن بشير : فالأمر فيه أوضح ؛ لكثرة المضعفين له من كبار الأئمة من المتقدمين والمتأخرين ، مع كونه موثقاً من آخرين ، لكن الباحث المتجرد عن الهوى لا يسعه أن يستخلص من أقوال الفريقين إلا أنه صدوق في نفسه ، ضعيف في حفظه ؛ فمثله ليِّن لا يحتج به ـ إعمالاً للقاعدة المذكورة آنفاً ـ ، ولا سيما أنه الذي انتهى إليه بعض الأفاضل الثقات من أهل بلده أعني : أبا مسهر الدمشقي ؛ فإنه قال فيه :

«لم يكن في بلدنا أحفظ منه ، وهو منكر الحديث» .

قلت : وبخاصة في روايته عن قتادة كهذا الحديث ؛ فقد قال ابن نمير :

«يروي عن قتادة المنكرات» . وقال ابن حبان (١/٣١٩) :

«يروي عن قتادة ما لا يتابع عليه» .

ولذلك لما ذكره الذهبي في «المغني في الضعفاء والمتروكين» ؛ لم يذكر فيه إلا أقوال الجارحين . وجزم الحافظ بقوله فيه :

«ضعيف» .

فمن القوم بعدهم؟!

إذا عرفت ما تقدم ؛ فما هو حديث بشير هذا ومن رواه؟ فأقول :

هو مختصر عن حديث سويد ؛ رواه الوليد بن مسلم عنه عن قتادة عن أنس قال :

ذكرت البراغيث عند النبي ﷺ فقال :

«إنها توقظ للصلاة» .

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/٥١/١/٥٨٦٢) ، والبيهقي (٤/٣٠٠/٥١٧٨) من طريق الوليد بن مسلم . . . به . وقال الطبراني :

«لم يروه عن سعيد بن بشير إلا الوليد بن مسلم» .

قلت : والوليد بن مسلم كان يدلس تدليس التسوية ؛ فهذه علة أخرى غير ضعف سعيد بن بشير ؛ فينبغي التنبه لهذا !

ثم رأيت له متابعاً في «مسند الشاميين» (٢/٥٠١ - المصورة) عن معن بن عيسى القزاز : ثنا سعيد بن بشير . . . به .

لكن شيخ الطبراني مسعدة بن سعد العطار المكي لم أجد له ترجمة ، وقد روى له في «المعجم الأوسط» نحو (٦٥)حديثاً .

وفي الباب عن علي قال :

بينما نحن مع رسول الله ﷺ ، فآذتنا البراغيث ؛ فسببناها ، فقال رسول الله ﷺ :

«لا تسبوا البراغيث ، فنعمت الدابة ؛ توقظكم لذكر الله» .

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٢/١٢٠) ، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/٢٩٨/١/٩٤٧٢) من طريقين عن يعقوب بن إبراهيم أبي يوسف القاضي عن سعد بن طريف عن الأصبغ بن نُباتة عنه . وقال الطبراني :

«لا يروى عن علي إلا بهذا الإسناد ، تفرد به آدم» .

قلت : هو : ابن أبي إياس ـ كما في حديث قبله عند الطبراني ـ وهو ثقة من شيوخ البخاري ؛ لكنه لم يتفرد به ـ كما أشرت إليه بقولي : «طريقين» ـ ؛ فقد تابعه عند العقيلي أبو الحارث الوراق ، لكن هذا ـ واسمه : نصر بن حماد ـ : قال الذهبي في «الكنى» :

«واهٍ» . وله ترجمة سيئة في «التهذيب» ؛ حتى قال فيه ابن معين وغيره :

«كذاب» .

والراوي عن آدم هاشم بن مرثد قد روى له الطبراني في «معجمه الأوسط» نحو أربعين حديثاً ، ولم أجد له ترجمة ؛ إلا قول الذهبي في «الميزان» و«المغني» :

«قال ابن حبان : ليس بشيء» .

ولم يترجم له ابن حبان في «الضعفاء» ، ولم يورده الحافظ في «اللسان» على خلاف عادته ؛ فإنه يورد فيه ما ليس في «تهذيبه» ، وهذا منه . فالله أعلم .

ثم إن حال الإسناد من فوق أسوأ . فإن سعد بن طريف : قال الحافظ :

«متروك ، رماه ابن حبان بالوضع ، وكان رافضياً» .

وبه أعله ابن الجوزي فقال :

«حديث لا يصح ، والمتهم به سعد بن طريف ؛ فإنه كان يضع الحديث ، لا يحل لأحد أن يروي عنه ، وليس بشيء» .

قلت : وقريب منه الراوي عنه : أصبغ بن نباتة : قال الذهبي في «الكاشف» :

«تركوه» . وقال الحافظ :

«متروك ، رمي بالرفض» . وقال الهيثمي في «المجمع» (٨/٧٧ - ٧٨) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه سعد بن طريف وهو متروك» .

وقال العقيلي عقبه :

«ولا يثبت عن النبي ﷺ في البراغيث شيء» .

وتقدم مثله تحت حديث أنس ، مع ذكر من وافقه من النقاد ومن خالفهم من المتأخرين .

ومع وضوح علل هذا الحديث من جميع طرقه ، وتصريح الحفاظ بأنه لا يصح في الباب شيء ؛ يستغرب جداً سكوت الحافظ السخاوي عنها في «المقاصد» (ص٤٦٥) ؛ فلم يبيِّن شيئاً من عللها ، الأمر الذي قد يوهم من لا علم عنده ثبوتَها . ومثله السيوطي ؛ إلا أنه لا يستغرب ذلك منه لأنها عادته !

ولذلك فإني كنت أودّ له أن لا يخلي رسالته من فائدة تربوية ، إذ خلت من فائدة علمية حديثية ؛ أن يشير على الأقل إلى أن في السنة أحاديث كثيرة صحيحة

طيبة في تأديب المؤمن وتهذيبه حتى في لسانه ؛ فلا يسب شيئاً ـ فضلاً عن لعنه ـ ، مثل سب الدهر والدِّيك والريح ونحو ذلك مما لا يدخل في دائرة التكليف والاختيار ، وإن من أجمعها قوله ﷺ :

«من لعن شيئاً ليس له بأهل ؛ رجعت اللعنة عليه» .

وهو حديث صحيح مخرج في المجلد الثاني من «سلسلة الأحاديث الصحيحة» رقم (٥٢٨) . وقال ﷺ :

«ليس المؤمن بالطعان ولا اللعان ، ولا الفاحش ، ولا البذيء» .

وهو مخرج في المصدر المذكور في المجلد الأول ، رقم (٣٢٠) .

٦٤١٠ـ (يا مَلَكَ الموتِ ! ارْفُقْ بصاحبي ؛ فإنه مؤمنٌ . فقال ملكُ الموتِ عليه السلامُ : طِبْ نَفْساً ، وقَرَّ عَيْناً ، واعلمْ أني بكلِّ مؤمنٍ رفيقٌ ، واعلمْ يا محمدُ ! أني لأَقْبِضُ رُوْحَ [ابن] آدمَ ، فإذا صَرَخَ صارِخٌ من أهله ؛ قُمْتُ في الدارِ ومعي رُوْحُه ، فقلتُ : ما هذا الصارخُ؟ والله ! ما ظَلَمْناه ، ولا سَبَقْنا أجلَه ، ولا استَعْجَلْنا قَدَرَه ، ومالنا في قَبْضِه من ذنب ، فإن تَرْضَوا بما صنعَ اللهُ ؛ تُؤْجَروا ، وإنْ تحزَنوا وتَسْخَطوا ؛ تَأْثَموا وتُؤْزَروا ، ما لكم عندنا من عُتْبى ، وإنَّ لنا عندَكم بعدُ عَوْدَةً وعودةً ، فالحذرَ الحذرَ ! وما مِنْ أهلِ بيت يا محمدُ ! ـ شَعَرٍ ولا مَدَرٍ ، بَرٍّ ولا بَحْرٍ ، سهل ولا جبلٍ ، إلا أنا أَتَصَفَّحُهم في كلِّ يوم وليلةٍ ، حتى لأَنا أَعرَفُ بصغيرِهم وكبيرِهم منهم بأنفسِهم ، والله ! يا محمدُ ! لو أردتُ أن أَقْبِضَ روحَ بَعُوضةٍ ؛ ما قَدِرتُ على ذلك حتى يكونَ اللهُ هو أَذِنَ بقَبْضِها) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «الكبير» (٤١٨٨) من طريق محمد بن عبدالله

ابن عبيد بن عقيل : ثنا إسماعيل بن أبان : ثنا **عمرو بن شمر الجعفي** عن جعفر ابن محمد عن أبيه قال : سمعت **الحارث بن الخزرج** يقول : حدثني أبي قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول ـ ونظر النبي ﷺ إلى ملك الموت عليه السلام عند رأس رجل من الأنصار ـ ، فقال : . . . فذكره . قال جعفر :

بلغني أنه إنما يتصفحهم عند مواقيت الصلاة ، فإذا نظر عند الموت ، فمن كان يحافظ على الصلوات ؛ دنا منه الملك ودفع عنه الشيطان ، ويلقنه الملك : (لا إله إلا الله محمد رسول الله ، وذلك الحال العظيم) .

وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/٣٢٥ ـ ٣٢٦) من رواية الطبراني وقال :

«وفيه عمر بن شمر الجعفي ، والحارث بن الخزرج ، ولم أجد من ترجمهما ، وبقية رجاله رجال (الصحيح) ، وروى البزار منه إلى قوله : (واعلم أني بكل مؤمن رفيق)» .

قلت : كذا وقع في «المجمع» : (عمر) . . ولذلك لم يعرفه ، وإنما هو : (عَمرو) ـ كما تراه في «المعجم» ـ ، ولم يتنبه لذلك صاحبنا الشيخ حمدي عبدالمجيد السلفي في تعليقه عليه ، فنقل كلام الهيثمي دون أي تعليق عليه !

وعمرو بن شمر ـ وهو : الجعفي ـ ؛ معروف بالضعف الشديد ؛ فقال البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/٢/٣٤٤) :

«منكر الحديث» .

ومن طريقه رواه ابن شاهين أيضاً في «الجنائز» ، وابن منده مختصراً ، وابن أبي عاصم وابن قانع ؛ كما في «الإصابة» للحافظ ابن حجر ، وقال :

«وعمرو بن شمر متروك الحديث» .

وإسماعيل بن أبان : اثنان :

الأول : أبو إسحاق الوراق الأزدي الكوفي .

والآخر : أبو إسحاق الخياط الكوفي .

فإن كان الأول ؛ فهو ثقة .

وإن كان الآخر ؛ فهو متروك أيضاً ، قال البخاري (١/١/٣٤٧) :

«متروك ، تركه أحمد» . وكذبه غيره .

ولم يترجح عندي أيهما المراد هنا ؛ فإنهما من طبقة واحدة ، وظاهر كلام الهيثمي أنه الأول . والله أعلم .

ثم تأكدت أنه الأول من «تهذيب المزي» ؛ فإنه ذكر أنه روى عن عمرو بن شمر الجعفي .

والحديث أخرجه السهمي أيضاً في «تاريخ جرجان» (٣١ - ٣٢) ، وابن منده في «المعرفة» (٢/٢ - مخطوطة الظاهرية) وقال :

«الخزرج أبو الحارث مجهول ، وفي إسناد حديثه نظر» .

وقد عرفت أن العلة الكبرى إنما هي عمرو بن شمر ، وأنه متروك ؛ بل قد كذبه بعضهم ، وقال ابن حبان في «الضعفاء» (٧٥/٢) :

«كان رافضياً ، يشتم أصحاب رسول الله ﷺ ، وكان ممن يروي الموضوعات عن الثقات» .

ومن طريقه أخرجه البزار في «مسنده» (١/٣٧٢/٧٨٤) ببعضه - كما تقدم ذكره عن الهيثمي - .

ومن طريقه أخرجه أبو الشيخ في «العظمة» (٩٣٨/٣ ـ ٩٣٩) ؛ لكنه أرسله أو أعضله ؛ فلم يجاوز (جعفر بن محمد بن علي عن أبيه) .

٦٤١١ـ (لما أهْبطَ اللهُ آدم إلى الأرضِ ؛ قامَ وُجاهَ الكعبةِ فصلى رَكْعَتَيْنِ ، فألْهَمَهُ اللهُ هذا الدعاءَ :

اللهم ! إنك تعلمُ سَرِيْرَتي وعَلانِيَتي ؛ فاقبلْ مَعْذِرتي ، وتَعْلَمُ حاجتي ؛ فأعْطِني سُؤْلي ، وتعلمُ ما في نفسي ؛ فاغفرْ لي ذَنبي .

اللهم ! إني أسألُك إيماناً يُباشِرُ قلبي ، ويقيناً صادقاً حتى أعلمَ أنه لا يُصيْبُني إلا ما كتبتَ لي ، ورِضاً بما قسمتَ لي ! فأوحى اللهُ إليه :

يا آدمُ ! إني قد قَبِلتُ توبَتك ، وغفرتُ لك ذنَبك ، ولن يَدْعُني أحدٌ بهذا الدعاءِ إلا غفرتُ له ذنبَه ، وَكَفَيْتُه المُهِمَّ من أمرِه ، وزَجَرْتُ عنه الشيطانَ ، واتَّجَرْتُ له مِنْ وراءِ كلِّ تاجرٍ ، وأَقْبلت إليه الدنيا راغِمةً وإن لم يُرِدْها) .

منكر . أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٦١١٢/١/٦٦/٢) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٤٢/٢) من طريق **النضر بن طاهر** : حدثني معاذ بن محمد الأنصاري عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة . . . مرفوعاً . وقال الطبراني :

«لم يروه إلا معاذ ، تفرد به النضر» .

قلت : هو ضعيف جداً ، يسرق الحديث ويحدث عمن لم يرهم ، ولا يحمل سنه أن يراهم ؛ كما قال ابن عدي في «الكامل» (٢٧/٧) ، ثم ساق له عدة أحاديث سرقها ؛ يصرح فيها بالتحديث ممن لم يسمعه منه ، وهذا معناه : أنه يكذب في

التحديث عمن لم يلقه ، وهذا ما صرح به ابن أبي عاصم في «السنة» عقب حديث أبي رزين ، فقال (٢٨٩/١) :

«ثم وقفت من هذا الشيخ بعد على الكذب ، ورأيته بعد ما كف بصره يحدث عن الوليد بن مسلم ، وعن غيره بأحاديث ليس من حديثه ، وتتابع في الكذب ، نسأل الله العصمة» .

وخفي هذا على ابن حبان ؛ فأورده في «الثقات» (٢١٤/٩) ، وقال :

«ربما أخطأ ووهم» !

ولما ذكر الحافظ في «اللسان» كلام ابن أبي عاصم المتقدم ؛ أتبعه بقوله :

«وكأن ابن حبان ما وقف على كلام ابن أبي عاصم هذا» .

ثم ذكر كلام ابن حبان .

وقد روي الحديث عن بريدة بن الحصيب ؛ فرواه ابن عساكر أيضاً من طريق أخرى عن النضر بن طاهر أيضاً : نا **حفص بن سليمان** عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه . . . به .

قلت : وحفص بن سليمان هذا - وهو : القاري - ضعيف جداً ، فإن كان النضر ابن طاهر ؛ لم يسمعه منه ، وإنما سرقه ؛ فإنه لم يَعْرِف ممن يسرق !!

لكن قد روي الحديث من غير هذه الطريق ؛ يرويه محمد بن كثير العبدي : حدثنا **عبدالله بن المنهال** عن **سليمان بن قسيم** عن سليمان بن بريدة . . . به .

أخرجه البيهقي في «الدعوات الكبير» (٢٣١) ، ومن طريقه ابن عساكر (٢/٦٤٠ - ٦٤١) ، وأخرجه الحافظ ابن حجر في «المسلسلات» (ق١١٣/١ - ٢) من طريق أخرى عن محمد بن كثير ؛ لكن وقع فيه : (المنهال بن عمرو) ، ولعله خطأ من الناسخ .

وفي رواية لابن عساكر : عبيد بن المنهال ، وقال عقبها :

«كذا قال : (عبيد بن المنهال) . . وإنما هو : (عبيدالله بن المنهال) ، وأسقط منه : (سليمان بن قسيم)» .

وأقول : عبدالله هذا ـ أو : عبيد ، أو : عبيدالله ـ : لم أجد له ترجمة .

وشيخه سليمان بن قسيم ـ ويقال : ابن يسير ـ : ضعيف اتفاقاً . وقال ابن حبان (١/٣٢٩) :

«يأتي بالمعضلات عن أقوام ثقات» .

فأقول : وإن مما [لا] شك فيه أن هذا الحديث من معضلاته ؛ لمخالفته للنص القرآني : ﴿وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل . . .﴾ الآية ، وما يذكر في بعض الآثار : أن القواعد كانت قبلهما ، وأنهما رفعا البيت عليها ؛ فليس في شيء منها ما يصلح للاحتجاج به رواية ؛ لأنها بلاغات ومقطوعات ، ليس فيها مرفوع إلا هذا الحديث المنكر ؛ كما يظهر ذلك لمن درس أسانيدها في «تاريخ ابن عساكر» ، و«تفسير ابن جرير الطبري» وغيرهما ، مع مخالفتها للآية ـ كما تقدم ـ .

ثم رأيت الحافظ ابن كثير قد ذكر نحو هذا في تاريخه «البداية» فقال (١/١٦٣) :

«ولم يجئ في خبر صحيح عن معصوم أن البيت كان مبنياً قبل الخليل عليه السلام ، ومن تمسك في هذا بقوله : ﴿مكان البيت﴾ ؛ فليس بناهض ولا ظاهر ، لأن المراد : مكانه المقدر في علم الله المقرر قدرته ، المعظم عند الأنبياء موضعه ، من لدن آدم إلى زمان إبراهيم ، وقد ذكرنا أن آدم نصب عليه قبة ، وأن الملائكة قالوا له : قد طفنا قبلك بهذا البيت ، وأن السفينة طافت به أربعين يوماً أو نحو ذلك ، ولكن كل هذه الأخبار عن بني إسرائيل . وقد قررنا أنها لا تصدق ، ولا تكذب ؛ فلا يحتج بها ، فأما إن ردها الحق ؛ فهي مردودة ، وقد قال الله : ﴿إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركاً وهدى للعالمين﴾» .

٦٤١٢ ـ (لا تُخادع الله ! فإنه مَنْ يُخادع الله ؛ يَخْدَعْهُ ، ونفسه يخدعُ لو يشعُر . قالوا : يا رسولَ الله ! وكيفَ يُخادع الله؟ قال : تعملُ بما أَمَرَكَ اللهُ به ، وتطلبُ غيره . واتقوا الرِّياءَ ؛ فإنه الشِّرْكُ ، وإنَّ المُرائيَ يُدْعَى يوم القيامة على رؤوسِ الأَشْهَاد بأربعة أسماء يُدْعَى إليها : يا كافر! يا خاسر ! يا غادر ! يا فاجر ! ضَلَّ عملك ، وبَطَلَ أَجْرُكَ ، فلا خَلاقَ لك اليوم ؛ فَالْتَمِسْ أَجْرَكَ ممن كنت تَعْمَلُ له يا مُخَادعُ !) .

منكر . أخرجه الطبري في كتاب «آداب النفوس» عن عمر بن عامر البجلي عن ابن صدقة عن رجل من أصحاب النبي ﷺ أو من حدثه قال : قال رسول الله ﷺ : . . .

كذا في «تفسير القرطبي» (١/١٩ ـ ٢٠) ساكتاً عنه ، ولا بأس عليه من ذلك ما دام أنه ساق إسناده .

فأقول : وهو إسناد ضعيف ؛ من أجل عمر بن عامر البجلي : قال ابن معين :

«عمر بن عامر : بجلي كوفي ، ضعيف ، تركه حفص بن غياث» .

رواه ابن عدي في «الكامل» (٥/٢٧) عن ابن الدورقي عن ابن معين في ترجمة عمر بن عامر البصري ، وكذلك المزي في «التهذيب» ، وذكر أنه : (السلمي أبو حفص البصري) ، وتبعه الحافظ في «تهذيبه» ؛ إلا أنه قال معقباً على المؤلف المزي :

«وينبغي أن يحرر ما حكاه المؤلف عن ابن الدورقي عن ابن معين ، فإني أظن أنه رجل آخر غير صاحب الترجمة ؛ يدل عليه كونه نسبه بجلياً كوفياً ، وصاحب الترجمة سلمي بصري» .

قلت : ولذلك فصله في «التقريب» ؛ فذكره ـ تمييزاً ـ عقب السلمي البصري ، وقال :

«ضعيف» .

قلت : ويؤكد أنه غير السلمي : أن هذا وثقه ابن معين . والله تعالى أعلم .

وشيخه ابن صدقة : لم أعرفه .

وقد روي عن آخر مثله ـ أو : هو نفسه ؛ لكنه تحرف أحدهما من الآخر ـ ، أخرجه أحمد بن منيع في «مسنده» من طريق الفرج بن فضالة عن أبي الحسن عن جبلة اليحصبي قال :

كنا مع رجل من أصحاب النبي ﷺ ، فكان فيما حدثنا أن قال : إن قائلاً من المسلمين قال : يا رسول الله ! ما النجاة غداً؟ قال : . . . فذكره .

كذا في «المطالب العالية» المسندة (ق٥٠/٢) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف أيضاً ؛ الفرج بن فضالة : قال الحافظ في «التقريب» :

«ضعيف» .

وأبو الحسن : لم أعرفه ، وكذا شيخه جبلة اليحصبي ، ومن المحتمل أن يكون هو ابن صدقة الذي في الإسناد الأول ، والله أعلم .

ولما ذكره الحافظ في «المطالب العالية» المطبوعة (٣/١٨٤/٣٢٠٢) ـ من تخريج ابن منيع أيضاً ـ ؛ سكت عنه . وأما السيوطي فقال في «الدر المنثور» (١/٣٠) على خلاف عادته الغالبة :

« . . . بسند ضعيف» .

٦٤١٣ ـ (كان يقتلُ القَمْلَ في الصلاة) .

منكر جداً . قال ابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٢/٢٨٠) : ذكر نعيم بن حماد عن ابن المبارك عن مبارك بن فضالة عن الحسن : أن النبي ﷺ كان . . .

قال نعيم : «هذا أول حديث سمعته من ابن المبارك» .

قلت : وهذا منكر المتن جداً عندي ، وهو من مراسيل الحسن ـ وهو : البصري ـ ، وهي كالريح ـ كما قال بعض الحفاظ ـ ، وهذا لو صح السند إليه ، فكيف ومبارك ابن فضالة ضعيف؟! ونعيم بن حماد مثله في الضعف أو أشد ؛ فقد اتهم بالوضع .

وسكت عنه ابن عبدالبر لوضوح ضعفه . والله أعلم .

٦٤١٤ ـ (كان لا ينامُ حتى يُقَبِّلَ عُرْضَ وَجْهِ فاطمةَ) .

منكر . أخرجه أبو سعيد بن الأعرابي في «المعجم» (ق ١/١٥٦) : نا داود ـ يعني : ابن يحيى الدهقان ـ : نا عباد بن يعقوب : نا يحيى بن سالم عن إسرائيل عن ميسرة بن حبيب عن المنهال بن عمرو عن زر بن حبيش عن حذيفة . . . مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ يحيى بن سالم : كوفي ضعفه الدارقطني ـ كما في «الميزان» و«اللسان» ـ ، وغمزه العقيلي في حديث آخر له تقدم برقم (٤٩٠١) نسبه فيه مع شيخه إلى عدم الضبط ، وسوء المذهب ، يشير إلى أنه شيعي ، وقال الذهبي في شيخه ثمة :

«شيعي جلد ، تُكلم فيه» .

وداود بن يحيى الدهقان : لم أجد له ترجمة .

(تنبيه) : عقب الحافظ على ترجمة يحيى بن سالم هذا في «اللسان» بقوله :

«وفي ثقات ابن حبان : (يحيى بن سالم) عن ابن عمر ، روى عنه الأعمش وفطر بن خليفة ؛ فليحرر . وقد ظهر لي أنه غيره . . .» إلخ .

فأقول : ما استظهره هو الصواب ؛ لكن الذي في «ثقات ابن حبان» في ثلاثة مواضع منه (يحيى بن سام) بالميم ، وكذلك هو في «تاريخ البخاري» و«جرح ابن أبي حاتم» وغيرهما ؛ فلا أدري هل تحرف على الحافظ : (سام) . . إلى : (سالم) ، أم هو من الناسخ أو الطابع؟ وأيهما كان فقد فات الحافظ أن : (ابن سام) هذا مترجم أيضاً في «تهذيبه» ، وكذا في «تقريبه» ، وجعله في المرتبة مقبولاً ، وفي الطبقة تابعياً من الرابعة ، ولولا ذاك ؛ لأحال في ترجمته إلى «تهذيبه» ـ كما هي العادة ـ . فَجَلَّ من لا يضل ولا ينسى .

٦٤١٥ ـ (مِنَ اليدِ الطَّليقةِ ، والكلمةِ الهَنِيَّةِ ؛ اليَمَنِ وحِمْيَرٍ) .

ضعيف . أخرجه البزار في «مسنده» (٢٢١/١١٩/١ ـ كشف الأستار) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٠٩/١٣) من طريق ابن لهيعة عن الربيع بن سبرة عن عمرو بن مرة الجهني قال :

قلت : يا رسول الله ! ممن نحن؟ قال : . . . فذكره . وقال البزار :

«لا نعلمه يروى إلا بهذا الإسناد» .

قلت : وهو ضعيف ؛ لسوء حفظ ابن لهيعة ، ومن طريقه أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» ـ كما في ترجمة عمرو بن مرة من «الإصابة» ـ ، وأشار الهيثمي إلى إعلاله بابن لهيعة في «مجمع الزوائد» (١٩٤/١) .

ومسند عمرو بن مرة من القسم الذي لم يطبع من «المعجم الكبير» .

ومن هذا الوجه أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١٣٥/٣ ـ ١٣٦) عنه بلفظ :

كنت جالساً عند رسول الله ﷺ فقال :

«من ههنا من (معد) ؛ فليقم» . قال : فأخذت ثوبي لأقوم ، قال :

«اقعد» . ثم قال الثانية . فقلت : ممن أنا يا رسول الله؟ قال :

«من حمير» .

وعزاه الهيثمي ثم ابن حجر لأحمد(*) أيضاً ، ولم أره في «المسند» ، وهو المراد عند إطلاق العزو إليه ، وهو المقصود يقيناً في «مجمع الهيثمي» . فالله أعلم .

٦٤١٦ - (يَوْشِكُ العلمُ أنْ يُرْفَعَ (يُرَدِّدُها ثلاثاً) . قال زيادُ بنُ لَبِيْدٍ : بأبي أنت وأُمِّي كيف يُرفَعُ العلمُ مِنَّا وهذا كتابُ الله بين أظهُرِنا قد قرأناه ، ويَقرَؤه أبناؤنا . ويُقْرِئونه أبناءَهم؟! فقال : ثَكلَتْكَ أمُّك يا زيادَ بنَ لبيدٍ ! إنْ كُنتُ لأَعُدُّك من فقهاءِ أهلِ المدينةِ ، أَوَلَيس هؤلاء اليهودُ والنصارى عندهم التوراةُ والإنجيلُ ؛ فماذا أغنى عنهم؟ إن اللهَ ليس يَذْهَبُ بالعلم يُرفع ، ولكن يَذْهَبُ بَحَمَلَتِه . قال :

ما قَبَضَ اللهُ عالماً من هذه الأمةِ ؛ إلا كان ثُغْرةً في الإسلامِ لا تُسَدُّ بمثله إلى يوم القيامةِ) .

ضعيف جداً . رواه ابن عساكر (١٨/٢٩٨ - ٢٩٩) عن أبي مهدي عن أبي الزاهرية عن أبي شجرة . . . مرفوعاً .

(*) أورده الحافظ في «أطراف المسند» (٥/١٥٤/٦٨٤٥) ، ولم يجده في «المسند» محققه أيضاً ؛ فهو ساقطٌ من المطبوع ، وإسناده عنده من طريق قتيبة عنه ، والشيخ رحمه الله رجّح - أخيراً - تصحيح حديثه عن ابن لهيعة . (الناشر) .

ومن هذا الوجه أخرجه البزار (١/٢٣٥ ـ ٢٣٦) وزاد في الإسناد فقال : «عن ابن عمر» .

واسم أبي شجرة : يزيد بن شجرة الرهاوي ، قال ابن عساكر :

«يقال : إن له صحبة» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، أبو مهدي ـ واسمه : سعيد بن سنان الحمصي ـ : قال الحافظ :

«متروك ، ورماه الدارقطني وغيره بالوضع» .

وإنما أوردته هنا من أجل الطرف الأخير منه في الثغرة ؛ فإني لم أجد له شاهداً معتبراً ، بخلاف ما قبله ؛ فهو ثابت عن غير واحد من الصحابة كعوف بن مالك وغيره ، وهو في «التعليق الرغيب» (١/١٨٧) ، وتخريج «اقتضاء العلم العمل» (٨٩/١٨٩) وغيرهما .

والجملة التي بين حديث الثغرة وقوله : «فماذا أغنى عنهم» يشهد لها حديث ابن عمرو مرفوعاً بلفظ :

«إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العلماء . . .» الحديث متفق عليه ، وهو مخرج في «الصحيحة» (٢٧٦٧) وغيره .

٦٤١٧ ـ (لا أُحِبُّ أن يُعِينَني على وضوئي أحدٌ) .

منكر جداً . أخرجه البزار في «مسنده» (١/١٣٦/٢٦٠ ـ كشف الأستار) من طريق النضر بن منصور أبي عبدالرحمن قال : سمعت أبا الجنوب يقول :

رأيت علياً يستقي ماء لوضوئه ، فقلت : ألا أستقي لك؟ قال :

ما أحب أن يعينني عليه أحد ، فقال عمر رضي الله عنه :

رأيت رسول الله ﷺ يستقي ماءً لوضوئه ، فقلت : ألا أعينك عليه؟ فقال : . . . فذكره ، وقال :

«لا يروى عن رسول الله ﷺ إلا عن عمر بهذا الإسناد» .

قلت : وهو ضعيف جداً ، النضر هذا قال البخاري في «التاريخ» (٩١/٢/٤) :

«منكر الحديث» . وهذا منه تضعيف شديد . ونحوه قول ابن حبان (٣/٥٠) :

«منكر الحديث جداً» . وقال ابن أبي حاتم (٤٧٩/١/٤) عن أبيه :

«شيخ مجهول ، يروي أحاديث منكرة» .

وشيخه أبو الجنوب مثله ـ واسمه (عقبة بن علقمة) ـ ؛ قال ابن أبي حاتم (٣١٣/١/٣) عن أبيه :

«ضعيف الحديث ، وهو مثل (أصبغ بن نُباتة) و(أبي سعيد عقيصا) متقاربين في الضعف ، ولا يشتغل به» .

وروى ابن أبي حاتم ، والعقيلي (٤/٢٩٤) ، وابن عدي (٧/٢٣) عن ابن معين أنه سئل عنهما؟ فقال :

«هؤلاء حمالة الحطب» ! والحديث قال في «المجمع» (١/٢٢٧) :

«رواه أبو يعلى والبزار ، وأبو الجنوب ضعيف» .

كذا قال ! وفيه تساهل ظاهر ـ مما سبق ـ ، وإن تبعه الحافظ في «التقريب» .

وهو في «مسند أبي يعلى» (٢٣١/٢٠٠/١) ، و«كامل ابن عدي» من طريق أخرى عن النضر بن منصور . . . به نحوه ، ولفظه :

«مه يا عمر ! فإني أكره أن يشركني في طهوري أحد» .

وزاد ابن عدي مرفوعاً :

«طلحة والزبير جاراي في الجنة» .

وهي عند العقيلي وحدها ، وكذا الترمذي وغيره ، وتقدم تخريجها برقم (٢٣١١) من هذه «السلسلة» .

وإن من نكارة الحديث الذي نحن في صدد الكلام عليه : أنه يخالف أحاديث صحيحة ، فيها استعانته ﷺ بغيره على الوضوء ، كحديث المغيرة في «الصحيحين» الذي فيه : أنه أفرغ على النبي ﷺ وضوءه ، حتى همَّ أن ينزع عنه ﷺ خفيه ، فقال له : «دعهما فإني أدخلتهما طاهرتين» . وهو مخرج في «الإرواء» (١/١٣٥/ ٥٧) ، ومن تراجم البخاري له :

(باب الرجل يوضئ صاحبه) .

وكحديث الرُّبَيِّع بنت مُعَوِّذ أن النبي ﷺ قال لها :

«اسكبي لي وضوءاً» .

وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (١١٧) .

٦٤١٨ - (ما لي لا أَهِمُّ ورُفْغُ أحدكم بين أُنْمُلَتِه وظُفْرِه؟!) .

منكر . أخرجه البزار في «مسنده» (١/١٣٩/٢٦٦) ، والعقيلي في «ضعفائه» (٢/٢٢١) ، والطبراني في «معجمه» (١٠/٢٢٨/١٠٤٠١) من طريق **الضحاك بن زيد الأهوازي** عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن عبدالله بن مسعود قال :

قالوا : يا رسول الله ! إنك تهم ، قال : . . . فذكره . وقال البزار .

«لا نعلم أحداً أسنده إلا الضحاك ، وروي عن قيس مرفوعاً مرسلاً» .

وذكره العقيلي في ترجمة الضحاك هذا ، وقال :

«يخالف في حديثه» . وقال فيه ابن حبان في «الضعفاء» (١/٣٧٩) :

«كان ممن يرفع المراسيل ، ويسند الموقوف ، لا يجوز الاحتجاج به ؛ لما أكثر منها» .

ثم علق له هذا الحديث .

وقد خالفه سفيان بن عيينة ، فقال : حدثنا إسماعيل عن قيس قـال : . . . فذكره مرسلاً .

أخرجه البيهقي في «الشعب» (٣/٢٤/٢٧٦٦) ، والعقيلي . وقال :

«وهذا أولى» . وأقره الحافظ في «اللسان» . وأما في «الفتح» فساقه (١٠/٣٤٥) من رواية البيهقي المرسلة ، وقال :

«وقد وصله الطبراني من وجه آخر» !

وسكت عنه ! وما كان ينبغي له ؛ لما علمت من حال الضحاك بن زيد ، وبه أعله الهيثمي (١/٢٣٨) بكلام ابن حبان المتقدم . وقد اقتصر على البزار في العزو ، كما اقتصر الحافظ على الطبراني فيه ! ـ كما رأيت ـ وحقه أن يجمع بينهما .

ثم إن الهيثمي لما أعاده في مكان آخر (٥/١٦٨) جمع بينهما فأصاب ، ولكنه وهم وهماً فاحشاً فقال :

«رواه الطبراني والبزار باختصار ، ورجال البزار ثقات ، وكذلك رجال الطبراني إن شاء الله» !

فذهل رحمة الله عليه عما كان أعله هناك !

والحديث ذكره القرطبي في «تفسيره» (٢/١٠٢) بزيادة :

«ويسألني أحدكم عن خبر السماء؟ وفي أظافيره الجنابة ، والتفث» . وقال :

«ذكر هذا الخبر أبو الحسن علي بن محمد الطبري ـ المعروف بـ (الكيا) ـ في «أحكام القرآن» له عن سليمان بن فرج بن أبي واصل قال : أتيت أبا أيوب رضي الله عنه ، فصافحته فرأى في أظفاري طولاً . . .» إلخ .

فتبين من تخريجه هذا أن الزيادة ليست من تمام الحديث ، فالظاهر أنها ألحقت به من المؤلف أو من بعض النساخ ، والمهم أن نتبين درجة هذه الزيادة ، وهل رواها غير الطبري عن المذكور؟ فإني لم أعرفه الآن ، ولا سيما وقد تحرف فيه اسمه ـ كما سيأتي بيانه بعد هذا ـ .

(فائدة) : قوله : «رفغ أحدكم . . .» قال ابن الأثير :

«أراد بـ (الرفغ) هنا وسخ الظفر ، كأنه قال : رفغ أحدكم . والمعنى : أنكم لا تقلمون أظفاركم ، ثم تحكون بها أرفاغكم ، فيعلق ما فيها من الوسخ ، وهو بالضم والفتح ، واحد (الأرفاغ) وهي أصول المغابن كالآباط والحوالب ، وغيرها من مطاوي الأعضاء ، وما يجتمع فيه من الوسخ والعرق» .

قلت : ووقع في «كشف الأستار» وغيره حتى في تعليق الشيخ الأعظمي «رفع» بالعين المهملة ، وهو خطأ ظاهر ، لعله من الطابع .

٦٤١٩ ـ (يجيء أحدُكم يسألُ عن خَبَرِ السماءِ؟ ويَدَعُ أَظافِرَه كأظافِيرِ الطيرِ ، تجتمعُ فيه الجنابةُ والتَّفَثُ !) .

ضعيف . أخرجه البخاري في «التاريخ» (١٢٨/٢/٢) ، وأحمد (٤١٧/٥) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٤٠٨٦/٢٢٠/٤) ، وابن عدي (٣١٥/٣) من طريق قريش بن حيان العجلي عن أبي واصل سلمان بن فروخ عن أبي أيوب الأنصاري قال : أتى رجل إلى النبي ﷺ يسأله عن خبر السماء؟ وأظفاره كأظفار الطير ،

فقال : . . . فذكره . والسياق لابن عدي ، ونحوه للطبراني .

ولفظ البخاري وأحمد :

لقيت أبا أيوب الأنصاري فصافحني ، فرأى في أظفاري طولاً ، فقال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

فهذا نوع اختلاف في متن الحديث ، وثمة اختلاف في اسم راويه (ابن فروخ) ، فعند ابن عدي (سلمان) ـ كما تقدم ـ ، وقال :

«حدث عن أبي أيوب بنحو عشرة أحاديث لا يتابع عليها» .

ونقله الذهبي عنه وأقره ، وقال :

«لا يعرف» .

ووقع عند الطبراني (سليمان) بزيادة ياء .

وكذلك ذكره ابن حبان في «الثقات» (٦/٣٩١) برواية قريش المذكور عنه .

وعند البخاري هنا (سليم) . ولكنه ذكره في (باب سليمان) فقال (٢/٢/٣٠) :

«سليمان بن فروخ أبو واصل قال : لقيني أبو أيوب . . . هو الأزدي ، مرسل . روى عنه يونس بن خباب» .

وأما أحمد فقال ـ وقد رواه عن شيخه وكيع ـ : ثنا قريش . ولم يقل وكيع مرة : (الأنصاري) ، قال غيره : أبو أيوب العتكي .

وقال ابنه :

«قال أبي : يسبقه لسانه . يعني وكيعاً ، فقال : لقيت أبا أيوب الأنصاري ، وإنما هو أبو أيوب العتكي» .

قلت : والعتكي هو الأزدي ـ كما في «التهذيب» ـ .

والخلاصة : أن في الحديث علتين :

إحداهما : جهالة ابن فروخ ، ويؤكد ذلك الاضطراب في اسمه : «سلمان» ، «سليمان» ، «سليم» ؛ لأن الاضطراب معناه : أنه غير معروف ولا مشهور .

والأخرى : الإرسال .

وأما الهيثمي ؛ فقد أجمل القول فيه ـ كعادته ـ فقال (١٦٨/٥) :

«رواه أحمد والطبراني ـ باختصار ـ ، ورجالهما رجال الصحيح ؛ خلا أبا واصل ، وهو ثقة» .

قلت : لم يوثقه غير ابن حبان ، وهو متساهل في التوثيق ؛ ولذلك قال الذهبي :

«لا يعرف» ـ كما تقدم ـ ، أضف إلى ذلك إعلال البخاري إياه بالإرسال .

٦٤٢٠ ـ (مَنْ قالهن أولَ نهارِه ؛ لم تُصِبْه مصيبةٌ حتى يُمسيَ ، ومَنْ قالها آخرَ النهارِ ؛ لم تُصِبْه مصيبةٌ حتى يُصْبحَ :

اللهمَّ ! أنت ربي لا إله إلا أنت ، عليك توكلتُ ، وأنت ربُّ العرشِ العظيمِ ، ما شاءَ اللهُ كان ، وما لم يشأْ لم يكنْ ، لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله العلي العظيمِ ، أعْلَمُ أن اللهَ على كل شيءٍ قديرٌ ، وأن اللهَ قد أحاطَ بكل شيءٍ علماً ، اللهمَّ ! إني أعوذُ بك من شرِّ نفسي ، ومن شر كلِّ دابَّةٍ أنت آخذٌ بناصيتِها ، إن ربي على صراطٍ مستقيمٍ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٥٥/٢٠) من طريق الأغلب بن تميم : حدثنا الحجاج بن فُرافصة عن طلق بن حبيب قال :

جاء رجل إلى أبي الدرداء رضي الله عنه فقال : يا أبا الدرداء ! قد احترق بيتك . قال : ما احترق ، الله عز وجل لم يكن ليفعل ذلك ؛ لكلمات سمعتهن من رسول الله ﷺ ، من قالهن . . . الحديث .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ الأغلب هذا قال البخاري وغيره :

«منكر الحديث» .

والحجاج بن فُرافصة فيه ضعف .

٦٤٢١ ـ (كان يُتَوَضَّأُ بفَضْلِ سِوَاكِه) .

ضعيف . أخرجه البزار في «مسنده» (٢٧٤/١٤٤/١) ـ واللفظ له ـ ، والدارقطني في «سننه» (٤/٤٠/١) من طريق **يوسف بن خالد** : نا الأعمش **عن** أنس . . . به مرفوعاً . وقال البزار :

«رواه سعد بن الصلت عن الأعمش **عن** مسلم» .

قلت : يشير إلى أنه لم يتفرد بروايته يوسف بن خالد عن الأعمش عن أنس هكذا منقطعاً ، وبخاصة أن يوسف هذا ـ وهو السمتي ـ كذاب ؛ كما قال الحافظ في «مختصر الزوائد» (١٥٣/١٥٦/١) ، بل تابعه **سعد بن الصلت** فرواه عن الأعمش عن مسلم **الأعور** عن أنس . . . به . فوصله بذكر مسلم بين الأعمش وأنس .

أخرجه الدارقطني أيضاً (رقم ٣) .

لكن مسلم هذا ـ وهو : ابن كيسان الملائي ـ : ضعيف اتفاقاً .

وسعد بن الصلت ذكره ابن أبي حاتم برواية جمع عنه ؛ دون تجريح أو تعديل .

وأورده ابن حبان في «الثقات» (٦/٣٧٨) وقال :

«ربما أغرب» .

قلت : وقد صح موقوفاً على جرير بن عبدالله البجلي أنه :

كان يستاك ، ويأمرهم أن يتوضؤُوا بفضل سواكه .

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/١٧٢) : حدثنا وكيع عن إسماعيل عن قيس عنه .

قلت : وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين ، وعلَّقه البخاري .

وأخرجه الدارقطني (رقم ٢) من طريق يحيى بن سعيد : نا إسماعيل : ثنا قيس قال :

كان جرير يقول لأهله : توضؤوا من هذا الذي أدخل فيه سواكي . وقال :

«هذا إسناد صحيح» . وأقره الحافظ في «الفتح» (١/٢٩٥) وقال :

«وذكر أبو طالب في «مسائله» عن أحمد : أنه سأله عن معنى هذا الحديث؟ فقال : كان يدخل السواك في الإناء ، ويستاك ، فإذا فرغ ؛ توضأ من ذلك الماء» .

(تنبيه) : في كلام أحمد ـ هذا ـ ما يرشد إلى الجمع بين لفظ الحديث هنا ، ولفظ الدارقطني بلفظ :

كان يستاك بفضل وضوئه .

وقد مضى تخريجه من رواية الدارقطني في «الأفراد» ـ أيضاً ـ وغيره برقم (٤٢٦٨) ، فإن بينهما تناقضاً ظاهراً ، حتى يبدو لأول وهلة أن أحدهما مقلوب ؛

لكن كلام أحمد قد جمع بينهما جمعاً بيناً ، وهو جمع حسن ؛ لو كان الحديث ثابتاً . ومن الغريب أن الحافظ عزاه للدارقطني باللفظ المذكور هنا ؛ دون أن ينتبه لما ذكرت من الاختلاف .

ثم رأيت الحديث في «مسند أبي يعلى» (٤٠٢٠/٨٦/٧) من طريق يوسف ابن خالد بلفظ الدارقطني المتقدم . والله أعلم .

٦٤٢٢ - (مَنْ مَسَّ صنماً ؛ فَلْيَتَوضأْ) .

منكر . أخرجه البزار في «مسنده» (٢٧٩/١٤٦/١) ، ومحمد بن مخلد العطار في «المنتقى من حديثه» (١/١٦/٢) ، وابن حبان في «الضعفاء» (٣٦٩/١ - ٣٧٠) واللفظ له من طريق **صالح بن حيان القرشي** عن ابن بريدة عن أبيه مرفوعاً . وقال ابن حبان في صالح هذا :

«يروي عن الثقات أشياء لا تشبه حديث الأثبات» .

ثم ساق له هذا الحديث ؛ وأشار البخاري إلى تضعيفه جداً بقوله في «التاريخ» (٢٧٥/٢/٢) :

«فيه نظر» . وهو مما اتفق العلماء على تضعيفه ، بل قال النسائي والدولابي :

«ليس بثقة» .

(تنبيه) : ذاك لفظ ابن حبان ، ولفظ البزار والعطار :

أن رسول الله ﷺ مس صنماً فتوضأ .

فجعله من فعله ﷺ ؛ لكن عزاه الهيثمي في «المجمع» (٢٤٦/١) للبزار باللفظ الأول ، وكذلك وقع في «مختصر الزوائد» للحافظ (١٧٤/١٦٨/١) ، و«الجامع الكبير» للسيوطي .

ويشبه هذا الحديث الأثر الذي رواه عمار الدهني عن أبي عمرو الشيباني ، أو غيره :

أن علياً استتاب المستورد العجلي ـ وهو يريد الصلاة ـ وقال : إني أستعين بالله عليك . فقال : وأنا أستعين المسيح عليك ! قال : فأهوى علي بيده إلى عنقه ، فإذا هو بصليب ، فقطعه . فلما دخل في الصلاة ؛ قدم رجلاً وذهب .

ثم أخبر الناس أنه لم يحدث ذلك بحدث أحدثه ،لكنه مس هذه الأنجاس ، فأحب أن يحدث منها وضوءاً .

أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١/١٢٥) عن ابن عيينة عنه .

وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات ؛ لولا أن عماراً لم يدرك أبا عمرو الشيباني ، ـ واسمه : سعد بن إياس ـ ؛ فإنه مات سنة (٩٦) ، ومات عمار سنة (١٣٣) .

٦٤٢٣ ـ (لا يَتَوَضَأَنَّ أحدُكم من طعامٍ أكلُه حِلٌّ له أَكْلَه) .

منكر . أخرجه البزار في «البحر الزخار» (١/١٥٣/٧٧) ، وذكره الهيثمي في «كشف الأستار» (١/١٥٢/٢٩٣) ، وابن عدي في «الكامل» (٥/١٣١) ، والدارقطني في «الأفراد» (ق١٣/٢ ـ أطراف الأفراد) من طرق عن أسيد بن زيد عن عمرو بن شمر (وقال البزار : عمرو بن أبي المقدام) عن عمران بن مسلم عن سويد بن غفلة عن بلال عن أبي بكر الصديق مرفوعاً . وقال الدارقطني وابن عدي ـ والعبارة له ـ :

«لا يرويه عن عمرو بن شمر غير أسيد بن زيد» .

قلت : وهو ضعيف جداً ، قال الذهبي في «المغني» :

«روى له البخاري مقروناً ، وكذبه يحيى ، وقال غيره : متروك» .

وشيخه عمرو بن شمر مثله متروك الحديث ؛ كما تقدم مراراً ، من أقربها في الحديث (٦٤١٠) .

وهذا على ما وقع في رواية الدارقطني وابن عدي . وأما على رواية البزار (عمرو بن أبي المقدام) ؛ فهو غير الأول ، ولكنه مثله في الضعف ؛ فإنه - عمرو بن ثابت بن أبي المقدام - نسب إلى جده ، قال الذهبي في «المغني» :

«متروك» .

وهذا إن كان محفوظاً لمخالفته لرواية الدارقطني وابن عدي ، ولأن في الطريق إليه أسيد بن زيد ، وقد عرفت حاله ، والراوي عنه هارون بن سفيان المستملي ، وقد ترجمه الخطيب في «تاريخه» (١٤/ ٢٤ - ٢٥) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وبالجملة ؛ فالإسناد ضعيف جداً ، والمتن منكر ؛ لمخالفته أحاديث صحيحة في الوضوء مما مسته النار من فعله ﷺ وقوله ، وقد استقصى طرقها أبو جعفر الطحاوي مع الأحاديث الأخرى المصرحة بأنه ﷺ أكل ما مسه النار من الخبز واللحم ، ولم يتوضأ ، ومنها حديث جابر ، وفيه : أن أبا بكر - أيضاً - أكل ذلك ولم يتوضأ ؛ فلعل هذا هو أصل حديث الترجمة ، حرَّفه أحدُ ذينك المتروكين - سهواً أو قصداً - . والله أعلم .

٦٤٢٤ - (أَمَا إنه سيَكْثُرُ لكم من الخِفافِ . قالوا : كيف نَصْنَعُ؟ قال : تَمْسَحونَ عليها وتُصلُّون) .

ضعيف جداً . أخرجه الطيالسي في «مسنده» (١٢٣/ ٩١٦) : حدثنا الحسن ابن واصل عن معاوية بن قرة عن عبدالله بن مغفل المزني قال :

أول من رأيت عليه خفين في الإسلام المغيرة بن شعبة ؛ أتانا ونحن عند

رسول الله ﷺ ، وعليه خفان أسودان ، فجعلنا ننظر إليهما ، ونتعجب منهما ، فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا متن منكر ، وإسناد ضعيف جداً ؛ آفته الحسن بن واصل ، ومن طريقه رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/٢١٨/٥٠٧) ؛ لكنه سمَّى أباه (ديناراً) ، وهو هو ؛ بيَّنه ابن حبان فقال في «الضعفاء» (١/٢٣١ - ٢٣٢) :

« . . وهو الحسن بن واصل ، واسم أبيه (الواصل) ، وإنما قيل : الحسن بن دينار ؛ لأن (ديناراً) كان زوج أمه ؛ فنسب إليه . يحدث الموضوعات عن الأثبات ، ويخالف الثقات في الروايات ، حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها ، تركه ابن المبارك ووكيع ، وأما أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ؛ فكانا يكذبانه» .

وقال الهيثمي في «المجمع» (١/٢٥٥) :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، وفيه الحسن بن دينار وهو متروك» .

٦٤٢٥ - (لا يَذْهَبُ اللهُ بكَنِينةِ عبدٍ فيصبِرُ ويحتسب ؛ إلا دخل الجنةَ ، وكَنِيْنَتُه زوجتُه) .

موضوع . أخرجه ابن حبان في «الضعفاء» (١/٢٣٢ - ٢٣٣) ، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/٢٠) من طريق الحسن بن واصل عن ابن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : أورده ابن حبان في ترجمة الحسن بن واصل - وهو : ابن دينار - : متهم بالكذب - كما تقدم في الحديث الذي قبله - ، وقد أورده ابن طاهر المقدسي في «تذكرة الموضوعات» (١٠٩) وأعله بالحسن هذا .

(تنبيه) : الكَنينة : امرأة الرجل ، والجمع (كنائن) . كذا في «المعجم الوسيط» .

وقد تحرفت هذه اللفظة تحريفات عجيبة وعديدة :

١ ـ بكريمة . «الأخبار» .

٢ ـ بكتيبة . «الضعفاء» .

٣ ـ كتيمته . «اللسان» نقلاً عن «الضعفاء» !! وهو في «الميزان» على الصواب : «كنينته» نقلاً عن «الضعفاء» .

وقد تخبط فيها المعلق على «الضعفاء» ، ثم قال :

«ونرجح أن الأصل (كريمة) كما وردت في بعض الأحاديث المشابهة» .

كذا قال ! وهو بعيد عن التحقيق العلمي في غاية البعد ؛ لأن مثل هذا الترجيح إنما يركن إليه العلماء في أحاديث الثقات ، أما في أحاديث المتهمين فذلك مما لا ينفع ؛ لأنه يصحح معنى الحديث ، وهو مردود من أصله ! ثم كيف يصح هذا الترجيح ، وآخر الحديث يبطله؟! لأنه فسر الكلمة بالزوجة ، وما رجحه : «كريمة» معناه البنت ! ومن غرائبه : أنه أحال بهذه الكلمة في آخر تعليقه على ترجمة حسين بن قيس الرحبي ! وحسين هذا متروك ، وفي حديثه جاءت الكلمة «كريمة» ! عند ابن عدي (٢/٣٥٣) .

ويغلب على ظني ـ والله أعلم ـ أن هذا الحديث حرفه ذاك المتهم ، أو على الأقل تحرف عليه ؛ فإن لفظه الصحيح المحفوظ عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ قال :

«لا يذهب الله بحبيبتي عبد فيصبر ويحتسب ؛ إلا أدخله الله الجنة» .

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٧٠٧ ـ موارد) ـ واللفظ له من طريق سهيل ابن أبي صالح ـ ، والترمذي (٢٤٠٣) ، والدارمي (٢/٣٢٣) ، وأحمد (٢/٢٦٥) من طريق الأعمش نحوه ـ كلاهما ـ عن أبي صالح عن أبي هريرة ، وقال الترمذي :

«حسن صحيح» .

وللحديث شواهد كثيرة عن جمع من الصحابة ، بألفاظ متقاربة ، مخرجة في «الروض النضير» (١٥١) ، وفي بعضها :

«كريمتي عبدي» .

ثم إن حديث الترجمة ؛ قد أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/٢٩٧) من الوجه المذكور بلفظ :

«قال الله : من أخذت كنينته ؛ لم أرض له ثواباً دون الجنة . وكنينته : زوجته» .

وأطال جداً في ترجمة الحسن بن دينار ، وذكر أقوال الجارحين له ، والأحاديث المنكرة عليه ، ثم ختمها بقوله :

«وله غير ما ذكرت من الحديث ، وقد أجمع من تكلم في الرجال على ضعفه ؛ على أني لم أر له حديثاً قد جاوز الحد في الإنكار ، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق» .

٦٤٢٦ - (لا تزالُ أمتي على الفِطرةِ ؛ ما أَسْفَروا بصلاةِ الفجرِ) .

موضوع . أخرجه البزار في «مسنده» (١/١٩٣/٣٨١) ، والطبراني في «المعجم الأوسط» (١/٢٠٨/١/٣٧٦٢) من طريق **حفص بن سليمان** عن عبدالعزيز بن رُفيع عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً . وقالا :

«لا يروى عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد» .

زاد البزار :

«وحفص له مناكير» .

قلت : ـ هو القارئ ـ وهو متروك الحديث مع إمامته في القراءة ؛ كما قال الحافظ في «التقريب» ، وهو بذاك يقدم إلى القراء خلاصة عن أقوال الحفاظ المختلفة فيه التي ذكر بعضها الهيثمي في تخريجه الحديث بقوله في «المجمع» (١/٣١٥) :

«رواه البزار والطبراني في «الكبير» (!) ، وفيه حفص بن سليمان ، ضعفه ابن معين والبخاري وأبو حاتم وابن حبان ، وقال ابن خراش : كان يضع الحديث . ووثقه أحمد في رواية ، وضعفه في أخرى» .

وقوله : في «الكبير» ؛ لعله سبق قلم منه ، أو خطأ من الناسخ أو الطابع ، والأول هو الأقرب ؛ لأنه لم يعزه لـ«الأوسط» وهذا ظاهر جداً . والله تعالى أعلم .

٦٤٢٧ ـ (مَنْ أخذَ لُقْمَةً أو كِسْرةً من مَجْرى الغائطِ والبولِ ، فأخذها فأماطَ عنها الأذى ، وغسلها غَسْلاً نعِمّا ، ثم أكلها ؛ لم تستقرَّ في بطنِه حتى يُغْفَرَ له) .

موضوع . أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١٢/١١٧/٦٧٥٠) من طريق وهب ابن عبدالرحمن القرشي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن الحسن بن علي :

أنه دخل المتوضأ ، فأصاب لقمة ـ أو قال : كسرة ـ في مجرى الغائط والبول ، فأخذها فأماط عنها الأذى ، فغسلها غسلاً نعِمّا ، ثم دفعها إلى غلامه فقال : ذكرني بها إذا توضأت . فلما توضأ قال للغلام : ناولني اللقمة ـ أو قال : الكسرة ـ فقال : يا مولاي ! أكلتها . قال : فاذهب فأنت حر لوجه الله . قال : فقال له الغلام : يا مولاي ! لأي شيء أعتقتني؟ قال : لأني سمعت من فاطمة بنت رسول الله ﷺ تذكر عن أبيها رسول الله ﷺ . . . فذكره ، فما كنت لأستخدم رجلاً من أهل الجنة !

قلت : وهذا موضوع اتفاقاً ؛ آفته وهب بن عبدالرحمن هذا ـ وهو : وهب بن وهب أبو البختري القرشي المدني ـ : كذاب وضاع ، وله ترجمة مطولة سيئة في «تاريخ ابن عساكر» ، و«لسان الميزان» وغيرهما . وقال فيه ابن حبان (٧٤/٣) :

«كان يضع الحديث على الثقات ، وكان إذا جنه الليل ؛ سهر عامة ليله يتذكر الحديث ، ويضعه ، ثم يكتبه ويحدث به ، لا تجوز الرواية عنه ، ولا كتابة حديثه إلا على جهة التعجب» .

قلت : فلا غرابة ـ وهذه حاله ـ أن يذكر حديثه هذا ابن الجوزي في «الموضوعات» ، وتبعه على ذلك كل من جاء بعده ممن ألف في الأحاديث الموضوعة ، ومنهم السيوطي في «اللآلي المصنوعة» (٢٥٥/٢) وأقره ؛ إلا أنني لم أره في كتاب ابن الجوزي المطبوع في «الموضوعات» ، فالظاهر أنه سقط منه . والله أعلم .

وقد قال البوصيري في «إتحاف السادة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» بعد أن عزاه لأبي يعلى (١/٤١/٢) :

«قال ابن الجوزي : هذا حديث موضوع ، والمتهم بوضعه وهب بن عبدالرحمن . ثم انظر إلى من وضع هذا ؛ فإن اللقمة إذا وقعت في مجرى البول ، وتداخلتها النجاسة فربت ؛ لا يتصور غسلها ، وكأن الذي وضع هذا قصد أذى المسلمين والتلاعب بهم» .

ثم رأيت الحديث في «تاريخ جرجان» للسهمي (٣٧٠ ـ ٣٧١) أخرجه من طريق **أحمد بن يحيى : حدثنا أحمد بن عبدالله بن أيوب القرشي الضرير : حدثني زكريا بن يحيى الخزاز المقرئ : حدثني محمد بن جعفر بن [محمد] : حدثني أبي عن أبيه قال :**

دخل علي بن الحسين المتوضأ . . الحديث نحوه ليس فيه ذكر البول والغائط .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ محمد بن جعفر هذا ـ هو : ابن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ـ : قال الذهبي :

«تكلم فيه» .

وزكريا بن يحيى الخزاز المقري الظاهر أنه الذي في «الميزان» :

«زكريا بن يحيى السراج المقرئ . كان في حدود الأربعين ومائتين بمصر ، ضعفه ابن يونس» .

ومن دونه لم أعرفهما .

وذكر السيوطي للحديث شاهداً من رواية الديلمي بإسناده عن يوسف بن السفر : حدثنا الأوزاعي : حدثنا ابن أبي لبابة عن شقيق عن ابن مسعود رفعه بلفظ :

«من وجد كسرة من طعام ـ أو مما يؤكل ـ فأماط عنها الأذى ، ثم أكلها ؛ كتبت له سبعمائة حسنة ، وإن هو أماط عنها الأذى ، ثم رفعها ؛ كتبت له سبعون حسنة» .

وقال :

«يوسف بن السفر : كذاب . قال البيهقي : هو في عداد من يضع الحديث» .

٦٤٢٨ ـ (إذا كان يومٌ حارٌ ؛ أَلْقَى اللهُ تعالى سَمْعَه وبصرَه إلى أهلِ السماءِ وأهلِ الأرضِ ، فإذا قال العبدُ : (لا إله إلا الله) ، ما أشدَّ حرَّ هذا اليومِ ! اللهم ! أَجِرْني من حرِّ جهنمَ ؛ قال اللهُ عز وجل لجهنمَ : إنَّ عبداً من عبادي استجارني منكِ ، وإني أُشْهِدُكِ أني قد أجَرْتُه .

فإذا كان يومٌ شديدُ البردِ ، ألقى الله سمَعه وبصرَه إلى أهلِ السماءِ والأرضِ ، فإذا قال العبدُ : (لا إله إلا الله) ما أشدَّ بردَ هذا اليومِ !

اللهم ! أجرني من زَمهَريرِ جهنمَ ؛ قال الله عز وجل لجهنم : إن عبداً من عبادي استجارني من زمهريرِك ، وإني أشهدك أني قد أجرته . فقالوا : وما زمهريرُ جهنمَ؟ قال : بيتٌ يُلْقَى فيه الكافرُ ، فينهزُّ من شدةِ بردِها بعضُه من بعضٍ) .

منكر . أخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٣٠١/١٠٠) ، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١٧٧ ـ ١٧٨) ـ والسياق له ـ من طريق عبدالله بن سليمان عن دراج أنه قال : حدثني أبو الهيثم عن أبي سعيد الخدري ، أو عن أبي حجيرة الأكبر عن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال : إن أحدهما حدثه عن رسول الله ﷺ أنه قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، عبدالله بن سليمان ـ هو : أبو حمزة المصري الطويل ـ : لم يوثقه غير ابن حبان . وقال البزار :

«حدث بأحاديث لم يتابع عليها» .

قلت : إن كان من دونه ومن فوقه من الحفاظ الثقات ؛ فيكون ذلك جرحاً فيه ، وإلا فلا ـ كما هو الشأن هنا ـ ، فإن دراجاً صاحب مناكير معروفة تقدم بعضها مثل :

«أكثروا ذكر الله حتى يقولوا : مجنون» رقم (٥١٧) .

وقد سرق هذا الحديث لاحق بن حسين المقدسي ، وركب له إسناداً إلى أبي موسى الأشعري ، أخرجه عنه السهمي في «تاريخ جرجان» (٩٧٨//٤٨٦) ، وهو ـ كما قال الحافظ الإدريسي ـ :

«كان كذاباً أفاكاً يضع الحديث على الثقات» . وقال ابن النجار :

«مجمع على كذبه» .

وهو مترجم في «الميزان» و«اللسان» ترجمة سيئة جداً ، فالعجب كيف خفي حاله على (السهمي)؟! ويبدو أن لذلك سبباً كشف عنه الحاكم بقوله فيه :

«قدم علينا بنيسابور ، وهو أصلح حالاً مما كان في آخر أيامه . . ثم ارتقى عن ذلك بعد سنين ، وحَدَّث بالموضوعات» .

فالظاهر أن السهمي ما عرفه إلا في أيامه الأولى . فأعوذ بالله تعالى من الحور بعد الكور ، ونسأله حسن الخاتمة بفضله وكرمه !

٦٤٢٩ ـ (كان يجهرُ بـ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ في الصلاة) .

منكر . أخرجه البزار في «مسنده» (١/٢٥٥/٥٢٦) : حدثنا أحمد بن عبدة : ثنا المعتمر بن سليمان : ثنا إسماعيل بن حماد عن أبي خالد عن ابن عباس مرفوعاً . وقال :

«تفرد به إسماعيل ، وليس بالقوي في الحديث ، وأبو خالد أحسبه الوالبي» .

وأقول : كلا ليس به ؛ بل هو آخر مجهول ، وهو علة الحديث ـ كما سيأتي بيانه ـ ، ولا دخل لإسماعيل فيه ؛ فإنه صدوق ـ كما قال الذهبي والعسقلاني ـ ، وتضعيف البزار إياه مما لا يلتفت إليه ، وقد وثقه إمام من أئمة الجرح والتعديل ، ألا وهو ابن معين ـ كما في «التهذيب» ـ .

وأما قول الهيثمي في «المجمع» (٢/١٠٩) :

«قلت : رواه أبو داود ـ خلا الجهر بها ـ رواه البزار ، ورجاله موثقون» .

فليس دقيقاً لما سأذكره من جهالة أبي خالد . ولم يتنبه الشيخ الأعظمي لهذه

العلة ، فعصَّبها في إسماعيل ، فقال في تعليقه على «البزار» ـ وقد نقل قول الهيثمي المذكور ـ :

«قلت : هذا مستغرب جداً ! فقد صرح البزار أنه تفرد به إسماعيل بن حماد ، وليس بالقوي في الحديث» .

وأقول : لما خفيت العلة الحقيقية في إسناد هذا الحديث ـ فضلاً عن متنه ـ على الشيخ الأعظمي ؛ استروح لتضعيف البزار لإسماعيل ، وهو تضعيف مرجوح ـ كما سبق ـ وما ذاك إلا لتعصبه لمذهبه الحنفي المخالف لهذا الحديث ، وما هكذا يكون التحقيق في الحديث ، فلا يجوز إفساح المجال للآراء المذهبية في تصحيح وتضعيف الأحاديث النبوية ؛ خلافاً لما هو معروف عن بعض الحنفية كابن التركماني وغيره من المتقدمين ، والأعظمي هذا وغيره من المتأخرين ، وقد يقابلهم بعض الشافعيين !

ثم إن الحديث قد أخرجه الترمذي (٢٤٥/٣٢٨/١) بإسناد البزار عينه ، لكن بلفظ :

«كان يفتتح صلاته بـ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾» .

ليس فيه لفظة : (الجهر) . وكذلك أخرجه ابن حبان في ترجمة أبي خالد من «الثقات» (٥٦٣/٥) ، والعقيلي في «الضعفاء» (١/ ٨٠ ـ ٨١) ، وابن عدي في «الكامل» (٣١١/١) ، والدارقطني في «سننه» (٨/٣٠٤/١) ، وكذا البيهقي (٤٧/٢) من طرق أخرى عن المعتمر . . . به . وقال العقيلي وابن عدي في ترجمة إسماعيل هذا :

«حديثه غير محفوظ ، يحكيه عن مجهول» .

يعني : أبا خالد . ولهذا قال الترمذي :

«حديث ليس إسناده بذاك» .

وضعفه أبو داود أيضاً ـ كما سيأتي ـ .

وقال ابن أبي حاتم في «الجرح» (٣٦٥/٢/٤) في الكنى منه :

«سئل أبو زرعة عن أبي خالد الذي روى عن ابن عباس في الجهر بـ ﴿بسم الله . . .﴾ ، روى عنه إسماعيل بن حماد بن أبي سليمان؟ قال : لا أدري من هو ، لا أعرفه» .

قلت : وفيه إشارة إلى أنه غير أبي خالد الوالبي ـ خلافاً لما تقدم عن البزار ـ فإن الوالبي معروف برواية جمع من الثقات عنه ، واسمه (هرمز) ، ويقال : (هرم) ، وقد أورده ابن أبي حاتم في (الأسماء) من كتابه (١٢١/٢/٤) قائلاً :

«سمعت أبا زرعة يقول : اسمه (هرمز) ، سألت أبي عنه؟ فقال : صالح الحديث» .

وذكره ابن حبان في «الثقات» أيضاً (٥١٤/٥) .

قلت : فهذه النصوص عن هؤلاء الحفاظ تدل على أن أبا خالد الراوي لهذا الحديث هو غير أبي خالد الوالبي ، وقد سبقهم إلى هذا التفريق الإمام البخاري ، فأورد الأول في الكنى ، والآخر في الأسماء ، وتبعه على ذلك أبو أحمد الحاكم في «الأسماء والكنى» (ق١٢٨/١ و١٣٣/١) ، ثم الذهبي في «المقتنى» ، وقال في «الكاشف» :

«أبو خالد الوالبي هرمز . . . صدوق» . وقال في «الميزان» :

«أبو خالد عن ابن عباس ، لا يعرف» .

وهذا منه تلخيص لقول أبي زرعة المتقدم ، ووافقه على ذلك الحافظ في «اللسان» ، وزاد عليه فقال :

«وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال : روى عنه إسماعيل بن حماد (الأصل : أبو خالد !) ، وقد قيل : إنه الوالبي (الأصل : الوالي !) المذكور في «التهذيب»» .

أخطاء وأوهام :

أولاً : لقد وهم الحافظ في كنى «التهذيب» ؛ تبعاً لأصله «تهذيب المزي» فخلطا الاثنين وجعلاهما واحداً ، فترجما لأبي خالد الوالبي ، وذكرا فيها : أن من شيوخه ابن عباس ، ومن الرواة عنه إسماعيل بن حماد ! ولم يتنبه لذلك المعلق على «تهذيب المزي» !

ثانياً : أن الحافظ لما ساق الحديث هناك من رواية العقيلي وقع في إسناده : «أبي خالد الوالبي» بزيادة (الوالبي) ، ولا أصل لها عند العقيلي ، ولا عند غيره ممن ذكرناهم في التخريج ، وهذا من أمانة المحدثين ودقتهم في رواية الأحاديث ـ جزاهم الله خيراً ـ ، ولقد صدق من قال :

أهل الحديث هم أهل النبي وإن لم يصحبوا نَفْسَه أنفاسه صحبوا

ثالثاً : أن الحافظ لما ذكر في «التلخيص» (١/٢٣٤) تجهيل العقيلي وأبي زرعة لأبي خالد قال :

«وقال البزار وابن حبان : هو الوالبي ، وقيل : لا يصح ذلك» .

قلت : فقرنه ابن حبان مع البزار خطأ ؛ لأن ابن حبان فرق ـ كما تقدم بيانه ـ ، فلا داعي للتكرار .

رابعاً : وقد يكون من الأخطاء : الرمز للوالبي بأنه من رجال الترمذي ؛ لأنه لم

ينسبه أولاً ، ولأنه غيره ثانياً ؛ إلا إن كان روى له حديثاً آخر مصرحاً بنسبته أو اسمه . والله أعلم .

(فائدة) : تقدم عزو الهيثمي للحديث لأبي داود ـ وقد عزاه إليه غيره أيضاً ـ وليس هو في النسخ المطبوعة والمعروفة اليوم ، وقد أفاد الحافظ المزي في «تحفة الأشراف» أنه وقع في بعض النسخ دون بعض . ويؤيد ذلك أن الحافظ ابن حجر قال في «التلخيص» :

«وقال أبو داود : حديث ضعيف» .

فلينظر إذن ، هل يقال في رمزهم لأبي داود ما قلته آنفاً في رمزهم للترمذي؟

وبعد ، فقد سبق أن ذكرت في أول هذا التخريج والتحقيق أن الشيخ الأعظمي خفيت عليه العلة الحقيقية في إسناد الحديث ، فضلاً عن متنه . وإذ قد فرغت من تحقيق الكلام في علة الإسناد ، فقد جاء أوان بيان علة المتن ، فأقول :

من الملاحظ أن لفظ رواية البزار : «يجهر» ، ولفظ الترمذي وغيره : «يفتتح» ، ومن المعروف عند العلماء أن الافتتاح لا يستلزم الجهر لا لغة ولا شرعاً ، فقد ثبت أن النبي ﷺ كان يفتتح بالتوجه ، و«سبحانك اللهم . .» ـ كما قال الحافظ في «التلخيص» (١٣٢/١) ـ ، فهل معنى ذلك أنه كان يجهر؟! (انظر «الإرواء» (٥٠/١) و«صحيح أبي داود» (٧٤٩) وغيرهما) .

ولما ذكرت ؛ وجدنا الأسود بن يزيد التابعي الثقة الجليل الفقيه ـ لما روى افتتاح عمر رضي الله عنه جهراً ـ لم يكتف بلفظة (الافتتاح) ؛ بل أضاف إليه لفظاً يدل على الجهر ، فقال :

كان عمر رضي الله عنه إذا افتتح الصلاة قال : سبحانك اللهم . . يسمعنا ذلك ويعلمنا .

رواه ابن أبي شيبة وغيره . «الإرواء» (٢/٤٩) .

وعلى ذلك فلو فرض أن إسناد الحديث صحيح ؛ لكان لفظ (الجهر) فيه شاذاً ؛ لمخالفته للفظ رواية الحفاظ الثقات ـ وبخاصة الترمذي ـ ، أما وهو ضعيف ؛ فهو منكر ـ كما تقتضيه القواعد العلمية الحديثية ـ ، وهذا مما خفي على الشيخ الأعظمي فبادر إلى إنكاره بلفظيه ! دون أي تفريق بينهما .

ولعل النكارة من البزار نفسه ، فقد تكلموا في حفظه ، حتى قال الدارقطني والحاكم :

«يخطئ في الإسناد والمتن» . والمعصوم من عصمه الله .

ثم اعلم أن الأحاديث في الجهر بالبسملة في الصلاة كثيرة ، وليس فيها كلها ما يصلح للحجة ، وقد استوعب الكلام عليها جداً الحافظ الزيلعي في «نصب الراية» (١/٣٢٣ ـ ٣٥٦) ، ثم الحافظ العسقلاني في «الدراية» (١/١٣٠ ـ ١٣٧) ، ونقلا عن الدارقطني أنه قال :

«لا يصح في الجهر شيء مرفوع» .

وسبقه إلى ذلك العقيلي ـ فيما نقله عنه الزيلعي (١/٣٤٦ ـ ٣٤٧) ـ قال :

«ولا يصح في الجهر بالبسملة حديث مسند» .

ومع ذلك فهي مخالفة لبعض الأحاديث الصحيحة عند الشيخين وغيرهما ، وترى تفصيل الكلام في ذلك في المصدرين المذكورين آنفاً . وانظر «صفة الصلاة» .

وقد روى بعضهم حديثاً في الجهر ، لو صح ؛ لكان نصاً على أن الجهر كان في أول الإسلام ثم ترك ، وقد حسنه بعض الأئمة ، واتكأ عليه بعض الحنفية ، فوجب النظر في إسناده ، وتحقيق القول فيه ، أداء للأمانة ، وتبرئة للذمة ، وهاك لفظه :

٦٤٣٠ ـ (كان يجهرُ بـ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ بمكةَ ، وكان أهلُ مكةَ يَدْعُونَ (مُسَيْلَمةَ) : الرحمانَ ، فقالوا : إن محمداً يدعو إلى إله اليمامة ، فأَمِرَ رسولُ اللهِ ﷺ فأخفاها ، فما جهرَ بها حتى ماتَ) .

منكر . أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٣٤/٨٩) من طريق عباد بن العوام عن شريك عن سالم عن سعيد بن جبير **قال** : . . . فذكره هكذا مرسلاً . قال : حدثنا عباد بن موسى : حدثنا عباد بن العوام . .

قلت : فهو إسناد ضعيف :

أولاً : لإرساله ، وقد روي مسنداً عن ابن عباس ، ولا يصح ـ كما يأتي ـ .

ثانياً : شريك ـ هو : ابن عبدالله القاضي النخعي ـ ، وليس بالقوي من جهة حفظه .

ثالثاً : المخالفة في إسناده ، فقال **يحيى بن طلحة اليربوعي** : ثنا عباد بن العوام بإسناده المتقدم ؛ إلا أنه أسنده فقال :

«عن ابن عباس قال» .

أخرجه الطبراني في «الكبير» (١١/٤٣٩ ـ ٤٤٠) ، وفي «الأوسط» (٢/١١٥ ـ ١١٦ ـ مجمع البحرين) ، وقال :

«لم يروه عن سالم إلا شريك ، تفرد به عباد» .

قلت : ويحيى بن طلحة اليربوعي ليِّن الحديث ـ كما في «التقريب» ـ ، فلا يعارض بمثله عباد بن موسى ـ وهو الخَتَّلي ـ ؛ فإنه ثقة من رجال الشيخين ـ ولا سيما ـ وقد توبع على إرساله ، فقال إسحاق بن راهويه في «مسنده» ـ كما في «الزيلعي» (١/٣٤٦) ـ : أنبأ يحيى بن آدم : أنبأ شريك . . . به مرسلاً .

ويحيى : ثقة أيضاً من رجال الشيخين ، فاتفاق هذا وعباد بن العوام على إرساله ، مما لا يدع مجالاً للشك في خطأ من أسنده .

وقد وهم بعضهم على إسحاق بن راهويه ؛ فذكر في إسناده ابن عباس !

أخرجه البيهقي في «معرفة السنن» (١/٥١٥ - ٥١٦) بإسناده عن إسحاق . . . به . وأعله بقوله :

«هكذا أخبرناه **أبو القاسم بن حبيب** ، وإنما رواه إسحاق عن يحيى بن آدم مرسلاً» .

يشير إلى أن الخطأ من ابن حبيب هذا ، ولعله من أجل مثل هذا الخطأ تكلم فيه الحاكم - كما حكاه عنه الذهبي في «السير» (١٧/٢٣٧ - ٢٣٨) - وهذه الترجمة مما يستدرك على «اللسان» .

رابعاً : المخالفة في المتن ، وذلك من ناحيتين :

الأولى : أنه ليس في رواية ابن راهويه ، ولا في رواية الطبراني قوله :

«فأمر رسول الله ﷺ فأخفاها . . .» إلخ .

وقالا :

«فلما نزلت هذه الآية (يعني البسملة) ؛ أمر رسول الله ﷺ أن لا يجهر بها» فزاد نزول الآية !

وخالف ذلك كله ابن حبيب ، فقال :

فأنزل الله تعالى : ﴿ولا تجهر بصلاتك﴾ ، فيسمع المشركون فيهزأون : ﴿ولا تخافت بها﴾ عن أصحابك ، فلا تسمعهم : ﴿وابتغ بين ذلك سبيلاً﴾ .

وهذا منكر جداً ؛ فإنه مع مخالفته لكل الروايات المتقدمة ـ على ضعفها ـ فهو مخالف لحديث أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى : ﴿ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها﴾ ، قال :

نزلت ورسول الله ﷺ مختفٍ بمكة ، كان إذا صلى بأصحابه ؛ رفع صوته بالقرآن ، فإذا سمع المشركون ؛ سبوا القرآن ، ومَنْ أنزله ، ومَنْ جاء به ، فقال الله لنبيه ﷺ : ﴿ولا تجهر بصلاتك﴾ ؛ أي : قراءتك ؛ فيسمع المشركون ، فيسبوا القرآن : ﴿ولا تخافت بها﴾ عن أصحابك فلا تسمعهم : ﴿وابتغ بين ذلك سبيلاً﴾ .

أخرجه البخاري (٤٧٢٢) ، ومسلم (٢/٣٤) ، والترمذي (٣١٤٥ ـ ٣١٤٦) ، والنسائي في «الكبرى» (٦/٣٨٤/١١٣٠٠) ، والبيهقي (٢/١٩٥) ، وأحمد (١/ ٢١٥) ، وقال الترمذي :

«حديث حسن صحيح» .

قلت : ففي هذا الحديث الصحيح : أن هذه الآية إنما نزلت في قراءة القرآن لا في البسملة ـ كما قال الزيلعي ـ ، وابن حبيب جمع بين هذا الحديث الصحيح ، وذاك الحديث المنكر .

وقد أعله الحافظ في «الدراية» (١/١٣٦) من وجه آخر ، فقال :

«والمتن معلول من جهة أن مسيلمة لم يكن يدعي الألوهية ، ومن جهة التسمية (الأصل : التسليم !) ، لكن في نص الخبر أنه يدعى (رحمان اليمامة ، ولفظ (الرحمن) في بقية الفاتحة ، وهو قول : (الرحمن الرحيم) بعد : (الحمد لله رب العالمين) ، فلا معنى للإسرار بالبسملة لأجل ذكر : (الرحيم) ، مع وجود ذكر : (الرحمن) عقب ذلك» .

وهذا غاية في تحقيق نكارة الحديث ، فالعجب من شيخ الإسلام ابن تيمية كيف قال في «مجموع الفتاوى» (٢٢/٣٧١) :

«وقد روى الطبراني بإسناد حسن عن ابن عباس : أن النبي ﷺ كان يجهر بها إذ كان بمكة ، وأنه لما هاجر إلى المدينة ترك الجهر بها حتى مات» !

وأنا على مثل اليقين أنه كتب هذا من حافظته ؛ دون أن يتسنى له الرجوع إلى إسناده ، ليرى أن فيه شريكاً القاضي ويحيى بن طلحة اليربوعي ، ولو أنه قُيِّض له التوسع في البحث وجمع الطرق والألفاظ ؛ لتبينت له تلك العلل .

وإن مما يؤكد لك ذلك أنه ذكر باللفظ الملفق من لفظ مرسل أبي داود ، و«مسند الطبراني» ، وكلاهما ليس فيهما أن الترك كان : لما هاجر إلى المدينة . فجلَّ من لا يضل ولا ينسى .

ولقد استروح إلى هذا التحسين المعلق على «نصب الراية» (١/٣٢٤) ؛ دون أي بحث أو تحقيق ، وما ذاك إلى لأنه وافق مذهبه الحنفي !

والهيثمي مع تساهله المعروف عند الباحثين لم يزد على قوله بعدما عزاه لـ«المعجمين» (٢/١٠٨) :

«ورجاله موثقون» .

فإن هذا لا يعني تصحيحاً ولا تحسيناً ، وإنما يعني توثيق بعض رواته توثيقاً ليِّناً ، وهو يشير إلى شريك القاضي ، ويحيى اليربوعي ، وهذا لم يوثقه غير ابن حبان (٩/٢٦٢) ، ومع ذلك فقد قال فيه :

«كان يغرب عن أبي نعيم» .

وقد عارض هذا الحديث المنكر بعض المجهولين بمنكر آخر ، رواه عمر بن حفص المكي عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس :

أن النبي ﷺ لم يزل يجهر في السورتين بـ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ حتى قبض .

أخرجه الدارقطني (١/٣٠٤/٩) وسكت عنه ! وأورده الذهبي في ترجمة ابن حفص هذا من «الميزان» ، وقال :

«لا يدرى من ذا ؟ والخبر منكر» . وقال في «المغني» :

«لا يعرف ، والخبر موضوع» .

(تنبيه) : من الأخطاء الفاحشة الدالة على سطحيةٍ في التعليق ، أن المعلق على «معرفة البيهقي» علق على حديث ابن حبيب المنكر ، ـ كما تقدم ـ بقوله :

«والخبر بنحوه عند المصنف في «السنن الكبرى» (٢/١٩٥)» !

وهذا تدليس خبيث ـ أرجو أن لا يكون مقصوداً ـ ؛ لأنه يوهم أن الحديث نحوه بتمامه في المكان الذي أشار إليه من «السنن» ، وليس فيه إلا رواية الشيخين المتقدمة ، التي ليس فيها ذكر البسملة . فكان ينبغي عليه أن يستثني ذلك ـ كما لا يخفى ـ .

٦٤٣١ ـ (خلقَ اللهُ تبارك وتعالى جُمْجُمَةَ جِبرائيلَ على قَدْرِ الغُوْطةِ) .

موضوع . أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/٣٤٠) من طريق الوليد ابن مسلم : أنا يزيد بن السمط عن رجل عن القاسم بن محمد عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته الرجل الذي لم يسم ، وقد استنكره الحافظ الذهبي ، فذكره في ترجمة يزيد بن السمط هذا وقال :

«وثقه أبو داود وغيره ، وضعفه أبو عبدالله الحاكم» . ثم ساق له هذا الحديث ، وقال :

«هذا حديث منكر» .

قلت : وأنا أرى أن الحديث موضوع ، ولا علاقة ليزيد به إلا الرواية ؛ فإنه ثقة أخطأ الحاكم في تضعيفه ـ كما قال الحافظ في «التقريب» ـ ، وإنما الآفة من شيخه الذي لم يسم ـ كما تقدم ـ ، وأظن أنه (**الحكم بن عبدالله بن سعد الأيلي**) ؛ فإنه مذكور في شيوخ يزيد بن السمط ، وفي الرواة عن القاسم بن محمد ، وهو كذاب ـ كما قال أبو حاتم وغيره ـ ، وقال أحمد :

«أحاديثه كلها موضوعة» .

فلا يليق تعصيب هذا الحديث إلا بمثله !

ولعل الوليد بن مسلم هو الذي دلَّس اسمه ، وكنى عنه بـ(رجل) ؛ فإنه معروف بأنه كان يدلس تدليس التسوية ، وهو أن يسقط شيخ شيخه من الإسناد مطلقاً ، فمن باب أولى أن يسقط اسمه ، ويكني عنه باسم (رجل) كما هنا . والله أعلم .

(تنبيه) : صححت لفظ (جمجمة) من «ميزان الذهبي» ، و«الجامع الكبير» للسيوطي ، وكان الأصل (جمحه) . ولم يهتد الدكتور صلاح الدين المنجد في تعليقه على «التاريخ» (٢/١١٦) إلى الصواب ؛ فجعله برأيه (أجنحة) وهذا خطأ لمخالفته للمصدرين المذكورين أولاً ، ولأنه مخالف لأصول التصحيح ثانياً ؛ فإنه زاد من عنده حرف الألف في أوله .

٦٤٣٢ ـ (فإذا وجدتَ ذلك ؛ فارفعْ إصبَعَك السَّبَّابةَ اليُمنى ، فاطعَنْه في فَخِذِك اليُسرى ، وقلْ : (باسمِ الله) ؛ فإنها سكِّينُ الشيطانِ) .

منكر . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/١٥٩ ـ ١٦٠) ، والعقيلي في «الضعفاء» (٤/٢٠٩) ، والدولابي في «الكنى» (٢/١٣٠) من طريق عنبسة بن

سعيد : ثنا **المهاجر بن المنيب** عن أبي المليح بن أسامة عن أبيه :

أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ! إني أشكو إليك وسوسة أجدها في صدري ؛ إني أدخل في صلاتي ، فما أدري على شفع أنفتل أم على وتر؟ فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مجهول ، أورده العقيلي في ترجمة مهاجر بن المنيب ، وقال :

«مجهول بالنقل ، لا يتابع على حديثه ، ولا يعرف إلا به» .

وأقره الذهبي في «الميزان» وساق له هذا الحديث . وقال في «المغني» .

« لا يعرف ، وخبره منكر» .

وعنبسة بن سعيد هو القطان صرحت بذلك رواية الطبراني ، وهو ضعيف اتفاقاً ، وبعضهم تركه .

وتابعه أبو سعيد عن مهاجر أبي المنيب . . . به مع بعض اختصار .

أخرجه البزار في «مسنده» (٥٨٠/٢٧٩/١ ـ كشف الأستار) وقال :

«لا نعلمه عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه ، وأبو سعيد ـ هو الحسن بن دينار ـ ومهاجر أبو منيب بصري ، وليسا بالقويين في الحديث» .

قلت : لقد لطَّف القول في الحسن بن دينار ، فحاله شر مما قال ؛ فقد تركه وكيع وابن المبارك ، وكذبه أحمد ويحيى وغيرهما ـ كما تقدم تحت الحديث (٦٤٢٤) ـ .

ثم إنه قد خفي عليه أنه تابعه عنبسة القطان ـ كما رأيت ـ .

(تنبيه) : هناك بعض الأخطاء وقعت في بعض مصادر الحديث المذكورة :

أولاً : انقلب في «معجم الطبراني» اسم (عنبسة بن سعيد) إلى (سعيد بن عنبسة) ! فلا أدري أهكذا الرواية فيه فهو خطأ من أحد الرواة . أو هو خطأ مطبعي؟

ثانياً : زاد محققه الأخ حمدي أداة الكنية بين (المهاجر) و (المنيب) فصار هكذا (المهاجر بن [أبي] المنيب) . وهذه الزيادة خطأ ؛ لأن (أبو منيب) هي كنية المهاجر ؛ كما في كتب الرجال ، وكما تقدم في تعقيب البزار على الحديث ، فليست هي كنية أبيه .

ثالثاً : سقط من إسناد «كنى الدولابي» قوله : «عن أبي المليح بن أسامة» ، وبقيت فيه نسبة (الهذلي) الدالة عليه فصار هكذا :

«عن مهاجر أبي المنيب **الهذلي** عن أبيه» !

٦٤٣٣ - (يا عائشةُ ! دعِي أخي ؛ فإنه أولُ الناسِ إسلاماً ، وآخرُ الناسِ بي عَهْداً عند الموتِ ، وأولُ الناسِ لي لُقِيّاً يومَ القيامةِ) .

باطل . أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (١٦٦/٤) ، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (٢١١/١) بسنده عن **عبد السلام بن صالح** قال : حدثنا علي بن هاشم قال : حدثني [أبي] عن **موسى بن القاسم التغلبي** قال : حدثتني ليلى الغفارية قالت :

كنت أخرج مع رسول الله ﷺ في مغازيه ، فأداوي الجرحى ، وأقوم على المرضى ، فلما خرج [علي] إلى البصرة ؛ خرجت معه ، فلما رأيت عائشة واقفة ؛ دخلني شيء من الشك ، فأتيتها ، فقلت : هل سمعت من رسول الله ﷺ فضيلة في عليٍّ؟ فقالت : نعم . دخل علي على رسول الله ﷺ ، وهو مع عائشة ، وهو على فُريش ، وعليه جرد قطيفة ، فجلس بينهما ، فقالت له عائشة : أما وجدت مكاناً هو

أوسع لك من هذا؟ فقال النبي ﷺ : . . . فذكره . وقال العقيلي :

«لا يعرف إلا بموسى بن القاسم ، قال البخاري : لا يتابع عليه» .

وأقره ابن الجوزي ، وزاد فقال :

«قلت : [هذا] لو لم يكن في الإسناد غيره ، وهو أبو الصلت[1] عبد السلام ابن صالح ، وهو كذاب . قال أبو حاتم الرازي : لم يكن عندي بصدوق ، وضرب أبو زرعة على حديثه . وقال العقيلي : هو رافضي خبيث» .

وبهذين الراويين أعله الذهبي أيضاً في ترجمة موسى بن قاسم ، وقال :

«وإسناده مظلم» .

وتبعه الحافظ في «اللسان» ، والسيوطي وابن عراق ـ كما في «تنزيه الشريعة» ـ (٣٩٦/١) . وقال الذهبي في ترجمة ليلى الغفارية :

«خبر باطل» . وأقره الحافظ في «الإصابة» .

٦٤٣٤ ـ (كانوا مع النبيِّ ﷺ في مَسِيْرٍ فانتهَوا إلى مَضِيْقٍ ، وحضرتِ الصلاةُ ، فَمُطِروا : السماءُ من فوقِهم ، والبِلَّةُ من أسفلَ منهم ، فأَذَّنَ رسولُ اللهِ ﷺ وهو على راحلَتِه ، (وفي روايةٍ : فأَمَرَ المؤذِّنَ فأَذَّنَ) وأقامَ أو أقامَ [بغيرِ أذانٍ] فتقدمَ على راحِلَتِه فصلى بهم ؛ يُومِئُ إيماءً ، يجعلُ السجودَ أخفضَ من الركوعِ) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٤١١/٧٩/٢) ـ والسياق له ـ ، والدارقطني (٣٨٠/١

(١) الأصل : «ولم يكن في الإسناد غير أبي الصلت عبدالسلام» . ولعل الصواب ما أثبته .

- ٣٨١) - والرواية الأخرى له مع الزيادة - ، والبيهقي (٧/٢) ، وأحمد (١٧٣/٤ - ١٧٤) من طريق عمر بن ميمون بن الرماح [عن] كثير بن زياد عن **عمر بن عثمان ابن يعلى بن مرة عن أبيه** عن جده : أنهم كانوا . . . الحديث . وضعفه الترمذي بقوله :

«هذا حديث غريب» .

وصرَّح بذلك البيهقي فقال :

«وفي إسناده ضعف ، ولم يثبت من عدالة بعض رواته ما يوجب قبول خبره» .

قلت : ويشير - فيما أظن - إلى عثمان بن يعلى ؛ فإنه لم يوثقه أحد ، حتى ولا ابن حبان ، ولم يذكروا راوياً عنه غير ابنه عمر هذا ؛ ولهذا قال فيه ابن القطان :

«مجهول» . وتبعه الحافظ في «التقريب» . وفي «الجرح والتعديل» (١٧٤/١/٣) :

«عثمان أبو عمرو المؤذن كوفي روى عن . . . (بياض) سمعت أبي يقول : هو مجهول» .

ولا أستبعد أن يكون هو هذا .

ثم إنه يحتمل أن يكون البيهقي أشار إلى عمر بن عثمان أيضاً ؛ فإنه ليس بالمشهور ، ولم يوثقه غير ابن حبان (٢٢٠/٧) ، ولم يرو عنه غير اثنين أحدهما : كثير بن زياد هذا ، ويكنى بـ (أبي سهل البرماني) ، والآخر : خلف بن مهران ، فقال ابن القطان :

«لا يعرف حاله» . وأشار الذهبي إلى تضعيف توثيق ابن حبان بقوله :

«وثِّق» ! وقال الحافظ :

«مستور» .

وعلى هذا ، فمن التساهل البين ، أو الخطأ الظاهر ، تقوية مثل هذا الإسناد من بعضهم . فقال النووي في «المجموع» (١٠٦/٣) :

«إسناده جيد» !

ومن الغريب أن الحافظ سكت عن هذه التقوية في «الفتح» (٧٩/٢) ، مع أنه بيَّن علته في «التلخيص» (٢١٢/١) فقال :

«وقال عبدالحق : إسناده صحيح (!) ، والنووي : إسناده حسن . وضعفه البيهقي وابن العربي وابن القطان ؛ لحال عمر بن عثمان» .

فأقول : ومع أن هذا الإعلال قوي وارد ؛ إلا أن إعلاله بحال أبيه عثمان أولى ؛ لما تقدم بيانه : أن عمر بن عثمان مستور ، وأباه عثمان مجهول . فتنبه .

ثم تكشفت لي علة أخرى : وهي الاختلاف في إسناده ؛ فأخرجه البزار في «مسنده» (٦٨٤/٣٣٠/١) ، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢/٩٠/٢) من طريق مهران بن أبي عمر : ثنا **علي بن عبدالأعلى** [عن أبيه **عبدالأعلى**][1] عن أبي سهل الأسدي (وفي «المعرفة» : الأزدي) عن عمرو بن دينار : أنه حدثه عمرو بن يعلى قال :

حضرت الصلاة صلاة المكتوبة ، ونحن مع رسول الله ﷺ فتقدم بنا ، ثم أمَّنا ، فصلينا على ركابنا .

وهذا اختلاف شديد ، فالمتن مختصر جداً ، والسند مختلف عن الأول اختلافاً ظاهراً لا يحتاج إلى بيان ، ولست أدري من هو؟ ولكنه يدور بين هؤلاء الثلاثة :

---

(١) هذه الزيادة لم تقع في «المعرفة» ، وكذلك لم تقع في «مختصر الزوائد» (٢٨٤/١) . فالله أعلم .

١ ـ مهران بن أبي عمر .

٢ ـ علي بن عبدالأعلى .

٣ ـ أبوه عبدالأعلى .

فالأول : قال فيه الذهبي في «المغني» :

«وثقه ابن معين ، وقال البخاري : في حديثه اضطراب» . ولذلك قال في «الكاشف» :

«فيه لين» . وقال الحافظ :

«صدوق سيئ الحفظ» .

والثاني : قال في «المغني» :

«صويلح ، قال أبو حاتم : ليس بقوي» . ونحوه في «الكاشف» . وقال الحافظ :

«صدوق ربما وهم» .

والثالث : عبدالأعلى ـ وهو : ابن عامر الثعلبي ـ . قال في «المغني» :

«ضعفه أحمد وأبو زرعة» . وقال في «الكاشف» :

«ليِّن ، ضعفه أحمد» . وقال الحافظ :

«صدوق يهم» .

ومن تراجم هؤلاء الثلاثة ـ على إيجازها ـ يتبين أن ثالثهم ألينهم ؛ فيكون هو الأولى بتعصيب الاختلاف به ، وذلك إن كان ذكره في الإسناد محفوظاً ، فقد علمت عدم وروده في بعض المصادر ؛ وإلا فالعلة من الأول : مهران بن أبي عمر ؛ فهو بها أولى من شيخه علي بن عبدالأعلى ، وبخاصة أنه قد وصف البخاري حديثه

بالاضطراب ـ كما تقدم ـ ، ولا أستبعد أن يكون هذا الحديث مما عناه . والله أعلم .

وإذا عرفت ضعف هذا الحديث ، وعدم ثبوته ؛ تتبين وهاء استدلال النووي به على صحة أذان القاعد ، وأوهى منه الاستدلال به على أن النبي ﷺ باشر الأذان بنفسه ، فإن هذا يبطله الأخرى ـ كما هو ظاهر لا يخفى ـ .

٦٤٣٥ ـ (إن صَلَّيْتَ الضُّحى رَكْعَتَيْنِ ؛ لم تُكْتَبْ من الغافلين .

٢ ـ وإن صليتَ أربعاً ؛ كُتِبْتَ من العابدين .

٣ ـ وإن صليت سِتّاً ؛ لم يَلْحَقْك [يومئذٍ] ذنبٌ .

٤ ـ وإن صليت ثمانياً ؛ كتبت من القانتين .

٥ ـ وإن صليت اثنتَي عَشْرَةَ ركعةً ؛ بُنِيَ لك بيتٌ في الجنةِ .

٦ ـ وما من يوم ، ولا ليلةٍ ، ولا ساعةٍ ؛ إلا لله فيها صدقةٌ يَمُنُّ بها على من يشاءُ من عبادِه ، وما مَنَّ على عبدٍ بمثلِ أَنْ يُلْهِمَه ذِكْرَه) .

منكر . أخرجه البزار (١/٣٣٤ ـ ٣٣٥) ، وابن حبان في «الضعفاء» (١/٢٤٣) ، والأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (٢/٧٨٩/١٩٢٧) من طريق عبدالحميد بن جعفر : ثنا حسين بن عطاء عن زيد بن أسلم عن ابن عمر قال : قلت لأبي ذر : يا عماه ! أوصني . قال : سألتني عما سألتُ رسول الله ﷺ ، فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ حسين بن عطاء ـ وهو : ابن يسار ـ : قال ابن أبي حاتم (١/٢/٦١) :

«شيخ منكر الحديث ، وهو قليل الحديث ، وما حدث به فمنكر» . وقال ابن حبان :

«يروي عن زيد بن أسلم المناكير التي ليست تشبه حديث الأثبات ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد ؛ لمخالفته الأثبات في الروايات» . ثم ساق له هذا الحديث ، وقال :

«لا يصح هذا كله» . وفي نسخة ـ ولعلها أصح ـ :

«وهذا لا أصل له» . ثم تناقض ابن حبان ؛ فأورد حسيناً هذا في «الثقات» (٢٠٩/٦) برواية عبدالحميد هذا عنه ؛ ولكنه قال :

«يخطئ ويدلس» ! وزاد الحافظ في «اللسان» :

«وقال ابن الجارود : كذاب . وقال أبو داود : ليس بشيء» . ولم يتنبه الهيثمي لهذا الضعف الشديد الذي قيل عنه ، ولتناقض ابن حبان فيه ؛ فقال في «المجمع» (٢٣٧/٢) :

«رواه البزار ، وفيه حسين بن عطاء ضعفه أبو حاتم وغيره ، وذكره ابن حبان في «الثقات» ، وقال : يخطئ ويدلس» .

وأما المنذري فإنه لما عزاه (٢٣٦/١) للبزار ؛ سكت عن سنده !

قلت : وقد خالفه في إسناده ومتنه **الصلت بن سالم** فقال : إن زيد بن أسلم أخبره عن عبدالله بن عمرو السهمي عن أبي الدرداء يرفعه إلى النبي ﷺ قال :

«من صلى الضحى سجدتين ؛ لم يكتب من الغافلين» .

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٢٠٩/٢) من طريق **موسى بن يعقوب الزمعي** عن الصلت .

ومن هذا الوجه ذكره ابن أبي حاتم في «العلل» (١٦٦/١) ، وأشار إلى أن للحديث تتمة بقوله عقبه :

«وذكر الحديث» .

إلا أنه لم يقع في إسناده ذكر زيد بن أسلم ، وإنما قال :

«مولى لعمر بن الخطاب» . ولذلك قال عقبه :

«قلت لأبي : (مولىً لعمر) ، من هو؟ قال : (زيد بن أسلم) فيما أرى» .

والعقيلي أورده في ترجمة الصلت هذا ، وقال :

«قال البخاري : مدني ، لا يصح حديثه . . . وقد روي من غير هذا الوجه بأصلح من هذا الإسناد» . وقال فيه ابن أبي حاتم (٤٣٧/١/٢) عن أبيه :

«هو منكر الحديث ، ليس بشيء» .

وأما ابن حبان فذكره في «الثقات» (٤٧٢/٦) برواية الزمعي عنه !

وهذا من تساهله الذي عرف به ، بل هو من تناقضه في نقدي ؛ لأن الصلت هذا الموثق عنده قد روى نفس الحديث الذي قال فيه ابن حبان : «إنه لا يصح» ، أو : «لا أصل له» ، ـ كما تقدم ـ ! فإن كان لم يعلم به ؛ فمعنى ذلك أنه لم يسبر حديثه ، وبالتالي لم يعرفه ، وعلى هذا يدور تساهله ؛ كيف لا وهو يذكر في «ثقاته» كثيراً ممن يصرح هو نفسه بقوله : «لا أعرفه ولا أعرف أباه» ـ كما قد بينته في مواضع كثيرة ـ ! ولذلك لم يعرج الذهبي على توثيقه هذا ؛ فتبنى في كتابه «المغني» قول أبي حاتم المتقدم :

«ليس بشيء» .

ومما سبق تعلم تساهل المنذري أيضاً والهيثمي في اعتمادهما على هذا التوثيق الشاذ ؛ فقال في «الترغيب» (٢٣٦/١) :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، ورواته ثقات ، وفي موسى بن يعقوب الزمعي خلاف» .

وكذا قال الهيثمي (٢/٢٣٧) ؛ إلا أنه بيّن بعض الخلاف المشار إليه بقوله في الزمعي :

«وثقه ابن معين وابن حبان ، وضعفه ابن المديني وغيره» .

قلت : وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق سيئ الحفظ» . وقال الذهبي في «الكاشف» :

«فيه لين» .

قلت : فيمكن اعتبار الزمعي هذا علة أخرى في إسناد حديث أبي الدرداء ؛ ولكنها دون العلة الأولى ، ومع ذلك فهي تؤكد خطأ تقوية حديثه ؛ كما يشعر بذلك كلام المنذري والهيثمي ، ثم صرَّح به السيوطي فقال في «جزئه» (ص٦١) :

«وأخرج الطبراني بسندٍ حسن عن أبي الدرداء . . .» .

وقد أجمل القول في تضعيفه ، وتضعيف حديث أبي ذر أيضاً الحافظ ابن حجر ، فقال في «الفتح» (٣/٥٤) :

«وعند الطبراني من حديث أبي الدرداء مرفوعاً (فذكره ، وقال :) وفي إسناده ضعف . وله شاهد من حديث أبي ذر . رواه البزار ، وفي إسناده ضعف» .

وأقول : في اعتباره لحديث أبي ذر شاهداً نظرٌ قوي عندي ؛ لأن مدار الحديثين على زيد بن أسلم ، اختلف عليه في إسناده حسين بن عطاء والصلت بن سالم :

فقال الأول : عنه عن ابن عمر عن أبي ذر .

وقال الآخر : عن ابن عمرو عن أبي الدرداء .

وقد سبق بيانه .

أضف إلى ذلك شدة ضعف حسين هذا ؛ فلا يصلح للاستشهاد .

وقد بقي عليَّ بيان اختلافهما في المتن ، وذلك في موضعين منه :

أحدهما : أن الصلت لم يذكر الذنب في الست ركعات ؛ بل قال :

«ومن صلى ستاً ؛ كفي ذلك اليوم» .

وقد ساق لفظه بتمامه المنذري والهيثمي والعسقلاني .

والآخر : أنه لم يذكر الصلتُ في الفقرة الأخيرة قوله :

«ولا ساعة» .

وإن مما لا شك فيه أن الاضطراب علة من علل الحديث ؛ وبخاصة إذا كان من الضعفاء ، وبصورة أخص إذا كان في السند والمتن معاً . فتنبه لهذا !

والحديث أخرجه البيهقي في «سننه» (٤٨/٣) من طريق إسماعيل بن رافع عن إسماعيل بن عبيد الله عن عبدالله بن عمر[1] قال : . . . فذكره دون قوله في آخره : «وما من يوم . . .» إلخ مع اختلاف في الألفاظ في بعض الفقرات .

وفي إسناده ضعف وانقطاع ؛ أما الضعف ، فمن إسماعيل بن رافع ؛ فقال الذهبي في «المغني» :

«ضعفوه جداً ، قال الدارقطني و(س) : متروك» .

وأما الانقطاع فبين إسماعيل بن عبيدالله ـ وهو : ابن أبي المهاجر ـ وبين ابن

(١) وفي نسخة : (عمرو) ؛ كما في الحاشية .

عمر ؛ فإنهم لم يذكروا لإسماعيل هذا رواية عن غير أنس وفضالة بن عبيد ، وولد إسماعيل سنة (٦١) وتوفي ابن عمر سنة (٧٣) أي وإسماعيل في نحو (١٢) من العمر ! وهذا إن كانت الرواية عنه . وأما إن كانت عن (ابن عمرو) كما في النسخة الأخرى ؛ فالانقطاع أجلى ؛ لأن ابن عمرو مات سنة (٦٣) !

والحديث عزاه السيوطي للبزار والبيهقي والأصبهاني وحميد بن زنجويه في «فضائل الأعمال» في (جزء صلاة الضحى) (١/٦٢ ـ الحاوي) ولم يتكلم عليه بشيء ـ كغالب عادته ـ .

وللفقرة الخامسة شاهد من حديث أنس مرفوعاً بلفظ :

« . . . بنى الله له قصراً من ذهب في الجنة» .

استغربه الترمذي ، وفيه عنعنة ابن إسحاق ، وهو مخرج في «الروض النضير» (١١١) ، وقواه الحافظ بقوله :

«ولكن إذا ضم إليه حديث أبي ذر وأبي الدرداء ؛ قوي ، وصلح للاحتجاج به» .

ولعله كذلك . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٦٤٣٦ ـ (إذا نامَ أحدُكم ، وفي نفسه أن يُصليَ من الليلَ ؛ فلْيَضَعْ قُبْضةً من ترابٍ عندَه ، فإذا انتبه ؛ فلْيَقْبِض بيمينه ، ثم ليَحْصِبْ عن شِمالِه) .

باطل . أخرجه ابن حبان في «الضعفاء» (١/١٧٠) ، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/١٠٨) ، والطبراني في «المعجم الأوسط» (١/٢٩١/٢/٤٤٨٦ ـ بترقيمي) من طريق عنبسة بن عبدالواحد القرشي : ثنا أيوب بن عتبة عن يحيى ابن أبي كثير عن أبي قلابة عن النعمان بن بشير . . . مرفوعاً . وقال الطبراني :

«لم يروه عن يحيى إلا أيوب ، تفرد به عنبسة» .

قلت : هو ثقة ، والعلة من شيخه أيوب ـ وهو : اليمامي ـ ، وفي ترجمته أورده ابن حبان ، وقال :

«كان يخطئ كثيراً ، ويهم شديداً ؛ حتى فحش الخطأ منه . . . وقال ابن معين : ضعيف» . وقال ابن الجوزي عقبه :

«قال أبو حاتم : هذا حديث باطل لا أصل له . قال يحيى بن معين : أيوب بن عتبة ليس بشيء . وقال النسائي : مضطرب الحديث» .

وكذلك قال الذهبي في الحديث أنه باطل . وما ذكره ابن الجوزي عن ابن حبان من الإبطال ، لا أدري من أين نقله ؛ والمفروض أن يكون في «الضعفاء» ؛ فلعله سقط منه .

وقد أورده ابن طاهر المقدسي في «تذكرة الموضوعات» (ص١١) ، وأعله بأيوب ؛ قال :

«وهو ضعيف ، وأُنكر عليه هذا الحديث» .

ومن غرائب السيوطي في «اللآلي» : أنه تعقب ابن الجوزي بقوله (٣١/٢) :

«قلت : أخرجه الطبراني» !

وأما ابن عرّاق فكان أقرب إلى الصواب منه ؛ فقد ذكر في «تنزيه الشريعة» (٨٢/٢) الخلاف في أيوب ، وتضعيف الحافظ إياه في «التقريب» ، ثم قال :

«فمثله لا ينبغي الحكم على حديثه بالوضع» .

فأقول : هذا هو الأصل ؛ إذا لم يرو مثله أمراً منكراً شرعاً أو عقلاً ، وليس الأمر

كذلك هنا ، فالنكارة في هذا الحديث ظاهرة جداً ، ولذلك فقد أصاب المعلق عليه حين قال :

«لكن نكارته تقتضي وضعه حتماً» . والحديث قال الهيثمي في «المجمع» (٢/٢٦٤) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» و«الكبير» ، والبزار ، وفيه أيوب بن عتبة : وثَّقه أحمد في رواية ، وكذلك ابن معين ، وضعفاه في رواية ، وضعفه البخاري ومسلم وجماعة» .

قلت : وفي هذا التخريج نظر ؛ لأنه يوهم أن أيوب هذا في إسناد البزار أيضاً ، وليس كذلك ؛ فإنه أخرجه في «مسنده» (١/٣٤٠ ـ ٣٤١) ، وكذا الخطيب في «التاريخ» (٢/٣٧٨ ـ ٣٧٩) من طريق ريحان بن سعيد عن عباد بن منصور عن أيوب . . . به .

وعباد هذا : قال الذهبي في «الكاشف» و«المغني» :

«ضعف ، وقال النسائي : ليس بالقوي» . وقال الحافظ :

«صدوق رمي بالقدر ، وكان يدلس ، وتغيَّر بأخرة» .

ومن جملة الحفاظ الذين ضعفوه أبو داود صاحب «السنن» ؛ قال :

«ليس بذاك ، وعنده أحاديث فيها نكارة» .

(تنبيهان) :

١ ـ لم يتنبه الشيخ الأعظمي لتغاير إسناد البزار عن إسناد الطبراني ـ مقلداً في ذلك للهيثمي ـ ؛ فعلق كلامه المتقدم على رواية البزار ، وسكت عليه ، مع أنه يرى بعينيه أنه ليس فيها أيوب بن عتبة ؛ اللهم ! إلا إن كان توهم أن أيوب في

إسناد البزار ـ هو : ابن عتبة ـ ؛ فهذا شر من الأول ، لأنه أيوب السختياني الثقة المشهور !

٢ ـ سقط هذا الحديث من «مختصر الزوائد» للحافظ العسقلاني .

٦٤٣٧ ـ (مَثَلُ المريضِ إذا بَرِئَ وصَحَّ من مـرضِه مَثَلُ البَرَدةِ ؛ تقعُ من السماءِ في صفائِها ولونِها) .

موضوع . أخرجه البزار في «مسنده» (١/٣٦٣/٧٦٢) ، وابن حبَّان في «الضعفاء» (٣/٧٧) ، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/٩٢ ـ ٩٣) ، وابن عدي (٧/٧٢) ، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٧/١٦٠/٩٨٤١) ، والديلمي في «مسند الفردوس» (٣/٦٠) ، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/٢٠٠) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤/٧٨) من طريق **الوليد بن محمد الموقري** عن الزهري عن أنس . . . به مرفوعاً . وقال البزار :

«والوليد ليِّن الحديث ، حدَّث عن الزهري بأحاديث لم يتابع عليها» .

قلت : وهو متروك ، وكذبه بعضهم ، وقال ابن حبان :

«روى عن الزهري أشياء موضوعة ؛ لم يحدث بها الزهري قط ، لا يجوز الاحتجاج به بحال» . ثم ساق له هذا الحديث . وذكر ابن الجوزي عنه أنه قال :

«هذا حديث باطل ، إنما هو قول الزهري ، لم يرفعه عن الزهري إلا الموقري» .

قلت : وهذا غير موجود في مطبوعة «الضعفاء» . والله أعلم .

وقال ابن عدي :

«لا يرويه عن الزهري غير الموقري ، ورواه **عبدالوهاب بن الضحاك** عن بقية

عن الزبيدي عن الزهري عن أنس . وأبطل عبدالوهاب فيه ؛ لأن الزبيدي لا يحتمل ، والموقري يحتمل» .

وهذا وصله البيهقي من طريق ابن عدي : نا الحسين بن محمد بن مودود : نا عبدالوهاب : نا بقية عن الزبيدي . . . به .

ولم أره في «كامل ابن عدي» وعبدالوهاب هذا ـ وهو : الحمصي ـ : متهم ـ كما يشير إليه كلامه ـ ، وقال الحافظ :

«متروك ، كذبه أبو حاتم» .

وبقية : مدلس . فإن سلم من الأول ؛ لم يسلم من عنعنته ، فيجوز أن يكون قد تلقاه من بعض الضعفاء ثم دلّسه ؛ فقد رواه ابن عدي (٤٠٧/٣) من طريق سعيد بن هاشم بن صالح المخزومي : حدثني ابن أخي الزهري وعبدالله بن عامر عن الزهري . . . به . ذكره في ترجمة سعيد هذا ، وقال :

«ليس بمستقيم الحديث» . ونقله ابن الجوزي عنه ، وزاد فقال :

«رواه سفيان بن محمد الفزاري عن ابن وهب عن الزهري . . . نحوه . قال ابن عدي : أما سعيد : فليس بمستقيم الحديث ، روى أحاديث غير محفوظة . وأما سفيان : فإنه يسرق الأحاديث ، ويسوِّي الأسانيد ، وفي حديثه موضوعات . وقال ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج به» .

ولم يتعقبه السيوطي في «اللآلي» (٣٩٩/٢) بشيء يذكر ، وتبعه ابن عراق ؛ فذكره في «تنزيه الشريعة» (٣٥٢/٢) في الفصل الأول الذي خصه بالموضوعات التي لم يخالف ابن الجوزي في الوضع .

والحديث أخرجه الطبراني أيضاً في «المعجم الأوسط» (١/١٤/٢ ـ ٥٢٩٩/٢) من طريق الوليد بن محمد الموقري أيضاً ، وقال :

«لم يروه عن الزهري إلا الموقري» .

كذا قال ! فكأنه لم يقف على تلك المتابعات ، أو لم يُقِمْ لها وزناً ؛ لما عرفت من عللها ، وهذا أولى به في التحقيق ، والأول أولى به ، وبأسلوب كتابه في التحويش والتقميش !

٦٤٣٨ - (الصومُ جُنَّةٌ ؛ ما لم يَخْرِقْها) .

ضعيف . أخرجه البخاري في «التاريخ» (٢١/١/٤) ، والنسائي (٣١١/١) ، والدارمي (١٥/٢) ، وابن خزيمة (١٩٤/٣) ، والحاكم (٢٦٥/٣) ، والبيهقي في «السنن» (٢٧٠/٤) و«شعب الإيمان» (٣٥٧٢/٢٨٩/٣) ، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/٣) ، وأحمد (١٩٥/١ و١٩٦) ، وأبو يعلى (١٨٠/٢ - ١٨١) ، والطيالسي أيضاً (٢٢٧/٣١) من طرق ؛ بعضهم عن واصل مولى أبي عيينة ، وبعضهم عن جرير بن حازم كلاهما عن بشار بن أبي سيف عن الوليد بن عبدالرحمن الجرشي عن عياض بن غُطيف عن أبي عبيدة بن الجراح . . . به . وعند بعضهم زيادة في المتن مع قصة ؛ فقال عياض بن غطيف :

دخلنا على أبي عبيدة بن الجراح نعوده من شكوى أصابه ، وامرأته (تحيفة) قاعدة عند رأسه ، قلت : كيف بات أبو عبيدة؟ قالت : والله ! لقد بات بأجر . فقال أبو عبيدة : ما بت بأجر ! وكان مقبلاً بوجهه على الحائط ، فأقبل على القوم بوجهه قال : ألا تسألوني عما قُلت؟ قالوا : ما أعجبنا ما قلت فنسألك عنه ! قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

«من أنفق نفقة فاضلة في سبيل الله ؛ فبسبعمائة ، ومن أنفق على نفسه وأهله ، أو عاد مريضاً ، أو ماز أذى ؛ فالحسنة بعشر أمثالها ، والصوم جنة ؛ ما لم يخرقها ، ومن ابتلاه الله ببلاء في جسده ؛ فهو له حطة» .

رواه الحاكم وأحمد وأبو يعلى ، وكذا البخاري والبيهقي في «الشعب» ؛ لكن ليس عندهما القصة . وهي عند البزار في «مسنده» (١/٣٦٤/٧٦٣ و٧٦٤) مع الجملة الأخيرة منه بلفظ :

«إن مرض المؤمن حطة ؛ يحط عنه ذنوبه» .

وسكت عنه الحاكم والذهبي ، وحَسَّن إسناده المنذري في «الترغيب» (٩٧/٢) ، وقلَّده المعلق على «أبي يعلى» ، وصححه أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على «المسند» (١٤٤/٣) ، وما أرى ذلك ؛ لما يأتي :

أولاً : عياض بن غطيف ، وبشار بن أبي سيف : لم يوثقهما غير ابن حبان ، ويلحق به شيخه ابن خزيمة ؛ لإخراجه لحديثهما في «الصحيح» ، ولم يرو عن كل منهما إلا اثنان ، وبيَّض لهما الذهبي في «الكاشف» ، وقال الحافظ فيهما :

«مقبول» . يعني : عند المتابعة ، وإلا ؛ فليِّن الحديث ـ كما نص عليه في المقدمة ـ .

وعليه فحالهما مجهول .

ثانياً : مما يؤكد جهالتهما ، وخفاء حالهما : الاضطراب في ضبط اسميهما ؛ فالأول منهما :

(عياض بن غطيف) : فقيل فيه هكذا ، وهي رواية أكثر المصادر المذكورة ـ مثل «التاريخ» و«السنن» و«المسند» وغيرها ـ ، وهكذا ترجموه في كتب الرجال .

وقيل : (غطيف بن الحارث) ـ وهي رواية الطيالسي ، وعنه «شعب البيهقي» ـ ، وهي رواية أخرى لـ«تاريخ البخاري» ، وبسند آخر ؛ فقال عقب الرواية الأولى :

وقال إسحاق بن إبراهيم : حدثني عمرو بن الحارث قال : حدثني عبدالله بن

سالم عن الزُّبيدي : سمع سليم بن عامر أن غطيف بن الحارث حدثهم عن أبي عبيدة قال :

«يكفر به الخطايا» .

قلت : وهذا إسناد صحيح ، رجاله كلهم ثقات إلى غطيف ؛ لكن الظاهر أنه ليس فيه إلا الجملة الأخيرة من الحديث ، وباللفظ المذكور .

وقيل : (**الحارث بن غطيف**) : على القلب للذي قبله . وهي رواية البزار عن واصل وجرير ، وهي أبعدها عن الصواب .

والتي قبلها هي الأرجح ـ كما يظهر من رواية البخاري الأخرى ـ ، وهي التي جزم بصحتها ابن أبي حاتم عن أبيه ؛ فقال في ترجمة الرواية الأولى :

«عياض بن غطيف ، ويقال : (غطيف بن الحارث) الشامي . . والصحيح : (غطيف بن الحارث) قال : أتينا أبا عبيدة بن الجراح ، روى عنه الوليد بن عبدالرحمن وسليم بن عامر» .

وخالفه ابن حبان ؛ فقال في ترجمة : (عياض بن غطيف) من «الثقات» (٢٦٥/٥ ـ ٢٦٦) :

«روى عنه الوليد بن عبدالرحمن الجرشي ، وهو الذي يقول له سليم بن عامر : (غطيف[1] بن الحارث) عن أبي عبيدة ، ولم يضبطه» !

كذا قال ! وسليم بن عامر ثقة من رجال مسلم ، ولا نعلم في توثيقه خلافاً . فكيف يصح أن يوهم هو دون بشار بن أبي سيف ، وهو غير مشهور ولا معروف بالحفظ ـ كما تقدم ـ؟!

---

(١) الأصل المطبوع (غضيف) ؛ لكن المعلق عليه نص أن الأصل : (غطيف) . . فأثبته ؛ لمطابقته لما في «التاريخ» .

وقد يلتبس هذا الراوي على الخلاف في ضبط اسمه بـ (غُضيف بن الحارث اليماني السكوني الثمالي) له صحبة ، وهو مترجم في «التهذيب» ، وقد ذكر في الرواة عنه الوليد بن عبدالرحمن المتقدم ، فجاء الالتباس ، ومع أن الحافظ أطال في ترجمته ، ونبه على بعض الأوهام ؛ فإنه لم يُزل اللبس المذكور . وكأنه تدارك ذلك في «التقريب» ؛ فقال عقب ترجمة (غضيف) هذا :

«عياض بن غطيف : آخر مخضرم ، مقبول . س» .

يعني : كما وقع في رواية النسائي المتقدمة .

هذا ما يتعلق بالاسم الأول ، وما وقع في ضبطه من الاضطراب .

وأما الاسم الآخر :

(بشار بن أبي سيف) : فقد وقع هكذا في أكثر المصادر المتقدمة . ووقع في رواية لابن أبي شيبة : **(يسار بن أبي سيف)** ، ولا يبعد أن يكون خطأً من الناسخ ؛ ولكنني رأيت الهيثمي قال في تخريج الحديث (٢/٣٠٠) :

«رواه أحمد وأبو يعلى والبزار ، وفيه يسار بن أبي سيف ، ولم أر من وثقه ولا جرحه ، وبقية رجاله ثقات» .

ومع أن الموجود في «مسند» أحمد والبزار موافق للمصادر الأخرى ؛ فإني أخشى أن يكون وقع في نسخ الهيثمي في تلك المصادر (يسار) ـ كما ذكر ـ ، وإني لأذكر أنه يحتمل أن يكون في كتاب الهيثمي على الصواب (بشار) ؛ ولكنه تحرف على الطابع ، لكنني أستبعد ذلك عنه ؛ لأنه موجود في «تهذيب المزي» ـ فضلاً عن «التاريخ» و«الجرح» و«الثقات» ـ والله أعلم .

وأما «مسند أبي يعلى» فوقع فيه هكذا (ابن أبي سيف) منسوباً غير مسمى .

ثالثاً : قد وقع الاضطراب في إسناده أيضاً عند أحمد على ثلاثة وجوه :

الأول : واصل عن عياض بن غطيف قال : دخلنا على أبي عبيدة : فأسقط منه الوليد بن عبدالرحمن !

الثاني : أثبت الوليد وأسقط (بشاراً) !

الثالث : أثبت الاثنين ـ كما تقدم ـ في رواية الجماعة ، وهي الراجحة بلا ريب .

رابعاً : الوقف ، فقد قال مسعر : عن الوليد بن أبي مالك قال : ثنا أصحابنا عن أبي عبيدة قال :

«الصيام جنة ما لم يخرقها» .

أخرجه النسائي (٣١٢/١) ـ هكذا موقوفاً ـ ، وهو الصحيح في نقدي ؛ لأن إسناده إلى الأصحاب صحيح ، رجاله ثقات ، والوليد ـ هو : ابن عبدالرحمن بن أبي مالك الهمداني الدمشقي ـ ، وهو غير الجرشي المتقدم ، وأصحابه جمع من التابعين ، لا يخشى تواطؤهم على الكذب ، ولا تَوافقهم على الوهم ـ كما جرى على مثله بعض الحفاظ[1] ـ ، ويبدو لي أن النسائي رحمه الله أشار في «السنن الكبرى» (٢٥٤٣/٩٤/٢) إلى ترجيح وقفه ، فإنه ساقه فيه عقب المرفوع . والله تعالى أعلم .

(تنبيه) : عزا الحافظ في «الفتح» (١٠٤/٤) للدارمي وأحمد فقط ، وقال :

«زاد الدارمي (بالغيبة)» .

وهذا من أوهامه رحمه الله : فإن هذه الزيادة عند الدارمي في الموضع الذي سبقت الإشارة إليه ليست من الحديث ، بل إنه قال من عنده مفسراً إياه :

«قال أبو محمد : يعني بالغيبة» .

---

(١) انظر «المقاصد الحسنة» (١٠٤٤/٣٩٢) .

وأبو محمد هو : الدارمي نفسه .

على أنني أقول : لو كان عنده من تمام الحديث لقلت : إنها زيادة منكرة مدرجة فيه من بعض رواته ؛ لمخالفتها لكل الروايات المخرجة عند غيره ـ كما تقدم ـ .

نعم قد جاءت في حديث آخر من حديث أبي هريرة مرفوعاً ، لكن إسناده ضعيف جداً ـ كما تقدم بيانه برقم (٢٦٤٢) ـ .

(تنبيه آخر) : مسعر في إسناد النسائي الصحيح الموقوف ـ هو : ابن كدام ـ ، وقد وقع في «كبرى النسائي» محرفاً إلى (سعد) ، والظاهر أنه خطأ مطبعي . والله أعلم .

٦٤٣٩ ـ (عيادةُ المريضِ مَرَّةً سنَّةٌ ، فما زادَ فنافِلَةٌ) .

ضعيف جداً . أخرجه البزار في «مسنده» (٧٧٦/٣٦٨/١) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١٦٦٩/٢٥٨/١١) ، وابن عدي في «الكامل» (٢٢/٧) من طريق عبدالحميد بن عبدالرحمن الحماني عن النضر أبي عمر عن عكرمة عن ابن عباس قال : . . . فذكره . وقال البزار :

«لا نعلمه إلا عن ابن عباس بهذا الطريق ، وقوله : «سنة» يريد سنة النبي ﷺ» .

قلت : فهو في حكم المرفوع ، وعلى ذلك علم مصطلح الحديث ؛ ولذلك خرجته أولاً ، ولتقوية بعض العلماء لإسناده ثانياً ـ كما يأتي ـ ، فإن النضر هذا : قال الذهبي في «المغني» :

«ضعفوه جداً» . وقال في «الكاشف» :

«ساقط» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«متروك» . ولهذا قال ابن عدي عقبه وقد ساق معه أحاديث أخرى :

«وهذه الأحاديث عن أبي يحيى الحماني عن النضر كلها غير محفوظة» .

ولذلك فقد أخطأ الهيثمي خطأً فاحشاً حين صرّح بتحسين حديثه بقوله في «المجمع» (٢/٢٩٦ - ٢٩٧) :

«رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» ، والبزار ، وفي أحد أسانيده علي بن عروة ، وهو ضعيف متروك ، وفي الآخر النضر - أبو عمر - وحديثه حسن» .

كذا قال ! ولا وجه لتحسينه البتة ؛ فإن النضر هذا متفق على تضعيفه ؛ لم يوثقه أحد حتى من كان معروفاً بالتساهل في التوثيق ، كالترمذي مثلاً ، فإنه مع كونه تفرد بالإخراج له من بين أصحاب «السنن» ؛ فلم يُخرِّج له إلا حديثاً واحداً ، وقال عقبه منكراً إياه (٣٦٨٤) :

«حديث غريب ، وقد تكلم بعضهم في النضر أبي عمر ، وهو يروي مناكير» .
والحديث المشار إليه قد تكلمت عليه في «المشكاة» (٦٠٣٦) . وقال ابن حبان في النضر هذا (٣/٤٩) :

«كان يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات ، فلما كثر ذلك في روايته ؛ بطل الاحتجاج به ، قال ابن نمير : أبو عمر متروك الحديث» .

إذا عرفت هذا ؛ فإن من ضحالة العلم ، وقحط التحقيق أن ينتصر لهذا الخطأ الأخ المعلق على «مجمع البحرين» (٢/٣٦٠) ، فيقول عقب نقله التحسين المذكور :

«قلت : النضر أبو عمر - هو : ابن عربي - : لم يضعفه أحد إلا ابن سعد . . . فإسناد البزار حسن - كما قال البزار -» .

فأقول : كلا - والله ! - ؛ فإن البزار ، وكذلك من ذكر معه في تخريجي قد رووه من طريق عبدالحميد بن عبدالرحمن الحماني - كما رأيت - ، ولم يذكروه في الرواة

عن النضر بن عربي ، وإنما في الرواة عن النضر بن عبدالرحمن ـ أبي عمر الخزاز هذا ـ المتروك ، وفي ترجمته ساق ابن عدي هذا الحديث .

ولعل الذي غره ـ ومتبوعه الهيثمي ـ اشتراك كل من (النضرين) في الرواية عن عكرمة ، وبدهي جداً أن مثل هذا الاشتراك لا يكفي لترجيح أنه (النضر بن عربي) فضلاً عن الجزم به ؛ بل لا بد في هذه الحالة من قرينة تساعد على الترجيح على الأقل ، فكيف والقرائن تنفيه نفياً باتاً ، وتؤكد أنه النضر المتروك ـ كما تقدم ـ؟!

وغالب ظني أن الذي حمله على ما ذكر أنه وجد في رواية أخرى التصريح بأنه (النضر بن عربي) ؛ فلننظر إذن فيها لنرى هل يمكن التمسك بها للترجيح المزعوم؟ فروى الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/٢٢٤/٢/٨٤٧٥) من طريق **عمرو بن الحصين** : نا محمد بن عبدالله بن علاثة : أنا النضر بن عربي عن عكرمة . . . به . وقال :

«تفرد به عمرو بن الحصين» .

قلت : وهو متروك متهم بالكذب ، وقد خرجت له ـ فيما سبق ـ عدة أحاديث واهية ، وقد قال فيه الذهبي في «المغني» :

«ضعفوه جدّاً» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«متروك» .

وتبعه المعلق على «مجمع البحرين» ، فقوله في إسناد الحديث : «النضر بن عربي» . . مما لا يصح أن يستشهد به فضلاً عن الاحتجاج به ؛ لأنه إما أن يكون وهماً منه ـ تحرف عليه : (أبو عمر) . . إلى : (ابن عربي) ـ ، وإما أن يكون كذباً منه ، وأحلاهما مر !

ويبدو لي أن الهيثمي كان مضطرباً في (النضر أبي عمر) هذا ؛ فقد روى له الطبراني بإسناده هذا ؛ عن عكرمة عن ابن عباس عشرات الأحاديث ، فما استقر رأيه فيه على شيء ، وقد ضعفه في أكثرها ، فتارة يقول : «متروك» . وتارة : «ضعيف جداً» . وتارة : «ضعيف» . وتارة : «أجمعوا على ضعفه» . ورأيته مرة نسبه إلى أبيه فقال : «النضر بن عبدالرحمن ، وهو ضعيف» . ومرة قال : «وثَّقه بعضهم» . وهو في هذا واهم ؛ فلم يوثقه أحد ، والثقة إنما هو الآخر : (ابن عربي) . وتجد أقواله هذه تحت الأحاديث المشار إليها في «المعجم الكبير» (١١/٢٥٢ ـ ٢٥٩) بنقل الأخ الفاضل حمدي السلفي . وفي فهرس الأخ أبي هاجر زغلول (٣/٤١٣) ، وقد سقط منه ترجمة (النضر بن عربي) !

ثم إن للحديث طريقاً أخرى ، ولكنها لا تساوي فلساً ؛ فإنه من رواية **يحيى ابن العلاء** عن **علي بن عروة** عن عمرو بن دينار عن ابن عباس . . . به .

أخرجه الطبراني (١١/١١٢/١١٢١٠) .

وهذا إسناد هالك ، بل موضوع ؛ فإن كلاً من يحيى بن العلاء وعلي بن عروة ـ وهو : الدمشقي ـ متهمان بالوضع .

٦٤٤٠ ـ (يا عَمِّ ! إن اللهَ عز وجل قد عَصَمَني من الجِنِّ والإنسِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١/٢٥٦ ـ ٢٥٧) ، والواحدي في «أسباب النزول» (ص١٥١) من طريق عبدالحميد الحماني عن النضر أبي عمر عن عكرمة عن ابن عباس قال :

كان رسول الله ﷺ يُحْرس ، فكان يُرسِل معه عمه أبو طالب كل يوم رجالاً من بني هاشم يحرسونه حتى نزلت هذه الآية : ﴿يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك﴾ إلى قوله : ﴿والله يعصمك من الناس﴾ ، فأراد عمه أن يرسل معه من

يحرسه ، فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ النضر هذا ـ هو : ابن عبدالرحمن أبو عمر الخزاز ، وهو ـ : متروك ، لم يوثقه أحد ـ كما تقدم بيانه في الحديث الذي قبله ـ ، وتناقض فيه قول الهيثمي ؛ فوفق للصواب أحياناً ـ كما ذكرت هناك ـ ، وتحت هذا الحديث ألان القول فيه فقال :

«رواه الطبراني ، وفيه النضر بن عبدالرحمن ، وهو ضعيف» !

ثم إن في الحديث نكارة ظاهرة ؛ فإن هذه الآية مدنية ، وهذا الحديث يقتضي أنها مكية ، ولذلك قال ابن كثير عقبه تحت الآية :

«حديث غريب ، والصحيح أن هذه الآية مدنية ؛ بل هي من أواخر ما نزل بها . والله أعلم» .

ومثله ما عزاه ابن كثير لرواية ابن مردويه بسنده عن أبي الزبير عن جابر . . . نحوه . وقال :

«حديث غريب» .

قلت : وفيه ـ غير عنعنة أبي الزبير ـ جماعة لم أعرفهم .

٦٤٤١ ـ (أقبلتُ يومَ بدرٍ من قتالِ المشركينَ وأنا جائعٌ شديدُ الجوعِ ، فاستقبلتني امرأةٌ يهوديةٌ على رأسها جَفْنةٌ فيها جَدْيٌ مَشْويٌّ ، وفي كُمِّها شيءٌ من سَكَر ، فقالت : الحمدُ لله الذي سَلَّمَكَ يا محمدُ ! كنتُ نَذَرتُ لله نَذْراً إنْ قَدِمتَ المدينةَ سالماً ؛ لأَذْبَحَنَّ هذا الجَدْيَ ولأشوينه ، ولأحملنه إليك لتأكلَ منه . فاستنطق الله الجدي ؛ فاستوى قائماً على أربعِ قوائمٍ ، فقال : يا محمدُ ! لا تأكُلْني ؛ فإني مسمومٌ) .

منكر . أخرجه أبو نعيم في «دلائل النبوة» (ص١٥٤ ـ دار المعرفة) من طريق

محمد بن إبراهيم بن داود قال : ثنا **الحسين بن كليب** قال : ثنا يزيد بن أبي حكيم قال : ثنا **الحكم بن أبان** عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ الحسين بن كليب : لم أجد له ترجمة .

والحكم بن أبان : قال الحافظ :

«صدوق له أوهام» .

وخالفه في متنه هلال عن عكرمة به مختصراً بلفظ :

أن امرأة من اليهود أهدت لرسول الله ﷺ شاة مسمومة ، فأرسل إليها فقال :

«ما حملك على ما صنعت؟» . قالت : أحببت ـ أو : أردت ـ إن كنت نبياً ؛ فإن الله سيطلعك عليه ، وإن لم تكن نبياً ؛ أريح الناس منك . قال :

وكان رسول الله ﷺ إذا وجد من ذلك شيئاً ؛ احتجم . قال : فسافر مرة ، فلما أحرم ؛ وجد من ذلك شيئاً ، فاحتجم .

أخرجه أحمد (١/٣٠٥ ـ ٣٠٦) : ثنا سريج : ثنا عباد عن هلال . . . به .

قلت : وهذا إسناد حسن ـ كما قال الحافظ ابن كثير في «البداية» (٤/٢٠٩) ـ ؛ رجاله ثقات رجال البخاري ، وقد صححه بعض المحققين المعاصرين ، وهو حري بذلك لولا كلام يسير في هلال ـ وهو : ابن خباب ـ : قال الحافظ :

«صدوق تغير بأَخَرَة» .

لكن حديثه هذا صحيح على كل حال ؛ فإن له شواهد عند ابن كثير ، وابن حجر في «الفتح» (٧/٤٩٧) ، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٤/٢٥٦ ـ ٢٦٤) ، وفي بعضها قول أنس :

فما زلت أعرفها في لهوات رسول الله ﷺ .

رواه مسلم .

وفي بعض : أنه أكل معه رهط من أصحابه ، ثم قال لهم :

«ارفعوا أيديكم» .

وأنه توفي بعضهم منها .

ففي ذلك ما يدل على نكارة حديث الترجمة ، وبخاصة قوله في آخره :

«إن الجدي استوى قائماً ، وقال : لا تأكلني ؛ فإني مسموم» .

ومن هذا القبيل ما أخرجه البزار في «مسنده» (٣/١٤٠/٢٤٢٣) من طريق مبارك بن فضالة عن الحسن عن أنس قال :

«أهدت امرأة يهودية . . .» الحديث بنحوه ، وفيه :

قال رسول الله ﷺ :

«إن عضواً من أعضائها يخبرني أنها مسمومة» ؛ فامتنع رسول الله ﷺ ، وامتنع من معه !

فهذا الامتناع ظاهر البطلان ، والعلة من الحسن ـ وهو : البصري ـ ، أو : مبارك ابن فضالة ؛ فإنهما مدلسان ، وقد عنعنا .

ومثله ـ أو : أبطل منه ـ روايته الأخرى (٢٤٢٤) من طريق عبد الملك بن أبي نضرة عن أبيه عن أبي سعيد الخدري . . . فذكر القصة ، وفيه :

فبسط يده وقال : «كلوا باسم الله» ، قال : فأكلنا ، وذكرنا اسم الله ؛ فلم يضر أحداً منا !

وعلته عبدالملك هذا : ليس بالمشهور ، ترجمه البخاري وابن أبي حاتم ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وذكره ابن حبان في «الثقات» (١٠٥/٧) وقال :

«ربما أخطأ» . وتبعه الحافظ فقال :

«صدوق ربما أخطأ» . وقال الذهبي :

«صالح» .

قلت : فمثله يقبل حديثه إذا سلم من المخالفة ، أما وقد أبطل ؛ فلا ، ولا كرامة .

٦٤٤٢ - (لا يزالُ قومٌ يَتَخَلَّفونَ عن الصَّفِّ الأولِ حتى يُخَلِّفَهُمُ اللهُ في النارِ) .

منكر . أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٢٤٥٣/٥٢/٢) قال : أخبرنا عكرمة ابن عمار عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبدالرحمن عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير عكرمة بن عمار ، فمن رجال مسلم ، وهو ثقة إلا في روايته عن يحيى بن أبي كثير خاصة ؛ فقد روى ابن عدي (٢٧٢/٥) وغيره عن يحيى بن سعيد القطان وأحمد بن حنبل قالا :

«أحاديث عكرمة عن يحيى بن أبي كثير ضعاف ليس بصحاح» .

وعلى هذا جرى الحفاظ المتأخرون ؛ كالذهبي والعسقلاني وغيرهما .

وإن مما يؤيد ضعفه في هذا الحديث أنه قد صح من حديث أبي سعيد

الخدري . . . مرفوعاً نحوه ؛ دون قوله : «في النار» .

أخرجه مسلم وأبو عوانة وابن خزيمة في «صحاحهم» وغيرهم ، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (٦٨٣) ، وذكرت هناك أن في رواية لأحمد زيادة بلفظ :

«حتى يؤخرهم عز وجل يوم القيامة» .

وإسنادها صحيح على شرط مسلم . وقد قال النووي رحمه الله في «شرح مسلم» :

«(لا يزال قوم يتأخرون) ؛ أي : عن الصفوف الأول (حتى يؤخرهم الله) تعالى عن رحمته ، أو عظيم فضله ، ورفع المنزلة ، وعن العلم ونحو ذلك» .

قلت : وزيادة أحمد تشير إلى ما ذكره من رفع المنزلة ؛ أي : في الجنة ونحوه من التأخير عن الدخول مع السابقين الأولين . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(تنبيه) : كنت قديماً في بعض تعليقاتي وتخريجاتي قد صححت الحديث بهذا الشاهد من حديث أبي سعيد ، ولم أتنبه حينئذٍ أن شهادته قاصرة ، وأن الزيادة عليه من عكرمة منكرة ؛ لذلك بادرت هنا تبرئة للذمة ، وأداء للأمانة العلمية إلى بيان هذه الحقيقة الجلية ، فمن بلغه هذا ، وكان قد وقف على التصحيح المذكور ؛ فليعلق عليه بالضرب على الزيادة . واللهَ تعالى أسألُ أن يغفر لي كل زلة ، وأن يدخلني بفضله الجنة ﴿مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً﴾ .

ثم إن الحديث قد أخرجه أبو داود (٦٧٩) ، ومن طريقه البيهقي في «سننه» (١٠٣/٣) ، وابن خزيمة في «صحيحه» (١٥٥٩/٢٧/٣) ، وكذا ابن حبان (٣٩٢ - موارد) كلهم من طريق عبدالرزاق . . . به .

٦٤٤٣ ـ (قامَ على قبرِ عثمانَ بنِ مَظْعونٍ ، وأَمَرَ فَرُشَّ عليه الماءُ) .

ضعيف . أخرجه البزار في «مسنده» (٨٤٣/٣٩٦/١) : حدثنا محمد بن عبدالله : ثنا يونس [بن محمد : ثنا] العمري ، عن عاصم بن عبيدالله عن عبدالله ابن عامر بن ربيعة عن أبيه : أن النبي ﷺ قام . . .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف عاصم بن عبيدالله ، ومثله العمري ـ وهو : المكبر ؛ عبدالله بن عمر بن حفص ـ . وغفل عن هذا كله الهيثمي ، وأخذ يعله بما ليس بعلة ؛ فقال (٤٥/٣) :

«رواه البزار ، ورجاله موثقون إلا أن شيخ البزار محمد بن عبدالله لم أعرفه» .

قلت : هو معروف ثقة ، نسبه البزار في حديث تقبيل عثمان بن مظعون المتقدم برقم (٦٠١٠) ؛ فقال : (المخرِّمي) ، وهو : ابن عمار أبو جعفر البغدادي ، من شيوخ النسائي ، ومن إسناده لهذا الحديث استدركت الزيادة المحصورة بين المعكوفتين .

(تنبيه) : في رش القبر أحاديث كثيرة ، ولكنها معلولة ـ كما كنت بينت ذلك في «الإرواء» (٢٠٥/٣ ـ ٢٠٦) . ثم وجدت في «أوسط الطبراني» حديثاً بإسناد قوي في رشه ﷺ لقبر ابنه إبراهيم ، فخرجته في «الصحيحة» (٣٠٤٥) .

٦٤٤٤ ـ (يا معاذُ ! سألتَ عن أمرٍ عظيمٍ . ثم أَرْسَلَ عَيْنَيْهِ ثم قال :

عَشَرَةُ أصنافٍ قد مَيَّزَهُم اللهُ من جماعةِ المسلمينَ ، وبدَّلَ صُوَرَهم ؛ فبعضُهم على صورةِ القِرَدةِ ، وبعضُهم على صورة الخنازيرِ ، وبعضهم مُنْكَبِّيْنَ ؛ أرجُلُهم فوقُ ، ووجوهُهم أسفلُ ، يُسْحَبون عليها ، وبعضهم عُميٌ يَتَرَدَّدُون ، وبعضهم صُمٌّ بُكْمٌ لا يَعْقِلون ، وبعضهم يَمْضَغُون ألسنَتَهم ، وهي مُدَلاةٌ على صدورهم ، يسيلُ القَيْحُ من أفواهِهم لُعَاباً ؛

يَقْذَرُهم أهلُ الجَمْع ، وبعضهم مقطَّعةٌ أيديهم وأرجُلهم ، وبعضهم مصلوبون على جُذَوع من نار ، وبعضهم أشدُّ نَتَناً من الجِيَفِ ، وبعضهم يَلْبَسون جِباباً سابغاتٍ من قَطِرانٍ لازِقَةً بجلودِهم .

فأما الذين على صورةِ القردةِ فالقَتَّاتُ من الناس . . . (الحديثَ ، إلى أن قال :) والذين يلبسون الجِبابَ فأهلُ الكِبْرِ والخُيَلاءِ والفَخْرِ) .

موضوع . أورده السيوطي في «الدر المنثور» (٣٠٧/٦) ساكتاً عليه ـ كعادته غالباً ـ من رواية ابن مردويه عن البراء بن عازب : أن معاذ بن جبل قال : يا رسول الله ! ما قول الله : ﴿يوم ينفخ في الصور فتأتون أفواجاً﴾؟ فقال : . . . فذكره بطوله .

وعزاه الحافظ الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (ص٦٩٢ ـ المصورة) من طريقين عن محمد بن زهير عن محمد بن المهتدي عن حنظلة السدوسي عن البراء بن عازب .

ومن روايتهما ذكره الحافظ ابن حجر في «تخريج الكشاف» أيضاً (١٨١/٤/ ٢٦٧) تبعاً للزيلعي ، ووقع في «تخريج ابن حجر» بعض الأخطاء المطبعية صححتها من «تخريج الزيلعي» ، وسكتا عن إسناده وهو إسناد واهٍ :

حنظلة السدوسي : ضعيف ؛ لاختلاطه وروايته الأعاجيب والمناكير . وهو مترجم في «التهذيب» .

ومن دونه لم أجد من ترجمهما ، إلا أن الحافظ أورده في ترجمة محمد بن زهير من «اللسان» الذي قال فيه ـ تبعاً لأصله «الميزان» ـ :

«تابعي أرسل حديثاً ، عنه وهيب بن الورد ، مجهول» . زاد الحافظ فقال :

«وأظنه الذي روى الحديث الظاهر الوضع في البعث المذكور عند الثعلبي في

تفسير ﴿عم يتساءلون﴾ ، رواه عن محمد بن المفيد (!) عن حنظلة السدوسي عن أبيه (!) عن البراء» .

فأقول : إني أستبعد جداً [أن يكون] محمد بن زهير الراوي لهذا الحديث هو ذاك التابعي المجهول ؛ كيف وبينه وبين البراء تابعي ، وتابع تابعي؟! والله سبحانه وتعالى أعلم .

وأما أن الحديث موضوع فهو كما قال رحمه الله ؛ فإن لوائح الوضع والصنع والتكلف ظاهرة عليه ، فأتعجب من ابن الجوزي كيف لم يورده في «الموضوعات» ؛ بل ولا في «العلل المتناهية»؟! والسيوطي مع تساهله المعروف قد أورده في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص١٦٢ - ١٦٤) ، لكن من رواية ابن عساكر بسنده عن أبي بكر الحداد : حدثنا محمد بن عيسى الرازي - بالعقيق - : حدثني أبو أحمد عبدالله بن محمد : حدثني هشام بن عمار : حدثنا الوليد بن مسلم عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن معاذ بن جبل قال :

كنت مع رسول الله ﷺ في منزل أبي أيوب الأنصاري ، قال : فتلا هذه الآية : ﴿يوم ينفخ في الصور فتأتون أفواجاً﴾ ، فرأيت رسول الله ﷺ قد تغرغرت - يعني : عينيه - ، فقلت : يا رسول الله ! ما تفسير هذه الآية . . . فذكر الحديث مطولاً جداً ؛ أضعاف حديث الترجمة ، وفيه زيادات منكرة جداً ، هي في الوضع أوضح ؛ فقد ذكر بعض الفرق الضالة والصفات التي يحشرون فيها ؛ كالقدرية : الذين يزعمون أن الله قدَّر بعض الأشياء ولم يقدِّر بعضها ، وأن المعاصي ليست مخلوقة . والمرجئة : يزعمون أن الإيمان قول لا يضر مع الإيمان المعاصي .

والحرورية : الذين استحلوا دماء أمتي ، وتبرؤوا من أصحابي . ثم ذكر الرافضة والزنادقة وأوصافهم . وقال السيوطي :

«قال ابن عساكر : هذا حديث منكر ، وفي إسناده غير واحد من المجهولين» .

قلت : وتعقبه ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/٣٩٠) بقوله :

«قلت : هذا لا يقتضي أن يكون موضوعاً» .

قلت : وهذا تعقب هزيل ؛ لأنه نظر إلى السند فقط دون المتن ، وهذه هي نظرة من لم يتمكن في هذا العلم ، وإذا لم يكن هذا الحديث موضوعاً مع كثرة البلايا التي فيه ؛ فليس في الدنيا حديث موضوع مع ضعف إسناده ، وهذا خلاف ما عليه علماء الحديث أصولاً وتفريعاً ، وها هو المثال بين يديك ؛ فقد حكم أمير المؤمنين في زمانه حقاً وفيما بعد الحافظُ العسقلاني على الحديث بالوضع ، مع سلامة إسناده من كذاب أو وضَّاع معروف بالوضع ، وتبعه على ذلك السيوطي ـ مع تساهله ؛ كما تقدم ـ ، وما أكثر الأحاديث الموضوعة في كتاب ابن الجوزي «الموضوعات» ، والتي لم يخالف فيها ، وهي سالمة من كذاب أو وضاع ، ونحو ذلك كثير من الأحاديث التي يحكم عليها العقيلي وابن عدي والذهبي ببطلانها متناً لا إسناداً ، وفي هذه «السلسلة» نماذج كثيرة ؛ فليراجعها من شاء .

وقول ابن عراق المتقدم إنما يقال في متن ليس فيه مخالفة للشرع أو العقل المنشرع ، فاعلم ذلك ؛ فإنه مهم جداً ، والناس في هذا على طرفي نقيض . والله ولي التوفيق .

٦٤٤٥ ـ (مرحباً بكم ، حَيَّاكم اللهُ ، جَمَعَكُمُ اللهُ ، نَصَرَكُمُ اللهُ ، رَفَعَكُم الله ، نَفَعَكُم الله ، وَفَّقَكُم الله ، قَبِلَكُم [الله] ، هداكم الله ، سلَّمَكُم الله ، أوصيكم بتقوى الله ، وأوصي اللهَ بكم (!) أن لا تَعْلوا على اللهِ في عبادِه وبلادِه . . . (إلى أن قال) :

قلنا : يا رسولَ اللهِ ! متى أَجَلُك؟ قال : قد دَنا الأجلُ . . .

قلنا : يا رسولَ الله ! مَنْ يَغْسِلُك؟ قال : رجالُ أهلِ بيتي ؛ الأدنى فالأدنى ، . . . وأقرِئوا أنفُسَكم السلامَ كثيراً ، ومَنْ كان غائباً من أصحابي ، فأَقْرِئوه مني السلامَ كثيراً ، ألا وإني أُشْهِدُكم أني قد سلَّمتُ على كلِّ مَنْ دخل في الإسلام ، وعلى كلِّ من تابعني على ديني من اليومِ إلى يومِ القيامةِ . . .

قلنا : يا رسولَ الله ! ومن يصلي عليك؟ ـ وبَكَيْنا ـ . فقال :

مهلاً ! غفرَ اللهُ لكم وجزاكمُ اللهُ عن نبيِّكم خيراً ، إذا غَسَلْتُموني وكَفَّنْتُموني فَضَعوني ؛ على شَفِيرِ قَبري ، ثم اخرُجوا عني ساعةً ؛ فإنَّ أولَ مَنْ يصلي عليَّ خليلي وحبيبي جبريلُ ، ثم ميكائيلُ ، ثم إسرافيلُ ، ثم ملكُ الموتِ مع ملائكةٍ كثيرةٍ ، ثم ادخلوا عليَّ فصلُّوا عليَّ وسلموا تسليماً . . .

قلنا : يا رسول الله ! فمَنْ يَدْخُلُ قبرَك؟ قال : رجالُ أهلِ بيتي مع ملائكةٍ كثيرةٍ ، يَرَوْنكم من حيثُ لا تَرَوْنَهم) .

موضوع . ليس عليه بهاء كلام النبوة والرسالة ؛ بل إن يد الصنع والوضع عليه ظاهرة . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٤/١٦٨ ـ ١٦٩) ، والحاكم (٣/٦٠) ، ومن طريقه البيهقي في «دلائل النبوة» (٧/٢٣١ ـ ٢٣٢) من طريقين عن سلام بن سليم عن عبدالملك بن عبدالرحمن عن الحسن العرني عن الأشعث بن طليق عن مرة عن عبدالله بن مسعود قال :

اجتمعنا في بيت أمنا عائشة رضي الله تعالى عنها ، فنظر إلينا رسول الله ﷺ ، فدمعت عيناه ، فتشدد ، فنعى إلينا نفسه حين دنا الفراق ؛ فقال : . . . فذكره بطوله .

وقد حذفت بعض فقراته كما أشرت بذلك إلى ذلك ، واكتفيت بذكر ما يدل على نكارته ووضعه ، والسياق لأبي نعيم وقال :

«حديث غريب من حديث مرة عن عبدالله ، لم يروه متصل الإسناد إلا عبدالملك بن عبدالرحمن ـ وهو : ابن الأصبهاني ـ» .

قلت : وعبدالملك هذا : أورده أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/١٣٠ ـ ١٣١) وقال :

«يروي عن خلاد الصفار ، وعن أبيه حديث ابن مسعود في وفاة النبي ﷺ ، حدث عنه عمرو بن محمد العنقزي ، وأبو نعيم ، وعبد العزيز بن أبان» .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، والظاهر أنه مجهول الحال . وهو قول الحاكم ـ كما يأتي ـ ، خلافاً للذهبي وغيره ؛ فقال الحاكم عقبه :

«عبدالملك بن عبدالرحمن الذي في هذا الإسناد مجهول ، لا نعرفه بعدالة ولا جرح ، والباقون ثقات» !

كذا قال ! وتعقبه الذهبي بقوله :

«قلت : بل كذبه الفلاس ، قال : والباقون ثقات . قلت : وهذا شأن الموضوع ؛ يكون كل رواته ثقات سوى واحد ، فلو استحيى الحاكم ؛ لما أورد مثل هذا» .

قلت : ليس الأمر بهذا الإطلاق ؛ فقد يكون في إسناد الموضوع ، أكثر من راوٍ غير ثقة ـ كما هو معروف عند أهل العلم ـ ، ومن الطريف أن هذا الحديث من هذا القبيل ؛ فإن سلاّم بن سُليم ـ وهو : المدائني الطويل ـ : متروك ـ كما قال الذهبي والعسقلاني وغيرهما ـ . وقد قال البيهقي عقبه :

«وتفرد به سلام الطويل» .

لكن يعكر عليه قول أحمد بن منيع في «مسنده» : سمعت سلمة بن صالح يحدث عن عبدالملك بن عبدالرحمن . . . به .

ذكره الحافظ ابن حجر في «المطالب العالية» المسندة (ق١/٥١٤) وقال :

«في هذا تعقب على الترمذي (!) حيث قال : إن سلاماً الطويل تفرّد به» .

وأنا أظن أن قوله : «الترمذي» . . سبق قلم منه أو خطأ من الناسخ ، وأن الصواب : «البيهقي» ؛ كما تقدم ، فإن الترمذي لم يخرج الحديث .

وقد سكت عنه الحافظ في «المطالب العالية» المجردة عن الأسانيد (٢٦١/٤) ، وليس بجيد منه ! فإن سلمة بن صالح - وهو : الأحمر - قد ترجم له في «اللسان» ترجمة سيئة ، من ذلك قول أبي داود :

«متروك الحديث» . وتبناه الذهبي في «المغني» ؛ فلم يذكر غيره . وقول أبي حاتم :

«واهي الحديث ، لا يكتب حديثه» .

ويؤكد عدم التفرد الذي ذكره البيهقي أن الطبراني أخرجه في «المعجم الأوسط» (٣٨٢/٢ - مجمع البحرين) ؛ أخرجه من طريق محمد بن عمرو العنقزي : ثنا عبدالملك بن الأصبهاني عن خلاد الصفار عن الأشعث بن طليق . . . به . وقال :

«لم يُجوِّد إسناده إلا عمر العنقزي . ورواه المحاربي عن عبدالملك الأصبهاني عن مُرَّة عن عبدالله ؛ فلم يذكر خلاداً ، ولا الأشعث ، ولا الحسن العرني» .

قلت : والمحاربي اسمه عبدالرحمن بن محمد ، وروايته أخرجها البزار في «مسنده» (٣٩٨/١) فقال : حدثنا محمد بن إسماعيل الأحمسي : ثنا عبدالرحمن ابن محمد المحاربي عن ابن الأصبهاني : أنه أخبره عن مُرّة . . . به . وقال :

«وهذا روي عن مرة عن عبدالله من غير وجه ، والأسانيد عن مرة متقاربة ، وعبدالرحمن لم يسمع هذا من مرة ؛ إنما أُخبِرَهُ عن مرة» .

قلت : كذا فيه : (عبدالرحمن) . . وليس هو عبدالرحمن المحاربي يقيناً ؛ فإن بينه وبين (مرة) : (ابن الأصبهاني) . . فالظاهر أنه يعنيه ؛ فإنه : (عبدالرحمن بن عبدالله بن الأصبهاني) . ثم رأيته منسوباً هكذا : (عبدالرحمن بن الأصبهاني) في نقل الحافظ لكلام البزار هذا عقب كلام الذي سبق نقله من كتابه «المطالب العالية» ؛ فأظن أنه بيان وتفسير من الحافظ ، وليس من جملة كلام البزار ، أقول هذا لمخالفته لقول الطبراني المتقدم :

«رواه المحاربي عن عبدالملك الأصبهاني» .

وهذا موافق للروايات السابقة المصرحة بأنه : (عبدالملك) ، ولتصريح أبي نعيم بذلك في ترجمته - كما تقدم - .

وبالجملة ؛ فقول البزار : (عبدالرحمن) ، وهم من أوهامه ، أو خطأ من الناسخ ، والله أعلم .

ثم إن عبدالرحمن المحاربي - مع كونه ثقة من رجال الشيخين ؛ فإنه - موصوف بالتدليس ، وكلام الطبراني المشار إليه آنفاً من الأدلة على ذلك حيث أسقط الرواة الثلاثة من إسناده !

وجملة القول في هذا الحديث ؛ أنه من حيث الإسناد ضعيف جداً ؛ لأن مدار طرقه على عبدالملك بن عبدالله بن الأصبهاني ، وقد رماه الفلاس بالكذب ؛ كما تقدم نقله عن الذهبي ، ونقله عنه الحافظ أيضاً تحت ترجمة عبدالملك بن عبدالرحمن أبي العباس المعلم ، وزاد فيها :

«وقال البخاري : منكر الحديث» .

وقد ذكروا في اسم أبيه ثلاثة أقوال : (عبدالرحمن) ، و : (عبدالعزيز) ، و : (عبدالله) ، فمن الغريب : أنهم لم يذكروا أنه : (ابن الأصبهاني) ، مع أن الذهبي ذكر تكذيب الفلاس إياه في حديثه هذا ـ كما تقدم ـ ، وما نقلته عن الحافظ آنفاً يقتضي أنه هذا . والله أعلم .

هذا من جهة الإسناد .

وأما من جهة المتن ؛ فهو ظاهر الوضع ؛ كما تقدم . والله ولي التوفيق الهادي إلى أقوم طريق .

ثم تنبهت لعلة أخرى ؛ وهي : جهالة (الأشعث بن طليق) ؛ فقد أورده ابن أبي حاتم من رواية خلاد عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وفرق بينه وبين : (أشعث بن طليق النهدي) عن ابن عمر ، وعنه ابن عيينة ، وثقه ابن معين ، وابن حبان (٤/٣٠) .

وخالف العسقلاني ؛ فجعلهما واحداً في «اللسان» ، وهو غير ظاهر ؛ لاختلاف الطبقة . والله أعلم .

ثم وجدت للحديث طريقاً آخر ، ولكنه لا يساوي فلساً ؛ لأنه من رواية **محمد ابن عمر ـ وهو : الواقدي ـ** : حدثني عبدالله بن جعفر عن ابن أبي عون عن ابن مسعود .

أخرجه ابن سعد (٢/٢٥٦) .

والواقدي : متروك ، متهم بالكذب .

وابن أبي عون ـ اسمه : عبدالواحد المدني ـ : من اتباع التابعين ؛ فهو معضل .

(تنبيـه) : أورد السيوطي في «الجامع الصغير» قطعة من هذا الحديث الطويل بلفظ : «اقرؤوا على من لقيتم من أمتي بعدي السلام الأول فالأول إلى يوم القيامة» ، من رواية الشيرازي في «الألقاب» عن أبي سعيد . والصواب ابن مسعود ـ كما في «الجامع الكبير» ـ .

وقد ساق الشيخ الغماري في «المداوي» (١٣٤/٢) إسناد الشيرازي من الطريق المتقدمة عن الحسن العرني . . . به ، ثم تكلم على إسناده كلاماً جيداً فقال :

«إن هذا الحديث كذب موضوع مركب ، ما حدَّث به ابن مسعود ، ولا وقع شيء مما فيه أصلاً ؛ فإن رواية الشيرازي هذه مختصرة ، وأصل الخبر طويل في نحو ورقة خرّجه بطوله البزار و . . . وعلامة الوضع لائحة عليه ؛ لبرودته وركاكة ألفاظه ، بحيث لا يخفى بطلانه على من مارس السنة ، واستطعم ألفاظها الشهية» .

٦٤٤٦ ـ (نُهِينا ـ يعني : النساءَ ـ عن زيارةِ القبورِ ، ولم يُعْزَمْ علينا) .

لا أصل له بلفظ : (الزيارة) . وقد أورده هكذا ابن قدامة المقدسي في «المغني» (٤٣٠/٢) وقال :

«رواه مسلم» !

وهذا خطأ محض ، وأفحش منه قول أبي الفرج المقدسي في «الشرح الكبير» (٤٢٦/٢) :

«متفق عليه» .

فإن الحديث ليس له أصل عندهما ولا عند غيرهما من أصحاب «السنن» وغيرهم باللفظ المذكور : «زيارة القبور» ، وإنما هو عندهم بلفظ :

« . . . عن اتباع الجنائز . . .» .

وهو مخرج في «أحكام الجنائز» (ص٩٠ ـ المعارف) عن سبعة من دواوين السنة منها : «الصحيحان» .

ولا أجد تأويلاً لمثل هذا العزو الفاحش ، والتحريف للحديث بما هو أفحش ، مما يحسن جعله مثالاً جديداً للوضع ـ بدون قصد ـ ؛ إلا أحد أمرين :

الأول : الذهول والنسيان الذي هو من طبيعة الإنسان .

والآخر : أن يكونا استلزما من نهيهن عن اتباع الجنائز ؛ النهي عن الوصول إلى المقابر وزيارتها . ومع أن هذا الاستلزام غير لازم ؛ فهو أبعد من الأول ، إذ لو كان الأمر كذلك ؛ لذكرا الحديث بلفظه المعروف في كتب السنة ثم فسراه بالزيارة .

وإنما قلت : «غير لازم» ؛ لأنه مخالف للأدلة الخاصة بالنساء الدالة على أن الأمر الثابت في الأحاديث بزيارة القبور ، عام يشمل النساء ـ كما كان يشملهن النهي عنها من قبل ـ ، وهي مجموعة في فصل خاص كنت عقدته في كتابي «أحكام الجنائز» رقم (١١٦) ، وبعضها قد ذكرها الفقيهان المقدسيان . كما عقدت قبله فصلاً آخر في أن فضل اتباع الجنائز خاص بالرجال دون النساء ، رقم (٤٦) .

وبهذه المناسبة **أقول** : المشهور عند الحنابلة ، وبخاصة منهم إخواننا النجديين كراهة زيارة النساء للقبور ، ويتشددون في ذلك ، حتى ليكاد جمهورهم لا يعرفون في مذهبهم إلا الكراهة ! مع أن الفقيهين قد ذكرا عن الإمام رواية أخرى : أنه لا تكره . واستدلا لها بعموم الحديث المذكور آنفاً ، وبزيارة عائشة ـ أفقه النساء الصحابيات وكثير من الصحابة ـ لقبر أخيها عبدالرحمن بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام . وقد رأيت احتجاج الإمام أحمد بهذا الأثر ورده على شبهة

لبعض المخالفين ، فأحببت أن أنقله إلى القراء ؛ لعزته ـ حتى عند الحنابلة ـ وفائدته .
قال ابن عبدالبر في «التمهيد» (٢/٢٣٣) :

«واحتج من أباح زيارة القبور للنساء بما حدثناه عبدالله بن محمد . . . (فساق إسناده إلى أبي بكر الأثرم قال : حدثنا محمد بن المنهال . . . فساق إسناده إلى عائشة بالأثر المذكور ثم قال :)

قال أبو بكر : وسمعت أبا عبدالله ـ يعني : أحمد بن حنبل ـ يُسأل عن المرأة تزور القبر؟ فقال : أرجو ـ إن شاء الله ـ أن لا يكون به بأس ، عائشة زارت قبر أخيها . قال : ولكن حديث ابن عباس : أن النبي ﷺ لعن زوارات القبور . ثم قال : هذا أبو صالح . . ماذا؟ كأنه يضعفه . ثم قال : أرجو إن شاء الله ، عائشة زارت قبر أخيها . قيل لأبي عبدالله : فالرجال؟ قال : أما الرجال فلا بأس به» .

وحديث ابن عباس ذكر له ابن عبدالبر شاهداً من حديث أبي هريرة ـ كأنه يشير إلى تقويته ـ ، وهو كذلك ؛ فإن له شاهداً آخر من حديث حسان ، وقد خرجت ثلاثتها في «أحكام الجنائز» (٢٣٥ ـ ٢٣٧) و«الإرواء» (٣/٢٣٢ ـ ٢٣٣) ، وأجاب عنه ابن عبدالبر (٢/٢٣٢) على ما قبل الإباحة ، وحمله غيره من العلماء عن المكثرات للزيارة ؛ فراجع له «الإحكام» .

وعلى هذا ؛ فليست المعالجة لما يقع من النساء من المخالفة للشرع عند الزيارة بالتشدد المشار إليه ؛ فإن مثله يقع أيضاً من الرجال ، وإنما تكون بتذكيرهم بالغاية من شرعية الزيارة ، وهي ترقيق القلب وتذكر الآخرة ، والسلام على أهل القبور ، فمن زار على هذا الوجه المشروع ؛ فهو المتبع ، ومن خالف ؛ فهو المبتدع ، لا فرق في ذلك بين الرجال والنساء .

فهذا هو الحق ما به خفاء فدعني عن بنيات الطريق

٦٤٤٧ ـ (يا أبا مُوَيْهِبَةَ ! إني قد أُمِرْتُ أن أستغفرَ لأهلِ هذا البَقِيع ، فانطلقْ معي . قال : السلامُ عليكم أهلَ المقابرِ ، لِيَهْنِئْ لكم ما أصبحتُم فيه مما أصبحَ الناسُ فيه ، أَقْبَلَت الفتنُ كَقِطَعِ الليلِ المظلِمِ ، يَتْبَعُ آخِرُها أوَّلَها ، الآخرةُ شرٌّ من الأولى .

يا أبا مويهبةَ ! إني قد أُوتيتُ مفاتيحَ خزائنِ الدنيا والخُلْد فيها ، ثم الجنة ، فَخُيِّرتُ بين ذلك ، وبين لقاءِ ربي والجنةِ قال : فقلتُ : بأبي أنت وأمي ! فخذْ مفاتيحَ خزائنِ الدنيا والخلدِ فيها ثم الجنةِ . قال :

لا واللهِ ! يا أبا مويهبةَ ! لقد اخترْتُ لقاءَ ربي والجنةَ) .

ضعيف . أخرجه ابن إسحاق في «السيرة» (٤/٣٢٠) ، ومن طريقه البخاري في (كنى التاريخ) (ص٧٣ ـ ٧٤) ، والدارمي (١/٣٦ ـ ٣٧) ، والدولابي في «الكنى» (١/٥٧) ، والحاكم (٣/٥٥) ، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٧/١٦٢ ـ ١٦٣) ، وأحمد (٣/٣٨٩) ، والبزار (١/٤٠٨/٨٦٣) ـ مختصراً ـ ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/٣٤٦ ـ ٣٤٧) ـ بتمامه ـ ؛ كلهم من طريق ابن إسحاق قال : حدثني **عبدالله بن عمر عن عبيد بن جبير ـ مولى الحكم بن أبي العاص ـ عن عبدالله** ابن عمرو بن العاص عن أبي مويهبة مولى رسول الله ﷺ قال :

بعثني رسول الله ﷺ من جوف الليل فقال : . . . فذكره ، وزاد :

ثم استغفر لأهل البقيع ثم انصرف . فبدأ برسول الله ﷺ وجعه الذي قبضه الله فيه . وقال الحاكم :

«هذا حديث صحيح على شرط مسلم ، إلا أنه عجب بهذا الإسناد ؛ فقد حدثناه . . .» .

ثم ساق إسناده من طريق يونس بن بكير عن ابن إسحاق قال : حدثني عبدالله بن ربيعة عن عبيد بن عبدالحكم عن عبدالله بن عمرو بن العاص . . . نحوه . وسكت عنه الذهبي ، وهو متعقب من وجوه :

الأول : أن تصحيحه إياه على شرط مسلم وهم ؛ لسببين :

أحدهما : أنه وقع عنده شيخ ابن إسحاق : (عبيد الله بن عمر بن حفص) . . وهو العمري المصغر ، وهو وهم منه أو من أحد رواته ؛ لمخالفته لما في «السيرة» ، ولكل المصادر المذكورة ؛ فإنه فيها ـ كما رأيت ـ : (**عبدالله بن عمر**) ؛ أي : المكبر ، وهذا ضعيف ، وذاك (الصغير) ثقة . وإن مما يؤكد الوهم أنه عنده من طريق عمر بن عبدالوهاب الرياحي ، وهي عند البيهقي أيضاً (١٦٣/٧) لكن قال : (عبدالله بن عمر) فوافق رواية الجماعة .

والآخر : أن عبيد بن جبير ، وقع عنده : (عبيد بن حنين) وكذلك وقع في بعض المصادر المذكورة كالبخاري وغيره ؛ فتوهم الحاكم أنه : (عبيد بن حنين المدني أبو عبدالله) . . وليس به ؛ فإن هذا مولى آل زيد بن الخطاب ، وهو ثقة من رجال الشيخين ، ـ هذا الذي أظن ـ ، فإن كان غير ذلك ؛ فهو وهم أيضاً ، لأنه وثقه وجعله من رجال مسلم ، وهو غير معروف البتة إلا في هذه الرواية ، وقد اضطربوا فيها على وجوه سأذكر بعضها ، ومن ذلك اختلافهم في ضبط اسم والد (عبيد) هذا ؛ فقيل : (جبير) ـ كما تقدم ـ ، وقيل : (حنين) ـ كما ذكرت قريباً ـ ، وقيل : (عبدالحكم) ـ كما مضى آنفاً في رواية يونس بن بكير ـ عند الحاكم ، وفي نقل الحافظ عنه في «الإصابة» : (أبو الحكم) ، وقال :

«كذا فيه ، والصواب : (عبيد مولى أبي الحكم) ـ كما تقدم ـ»[1] .

---

(١) قلت : ويؤيده رواية البيهقي (١٦٣/٧) من طريق الرياحي المتقدم ؛ ففيها : (عبيد بن جبير مولى الحكم بن أبي العاص) .

وبعضهم أطلقه ولم يسم أباه، وإنما نسبه لمولاه أبي الحكم . كما أشار إلى ذلك الحافظ من قريب، وهي رواية الدارمي . وقد رجح الحافظ من هذه الأقوال القول الأول، وذكر أن من قال : (حنين) ؛ فهو تصحيف، قال :

«وإنما هو : (عبيد بن جبير) . . بجيم وموحدة، ونَبَّه على ذلك ابن فتحون» .

قلت : فثبت يقيناً خطأ تصحيح الحاكم لهذا الحديث على شرط مسلم .

الوجه الثاني : إذا عرفت مما تقدم أن الراجح في : (عبيد) هذا أنه : (ابن جبير) ؛ فما حاله في الرواية؟

الجواب : أنه غير مشهور ؛ إلى درجة أن ابن أبي حاتم لم يذكره في كتابه مطلقاً، وقد ذكره البخاري (٣/١/٤٤٥) - وتبعه ابن حبان (١٣٥/٥) - برواية يعلى ابن عطاء عنه - أعني : عبيد بن جبير - عن أبي مويهبة . وهذا يوصلنا إلى التحدث عن وجه آخر من وجوه التعقب لتصحيح الحاكم، وهو :

الوجه الثالث : الاضطراب في إسناده ؛ فقد رواه الحكم بن فضيل : ثنا يعلى ابن عطاء عن عبيد بن جبير عن أبي مويهبة .

أخرجه أحمد (٤٨٨/٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣٤٧/٢٢ - ٣٤٨) .

وهذا إسناد حسن إلى عبيد بن جبير، خير من الإسناد السابق لضعف عبدالله بن عمر العمري المكبر . وقد أشار إليه البخاري وابن حبان - كما نقلته عنه آنفاً -، وقد أسقط منه : (عبدالله بن عمرو بن العاص) .

ثم تنبهت لشيء كاد أن يفوتني، وهو أن تحديدي لهوية عبدالله بن عمر - أنه العمري المكبر - كان نتيجة تأثري برواية الحاكم التي وقع فيها مصغراً : (عبيدالله)، فتنبهت لكون : (عبدالله بن عمر) جاء في رواية الدارمي بزيادة في نسبه هكذا :

(عبدالله بن عمر بن علي بن عدي) ، كما جاء في «المسند» و«المعجم» منسوباً هكذا : (عبدالله بن عمر العَبَلي) ؛ فتيقنت أنه ليس : (عبدالله بن عمر العمري) .

أقول هذا بياناً للحقيقة وتراجعاً عن الخطأ ، وإلا ؛ فليس هو بخير من (العمري) ، بل هو مجهول العين ؛ لا يعرف إلا برواية ابن إسحاق هذه ـ كما في كتابي البخاري وابن أبي حاتم و«ثقات ابن حبان» (٣٦/٧) . وفي نسبه أقوال أخرى تجدها في تعليق الشيخ المعلمي رحمه الله على هذه الترجمة في «الجرح والتعديل» (١٠٨/٢/٢ ـ ١٠٩) .

وثمة نوع آخر من الاضطراب على ابن إسحاق : فقال محمد بن سلمة عنه عن أبي مالك بن ثعلبة بن أبي مالك عن عمر بن الحكم بن ثوبان عن عبدالله ابن عمرو بن العاص . . . به .

أخرجه الدولابي (٥٨/١) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٢٧/٢) .

ورجاله ثقات ؛ غير أبي مالك هذا : فلم يوثقه أحد حتى ولا ابن حبان ، وذكره البخاري في «الكنى» وكذا ابن أبي حاتم ، من رواية ابن إسحاق فقط ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وابن إسحاق : مدلس وقد عنعن .

وقد وجدت للحديث طريقاً أخرى ، ولكنها لا تساوي فلساً . فقال ابن سعد (٢٠٤/٢) : أخبرنا محمد بن عمر : حدثني إسحاق بن يحيى بن طلحة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن أبي مويهبة مولى رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وإسحاق هذا : ضعيف ، ومحمد بن عمر ـ وهو : الواقدي ـ : متروك متهم بالكذب .

ومن تخاليط (الدكتور) البوطي قوله في كتابه «فقه السيرة» (ص٣٣٤ ـ دار الفكر) في الحاشية :

«رواه ابن إسحاق وابن سعد وأحمد في مسنده ، وروى نحوه أبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث عائشة» !

أقول : ليس عند هؤلاء الثلاثة ولا حرف واحد من حديث عائشة ؛ بل هو حديث تفرد به أبو مويهبة من بين الصحابة ، فعزوه لحديث عائشة خطأ فاضح واضح من أخطاء الدكتور الكثيرة ؛ التي كنا قد كشفنا عن كثير منها في نقدي إياه[1] ، ولكنه يأبى ويستكبر ، ولا يرجع إلى الصواب !

وها هو الآن لا يكتفي بسوقه لحديث أبي مويهبة موهماً القراء صحته بعزوه ـ أولاً ـ إياه في صلب الكتاب لابن إسحاق وابن سعد ! وأعاده في التعليق مضيفاً إليه ذاك العزو الباطل !!

(تنبيه) : من تناقض الهيثمي في تخريج هذا الحديث أنه قال في «الجنائز» (٥٩/٣) :

«رواه أحمد مطولاً ، ويأتي إن شاء الله في (الوفاة) في (علامات النبوة) ، ولفظه عند البزار . . .» .

فذكره ، وهو مختصر ـ كما سبقت الإشارة إلى ذلك ـ ، وقال عقبه :

«وإسناد أحمد والبزار ضعيف» فأصاب . وفي (الوفاة) قال (٢٤/٩) :

«رواه أحمد والطبراني بإسنادين ، ورجال أحدهما ثقات» .

---

(١) وهو مطبوع بعنوان «دفاع عن الحديث النبوي والسيرة في الرد على جهالات الدكتور البوطي في كتابه (فقه السيرة)» .

وقد علمت : أن الإسناد عندهما واحد ؛ مداره على (عبيد) ، إلا أن الرواة اختلفوا في اسم أبيه . ولكنه مجهول ، ولم يوثقه غير ابن حبان ، وهو شديد الاعتماد والثقة بتوثيقه ، خلافاً للمحققين من الحفاظ كالذهبي وابن عبدالهادي والعسقلاني وغيرهم .

٦٤٤٨ ـ (إذا ماتَ العبدُ ، واللهُ يعلمُ منه شرّاً ، ويقولُ الناسُ فيه خيراً ؛ قال الله لملائكته : يا ملائكتي ! قد قَبِلتُ شهادةَ عبادي على عبدي ، وغفرتُ له عِلْمِي فيه) .

موضوع . أخرجه البزار في «مسنده» (٨٦٥/٤٠٩/١) ، والضياء المقدسي في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (ق١/١٣٠) من طريق **محمد بن عبدالرحمن القشيري** : ثنا يحيى بن سعيد عن عبدالله بن عامر بن ربيعة عن أبيه . . . مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ غير القشيري هذا ، فهو آفته ، وبه أعله الهيثمي فقال (٥/٣) :

«رواه البزار ، وفيه محمد بن عبدالرحمن القشيري ، وهو متروك الحديث» .

وقال الذهبي في ترجمته من «الميزان» :

«وهو متهم ؛ ليس بثقة» . وقال في «المغني» :

«كذاب مشهور» .

٦٤٤٩ ـ (أما بعدُ ؛ فأقرّوا بشهادةِ أن لا إله إلا الله ، وأني رسول الله ، وأدوا الزكاة ، وخُطُّوا المساجدَ ، كذا وكذا ، وإلا ؛ غَزَوْتُكم) .

ضعيف . أخرجه البزار في «مسنده» (٤١٨ ـ ٤١٧/١) ، والطبراني في «الأوسط» (٦٩٩٢/١/١٢٣/٢) عن موسى بن إسماعيل : ثنا **عبدالعزيز بن زياد أبو حمزة**

الحبطي : ثنا أبو شداد ـ رجل من أهل (دَما) [قرية من قرى (عُمان)] ـ قال :

جاءنا كتاب رسول الله ﷺ (فذكره) ، قال أبو شداد : فلم نجد من يقرأ علينا ذلك الكتاب ؛ حتى أصبنا غلاماً يقرأ ، فقرأه علينا . قال عبدالعزيز : فقلت : لأبي شداد : من كان على (عُمان) يومئذٍ [يلي أمرهم؟] ، قال : إسْوار من أساورة كسرى ؛ [يقال له : (سسحان)][1] . وقال الطبراني ـ والزيادات له ـ :

«لا يروى عن أبي شداد إلا بهذا الإسناد ، تفرد به موسى بن إسماعيل» .

قلت : وهو ثقة من رجال الشيخين ، والعلة من شيخه ومن فوقه :

أولاً : عبدالعزيز بن زياد : لم يوثقه أحد ، حتى ولا ابن حبان ، فلم يورده في «ثقاته» مع أنه على شرطه !

وقد أورده البخاري وابن أبي حاتم في «كتابيهما» برواية موسى هذا ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً ؛ فهو مجهول .

ثانياً : أبو شداد : لا يعرف أيضاً إلا بهذه الرواية ، وبها أورده الشيخان المذكوران دون ابن حبان .

ثالثاً : ذاك الغلام : فإنه لم يسم ؛ فهو مجهول العين .

وبالجملة ؛ فالثلاثة ـ وبخاصة الأخير ـ لم تتوفر فيهم شروط من تقبل روايته ؛ ولهذا قال الهيثمي (٣/٦٤) :

«رواه البزار ، وهو مرسل . وفيه من لا يعرف» .

قلت : فالعجب من الحافظ كيف قال في «مختصر الزوائد» (١/٣٧٠) :

«إسناده حسن»؟!

---

(١) كذا الأصل بالإهمال ، ولعله : (سيحان) .

وكنت أود أن أقول : لعله خطأ من الناسخ ، لولا أنني رأيته قد أورد أبا شداد هذا في (القسم الثالث) من «الإصابة» جازماً بأنه أدرك النبي ﷺ ، وأنه عاش مائة وعشرين سنة ! ولم يقدم على ذلك أي دليل إلا هذا الحديث ، ورواية أخرى من قول أبي حمزة الحبطي أنه رآه بلغ السن المذكورة !

(تنبيه) : عرفت مما نقلته آنفاً عن الهيثمي أنه عزاه للبزار فقط ؛ ففاته أن يعزوه للطبراني في «المعجم الأوسط» ، وكأن ذلك نتيجة كونه فاته أيضاً أن يورده في كتابه «مجمع البحرين» ! وعلى العكس من هذا وقع للسيوطي ؛ فإنه عزاه في «الجامع الكبير» لـ «أوسط الطبراني» ، ولم يعزه للبزار !!

٦٤٥٠- (لا تُجْزِئُ [صدقةُ] الإبلِ والغنمِ (وفي لفظٍ : المواشي) عن زكاةِ الفطرِ) .

ضعيف جداً . أخرجه البزار (١/٤٣١/٩٠٩) ، وابن عدي (٦/٦٣) ، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٣/٣١/١٣٧٣ - مجمع البحرين) من طريق كثير بن عبد الله ابن عمرو بن عوف المزني عن رُبَيح بن عبدالرحمن بن أبي سعيد عن أبيه :

أن رجالاً أتوا النبي ﷺ فقالوا : إن لنا أموالاً من إبل وغنم ؛ فهل تجزئ عنا زكاة أموالنا عن زكاة الفطر؟ قال - أحسبه قال - : لا .

هذا لفظ البزار . ولفظ ابن عدي والطبراني نحوه باللفظ الآخر ، وزادا :

«أدّوها عن الصغير والكبير ، والحر والعبد ؛ فإنها طهور لكم» . وقالوا جميعاً :

«لم يروه عن رُبَيْح إلا كثير» .

قلت : وهو ضعيف جداً - كما قال الحافظ في «مختصر الزوائد» (١/٤٠١) - . وقول الهيثمي (٣/٨١) بعد أن عزاه للبزار والطبراني :

«وفيه كثير بن عبدالله ، وهو ضعيف» .

ففيه تساهل ـ كما عرفت من قول الحافظ ـ ، وقال الذهبي في «المغني» :

«متروك . قال أبو داود : كذاب . وقال الشافعي : من أركان الكذب . وكذبه ابن حبان» .

لكن قوله : «أدّوها . . . فإنها طهور لكم» . قد جاء بإسناد حسن من حديث ابن عباس . وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (١٤٢٧) .

٦٤٥١ـ (ما أنْطاك اللهُ فلا تَسأل الناسَ شيئاً ؛ فإن اليدَ العُليا هي المُنْطِيةُ ، وإن اليدَ السُّفْلى هي المُنْطاةُ ، وإنَّ الله هو المسؤولُ والمُنْطي) .

ضعيف . أخرجه ابن سعد (٤٣٠/٧) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٦٦/١٧ ـ ١٦٧) ـ والسياق له ـ من طريق الوليد بن مسلم : حدثني ابن جابر : حدثني عروة بن محمد بن عطية عن أبيه عن جده عطية بن سعد قال :

وفدت إلى رسول الله ﷺ في نفر من بني سعد ، وكنت أصغرهم ، فخلفوني في رحالهم ، فأتوا رسول الله ﷺ فقضوا حوائجهم ، فقال :

«بقي أحد؟» .

قالوا : نعم يا رسول الله ! غلام بقي في رحالنا ، فأمرهم أن يدعوني ، فأتيته ، فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره ، فكلمني رسول الله بلغتنا .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة محمد بن عطية ، فإنه لا يعرف إلا برواية ابنه عروة هذا ، وأما ابن حبان فوثقه (٣٥٩/٥) على قاعدته المعروفة . ووهم الحافظ أو تساهل ؛ فقال فيه :

«صدوق» .

وهذا الوصف ابنه أولى به ؛ لأنه روى عنه جمع من الثقات ، كما كنت قلته تحت الحديث المتقدم في المجلد الثاني رقم (٥٨١) ، وكنت ذكرت هناك أنه مجهول الحال ، ثم ترجح عندي في «تيسير الانتفاع» أنه وسط حسن الحديث لرواية الجماعة عنه . والله أعلم .

وابن جابر ـ هو : عبدالرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي الشامي ، وهو ـ : ثقة من رجال الشيخين ، وقد توبع على جزء منه ؛ فقال عبدالرزاق في «المصنف» (١١/١٠٨/ ٢٠٠٥٥) : عن معمر عن سماك بن الفضل عن عروة بن محمد به مرفوعاً بلفظ :

«اليد المنطية خير من اليد السفلى» .

ومن طريق عبدالرزاق أخرجه أحمد (٢٢٦/٤) ، والبزار (٩١٦/٤٣٣/١) ، والطبراني في «الأوسط» (٣١٤٣/٢/١٥٩/١) و«الكبير» أيضاً (٤٤١) ، وقال :

«لم يروه عن سماك بن الفضل إلا معمر» .

قلت : وهما ثقتان ، وإنما العلة من محمد بن عطية ـ كما سبق ـ .

وأما قول الهيثمي ـ بعد ما عزاه لأحمد ومن دونه ـ (٩٦/٣) :

«ورجال أحمد ثقات» .

فهو مردود بجهالة ابن عطية ، ولكنه كثير الاعتداد والاعتماد على توثيقات ابن حبان ؛ كأنه لم يتنبه لقاعدته المرجوحة والمنتقدة من كبار الحفاظ كالذهبي وابن عبدالهادي والعسقلاني .

ثم إن تخصيصه [رجال] الإمام أحمد بما سبق مما لا وجه له ، فرجال «الكبير» كذلك ؛ لأنه أخرجه بإسنادين عن الوليد بن مسلم ! والمعروف عن الهيثمي أنه في مثل هذه الحالة لا يعلل ؛ لأن أحدهما يقوي الآخر ، فكيف وأحدهما رجاله ثقات؟!

ثم إن اللفظ المختصر له شاهد من حديث ابن عمر عند الشيخين بلفظ : «اليد المنفقة . . .» . وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (١٤٥٤) من روايتهما وغيرهما كأحمد ، وفي رواية له (٩٨/٢) :

« . . . المعطية» .

وهكذا رواه جمع آخر من الصحابة ، وقد ذكر أحاديث بعضهم الحافظ في «الفتح» (١١/٣) ، منها عن مالك بن نضلة ، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (١٤٥٥) ، وإسناده صحيح .

ومنها عن طارق المحاربي ، وهو مخرج في «الإرواء» (٣١٩/٣) بسند جيد .

ومنها عن ثعلبة بن زهدم .

رواه ابن أبي شيبة (٢١٢/٣) ، والبزار (٩١٧/٤٣٤/١) من طريق سفيان عن الأشعث بن سليم عن الأسود بن هلال عنه .

سكت عنه الحافظ ، وإسناده صحيح . وكنت خرجته في تخريج «المشكلة» (٤٤/٣١) من رواية أحمد من طريق الأشعث بن سليم عن أبيه عن رجل من بني يربوع قال : . . . فذكره مرفوعاً .

ثم رأيته في «مسند الطيالسي» (١٢٥٧/١٧٧) من طريق شعبة عن أشعث ابن أبي الشعثاء قال : سمعت الأسود بن هلال يحدث عن رجل من بني ثعلبة ابن يربوع . . . به .

ومن طريقه أخرجه البزار (٩١٨) لكن سقط من إسناده الرجل اليربوعي فصار هكذا : (الأسود بن ثعلبة) !

وأشعث بن أبي الشعثاء : ثقة من رجال الشيخين ، وكذلك أبوه والأسود بن

هلال ، ومن دونه أيضاً ، وهم سفيان وشعبة وأبو عوانة ؛ فالظاهر أن الأشعث له فيه شيخان ، فتارة يرويه عن الأسود ، وتارة عن أبيه ، وتارة عن الأسود ، وتارة عن ثعلبة بن زهدم ، وتارة عن رجل من بني يربوع وتارة عن رجل من بني ثعلبة بن يربوع ، وهو هو . والله أعلم .

٦٤٥٢ـ (كانَ يَتَسَحَّرُ ، فجاءَ بلالٌ فقال : الصلاةَ يا رسولَ الله ! فسكتَ فلم يرجعْ شيئاً ، (وفي روايةٍ : فَثَبَتَ كما هو يأكلُ ، ثم أتاه فقال : الصلاةَ ! [وهو] على حالِه) . فرَجَعَ بلالٌ [الثالثةَ] فقال : الصلاة يا رسول الله ! فقد [واللهِ !] أصبحت ، فقال رسولُ اللهِ ﷺ :

رَحِمَ اللهُ بلالاً ، لولا بلالٌ ؛ لَرَجَوْتُ أَنْ يُرَخَّصَ لنا إلى طلوعِ الشمسِ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٩٨/١٢٤) ـ والسياق له ـ ، وعبدالرزاق في «المصنف» (٧٦٠٨/٢٣١/٤) ـ والرواية الأخرى والزيادتان الأخيرتان له ـ عن ثقتين عن إسماعيل بن أبي خالد عن حكيم بن جابر قال : أخبرت أن رسول الله ﷺ كان . . .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ورجاله ثقات ، إلا أنه مرسل منقطع ؛ حكيم بن جابر تابعي لم يدرك القصة .

وقد وصلها بعض الضعفاء ، فقال سوار بن مصعب : عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن علي بن أبي طالب قال :

دخل علقمة بن علاثة على النبي ﷺ ، فدعا له برأس وجعل يأكل معه ، فجاءه بلال فدعاه إلى الصلاة ، فلم يجب ، فرجع ، فمكث في المسجد ما شاء الله

ثم رجع فقال : الصلاة يا رسول الله ! قد والله ! أصبحت . فقال رسول الله ﷺ : «رحم الله بلالاً . . .» إلخ . فقال علي رضي الله عنه : لولا أن بلالاً حلف ؛ لأكل رسول الله ﷺ حتى يقول له جبريل : ارفع يدك .

أخرجه البزار في «مسنده» (٢/١٩٢/٥٧٣ ـ البحر الزخار ، ١/٤٦٥/٩٨٠ ـ كشف الأستار) ، وقال :

«لا نعلم رواه عن إسماعيل عن قيس إلا سوار ، وهو لين الحديث» .

وتعقبه الحافظ في «مختصر الزوائد» (١/٤١٦) فقال :

«بل هو متروك الحديث» .

وهو قول أبي حاتم وغيره . ومنه يتبين تقصير الهيثمي في قوله في (سوار) : «ضعيف» ، ولا سيما وقد خالف الثقتين عن إسماعيل بن أبي خالد ؛ فجعل : (قيس بن أبي حازم) . . مكان : (حكيم بن جابر) ، وأسنده عن علي ، والصواب مرسل .

وكذلك أخطأ الحافظ في «الفتح» (٤/١٣٥) حين قال :

«رواه عبدالرزاق بإسناد رجاله ثقات أن بلالاً . . .» فلم يسنده إلى حكيم أو على الأقل أن يقول : «مرسلاً» ؛ دفعاً لوهم من قد يتوهم أنه مسند ، وبخاصة أنه أيّد به قول من قال : إن الأكل إلى الإسفار كان جائزاً ثم نسخ .

وأنا أرى أن الجواز إذا كان المقصود به ابتداء الأكل بعد طلوع الفجر الصادق ؛ فليس عليه دليل صحيح صريح ، وأنه على افتراض ثبوته ؛ فآية : ﴿من الفجر﴾ وحديث : «حتى يؤذن ابن أم مكتوم» ؛ يكفي في إثبات النسخ .

أما إن كان المقصود جواز الاستمرار في الأكل وقد ابتدأه قبل طلوع الفجر ؛ فهو جائز لصريح قوله ﷺ :

«إذا سمع أحدكم النداء والإناء على يده ؛ فلا يضعه حتى يقضي حاجته منه» . وهو حديث صحيح ، مخرج في بعض كتبي منها «الصحيحة» (١٣٩٤) ، وكان يفتي به عروة بن الزبير . فراجع له من أجل الناحية الفقهية كتابي «تمام المنة» (ص٤١٧ - ٤١٨) .

فالحديث هذا ليس منسوخاً ؛ لأنه خاص في الصورة المذكورة ؛ فهو مبين للآية والحديث المقرون معها . فتنبه !

٦٤٥٣- (لا يَتِمُّ شهرانِ ستينَ يوماً) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٦٧٨٣/٢٢٢/٧) ، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١٤١/١) من طريق **إسحاق بن إدريس** : ثنا إبراهيم بن العلاء عن سعيد بن زيد بن عقبة عن أبيه عن سمرة بن جندب . . . مرفوعاً . وقال ابن الجوزي :

«قال الدارقطني : «تفرد به إسحاق بن إدريس بهذا الإسناد . قال يحيى : كان إسحاق يضع الحديث . وقال النسائي : متروك الحديث» . وقال ابن حبان (١٣٥/١) :

«كان يسرق الحديث ، وكان ابن معين يرميه بالكذب» . ثم ساق له حديثاً في النَّفَل ، وقال :

«فأقلب متنه وإسناده جميعاً» .

قلت : ومن المحتمل أنه سرقه من أبي شيبة ؛ فقد رواه عن سعيد بن زيد . . . به . أخرجه الطبراني أيضاً (٦٧٨٢) .

وأبو شيبة هذا - هو : إبراهيم بن عثمان العبْسي ، وهو - : متروك الحديث - كما قال النسائي وغيره - ، وكذبه شعبة في قصة ، وهو الذي تفرد بحديث صلاة

النبي ﷺ في رمضان عشرين ركعة والوتر . انظر رسالتي «صلاة التراويح» (ص٢١ - ٢٤) .

ثم قال ابن الجوزي :

«قلت : وما أظن من وضع هذا يريد إلا شين الشرع ؛ فإنه قد يتم شهران وثلاثة ، وحاشى رسول الله ﷺ أن يخبر بما لا يكون» .

وللحديث شاهد ؛ ولكنه تالف ، يرويه **يوسف بن خالد** : ثنا **جعفر بن سعد ابن سمرة** : ثنا **خبيب بن سليمان** عن أبيه سليمان بن سمرة عن سمرة بن جندب مرفوعاً . . . به .

أخرجه البزار في «مسنده» (١/٤٦١ - ٤٦٢) .

وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ يوسف بن خالد - وهو : السمتي - : متهم بالكذب ؛ ولهذا قال الحافظ في «مختصر الزوائد» (١/٤١٣) :

«يوسف تالف ، وقد رواه غيره بلفظ آخر» .

قلت : كأنه يشير إلى ما رواه مروان بن جعفر : ثنا **محمد بن إبراهيم** : ثنا جعفر بن سعد به نحوه ولفظه :

«إن الشهر لا يكمل ثلاثين ليلة» . أخرجه الطبراني (٧٠٣٥) .

قلت : ومروان بن جعفر صدوق - كما قال أبو حاتم - . لكن من فوقه لا يحتج بهم :

أولاً : محمد بن إبراهيم - وهو : ابن خُبَيب بن سليمان بن سمرة - : لا يعرف إلا بهذا الراوي عنه ، ومع ذلك أورده ابن حبان في «الثقات» (٩/٥٨) على قاعدته ، ولكنه قال فيه :

«لا يعتبر بما انفرد به عنه مروان بن جعفر» .

ثانياً : جعفر بن سعد ـ وهو : ابن سمرة بن جندب ـ : ليس بالقوي .

ثالثاً : خبيب بن سليمان ـ وهو : ابن سمرة بن جندب ، وهو ـ : مجهول أيضاً .

ومن عجائب السيوطي أنه تعقب في «اللآلي» (٨٤/١) ابن الجوزي بالشاهد التالف باعترافه ، وبالطريق الأخرى ذات العلل الثلاث ، مع أن لفظها مخالف للحديث المشهود له ، ولو أنهم تأولوه ، مع أن التأويل فرع التصحيح ؛ فأين هو؟!

وبشاهد آخر عزاه لأبي الشيخ في «العظمة» . والطبراني أيضاً ولأبي نعيم في «المعرفة» ، ثلاثتهم من طريق **سويد بن عبدالعزيز** عن أبي عبدالله البحراني (!) عن القاسم أبي عبدالرحمن عن عبدالرحمن بن أبي عميرة المزني . . . مرفوعاً في حديث له بلفظ الترجمة ، وسكت عنه فما أحسن ؛ لأن سويداً هذا متفق على تضعيفه ؛ بل قال الإمام أحمد :

«متروك الحديث» . وقال البخاري :

«فيه نظر لا يحتمل» . واعتمده الذهبي في «الكاشف» .

والحديث أخرجه أبو نعيم في ترجمة عبدالرحمن بن أبي عميرة المزني من طريق عبدالله بن محمد ـ وهو : أبو الشيخ ـ وهذا من طريق أحمد بن عمرو [ابن] الضحاك ـ وهو : ابن أبي عاصم الشيباني ـ وهذا أخرجه في «الآحاد والمثاني» (١١٣٠/٣٥٩/٢) قال : حدثنا محمد بن مصفى : نا سُويد بن عبدالعزيز . . . به .

ورجاله ثقات غير سُويد ـ كما تقدم ـ ، وفي ابن أبي عميرة كلام في صحبته ، فنفاها ابن عبدالبر ، وأثبتها الحافظ في «الإصابة» بمجموع طرق ، مضعفاً لخصُوص هذا الطريق . والله سبحانه وتعالى ولي التوفيق .

(تنبيهان) :

الأول : عزا الحافظ في «الفتح» (١٢٦/٤) طريق زيد بن عقبة المتقدمة في صدر هذا البحث للبزار والدارقطني في «الأفراد» والطبراني . فوهم في عزوه للبزار ؛ لأنه لم يروه من هذا الوجه ، وإنما من الطريق الأخرى ذات الثلاث علل .

والآخر : (أبو عبدالله البجراني) : هكذا وقع في «الإصابة» ، و«اللآلي» : (البحراني) . . وهذا محرف ؛ والصواب : (النجراني) ـ كما في «الآحاد» و«المعرفة» و«الجرح» و«الأنساب» ـ وقال فيه ابن أبي حاتم عن أبيه :

«صالح الحديث ، لا بأس به» .

٦٤٥٤ـ (ليلةُ القَدْرِ . . . هي ليلةُ مَطَرٍ ورِيْحٍ [ورَعْدٍ]) .

منكر . أخرجه عبدالله بن أحمد في «زوائد المسند» (٩٨/٥) ، والبزار (٤٨٥/١/ ١٠٣١) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٩٦٢/٢٥٧/٢) هذا من طريق **خلاد بن يزيد** ـ والزيادة له ـ وهما من طريق **عبدالرحمن بن شريك** ـ كلاهما عن **شريك** عن سماك بن حرب عن جابر بن سمرة مرفوعاً بلفظ :

«التمسوا ليلة القدر في العشر الأواخر من رمضان في وتر ؛ فإني قد رأيتها فنسيتها ، وهي ليلة . . .» إلخ .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ شريك ـ هو : ابن عبدالله القاضي ، وهو ـ : ضعيف لسوء حفظه ، وكذلك ابنه عبدالرحمن . وخلاد بن يزيد ، لم يوثقه غير ابن حبان وقال :

«ربما أخطأ» .

وقد خولفا : فقال الطيالسي في «مسنده» (٧٧٨/١٠٦) : حدثنا شريك . . . به إلى قوله : «الأواخر» .

ومن طريق الطيالسي أحمد في «المسند» (٥/٨٦ و٨٨) والبزار أيضاً (١٠٣٢) .

ولذلك فرَّق الهيثمي بين رواية أحمد هذه المختصرة ، وبين رواية ابنه عبدالله ومن قرن معه ؛ فقال عقب الرواية المختصرة :

«رواه أحمد ، وزاد ابنه : «من رمضان . . .» رواه البزار والطبراني في «الكبير» وزاد : «ورعد» ، ورجال أحمد رجال الصحيح» !

وفي قوله هذا الأخير نظر ؛ لأن شريكاً مع ضعفه لم يحتج به الشيخان ، أما البخاري فروى له تعليقاً ، وأما مسلم فروى له متابعة ـ كما قال الذهبي في «الكاشف» ـ .

وقد خولف هو أيضاً : فرواه جمع منهم شعبة عن سماك . . . به مختصراً ؛ دون الزيادة .

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/٧٦) ، والطبراني (١٩٠٦ و١٩٤١ و٢٠٢٧) .

قلت : فهاتان مخالفتان : مخالفة الطيالسي للراويين عن شريك ، ومخالفة شعبة وغيره لشريك تمنعان من قبول الزيادة ، وتجعلانها منكرة أو شاذة .

بل هي منكرة من جهة أخرى ، وهي مخالفة الزيادة لما جاء في حديث جابر وابن عباس عند ابن خزيمة ، ولحديث عبادة عند أحمد : أنها ليلة طلقة بلجة ، لا حارة ولا باردة . وفي حديث آخر عن واثلة : «ولا مطر ولا ريح» . لكن فيه زيادات أخرى خرجته من أجلها فيما تقدم برقم (٤٤٠٤) . وخرجت تحته أحاديث الصحابة الثلاثة شاهداً لبعضه .

وأما ما قبل هذه الزيادة من الحديث فهو صحيح ؛ لأن له شاهداً من حديث

عبدالله بن مسعود بسند صحيح خرجته في «الصحيحة» (١١١٢) ، ويصلح شاهداً له الطرف الأول من حديث جابر بن سمرة هذا . فتنبه !

٦٤٥٥ـ (إذا حَمَلْتُم ؛ فأخِّروا الحِمْلَ ، فإن الرِّجل مُوْثَقَةٌ ، واليدَ مُعَلَّقَةٌ) .

ضعيف . أخرجه البزار في «مسنده» (١٠٨١/٧/٢) ، والطبراني في «الأوسط» (١٩٩/٣ ـ ٢٠٠ ـ مجمع البحرين) ، والبيهقي في «السنن» (١٢٢/٦) ، والخطيب في «التاريخ» (٤٥/١٣) ، وكذا ابن الأعرابي في «المعجم» (ق١٩٨/٢) ، وابن مخلد في «المنتقى من أحاديثه» (١/٩١/٢) من طريق قيس بن الربيع عن بكر بن وائل عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً . . . به . وقال البزار والطبراني :

«لم يروه عن الزهري إلا بكر» .

قلت : وهو صدوق ؛ لكن قيس ليِّن ـ كما قال الحافظ في «مختصر الزوائد» (٤٤٣/١) ـ . وقال البيهقي :

«وصله قيس بن الربيع ، عن بكر بن وائل ، ورواه سفيان بن عيينة عن وائل أو بكر بن وائل ـ هكذا بالشك ـ عن الزهري يبلغ به النبي ﷺ :

«أَخِّروا الأحمال فإن الأيدي معلقة ، والأرجل موثقة»» .

قلت : هذا أسنده أبو داود في «المراسيل» (٢٩٤/٢٢٩) : حدثنا أحمد بن عبدة : حدثنا سفيان . . . به عن الزهري ؛ مرسلاً أو معضلاً . ومن غرائب المعلق عليه قوله :

«رجاله ثقات رجال الصحيح» .

فلم يعله بالإرسال على الأقل ؛ فأوهم القراء أنه صحيح !

٦٤٥٦ـ (من رمى الجَمْرَةَ بسبْع حَصَيات الجمرةَ التي عند العَقَبة ، ثم انصرفَ فَنَحَرَ هَدْيَاً ، ثم حَلَقَ ؛ فقد حلَّ له ما حَرُمَ عليه مِنْ شأْنِ الحجِّ) .

منكر . أخرجه البزار في «مسنده» (١١٣٢/٣٠/٢) من طريق فليح بن سليمان عن نافع عن ابن عمر . . . مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ إلا أن فليحاً سيئ الحفظ كثير الخطأ ـ كما في «التقريب» ـ ، فقول الهيثمي في «المجمع» (٢٦١/٣) :

«رواه البزار ، ورجاله ثقات رجال الصحيح» .

فهذا غير صحيح لما علمت ؛ ولذلك تعقبه الحافظ في «مختصر الزوائد» بقوله (٤٥٩/١) :

«قلت : فليح لا يحتج بما تفرد به ، وقد سقط من هذا الحديث قوله في آخره «إلا النساء» ، ثبت في حديث صحيح» .

وأيضاً ؛ فشيخ البزار : (سليمان بن خلاد المؤدب) ليس من رجال «الصحيح» ، وهو صدوق ـ كما قال أبو حاتم ـ .

والحديث الصحيح الذي أشار إليه الحافظ هو ـ فيما أظن ـ حديث ابن عباس مرفوعاً :

«إذا رميتم الجمرة ؛ فقد حل لكم كل شيء إلا النساء» .

وهو مخرج في «الصحيحة» (٢٣٩) . وله شاهد من حديث عائشة من قوله ﷺ وفعله ، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (١٧٢٧) ، وفيه الحجاج بن أرطاة ، وقد اضطرب في متنه ؛ فرواه تارة هكذا مثل حديث ابن عباس ، وتارة زاد فيه

الذبح والحلق ـ كما في حديث الترجمة ـ ؛ ولذلك خرجته فيما سبق من هذه «السلسلة» (١٠١٣) .

فالحديث مع ضعف فليح منكر من جهة زيادته الذبح والحلق ، وعدم استثنائه النساء . فتأمل .

وروى البيهقي في «المعرفة» (٤/١٣٢/٣٠٧٢) من طريق الإمام الشافعي : أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبدالله قال : قال عمر بن الخطاب :

إذا رميتم الجمرة ؛ فقد حل لكم ما حرم عليكم إلا النساء والطيب .

قال سالم : قالت عائشة :

أنا طيبت رسول الله ﷺ لحله وإحرامه .

قال سالم : وسنة رسول الله ﷺ أحق أن تتبع .

قال الشافعي :

وهكذا ينبغي أن يكون الصالحون وأهل العلم .

٦٤٥٧ـ (ما أسأتم الردَّ إذ أَفصحتُم بالصدقِ ، إنه لا يقومُ بدِيْنِ اللهِ إلا مَنْ حَاطه من جميعِ جوانِبِه) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «دلائل النبوة» (ص٢٣٧) من طريق محمد بن زكريا الغلابي قال : ثنا شعيب بن واقد الصفار قال : ثنا أبان بن عثمان .

ومن طريق عبدالجبار بن كثير التميمي الرقي قال : ثنا محمد بن بشر قال : ثنا أبان بن عبدالله البجلي (قلت : كلاهما قالا :)

عن أبان بن تغلب قال : ثنا عكرمة عن ابن عباس قال : حدثني علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال :

لما أمر الله عز وجل نبيه ﷺ أن يعرض نفسه على قبائل العرب ؛ خرج وأنا معه وأبو بكر إلى منى ، حتى دفعنا إلى مجلس من مجالس العرب ، فتقدم أبو بكر فسلم ، وكان أبو بكر مقدماً في كل حين ، وكان رجلاً نسابة ، فقال : ممن القوم؟! . . . الحديث بطوله في عدة صفحات ، وفيه أنهم لقوا قوماً من بني شيبان ، وأن النبي ﷺ دعاهم إلى الإسلام ، وإلى نصرته ، وأنهم استحسنوا دعوته ، واعتذروا عن المبادرة إلى الاستجابة ؛ لسبب ذكروه . . . ، فقال ﷺ : . . . فذكره .

قلت : والطريق الأولى فيها ثلاث علل :

الأولى : محمد بن زكريا الغلابي ، كان يضع الحديث ، ولكنه لم يتفرد به ـ كما يأتي ـ .

الثانية : شعيب بن واقد الصفار ، واهٍ جداً ، ضرب الفلاس على حديثه . ولكنه قد توبع .

الثالثة : أبان بن عثمان ، وهو الأحمر ؛ قال الذهبي في «الميزان» :

«تُكلم فيه ولم يترك بالكلية ، وأما العقيلي فاتهمه» .

وتعقبه الحافظ في «اللسان» بقوله :

«ولم أر في كلام العقيلي ذلك ، وإنما ترجم له ، وساق من طريق أحمد بن محمد بن أبي نصر السكوني عنه . . . (قلت : فذكر طرف الحديث الأول) قال العقيلي : ليس له أصل ، ولا يروى من وجه يثبت ، وقال الأزدي : لا يصح حديثه» .

ومن طريق ابن أبي نصر هذا أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (٢/٤٢٧) ، وابن عساكر في «التاريخ» (٦/٩٥) .

وأما الطريق الأخرى ؛ فأخرجها البيهقي أيضاً (٤٢٢/٢) ، وابن عساكر من طريقه (٩٣/٦ ـ ٩٥) ؛ لكنه قال : «**محمد بن بشر اليماني**» فزاد هذه النسبة : اليماني .

ولم أعرف محمد بن بشر اليماني ، وقد ذكروا في ترجمة (أبان بن عبدالله البجلي) أنه روى عنه محمد بن بشر العبدي ، وهذا كوفي ، فهل هو هذا العبدي فيكون (اليماني) محرفاً ، أو هو غيره؟ والله أعلم .

ولهذه الطريق علتان :

إحداهما : عبدالجبار بن كثير التميمي الرقي لم يوثقه أحد ، ذكره ابن أبي حاتم بطرف هذا الحديث ، وقال :

«روى عنه أبي ، وقال : شيخ» . وفي «اللسان» :

«عبدالجبار بن محمد بن كثير . . . الرقي التميمي الحنظلي روى عن أبيه ومحمد ابن بشر ، وعبدالرزاق . وعنه محمد بن سليمان بن فارس وغيره . قال أبو عبدالله ابن منده : يكنى أبا إسحاق : صاحب غرائب» .

قلت : فهو هذا ، فيكون (كثير) جده .

والأخرى : أبان بن عبدالله البجلي مختلف فيه ، وقد وثقه جمع . وقال النسائي :

«ليس بالقوي» . وقال ابن حبان (٩٩/١) :

«كان ممن فحش خطؤه ، وانفرد بالمناكير» . وقال الحافظ :

«صدوق فيه لين» .

قلت : فلم تطمئن النفس لحديثه هذا لطوله جداً ، مما يلقي في النفس أنه حديث مصنوع ملفق ، ولذلك قال الحافظ ابن كثير ـ وقد ساقه بطوله في ثلاث

صفحات كبار من تاريخه «البداية» (١٤٢/٣ ـ ١٤٤) بسياق أبي نعيم ـ ، وقال :

«هذا حديث غريب جداً كتبناه ؛ لما فيه من دلائل النبوة ، ومحاسن الأخلاق ، ومكارم الشيم ، وفصاحة العرب» .

قلت : فإن لم تكن العلة منه ، فهي من الراوي عنه عبدالجبار ، فإنه لم يوثق ـ كما تقدم ـ . وهذا أقرب إن شاء الله .

يضاف إلى ذلك : أنه لم يرد من طريق أخرى معتبرة ، ولذلك جزم العقيلي بأنه :

«ليس له أصل ، ولا يروى من وجه يثبت» ـ كما تقدم ـ . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(تنبيه) : لقد كان من أسباب تخريج حديث الترجمة ، أنني رأيت أحد إخواننا الدعاة حفظه الله قد أورده في رسالة له (ص٧٤) جازماً بنسبته إلى النبي ﷺ ، مقتصراً في الحاشية على عزوه إلى أبي نعيم وحده ! وهذا مما لا يسوغ عند العلماء ـ الجزم المذكور ـ ، وحتى لو كان الراوي الإمام أحمد أو غيره من أصحاب «السنن» ؛ لأنهم لم يلتزموا الصحة ، فكيف والراوي له أبو نعيم المعروف بكثرة روايته للمنكرات والواهيات؟! وهذا مما لا يخفى على مثله إن شاء الله .

٦٤٥٨ـ (فُتِحَتِ البلادُ بالسيفِ ، وفتحتِ المدينةُ بالقرآنِ) .

منكر . أخرجه البزار في «مسنده» (١١٨٠/٤٩/٢) ، والعقيلي في «الضعفاء» (٥٨/٤) ، والبيهقي في «الشعب» (١٤٠٧/١٤٥/٢) ، وابن عدي في «الكامل» (١٤١/٦) من طريق أبي يعلى ، وكذا ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢١٦/٢ ـ ٢١٧) من طريق محمد بن الحسن بن زبالة : ثنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً . وقال البزار :

«تفرد به ابن زَبالة ، وقد تُكلم فيه بسبب هذا وغيره» .

وقال ابن عدي والعقيلي :

«قال ابن معين : ليس بثقة ، كان يسرق الحديث ، وكان كذاباً» .

وقال العقيلي عقبه :

«لا يتابعه إلا من هو مثله أو دونه» .

وفيه إشارة إلى أنه لم يتفرد به ، خلافاً لقول البزار المذكور ، ولولا ذاك ؛ لقلنا بوضعه ؛ لأنه كذاب ـ كما تقدم ـ ، ولكنه قد توبع ـ كما يأتي ـ . وقد قال مهنا كما في «منتخب ابن قدامة» (١٠/١٩٩/٢) :

«سألت أحمد ؛ قلت : حدثني أبو خيثمة : ثنا **محمد بن الحسن المديني** . .؟ (قلت : فساق الحديث) فقال : هذا منكر . قلت : لم تسمع هذا من حديث مالك ، ولا من حديث هشام؟ قال : لا .

وسألت يحيى بن معين عنه؟ فقال : ليس بصحيح ، قد رأيت هذا الشيخ ـ يعني محمد بن الحسن ـ وكان كذاباً ، وكان رجلاً سخياً . قلت : يُروى عنه الحديث؟ قال : لا ، هو كذاب . وقال : إنما كان هذا قول مالك ، ولم يكن يرويه عن أحد» .

هذا ، وقد ذكر السيوطي في «اللآلي» (٢/١٢٧) بعض المتابعات محاولاً بذلك تقوية الحديث ! وتبعه على ذلك ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/١٧٢) ، وتغاضيا عن العلل الحقيقية فيها ، فرأيت أنه من تمام البحث والأمانة العلمية الكشف عنها .

أولاً : عن المقدام بن داود : حدثنا **ذؤيب بن عمامة السهمي** : حدثنا مالك . . . به . وقال الخطيب :

«لم أكتبه عن ذؤيب عن مالك إلا من هذا الوجه» .

قلت : وذؤيب ؛ قال النسائي :

«ليس بثقة» .

وضعفه الدارقطني وغيره . وتجاهله السيوطي ، فأخذ يترجم لذؤيب ، وقد ضعفه الدارقطني أيضاً ؛ ولكنه تجاهل هذا التضعيف ، ونقل عن أبي زرعة أنه قال :

«صدوق» . وعن ابن حبان أنه قال في «الثقات» :

«يعتبر حديثه من غير روايات شاذان عنه» ثم نقل عن الحافظ أنه قال في «اللسان» (٢/٤٣٦) :

«هذا الحديث معروف بابن زبالة عن مالك ، وهو متروك [متهم] ، وكأن (ذؤيباً) إنما سمعه منه فدلسه عن مالك» .

قلت : وقال الذهبي وقد ذكر هذا الحديث له :

«منكر ، مما تفرد به ذؤيب» .

ثانياً : عن **بكر بن خالد بن حبيب البابسيري** : حدثنا إسحاق بن إبراهيم ابن حبيب بن الشهيد : حدثنا أبي عن مالك . . . به ، وقال السيوطي :

«وإبراهيم بن حبيب من رجال النسائي ووثقوه . وهذا أصلح طرق الحديث . والله أعلم» .

فأقول : وكذلك ابنه إسحاق ثقة أيضاً ، ولكن الراوي عنه بكر بن خالد البابسيري لم يتعرض له السيوطي بذكر ، ولقد كنا بحاجة قصوى لمعرفة حاله ، فإني لم أجد له ترجمة فيما لدي من المصادر ، ولم يورده السمعاني في نسبته المذكورة (البابسيري) ، ولعل في ذلك ما يشعر بأنه غير معروف . والله أعلم .

(تنبيـه) : ذكرت آنفاً أن ابن عدي وابن الجوزي رويا الحديث من طريق أبي يعلى ، ولم يعزه إليه الهيثمي في «مجمع الزوائد» ، ولا أنا رأيته في «مسنده» المطبوع ، فالظاهر أنه في «مسنده الكبير» الذي لم يطبع بعد ، ويؤيده أن الحافظ قد أورده في «المطالب العالية» (٣٦٩/١) ، لكنه جعله من حديث عروة رفعه ، لم يسنده إلى عائشة ، وكذلك أورده في «المطالب المسندة» (ق٤٥/١) بإسناده إلى عروة لم يجاوزه ، فلست أدري هل لأبي يعلى فيه روايتان : مرسلة ومسنده ، أو أن الرواة عنه اختلفوا عليه؟ ولعل هذا أقرب ، فقد قال الحافظ عقبه :

«تفرد به محمد بن الحسن ، وكان ضعيفاً جداً ، وإنما هذا قول مالك ، فجعله محمد بن الحسن مرفوعاً ، وأبرز له إسناداً ، وقد رواه غير محمد بن الحسن ؛ فزاد في الإسناد (عائشة) رضي الله عنها» .

فهذا صريح منه أن عائشة لم تذكر في رواية أبي يعلى عنده . كما أنه يدل على أنه لم يقف على رواية البزار ، ومن ذكرنا معه ، التي زاد محمد بن الحسن نفسه في الإسناد (عائشة) .

ثم إن اتهامه المتقدم لـ(ذؤيب) بأنه دلسه عن مالك ، وأسقط من بينهما ابن زبالة ؛ فيه نظر عندي ، والأقرب عكسه تماماً ؛ لأن هذا ـ مع ضعفه ـ لم يرمه أحد بالتدليس بخلاف ابن زبالة ، فقد وصفوه ـ كما تقدم ـ بأنه كان يسرق الحديث ، فما المانع من القول : إنه سرقه من (ذؤيب) ، وادعى أنه سمعه من مالك وهو كذاب؟ كما قال أحمد وابن معين . والله أعلم .

٦٤٥٩ـ (نهى أن يُتَكَلَّمَ بالفارسيةِ في المسجدِ الحرامِ) .

منكر . أخرجه الفاكهي في «أخبار مكة» (٣٢٠/١٩٦/١) من طريق أحمد

ابن إبراهيم بن طعمة عن سعيد بن عبدالعزيز عن مكحول قال : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مرسل : مكحول هو الشامي يرسل كثيراً .

وسعيد بن عبدالعزيز ، هو التنوخي ثقة إمام ؛ لكنه اختلط في آخر أمره .

أحمد بن إبراهيم بن طعمة ؛ لم أجد له ترجمة .

٦٤٦٠ـ (من قرأ القرآن ؛ فهو غني ، لا فقر بعده ، والأمانة غنى) .

ضعيف . أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٥/٣٢/١) من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن الرقاشي عن الحسن قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مرسل واهٍ ، الحسن ـ هو : ابن أبي الحسن البصري ـ الإمام الثقة المشهور ؛ ولكنه كثير الإرسال ، ومراسيله عند العلماء كالريح .

والرقاشي ـ هو : يزيد بن أبان ـ ، متفق على تضعيفه ، وقال الذهبي في «الكاشف» والعسقلاني في «التقريب» :

«ضعيف» . وقال الذهبي في «المغني» :

«متروك» .

ومن دونه ثقتان . وأبو معاوية ـ هو : محمد بن خازم الضرير ـ ، وقد خالفه إسناداً ومتناً شريك بن عبدالله القاضي ، فقال : عن الأعمش عن يزيد بن أبان عن أنس بلفظ :

« . . . لا غنى بعده ، ولا فقر دونه» .

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١٧/٤) : أنا الحسن بن سفيان : ثنا محمد ابن عباد : ثنا حاتم عن شريك . . . به .

قلت : وشريك ضعيف ؛ لسوء حفظه ، ولا سيما مع المخالفة .

وبهذا الإسناد أورده ابن عبدالهادي في «هداية الإنسان» (ق١٣٦/١ ـ بخطه في المكتبة الظاهرية) ؛ لكنه خالف في إسناده فقال :

«عن شريك عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة» !

فلا أدري آلوهم منه أم من غيره؟

٦٤٦١ـ (كان إذا ضَحَّى ؛ اشترى كَبْشينِ سَمِيْنَيْنِ ، أَقْرَنَيْنِ ، أَمْلَحَيْنِ ، فإذا صلى وخَطَبَ أُتِي بأحدِهما وهو في مُصَلاه فذبحه ، ثم قال :

اللهم ! هذا عن أمتي جميعاً ؛ مَنْ شَهِدَ لك بالتوحيدِ ، وشهدَ لي بالبلاغِ .

ثم يُؤْتَى بالآخرِ فيذبحُه ويقولُ :

اللهم ! هذا عن محمدٍ وآلِ محمدٍ .

فيُطْعِمُهما جميعاً للمساكينِ ، ويأكلُ هو وأهلُه منهما . قال :

فَلَبِثْنا سنينَ ليس أحدٌ من بني هاشمٍ يُضَحِّي ؛ قد كفانا اللهُ برسولِ الله ﷺ الغُرْمَ والمُؤْنَةَ) .

منكر بهذا التمام . أخرجه الطحاوي في «شرح المعاني» (٣٠٢/٢) ، والحاكم (٣٩١/٢) ، والبيهقي (٢٥٩/٩) ، وفي «الشعب» (٧٣٢٣/٤٧٤/٥) ، وأحمد

(٦/٨ و٣٩١ و٣٩٢) ، والبـزار (٢/٦٢/١٢٠٨) ، والطبـراني في «المعـجم الكبيـر» (١/٢٩٠ - ٢٩١) من طرق عـدة عن عبدالله بن محمد بن عقيل عن علي بـن حسين عن أبي رافع قال : . . . فذكره . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» . ورده الذهبي في «التلخيص» بقوله :

«قلت : زهير : ذو مناكير ، وابن عقيل : ليس بقوي» .

وأقول : زهير - هو : ابن محمد التميمي أبو المنذر المروزي - ؛ قال الذهبي في «المغني» :

«ثقة له غرائب ، ضعفه ابن معين ، وقال البخاري : روى أهل الشام عنه مناكير» .

ولهذا ؛ فلا وجه لإعلاله بزهير ؛ لأن هذا ليس من رواية الشاميين عنه ، بل هو من رواية أبي عامر عبدالملك بن عمرو العقدي البصري الثقة . ثم هو لم يتفرد به ؛ بل تابعه عدة - كما أشرت إليه في التخريج - ومنهم عبيدالله بن عمرو الرقي الثقة أيضاً .

فالعلة إذن هو ابن عقيل الذي دارت عليه الطرق ؛ فإنه مختلف فيه - كما في «الفتح» (١٠/١٠) - والذي استقر عليه رأي الحفاظ المتأخرين هو تسليك حديثه وتحسينه ؛ ولذلك قال الهيثمي - بعدما عزاه لأحمد والبزار - :

«وإسناده حسن» .

فأقول : هذا هو الأصل في مثله ؛ ولكن قد يعتور حديثه ما يرفعه تارة إلى مرتبة الصحيح ، وذلك بالمتابعات والشواهد ، وما ينزل به تارة إلى مرتبة الضعف والنكارة ، وذلك بمثل المخالفة للثقات ، أو الاضطراب في روايته سنداً أو متناً ، أو كليهما معاً ، ونحو ذلك مما يدل على أنه لم يتمكن من حفظه وضبطه - كما هو حال هذا الحديث - ، وإليك البيان :

لقد اضطرب ابن عقيل في روايته إياه اضطراباً شديداً سنداً ومتناً .

أما السند ؛ فقد اضطرب فيه على وجوه ثلاثة كنت خرجتها في «الإرواء» (٣٥١/٤ ـ ٣٥٢) ، ثم رأيت ابن أبي حاتم ، قد ذكرها بإيجاز وزاد عليها وجهاً رابعاً ، فقال في «العلل» (٣٩/٢ ـ ٤٠) :

«سألت أبي وأبا زرعة عن حديث :

١ ـ رواه المبارك بن فضالة عن عبدالله بن محمد بن عقيل عن جابر : أن رسول الله ﷺ ضحى بكبشين أملحين موجوءين . . . الحديث .

٢ـ ورواه حماد بن سلمة عن ابن عقيل عن عبدالرحمن بن جابر بن عبدالله عن أبيه جابر عن النبي ﷺ . انظر تخريجه في «الإرواء» (٣٥١/٤ ـ أعلى الصفحة) .

٣ـ ورواه الثوري عن ابن عقيل عن أبي سلمة عن أبي هريرة أو عائشة[1] عن النبي ﷺ . (الإرواء/ أدنى الصفحة) .

٤ـ ورواه عبيدالله بن عمرو وسعيد بن سلمة فقالا : عن ابن عقيل عن علي ابن حسين عن أبي رافع عن النبي ﷺ . (الإرواء/ منتصف الصفحة ، والمخرج هنا بأوسع . ثم قال ابن أبي حاتم :)

قلت : لأبي زرعة : فما الصحيح؟ قال :

ما أدري ، ما عندي في ذا شيء ! .

قلت : لأبي : ما الصحيح؟ قال :

ابن عقيل لا يضبط حديثه !

---

(١) وفي رواية لأحمد (٢٢٠/٦) : «عن أبي هريرة : أن عائشة قالت» بدون شك .

قلت : فأيها أضبط عندك؟ قال :

الله أعلم .

وقال أبو زرعة :

هذا من ابن عقيل ، والذين رووا عن ابن عقيل كلهم ثقات» .

يعني : أن الاضطراب المذكور إنما هو من ابن عقيل ، وليس من الرواة عنه .

وقد أشار البيهقي (٩/٦٧) إلى ذلك ، فإنه لما أسند الوجه (٣) ، وأتبعه بالوجهين (٢ و٤) تعليقاً ؛ قال :

«فكأنه لم يسمعه منهما» .

فلم يجزم بالسماع ، وهذا مع ما فيه من التساهل - كما لا يخفى - على أن قوله : «منهما» لعله سبق قلم ؛ فإن الصواب أن يقال : «منهم» - كما قال ابن التركماني - ، وهو ظاهر أيضاً .

وقد تبعه في التساهل المشار إليه الحافظ ابن حجر ، فإنه لما ذكر الوجهين (٣ و٤) من وجوه الاضطراب ؛ قال :

«ابن عقيل مختلف فيه . . ويحتمل أن يكون له في هذا الحديث طريقان» !

فأقول : هذا الاحتمال بعيد جداً ، لا يحتمله سوء حفظ ابن عقيل المجمع عليه ، حتى تركه بعضهم ، وصرح أحدهم بأنه ضعيف جداً . فاضطراب مثله لا يكون إلا مثالاً صالحاً للحديث المضطرب ، الذي هو من أقسام الحديث الضعيف ؛ كما لا يخفى على الخبير بهذا العلم الشريف العزيز ! ولهذا لما حكى ابن التركماني في «الجوهر النقي» (٩/٢٥٩) عن ابن جرير الطبري الوجهين المشار إليهما عقب على ذلك بقوله :

«وذلك دليل على وهائه» . يعني : الحديث .

ولقد أصاب رحمه الله .

وهذا يقال لو كانت علة وهائه إنما هو اضطرابه في إسناده فقط ، فكيف إذا انضم إلى ذلك اضطرابه في متنه أيضاً ، ومخالفته لكل الذين رووا الحديث عن أبي رافع وغيره؟!

أما الاضطراب في المتن ، فهو أنه لم يذكر في سائر الوجوه المتقدمة برواية الثقات عنه قوله المتقدم : «فيطعمهما جميعاً . . .» إلخ . فهي منكرة ، أو على الأقل شاذة .

وأما المخالفة ، فبيانها من وجوه :

الأول : أنه روي من طريق أخرى عن أبي رافع مختصراً جداً دون الزيادة .

أخرجه الحاكم (٤/٢٢٩) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/٣٠١/٩٥٧) ، و«الأوسط» (١/١٦/٢/٢٤٢ ـ بترقيمي) . وهو في «الإرواء» (٤/٣٥٢) .

الثاني : أنه روي كذلك من طريقين آخرين عن عائشة وأبي هريرة . وإسناد الثاني حسن . (إرواء ٤/٣٥٣) . وهذا موافق لرواية ابن عقيل عنهما في الوجه (٣) ، فهذا أولى بالقبول من روايته الشاذة عن أبي رافع .

الثالث : أنه قد صح من طريق أخرى عن جابر دون الزيادة أيضاً . وهو موافق أيضاً للوجه الثاني ، وهو مخرج في «الإرواء» أيضاً (٤/٣٤٩ ـ ٣٥٠) .

وفي الباب عن جمع آخر من الأصحاب خرجها الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/٢١ ـ ٢٣) ـ وخرجت بعضها هناك ـ ، وكلها ليس فيها تلك الزيادة ، الأمر الذي يؤكد نكارتها ووهاءها .

٦٤٦٢ـ (إذا حُضِرْتَ ؛ فقلْ : ﴿سبحانَ ربِّك ربِّ العِزَّةِ عما يَصِفونَ ، وسلامٌ على المرسلينَ ، والحمدُ للهِ رب العالمين﴾) .

منكر . أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/١٧٣ ـ ١٧٤) من طريق **محمد ابن أبان العنبري** : ثنا سفيان الثوري عن هشام بن حسان عن حفصة بنت سيرين عن أم الحسن عن أم سلمة زوج النبي ﷺ قالت : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رواته ثقات ؛ غير محمد بن أبان العنبري : مجهول ، لم أره إلا عند ابن أبي حاتم (٣/٢/٢٠٠) من رواية أبي سعيد الأشج عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وقد خولف في متنه فقال ابن أبي شيبة (٣/٢٣٦) : حدثنا ابن علية عن هشام . . . به مختصراً موقوفاً ، ولفظه :

عن أم الحسن قالت : كنت عند أم سلمة أنظر في رأسها ، فجاء إنسان فقال : فلان في الموت ، فقالت لها : انطلقي فإذا احتضر ؛ فقولي : «السلام على المرسلين ، والحمد الله رب العالمين» .

وهذا إسناد موقوف صحيح ؛ فإن رواته كلهم ثقات رجال الشيخين ؛ غير أم الحسن ـ واسمها : (خَيْرة) ـ وهي : أم الحسن البصري مولاة أم سلمة رضي الله عنها ـ فخرج لها مسلم وأصحاب «السنن الأربعة» ، وروى عنها جمع من الثقات غير حفصة بنت سيرين ، منهم ابناها الحسن وسعيد ، وذكرها ابن حبان في «الثقات» (٤/٢١٦) ، وأخرج لها في «الصحيح» (٥٣٨٥ و٦٧٣٦) حديثين ، وهما في «مسلم» فلا أدري مع هذا كله لِمَ بيَّض لها الذهبي في «الكاشف» ، واقتصر الحافظ على قوله : «مقبولة»؟!

(تنبيه) : جاء الحديث في موضعين من «كنز العمال» (١٥/٥٦١ و ٦٥٢) معزواً لـ (ص ، ش ، والمروزي) .

والحرف الأول يشير إلى (سعيد بن منصور) ، والثاني إلى ابن أبي شيبة ، وقد عرفت أنه عنده موقوف ، فلا أدري أكذلك هو عند سعيد ، والمروزي؟

٦٤٦٣ـ (يا عمِّ ! ما أسرعَ ما وجدتُ فَقْدَكَ . يعني : عمَّه أبا طالبٍ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١/٢٢٤/١/٣٩٧١) : حدثنا علي بن سعيد الرازي قال : نا عيسى بن عبدالسلام الطائي قال : نا فرات بن محبوب قال : نا أبو بكر بن عياش عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة قال :

لما مات أبو طالب ؛ كسوا النبي ﷺ ، فقال : . . . فذكره . وقال :

«تفرد به عيسى بن عبدالسلام» .

قلت : ولم أجد له ترجمة ـ ولا في «ثقات ابن حبان» ـ ، وقد تابعه من هو مثله وهو : أحمد بن الدهقان : ثنا فرات بن محبوب . . . به ؛ إلا أنه قال : «ضرب» ، مكان : «كسوا» .

أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/٣٠٧) ، وأبو موسى المديني في «اللطائف» (ق٣٥/١) وقال :

«غريب . . لم نكتبه إلا من هذا الوجه» .

ورواية الطبراني ترده . ومن طريق أبي نعيم أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢/١٢٠ و١٩/٩٩) .

(تنبيه) : قوله : «كسوا» ، هكذا في «المعجم» مهملاً دون إعجام . وفي «مجمع الزوائد» (٦/١٥) «تحينوا» ، من الحين وهو الوقت والزمن . ولعل المعنى : ترقبوا فرصة لإيذائه ﷺ وضربه . والله أعلم .

٦٤٦٤ـ (أُتي بجِنازةِ سهلِ بنِ عتيكٍ رضي اللهُ عنه ـ وكان أولَ من صُلِّي عليه في موضع الجنائزِ ـ فتقدمَ عليه رسولُ اللهِ ﷺ فصلى، وكبَّرَ، فقرأَ بأمِّ القرآنِ فجهرَ بها، ثم كبَّرَ الثانيةَ وصلى على نفسِه، وعلى المرسلينَ، ثم كبر الثالثةَ فدعا للميِّتِ، فقال:

اللهم اغفرْ له وارحمْه، وارفعْ درجتَه، وأَعْظِمْ أجرَه، وأَتْمِمْ نورَه، وأَفْسِحْ له في قبرِه، وأَلْحِقْه بنبيِّه.

ثم كبَّر الرابعة فدعا للمؤمنين والمؤمنات، ثم سلَّم).

منكر. أخرجه الطبراني في «الدعاء» (١١٩٠/١٣٥٨/٣)، وفي «المعجم الأوسط» (٤٨٧٥/١/٢٩١/١) من طريق سليم بن منصور بن عمار: ثنا يحيى بن يزيد بن عبدالملك بن المغيرة النوفلي: حدثني عيسى بن سبرة أبو عبادة الزرقي عن الزهري عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة عن ابن عباس رضي الله عنه قال: ... فذكره، وقال:

«لم يروه عن الزهري إلا أبو عبادة الزرقي، ولا عنه إلا يحيى بن يزيد، تفرد به سليم بن منصور».

قلت: وهذا إسنادٌ واهٍ جداً مسلسل بالعلل:

أولاً: أبو عبادة الزرقي ـ اسمه: عيسى بن عبدالرحمن بن فروة، وقيل: ابن سَبْرة ـ وهو متروك كما في «التقريب».

ثانياً: يحيى بن يزيد بن عبدالملك فهو مجهول الحال عندي؛ وإن ضعفه من يأتي، وقد ساق له ابن عدي (٢٤٧/٧ ـ ٢٤٨) ثمانية أحاديث كلها من روايته عن أبيه، وعقب عليها بقوله:

«له غير ما ذكرت ، وهو ضعيف ، ووالده يزيد ضعيف ، والضعف على أحاديثه التي أمليت والتي لم أُمِلَّ بيِّن ، وعامتها غير محفوظة» .

قلت : ولذلك قال ابن أبي حاتم عن أبيه :

«منكر الحديث ، لا أدري منه أو من أبيه ، لا ترى في حديثه حديثاً مستقيماً» .

قال : «سئل أبو زرعة عن يحيى بن يزيد؟ قال : لا بأس به ، إنما الشأن في أبيه ، بلغني عن أحمد بن حنبل أنه قال : لا بأس به ، ولم يكن عنده إلا حديث أبيه ، ولو كان عنده غير حديث أبيه ؛ لتبين أمره» .

قلت : فإذا لم يعرف إلا بروايته عن أبيه الضعيف ؛ فلا سبيل حينئذٍ إلى معرفة ضبطه من سوء حفظه ؛ بل ولا إلى تبين صدقه من كذبه ، مهما كثر الرواة عنه ـ كما هو ظاهر ـ ، ولذلك قلت : إنه مجهول عندي .

نعم ، لقد عقب الحافظ في «اللسان» في آخر ترجمته بهذا الحديث الذي رواه عن غير أبيه ، وهو أبو عبادة الزرقي ، وهذا يقال فيه ما قلت وأكثر في (يحيى) ، فإن الزرقي أسوأ حالاً منه ؛ لأنه متروك كما تقدم .

وأيضاً فالراوي عنه ؛ (سُليم بن منصور بن عمار) لم يتبين حاله في الحفظ والضبط ، فإن الذهبي الحافظ الناقد لما أورده في «المغني» لم يستطع [إلا] أن يقول فيه :

«تُكلم فيه ولم يترك» .

وهذه علة ثالثة .

وثمة علة رابعة ، وهي أن المحفوظ بالسند الصحيح عن الزهري عن أبي أمامة ـ وهو : ابن سهل بن حنيف الأنصاري ـ قال :

السنة في الصلاة على الجنازة أن يقرأ في التكبيرة الأولى بأم القرآن مخافتة . . . الحديث . وهو مخرج في «أحكام الجنائز» (١٤١) .

فقوله في حديث الترجمة : «فجهر بها» منكر مخالف لهذا الحديث الصحيح . وقد أشار الحافظ في ترجمة (سهل بن عتيك) إلى هذه المخالفة سنداً ، ولم يشر إلى المخالفة متناً ! وليس يخفى أن هذه أهم من التي قبلها . ومن هذا القبيل قوله في الدعاء :

«وألحقه بنبيه» .

فإنه منكر أيضاً ، لم يرد في شيء من أدعية الصلاة على الجنازة ـ فيما علمت ـ ، وقد روى الطبراني الكثير منها . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٦٤٦٥ـ (﴿عسى أنْ يبعثَك ربُّك مَقَاماً محموداً﴾ ؛ قال : يُجْلِسُني معه على السريرِ) .

باطل . أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (١/١٥٠/٣) من طريق علي ابن عمر القزويني : حدثنا يوسف بن الفضل الصيدناني : حدثنا إبراهيم بن عبدالرزاق : حدثنا محمد بن سعد كاتب الواقدي : حدثنا عبدالله بن إدريس عن عبيدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد غريب ، محمد بن سعد ـ كاتب الواقدي ـ ثقة حافظ من رجال «التهذيب» ، وكذا من فوقه .

وأما إبراهيم بن عبدالرزاق ؛ فلم أعرفه ، وفي طبقته ما في «تاريخ بغداد» (١٣٤/٦ ـ ١٣٥) :

«إبراهيم بن عبدالرزاق الضرير . حدَّث عن إسماعيل بن أبي مسعود وسعيد

ابن سليمان المعروف بـ (سعدويه) الواسطي . روى عنه محمد بن مخلد الدوري . .
قال الدارقطني : بغدادي ثقة» .

قلت : فمن المحتمل أن يكون هو هذا .

وعلي بن عمر القزويني ، فقد ترجمه الخطيب (٤٣/١٢) بروايته عن جمع ، وقال :

«كتبنا عنه ، وكان أحد الزهاد المذكورين ، من عباد الله الصالحين ، يقرأ القرآن ، ويروي الحديث ، لا يخرج من بيته إلا للصلاة ، وكان وافر العقل ، صحيح الرأي . . مات (٤٤٢) . . .» .

وأما شيخه يوسف بن الفضل الصيدناني ؛ فلم أجد له ترجمة ، وأظن أنه آفة هذا الحديث الباطل المخالف لأحاديث جمع من الصحابة بعضها في «البخاري» (٤٧١٨) : أن المقام المحمود هي شفاعته ﷺ الكبرى يوم القيامة . وراجع إن شئت «ظلال الجنة» (٧٨٤/٢ و٧٨٥ و٧٨٩ و٨٠٤ و٨١٣) ، و«الصحيحة» (٢٣٦٩ و٢٣٧٠) ، و«الدر المنثور» (١٩٧/٤) .

أضف إلى ذلك أنه يستغله أعداء السنة وأفراخ الجهمية ؛ ليطعنوا في أهل السنة الذين يثبتون الصفات الإلهية الثابتة في الكتاب والسنة ، مع التنزيه التام ، ويرموهم بالتجسيم والتشبيه الذي عرفوا بمحاربته ـ كما يحاربون التعطيل ـ ، كمثل الكوثري وأذنابه ، وكالغماري والسقاف ونحوهما ، كفى الله المسلمين شرهم .

هذا ، وقد كنت خرجت الحديث في المجلد الثاني من هذه «السلسلة» برقم (٨٦٥) من حديث ابن مسعود ، وبينت علته ونكارته هناك ، وأنه رُوي عن مجاهد

مقطوعاً ، وعن غيره موقوفاً ، وذكرت مستنكراً موقف بعض العلماء منه .

ثم أتبعته بحديث منكر ، وآخر موضوع ، فيهما نسبة القعود إلى الله على كرسيه . وفي الأول منهما زيادة نصها :

«ما يفضل منه مقدار أربع أصابع» .

وذكرت تساهل بعضهم في توثيق رجالهما ، وتقوية إسنادهما ، فراجعه ، فإنه مهم .

كما كنت ذكرت في مقدمة كتابي المطبوع «مختصر العلو» (ص١٥ ـ ١٧) ، اضطراب موقف الذهبي بالنسبة لأثر مجاهد ، مع تصريحه بأن رفعه باطل .

وبهذه المناسبة أريد أن أُبيِّن للقراء موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من تلك الزيادة في الحديث الأول ، فقد ذكر أن بعض المحدثين رووها بلفظ :

«إلا أربع أصابع» .

فهذه تثبت (الأربع) ، وتلك تنفيها ـ كما هو ظاهر ـ فضعف الشيخ رحمه الله الحديث بالروايتين لاضطرابهما ، مع ملاحظته أن المعنى الذي كل منهما لا يليق بجلال الله وعظمته ، فقال كما في «مجموع الفتاوى» (٤٣٦/١٦) :

«فلو لم يكن في الحديث إلا اختلاف الروايتين ؛ هذه تنفي ما أثبتت هذه ، [يعني تكفي في تضعيفه] ، ولا يمكن مع ذلك الجزم بأن رسول الله ﷺ أراد الإثبات ، وأنه يفضل من العرش أربع أصابع لا يستوي عليها الرب ! وهذا معنى غريب ليس له شاهد قط في شيء من الروايات ، بل هو يقتضي أن يكون العرش أعظم من الرب وأكبر ، وهذا باطل ، مخالف للكتاب والسنة والعقل .

ويقتضي أيضاً أنه إنما عرف عظمة الرب بتعظيم العرش المخلوق ، وقد جعل

العرش أعظم منه ، فما عظم الرب إلا بالمقايسة بمخلوق ، وهو أعظم من الرب . وهذا معنى فاسد مخالف لما علم من الكتاب والسنة والعقل .

فإن طريقة القرآن في ذلك أن يبين عظمة الرب ، وأنه أعظم من كل ما يعلم عظمته ، فيذكر عظمة المخلوقات ، ويبين أن الرب أعظم منها» .

ثم استشهد الشيخ ببعض الأحاديث على ذلك ، وذهب إلى أن الصواب في رواية الحديث النفي . يعني من حيث المعنى ؛ كما تقدم بيانه منه بياناً شافياً رحمه الله تعالى .

وفي ذلك ما يؤيد حكمي على الحديث بالبطلان هنا وهناك من حيث المعنى ، وإن كان ذلك غير لازم من حيث المبنى ، فليكن هذا منك على ذكر .

ومما تقدم يتبين لقرائنا دجل ذاك السقاف ، أو أولئك الذين يؤلفون له ويتسترون باسمه ؛ حين يكذبون أو يكذب على أهل العلم والسنة أحياء وأمواتاً لا يرقبون فيهم إلاً ولا ذمة ، ولا سيما شيخ الإسلام ابن تيمية : فإنه لفساد عقيدته ، وجهله وقلة فهمه لا يتورع عن التصريح ورميه بأنه مجسم ، وبغير ذلك من الأباطيل التي تدل على أنه مستكبر معاند للحق الجلي الناصع ، فرسائله التي يؤلفونها وينشرونها له تباعاً مشحونة بالبهت والافتراء والأكاذيب وقلب الحقائق ؛ بحيث أنها لو جمعت لكانت مجلداً كبيراً بل مجلدات ، فها هي رسالته التي نشرها في هذه السنة (١٤١٤) في الرد على **الأخ الفاضل سفر الحوالي** طافحة ـ على صغرها وحقارتها ـ بالمين والتضليل والافتراء على السلفيين الذي ينبزهم بلقب (المتمسلفين) ! وعلى الأخ الفاضل بصورة [خاصة] ، وعلى شيخ الإسلام بصورة أخص .

وليس غرضي الآن الرد عليه ، فإن الوقت أضيق وأعزّ من ذلك ، وإنما أردت

بمناسبة هذا الحديث أن أقدم إلى القراء مثلاً واحداً من مئات افتراءاته وأكاذيبه وتقليبه للحقائق ، التي تشبه ما يفعله اليهود بإخواننا الفلسطينيين اليوم الذين ينطلقون من قاعدتهم الصهيونية : (الغاية تبرر الوسيلة) ! الأمر الذي يؤكد للقراء أنه لا يخشى الله ، ولا يستحي من عباد الله ، وإلا لما تجرأ على الافتراء عليهم ، والله عز وجل يقول : ﴿إنما يفتري الكذب الذين لا يؤمنون بآيات الله﴾ .

لقد نسب إلى شيخ الإسلام ابن تيمية عدة أقوال هو منها براء براءة الذئب من دم ابن يعقوب [عليهما الصلاة والسلام] ، بل هو يقول بخلافها !! ويهمنا الآن بيان فرية واحدة من تلك الفريات ، فقال في مقدمة رسالته المشار إليها (ص٢ ـ ٣) بعد أن نسب إليه عدة فريات :

«ويقول : إن المقام المحمود الذي وعد به نبينا ﷺ هو جلوسه بجنب الله على العرش في المساحة المتبقية ، والمقدرة عند هذه الطائفة بأربع أصابع[1] !!! وغير ذلك من الترهات» .

وفي الحاشية قال :

«(١) انظر «منهاج سنته» (!) (١/٢٦٠) وكتاب «بدائع الفوائد» لتلميذه ابن قيم الجوزية (٤/٣٩ ـ ٤٠)» .

وإحالته فيما نسبه إلى الشيخ مما يزيد القراء قناعة بدجله ، وأنه يتعمد الكذب والافتراء عليه ، وأنه لا يبالي بقرائه إذا اكتشفوا ﴿تشابهت قلوبهم﴾ ، وهذا نص كلامه رحمه الله منقولاً بطريقة التصوير ، ليكون القراء على يقين من ذلك الإفك المبين :

وأما قوله انه يفضل عنه من العرش من كل جانب أربع أصابع فهذا لا أعرف له قائلا ولا ناقلا ولكن روى فى حديث عبد الله بن خليفة أنه ما يفضل من العرش أربع أصابع يروى بالنفى و يروى بالاثبات والحديث قد طعن فيه غير واحد من المحدثين كالاسماعيلى وابن الجوزى ومن الناس من ذكر له شواهد وقواه ولفظ النفى لا يرد عليه شئ فان مثل هذا اللفظ يرد لعموم النفى كقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما فى السماء موضع أربع أصابع الا وملك قائم أو قاعد أو راكع أو ساجد أى ما فيها موضع ومنه قول العرب ما فى السماء قدر كف سحابا وذلك لان الكف يقدر به الممسوحات كما يقدر بالذراع وأصغر الممسوحات التى يقدر بها الانسان من أعضائه كف فصار هذا مثلا لاقل شئ فاذا قيل انه ما يفضل من العرش أربع أصابع كان المعنى ما يفضل منه شئ والمقصود بيان ان الله أعظم وأكبر من العرش ومن المعلوم ان الحديث ان لم يكن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قاله فليس علينا منه وان كان قاله فلم يجمع بين النفى والاثبات فان كان قاله بالنفى لم يكن قاله بالاثبات والذين قالوه بالاثبات ذكروا فيه ما يناسب أصولهم كما قد بسط فى غير هذا الموضع فهذا وأمثاله سواء كان حقا أو باطلا لا يقدح فى مذهب أهل السنة ولا يضرهم لانه بتقدير أن يكون باطلا ليس هو قول جماعتهم بل غايته انه قالته طائفة ورواه بعض الناس واذا كان باطلا رده جمهور أهل السنة كما يردون غيره ذلك فان كثيرا من المسلمين يقول كثيرا من الباطل فما يكون هذا ضارا الدين المسلمين وفى أقوال الامامية من المنكرات ما يعرف مثل هذا فيه لو كان قد قاله بعض أهل السنة

هذا كلام الشيخ رحمه الله ، فأين فيه ما عزاه السقاف وأعوانه إليه؟! سبحانك هذا بهتان عظيم . بل فيه حكايته الخلاف في صحة حديث الأصابع ، وعدم جزمه هو بصحته ، وإن كان هذا مستغرباً منه ، لأن علته الجهالة والعنعنة - كما كنت بينته هناك - .

وختاماً : كلمة حق لا بد لي منها :

إذا كان حقاً أن الله تعالى أعظم من العرش ، ومن كل شيء - كما بينه شيخ الإسلام فيما تقدم - ، فيكون اعتقاد أن الله يُجلس محمداً معه على العرش باطلاً بداهة .

وأما إجلاسه على العرش دون المعية ، فهو ممكن جائز لأن العرش خلق من

خلق الله ، فسواء أجلسه عليه ، أو على منبر من نور ـ كما جاء ذلك في المتحابين في الله ، وفي المقسطين العادلين ـ لا فرق بين الأمرين ، لكن لا نرى القول بالإجلاس على العرش ؛ لعدم ثبوت الحديث به ، وإن حكاه ابن القيم عن جمع ـ كما تقدمت الإشارة إلى ذلك ـ . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٦٤٦٦ ـ (من مشى إلى غَرِيمِه بحقِّه ؛ صَلَّتْ عليه دوابُّ الأرضِ ، ونونُ الماءِ ، وتُكتبُ له بكلِّ خَطوةٍ شجرةٌ تُغْرسُ في الجنةِ ، وذنبٌ يغفر) .

منكر . أخرجه البزار في «مسنده» (١٣٤٢/١١٩/٢ ـ كشف الأستار) ، والخطيب في «التاريخ» (٤٠٢/٧) من طريق يحيى بن عثمان الحربي : ثنا إسماعيل بن عياش عن عبدالرحمن بن سليمان عن أبي سعد عن معاوية بن إسحاق عن سعيد بن المسيب قال : سمعت ابن عباس يقول : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

وهذا إسناد ضعيف ؛ كما قال الحافظ في «مختصر الزوائد» (٩٢١/٥٢٨/١) ، وأما قول شيخه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٣٩/٤) :

«رواه البزار ، وفيه جماعة لم أجد من ترجمهم» !

فهو من غرائبه ، فإنهم جميعاً مترجمون في «تهذيب المزي» الذي هو من مراجعه ؛ غير يحيى بن عثمان الحربي ، وقد ذكره ابن حبان في كتابه «الثقات» (٢٦٣/٩) الذي كان الهيثمي قد رتبه ، وقال فيه :

«ربما وهم» . وهو مترجم أيضاً في «تاريخ بغداد» (١٨٩/١٤ ـ ١٩١) ، وروى توثيقه عن ابن معين وغيره . وهو مترجم أيضاً في «تهذيب الحافظ» ـ تمييزاً ـ . وقال في «التقريب» :

«صدوق تكلموا في روايته عن هقل» .

وأغرب من ذلك أن الشيخ الأعظمي لما تنبه لغريبة الهيثمي هذه، أخذ يكشف عن هوية كل راوٍ في السند وأنه في «التهذيب»، مصرحاً بتوثيق أكثرهم، وساكتاً عن بعضهم، وأحدهم هو علة هذا السند! وليت شعري ما فائدة هذا الكشف إذا لم يتوصل به إلى معرفة علة الحديث إذا كان معلولاً، أو إلى معرفة صحته إن كان صحيحاً؟!

فاعلم أن علة هذا الإسناد إنما هو أبو سعد ـ واسمه : سعيد بن المرزبان البقال ـ؛ قال الذهبي في «المغني» :

«ليس بالحجة، قال ابن معين : لا يكتب حديثه . وقال أبو زرعة : صدوق مدلس . وقال الفلاس : متروك» .

وتبنى الحافظ قول أبي زرعة المذكور .

٦٤٦٧ ـ (إني لأَجِدُ التمرةَ ساقطةً فآخُذُها فآكُلُها) .

منكر . أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/٢٧٩/٢/٩٢٤٦) : حدثنا مسعدة بن سعد : ثنا إبراهيم بن المنذر : نا **محمد بن العلاء الثقفي**، قال : سمعت **الوليد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف** يحدث عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره . وقال :

«تفرد به محمد بن العلاء الثقفي» .

قلت : ولم أعرفه، ويحتمل أن يكون محمد بن العلاء الصهيبي ؛ فإنه من هذه الطبقة، روى عنه عبدالله بن الحارث المخزومي، ذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/٥٢) تبعاً للبخاري (١/١/٢٠٥/٦٤٣) .

وأما شيخه الوليد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف : فلم أجد له ترجمة .

وأخرجه البزار في «مسنده» (٣/٢٢٣/١٠١١ ـ البحر الزخار) من طريق أخرى عن محمد بن العلاء قال :

بينا أنا والوليد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف ، فوجد تمرتين ساقطتين ، فأخذ واحدة ، وأعطاني أخرى ، فأبيت أن آكلها ، ثم قال لي : أخبرني أبي عن جدي أن النبي ﷺ أكلها . يعني : تمرة . وقال :

«لا نعلمه يروى إلا عن عبدالرحمن بهذا الإسناد» .

قلت : وتعقبه الهيثمي في «كشف الأستار» (٢/١٣١) بقوله :

«قلت : رواه عن سعد كما رواه قبله» .

قلت : يعني : سعد بن أبي وقاص ، رواه (١٣٦٥) عن شيخين له قالا : ثنا عثمان بن عبدالرحمن : حدثتنا أم عبدالله ـ يعني ـ عبيدة بنت نايل عن عائشة بنت سعد عن أبيها قال :

خرجنا مع رسول الله ﷺ ، فوجد تمرتين ، فأخذ تمرة ، وأعطاني الأخرى .

ومن هذا الوجه أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٢/١٣٧/٨١٥) ؛ لكنه زاد في المتن : «فوجد تُغْروقة فيها تمر ، فأخذ . . .» وقال البزار :

«لا نعلمه عن سعد إلا من هذا الوجه» .

قلت : وعثمان بن عبدالرحمن ـ هو : الطرائفي ـ مختلف فيه ، وبه أعله الهيثمي فقال (٤/١٧٠) :

« . . . وهو ثقة وفيه ضعف» .

لكن أشار الذهبي في «الكاشف» ، وفي «المغني» إلى تضعيف توثيقه بقوله : «وُثِّق» .

وأشار إلى سبب تضعيفه الحافظ ؛ فقال في «التقريب» :

«صدوق ، أكثر الرواية عن الضعفاء والمجاهيل ؛ فضعف بسبب ذلك حتى نسبه ابن نمير إلى الكذب ، وقد وثقه ابن معين» .

قلت : وذكره الحافظ في «المرتبة الخامسة» من «طبقات المدلسين» ؛ لقول ابن حبان فيه (٢/٩٧) :

«يروي عن أقوام ضعاف أشياء يدلسها عن الثقات حتى إذا سمعها المتتبع ؛ لم يشك في وضعها ، فلما كثر ذلك في أخباره ؛ ألزقت به تلك الموضوعات وحمل عليه الناس في الجرح ، فلا يجوز عندي الاحتجاج بروايته كلها على حالة من الأحوال ؛ لما غلب عليها من المناكير عن المشاهير ، والموضوعات عن الثقات» .

قلت : ولم يذكروه في الرواة عن (عبيدة بنت نايل) ؛ فكأنه دلس عنها .

وعبيدة هذه : ليست مشهورة ، وقد ذكرها ابن حبان في «الثقات» (٧/٣٠٧) برواية الخصيب بن ناصح - وهو صدوق يخطئ - وذكر لها في «التهذيب» ثلاثة رواة آخرين ، ليس فيهم ثقة حافظ غير معن بن عيسى ؛ فلعله لذلك لم يوثقها الحافظ ، بل قال فيها :

«مقبولة» . يعني : عند المتابعة .

فعلة الحديث إذن : هي ، أو عنعنة الطائفي .

وثمة علة أخرى وهي نكارة متنه ومخالفته لحديث أنس الصحيح قال :

مر النبي ﷺ بتمرة في الطريق فقال :

«لولا أني أخاف أن تكون من الصدقة ؛ لأكلتها» .

أخرجه البخاري (٢٤٣١) وغيره ، وهو مخرج في «الإرواء» (٦/١٥/١٥٥٩) من رواية جمع منهم مسلم ، لكن ليس عنده «أخاف» .

وأخرجه أحمد (٣/١٩٣ و٢٤١ و٢٥٨) من طريقين آخرين عن أنس :

أن رسول الله ﷺ كان يمر بالتمرة فما يمنعه من أخذها إلا مخافة أن تكون صدقة .

وإسناده صحيح على شرط مسلم ، وصححه ابن حبان (٣٢٨٥ ـ الإحسان) .

وخفي هذ التحقيق على المعلق على «مسند أبي يعلى» ؛ فحسَّن إسناده ولم يزد على ذكر الخلاف في (الطرائفي) ، ولم يتعرض لبنت نايل بذكر ! كما أن المعلِّق على «الإحسان» (٨/٩٠) خلط في تخريج حديث ابن حبان ؛ فعزاه للشيخين ، هو عندهما من قوله ﷺ كما تقدم .

(فائدة) : أما ما رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/٤٥٩) من طريق موسى ابن أبي عائشة عن رجل عن ميمونة : أنها وجدت تمرة فأكلتها وقالت :

«لا يحب الله الفساد» .

فأقول : هذ إسناد ضعيف لجهالة الرجل الذي لم يسمَّ ، فيتعجب من الحافظ كيف سكت عنه في «الفتح»؟!

وقوله في رواية أبي يعلى : (ثُغْروقة) هو : الشمروخ يبقى عليه قليل من التمر كما في «المعجم الوسيط» .

٦٤٦٨ ـ (ثلاثٌ قاصِماتُ الظَّهْرِ : فقرٌ داخلٌ لا يجدُ صاحبُه مُتَلَذَّذاً ، وزوجةٌ يأمَنُها صاحبُها وتخونُه ، وإمامٌ أَسْخَطَ اللهَ وأرضى الناسَ ، وإنَّ بِرَّ المؤمنةِ كعملِ سبعينَ صِدِّيقاً ، وإن فُجورَ الفاجرةِ كفُجورِ ألفِ فاجرٍ) .

موضوع . أخرجه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (ق ٥٧/ ٢ ـ زوائده) :

ثنا داود بن رشيد : ثنا محمد بن حرب عن **أبي مهدي** (الأصل : ابن مهدي) عن أبي الزاهرية عن كثير بن مرة عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً بل موضوع ؛ أبو مهدي ـ اسمه : سعيد بن سنان ـ رماه الدارقطني وغيره بالوضع .

والحديث عزاه السيوطي في «الجامع الكبير» لابن زنجويه عن ابن عمر ، وقال :

«وهو ضعيف» .

فإذا كان من هذه الطريق ـ كما أظن ـ ؛ ففيه تساهل ظاهر ، لما عرفت من حال أبي مهدي ، لا سيما ولوائح الوضع عليه بينة .

وأخرجه البزار في «مسنده» (٢/١٥٧/١٤١٤ ـ كشف الأستار) من طريق أخرى عن أبي مهدي . . . به ، ولكن ذهب عنه الخصلة الأولى فقال :

«ذهب عني واحدة ، وعلته سعيد بن سنان» .

وبه أعله الهيثمي فقال (٤/٢٧٢) في «مجمع الزوائد» :

«وهو متروك» .

قلت : فقول الأعظمي في تعليقه على «الكشف» أن الهيثمي قال :

«وهو ضعيف» . وهم منه أو خطأ مطبعي .

وقد ذكر الهيثمي عن البزار أن تلك الواحدة غير المذكورة في الحديث فقال :

«وقال البزار : ذهبت عني واحدة ، وقد مرت بي : وجار سوء إن رأى خيراً ؛ دفنه ، وإن رأى شراً ؛ أذاعه» .

فأقول : هذه الفقرة في حديث آخر يشبه هذا في بعض فقراته . أخرجه

الطبراني وغيره ، وقد مضى تخريجه برقم (٣٠٨٧) من حديث فضالة بن عبيد .

وقد صحت هذه الفقرة في استعاذته ﷺ من ثلاثة فيهم : « . . . ومن خليل ماكر عينه تراني وقلبه يرعاني ، إن رأى حسنة ؛ دفنها ، وإن رأى سيئة ؛ أذاعها» .

وهو مخرج في «الصحيحة» (٣١٣٧) .

٦٤٦٩ ـ (كان الذي تزوجَ عليه رسولُ الله ﷺ أمَّ سَلَمةَ شيئاً قيمتُه عَشَرةُ دارهمَ) .

منكر . أخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (٢٠٢٢/٢٧٠) : حدثنا الحكم ابن عطية عن ثابت عن أنس قال : . . . فذكره .

قلت : ومن طريق الطيالسي : أخرجه البزار في «مسنده» (٢/١٦١/ ١٤٢٦ ـ الكشف) وابن عدي (٢/٢٠٥) ، وكذا أبو يعلى (٣٣٨٥) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤٧/٢٣) .

والحكم بن عطية : مختلف فيه ، فوثقه ابن معين ، وقال البخاري : كان أبو الوليد يضعفه . وضعفه النسائي وابن أبي داود . وقال أحمد : كان عندي صالح الحديث حتى وجدت له حديثاً أخطأ فيه . وفي رواية قال :

«لا بأس به إلا أن أبا داود روى عنه أحاديث منكرة» .

قلت : منها هذا الحديث ؛ فإنه من رواية أبي داود عنه ـ كما ترى ـ ، وقد صرح بذلك في رواية الميموني عنه قال :

«سئل عنه أحمد؟ فقال : لا أعلم إلا خيراً ، فقال له رجل : حدثني فلان عنه عن ثابت عن أنس قال : كان مهر أم سلمة متاعاً قيمته عشرة دراهم . فأقبل أبو عبدالله يتعجب ، وقال : هؤلاء الشيوخ لم يكونوا يكتبون ، إنما كانوا يحفظون ونسبوا

إلى الوهم ، أحدهم يسمع الشيء فيتوهم فيه» .

هذا كله من التهذيب» .

وروى العقيلي في «الضعفاء» (١/٢٥٨) عنه أنه قال :

«كان الحكم بن عطية عندي صالحاً حتى وجدت له عن ثابت عن أنس : أن النبي عليه السلام تزوج أم سلمة على قيمة عشرة دراهم . وإنما يريد الحديث الذي رواه حماد بن سلمة عن ثابت عن ابن (!) عمر بن أبي سلمة الطويل» .

قلت : ولم أعرف هذا الحديث الطويل الذي أشير إليه .

وقال البزار عقب الحديث ؛ كما نقله الهيثمي في «الكشف» :

«قال البزار : لا نعلمه عن ثابت عن أنس إلا من طريق الحكم . ورأيته في موضع آخر : تزوجها على متاع ورحى قيمته أربعون درهماً» .

قلت : هذا اللفظ لم أره في شيء من المصادر المتقدمة ، وإنما روي ذلك في حق عائشة ؛ كما يأتي . وقال ابن حبان في ترجمة الحكم هذا من كتابه «الضعفاء» (١/٢٤٨) :

«كان أبو الوليد شديد الحمل عليه ، ويضعفه جداً ، وكان الحكم ممن لا يدري ما يحدث ، فربما وهم في الخبر ؛ يجيء كأنه موضوع ، فاستحق الترك» .

وقد رواه بعض الكذابين بإسناد آخر ، فكأنه سرقه منه ـ وهو : عمرو بن الأزهر ـ ، فقال : ثنا حميد الطويل عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري قال :

«تزوج رسول الله ﷺ أم سلمة ، وأصدقها عشرة دراهم» .

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٥/١٣٤) ، والطبراني في «المعجم الأوسط» (١/٢٨/١/٤٦٠) ، وقال :

«لم يروه عن حميد إلا عمرو بن الأزهر» .

قلت : قال الذهبي في «المغني» :

«كذاب ؛ قال أحمد وغيره : كان يضع الحديث» .

وبه أعله الهيثمي ، فقال (٢٨٢/٤) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه عمرو بن الأزهر ، وهو متروك» .

وروي نحوه عن عائشة قالت :

تزوجني رسول الله ﷺ على متاع يسوى أربعين درهماً .

أخرجه الطبراني في «الأوسط» أيضاً (١/١١٣/٢/٢٢٦٩) من طريق فضيل ابن مرزوق عن عطية عنها .

وعطية : ضعيف مدلس .

وفضيل بن مرزوق : فيه ضعف ، وقال الذهبي في «المغني» :

«وثقه غير واحد ، وضعفه النسائي وابن معين أيضاً ، وقال الحاكم : عيب على مسلم إخراجه في (صحيحه)» .

٦٤٧٠ - (إذا تزوجَ أحـدُكم فكان ليلةَ البناءِ ؛ فليصلِّ رَكْعَتَيْنِ ولْيَأْمُرْها فَلْتُصَلِّ خلفَه ؛ فإن اللهَ جاعلٌ في البيتِ خيراً) .

منكر . رواه البزار في «مسنده» : حدثنا عبيدالله بن يوسف : أنبأنا الحجاج ابن فروخ : حدثنا ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس عن سلمان مرفوعاً . ذكره الذهبي في ترجمة الحجاج هذا ، وقال عقبه :

«هذا حديث منكر جداً» .

قال : والحجاج ؛ قال ابن معين : ليس بشيء ، وضعفه النسائي .

قلت : ومن طريقه رواه ابن عدي (٢/٧١) ، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٥٦/١) وقال :

«غريب ؛ تفرد به الحجاج عن ابن جريج» .

قلت : وابن جريج : مدلِّس وقد عنعنه !

لكن الحديث ثبت العمل به عن بعض الصحابة ؛ فلا نرى مانعاً من العمل به اتباعاً لهم واقتداء بهم . ومثل هذا الحديث يمكن أن يقال فيه : «يعمل به في فضائل الأعمال» ، لا في الأحاديث الضعيفة الأخرى التي فيها تشريع أعمال وعبادات لم تثبت عن السلف رضي الله عنهم . فانظر كتابي «آداب الزفاف» (٩٦ ـ ٩٧) .

٦٤٧١ ـ (إذا كانت صيحةٌ في رمضانَ ؛ فإنه يكونُ مَعْمَعَةٌ في شوالٍ ، وتَمَيَّزُ القبائلُ في ذي القَعْدةِ ، وتُسفكُ الدماءُ في ذي الحِجةِ . والمُحَرَّمُ ما المحرَّمُ؟ (يقولها ثلاثاً) ، هيهاتَ هيهاتَ ! يُقْتَلُ الناسُ فيها هَرْجاً هَرْجاً .

قلنا : وما الصيحةُ يا رسولُ الله ﷺ ؟ قال :

هذه في النصفِ من رمضانَ ليلةَ جُمُعَة ؛ فتكونُ هذه توقظُ النائمَ ، وتُقْعِدُ القائمَ ، وتُخْرِجُ العواتِقَ من خُدورِهنَّ في ليلةِ جُمعةٍ ، في سنةٍ كثيرةِ الزلازلِ .

فإذا صليتُمُ الفجرَ من يوم الجمعةِ ؛ فادخُلوا بيوتَكم ، وأغلِقوا أبوابَكم ، وسُدُّوا كُوَاكم ، ودَثِّروا أنفسَكم ، وسدوا آذانَكم ، فإذا أحسستُم بالصيحة ؛ فخِرُّوا لله سُجَّداً ، وقولوا : سبحان القُدُّوسِ ،

سبحان القدوسِ ، ربنا القدوس ؛ فإنه مَنْ فعل ذلك ؛ نجا ، ومن لم يفعلْ ذلك ؛ هلَك) .

موضوع . أخرجه نعيم بن حماد في كتابه «الفتن» (٦٣٨/٢٢٨/١) : حدثنا أبو عمر عن ابن لهيعة قال : حدثني عبدالوهاب بن حسين عن محمد بن ثابت البناني عن أبيه عن الحارث الهمداني عن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا متن موضوع ، وإسناد واهٍ مسلسل بالعلل :

الأولى : المؤلف نفسه ؛ نعيم بن حماد ، فإنه مع كونه من أئمة السنة والمدافعين عنها ، فليس بحجة فيما يرويه ، فقال النسائي :

«ليس بثقة» .

واتهمه بعضهم بالوضع . والحافظ الذهبي مع صراحته المعهودة ، لم يستطع أن يقول فيه ـ بعد أن ذكر الخلاف حوله ـ إلا :

«قلت : ما أظنه يضع» !

الثانية : شيخه أبو عمر ـ وهو : الصفار كما وقع له في غير هذا الحديث ـ ، واسمه : حماد بن واقد ، وهو ضعيف ، بل قال البخاري :

«منكر الحديث» .

الثالثة : ابن لهيعة ، وهو معروف بالضعف بعد احتراق كتبه .

الرابعة : عبدالوهاب بن حسين : لا يعرف إلا بهذا الإسناد الواهي ، وقد ذكر له الحاكم حديثاً آخر من طريق نعيم بن حماد : ثنا ابن لهيعة عنه بإسناده المتقدم عن ابن مسعود مرفوعاً في خروج الدابة بعد طلوع الشمس من مغربها ، فإذا

خرجت ؛ لطمت إبليس وهو ساجد . . . الحديث ، وفيه مناكير كثيرة ، حتى قال الحاكم نفسه :

«أخرجته تعجباً إذ هو قريب مما نحن فيه» .

والشاهد أنه قال عقبه (٥٢٢/٤) :

«محمد بن ثابت بن أسلم البناني من أعز البصريين وأولاد التابعين ؛ إلا أن عبدالوهاب بن حسين مجهول» . وتعقبه الذهبي بقوله :

«قلت : ذا موضوع ، والسلام» .

وقد ترجم الحافظ في «اللسان» لعبدالوهاب هذا بقول الحاكم المذكور ، وتعقب الذهبي إياه ، وأقرّه .

الخامسة : محمد بن ثابت البناني : ضعيف اتفاقاً ؛ فلا أدري كيف مشّاه الحاكم؟!

السادسة : الحارث الهمداني ـ وهو : الأعور ـ : ضعيف أيضاً ، وقد اتهمه بعضهم بالكذب .

وبالجملة ؛ فهذا الإسناد بهذه البلايا والعلل الست إسنادٌ هالك ، والمتن مركب موضوع بلا شك ، ليس عليه حلاوة كلام النبوة ؛ بل إن يد الصنع والتكلف عليه ظاهرة . وقد تداوله بعض الرواة الضعفاء قديماً ، يزيدون في متنه وينقصون منه حسب أهوائهم ، وركبوا أسانيد عن أبي هريرة وغيره ، وقد خرجتهما فيما تقدم (٦١٧٨ و٦١٧٩) .

هذا . ولقد كان الداعي إلى تخريج هذا الحديث ، والكشف عن علله أنه كثر سؤال الناس عنه في أول أسبوع من شهر رمضان المبارك الحالي لسنة (١٤١٤) ، ولما سألت عن السبب؟ قيل : بأن أحد الخطباء الصوفيين خطب الناس به ، وأنذرهم

بوقوع ما جاء فيه ليلة الجمعة (١٥) من الشهر الجاري ، أي بعد أربعة أيام من تحريره ، وسيعلم الناس قريباً ـ إن شاء الله ـ كذبه ؛ ليأخذوا منه درساً ، ويعرفوا أنه ليس كل من خطب فهو عالم ، وأنه ليس كل من حدث بحديث أو أكثر فهو محدث ! ولله في خلقه شؤون .

وها نحن الآن في يوم السبت التالي ليوم الجمعة المشار إليه ، ولم يقع فيه أي شيء مما ذكر في الحديث : صيحة أو هدة توقظ النائم ، ولا خرجت العواتق من الخدور ، ولا أحد من المصلين سدوا كواهم ، ودثروا أنفسهم ، وسدوا آذانهم . ما أحد فعل شيئاً من ذلك ، حتى ولا ذاك الكذاب الكبير الذي أذاع هذا الحديث والجهلة الذين تلقوه عنه وساعدوه على إذاعته ، حتى هؤلاء ما أظن أن أحداً فعل ذلك .

نعم . لقد وقعت مصيبة كبيرة على المصلين في (مسجد الخليل) في الضفة الغربية ؛ فقد هاجم جماعة مسلحون بالرشاشات (الأتوماتيكية) من اليهود ، الساجدين في صبيحة يوم الجمعة ؛ فقتلوا منهم العشرات ، وجرحوا المئات .

ثم لا شيء بعد ذلك سوى الخطب الحماسية ، والاحتجاجات السياسية لدى الأمم المتحدة ، من الدول الإسلامية ، والتظاهرات من بعض شعوبها . ولا حول ولا قوة إلا بالله .

ولا أدري إذا كان لنشر هذا الحديث عن يوم الجمعة ، وفتنة اليهود فيه أية علاقة بينهما .

ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلاً ويأتيك بالأنباء من لم تزود

٦٤٧٢ ـ (فيكم النُّبوةُ والمملكةُ . قاله لعمِّهِ العباسِ) .

منكر . أخرجه أبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (ق ٢/٢) ،

وابن عدي في «الكامل» (٢٦٢/٤) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٩٤٢/٨) ، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٤٦٨/٢٨٩/١) كلهم من طريق عبد الله بن شبيب : حدثني ابن أبي أويس : حدثني ابن أبي فديك عن محمد بن عبد الرحمن العامري عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة : أن النبي ﷺ قال للعباس : . . . فذكره . وقال ابن الجوزي :

«تفرد به ابن شبيب ، قال ابن حبَّان : لا يجوز الاحتجاج به ، وكان فَضْلَكُ الرازي يُحِلُّ ضرب عنقه» .

قلت : وفيما ادعاه من التفرد نظر من وجهين :

أحدهما : قد توبع من أكثر من واحد .

والآخر : أن المتابع موجود في إسناده ؛ فإنه ساقه من طريق الدارقطني قال : نا القاضي أبو عمر قال : نا عبدالله بن شبيب قال : حدثني إسماعيل - وأبو بكر ابن أبي شيبة - عن محمد بن إسماعيل . . .

ومن هذا الطريق الثاني أخرجه البزار في «مسنده» (١٥٨١/٢٢٩/٢ - كشف الأستار) قال : حدثنا يحيى بن يعلى بن منصور : ثنا أبو بكر بن أبي شيبة : ثنا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك .

فهذه طريق أخرى قوية ، تابع فيها ابنُ أبي شيبة إسماعيلَ بن أبي أويس .

وتابع ابنَ شبيب متابعة تامة الإمامُ المجمعُ على حفظه وثقته إبراهيم بن الحسين بن ديزيل - كما قال الحافظ في «اللسان» - عند البيهقي في «دلائل النبوة» (٥١٧/٦) وابن عساكر (٩٤٣/٨) قال : حدثنا إسماعيل بن أبي أويس . . . به . وقال البيهقي عقبه :

«تفرد به محمد بن عبدالرحمن العامري عن سهيل ، وليس بالقوي» .

قلت : وفي هذا الإعلال نظر ؛ لأن المتبادر منه أنه يعني سهيلاً ؛ فإن كان يعنيه ، فليس بجيد ؛ لأنه ثقة من رجال مسلم ، والحفاظ من بعده على الاحتجاج به ما لم يخالف .

ويحتمل أنه عنى محمد بن عبدالرحمن العامري[1] ، وبه أعله البزار ، فقال عقبه :

«محمد بن عبدالرحمن : ضعيف لم يرو إلا هذا» .

وتبعه على ذلك الهيثمي فقال في «المجمع» (١٩٢/٥ ـ ١٩٣) :

«رواه البزار ، وفيه محمد بن عبدالرحمن العامري : ـ وهو ـ ضعيف» .

وبه أعله الحافظ ابن كثير في «البداية» ، فقال (٢٤٥/٦) بعدما عزاه للبيهقي :

«وهو ضعيف» .

كذا قالوا ! أما أنا فلم أعرفه ، وسبقني إلى ذلك الأخ الفاضل الأستاذ إرشاد الحق الأثري ؛ فقال في تعليقه على «العلل المتناهية» عقب قول ابن كثير المذكور :

«لكن لم أجد ترجمته في «الميزان» و«اللسان» ، وإن كان هو محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان العامري ؛ فهو ثقة من رجال التهذيب (ص٢٩٤ ج ٩) ، والصحيح أنه غيره . والله أعلم . وقال ابن القيم في «المنار» (ص١١٧) : كل حديث في ذكر الخلافة في ولد العباس فهو كذب» .

---

(١) وهو ما نقله الحافظ عن البيهقي ، فإنه ليس في نقله قوله : «عن سهيل» فلعلها مقحمة من بعض النساخ .

وأقول : احتمال أن يكون ابن ثوبان العامري بعيد جداً ؛ لأنه من التابعين الذين عاشوا إلى قريب المائة أو زادوا قليلاً ، ومحمد بن أبي فديك عاش إلى المائتين ، وكأن الأستاذ الأثري شعر بذلك ؛ فجزم بعدُ أنه غيره .

ومن الممكن عندي أن يكون محمد بن عبدالرحمن بن المغيرة بن أبي ذئب القرشي العامري ؛ فإنه ـ مع كونه عامرياً فإنه ـ من طبقته ، ولا سيما وقد وقع في رواية أبي عمرو الداني ما يؤيد ذلك إذ قال : (ابن أبي ذئب) مكان (محمد بن عبدالرحمن) ، وهو رواية لابن عساكر ، لكنهما من طريق ابن شبيب ، وقد عرفت مما تقدم من كلام ابن حبان أنه شديد الضعف ، فتفرده بذلك دون الثقات الذين تابعوه مما يؤكد وهاءه ، فلا قيمة لمخالفته .

ولذلك فإني أقول :

ليس لدينا ما يبين أن (محمد بن عبدالرحمن العامري) في رواية الثقات ـ هو (ابن أبي ذئب العامري) ، وهو ثقة محتج به عند الشيخين ، ومجرد تطابق اسم الشخص واسم أبيه ونسبته مع شخص آخر واسم أبيه ونسبته ليس بالذي يلزم أن يكونا شخصاً واحد ، وهذا أمر معروف عند العلماء بهذا الفن الشريف .

ولهذا فلا بد من تحديد الموقف تجاه هذا الراوي (محمد بن عبدالرحمن العامري) ، وذلك بأن نُسلِّم بتضعيف من ضعفه من مخرجي حديثه كما تقدم ، وأما أن نقف عند ما انتهى إليه بحثنا ، وهو أن أحداً من أئمة الجرح والتعديل لم يترجم له ، ليس فقط في «الميزان» و«اللسان» ؛ بل وفي غيرها من كتب الأئمة المتقدمين مثل : «تاريخ البخاري» ، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ، و«الثقات» و«الضعفاء» لابن حبان ، وغيرها . وذلك يعني ـ في نقدي ـ أحد أمرين :

إما أنه مجهول العين عندهم لا يعرفونه لندرة حديثه ، وقد أشار إلى هذا البزار بقوله فيما تقدم :

«لم يرو إلا هذا» .

وإما أنه عندهم (ابن أبي ذئب العامري) الثقة . ويبعد هذا الاحتمال أن أحداً منهم لم يذكر في شيوخه (سهيل بن أبي صالح) ، ولا في الرواة عنه (محمد بن إسماعيل بن أبي فديك) . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وكم كنت أود أن أجد كلاماً شافياً في هذه الترجمة من الحافظ الذهبي ، والحافظ العسقلاني ، وبخاصة أن الأول منهما قد ذكر الحديث في ترجمة (العباس) رضي الله عنه من «السير» (٢/٩٣) بإسناد ابن أبي فديك . . . وقال :

«هذا في جزء ابن ديزيل ، وهو منكر» .

هكذا لم يزد !

٦٤٧٣ - (كان الحكم بن أبي العاص يجلس عند النبي ﷺ ، فإذا تكلم النبي ﷺ ؛ اختلج [بوجهه][1] ، فبصر به النبي ﷺ فقال : أنت (وفي لفظ : كن) كذلك ، فما زال يختلج حتى مات) .

منكر . أخرجه الحاكم (٢/٦٢١) ومن طريقه البيهقي في «دلائل النبوة» (٦/٢٣٩) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣/٢٤٠/٣١٦٧) والسياق له ، واللفظ الآخر لمن قبله ، وأبو نعيم في «المعرفة» (١/١٥٤/٢) ، من طريق ضرار بن صرد : ثنا عائذ بن حبيب عن إسماعيل بن أبي خالد عن عبدالله المديني عن عبدالرحمن ابن أبي بكر الصديق قال : . . . فذكره . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» ! وردَّه الذهبي بقوله :

---

(١) أي كان يحرك شفتيه وذقنه استهزاء وحكاية لفعل النبي ﷺ ، فبقي يرتعد ويضطرب إلى أن مات . «نهاية» .

«قلت : ضرار واهٍ» . وقال الحافظ في «الاصابة» :

«في إسناده نظر ؛ ضرار بن صرد : منسوب للرفض» .

قلت : بل ومتهم بالكذب ، قال الذهبي في «المغني» :

«قال البخاري : متروك . وقال ابن معين : كذابان بالكوفة : هذا ، وأبو نعيم النخعي» .

وقد روي الحديث بإسناد آخر ضعيف نحوه ، وقد مضى برقم (٦٣٧٣) .

٦٤٧٤ ـ (تكون فتنةٌ أسلمُ الناس فيها الجند الغربي : يعني في مصر) .

منكر . أخرجه البزار في «المسند» (١٦٥٦/٢٦١/٢) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٣٢/١٣) من طريق عبدالله بن صالح : ثنا أبو شريح عبدالله بن شريح : أنه سمع **عميرة بن عبدالله المعافري** : حدثني **أبي** : أنه سمع عمرو بن الحمق يقول : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . قال ابن الحمق :

«فلذلك قدمت عليكم مصر» .

وقال البزار : «لا نعلم رواه إلا عمرو بن الحمق وحده ، ولا له إلا هذا الطريق» .

قلت : وهو ضعيف ؛ عميرة بن عبدالله المعافري هو وأبوه مجهولان لا يعرفان . أما هو ، فقد أورده الذهبي في الميزان» وقال :

«مصري لا يدرى من هو؟ . قال كاتب الليث : حدثنا أبو شريح . . .» فساق الحديث . وأقره الحافظ .

وأما أبوه ، فقد أغفلوه ، ولم يترجموه ، وذكر المزي وتبعه الحافظ في الرواة عن (عمرو بن الحمق) ؛ منسوباً إلى أبيه (عامر المعافري) .

وقول الذهبي : «قال كاتب الليث . . .» قد يشعر أن الكاتب تفرد به ، وليس كذلك ؛ فقد تابعه عبدالله بن وهب : أخبرني عبدالرحمن بن شريح . . . به .

أخرجه ابن عساكر .

٦٤٧٥ - (كلَّمَ اللهُ بحْرَ الشام فقال : يا بحرُ ! ألمْ أَخلُقْك فأحسنتُ خَلْقَك ، وأكْثَرْتُ فيك من الماء؟ قال : بلى يا رب ! قال : كيف تصنعُ إذا حملت فيك عبادي يُسَبِّحونني ويَحْمَدونني ويُكَبِّرونني ويُهَلِّلونني؟ قال : أُغْرِقُهم . قال : فإني جاعلٌ بأسَك في نواحيك ، وحامِلُهم على يَدَيَّ . قال :

ثم كلمَ اللهُ بحرَ الهندِ فقال : ألم أخلقك فأحسنت خلقك ، وأكثرتُ فيك من الماء؟ قال : بلى يا رب ! . قال : فكيف تصنع إذا حملت فيك عبادي يسبحونني ويحمدونني ويكبرونني؟ قال : أُسَبِّحُك معهم ، وأُهَلِّلُك معهم ، وأَحْمِلُهم على ظهري وبطني ، فأثابه الله الحِليَةَ [والصيدَ]) .

موضوع . أخرجه البزار في «مسنده» (٢/٢٦٥/١٦٦٩) ، والعقيلي في «الضعفاء» (٢/٣٣٨) ، وكذا ابن حبان (٢/٥٣ - ٥٤) ، وابن عدي (٤/٢٧٧) ، والخطيب في «التاريخ» (١٠/٢٣٣) ؛ ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (١/٣٧/٣٣) من طرق عن **عبدالرحمن بن عبدالله بن عمر العمري** عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه ، عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال البزار :

«تفرد به عن سهيل . . عبدالرحمن ، وهو منكر الحديث ، وقد رواه سهيل عن النعمان بن أبي عياش عن عبدالله بن عمرو موقوفاً» .

قلت : وهو الصواب . أسنده عنه العقيلي والخطيب من طريقين عن سهيل . . . به . وقال العقيلي :

«وهذه الرواية أولى» . وقال الخطيب :

«ورفعه غير ثابت» .

ثم أفاض في بيان ذلك ـ وتبعه ابن الجوزي ـ ، وقال :

«لا يصح عن رسول الله ﷺ ، والصحيح أن الكلام كلام كعب ، وليس من قول رسول الله ﷺ ، وهو على الحقيقة ضرب مثل» .

وقال ابن كثير في «البداية» (١/٢٤) :

«قلت : الموقوف على عبدالله بن عمرو بن العاص أشبه ؛ فإنه قد كان وجد يوم اليرموك زاملتين مملوءتين كتباً من علوم أهل الكتاب ، فكان يحدث منها بأشياء كثيرة من الإسرائيليات ، منها : المعروف ، والمشهور ، والمنكور ، والمردود . فأما المرفوع فتفرد به عبدالرحمن بن عبدالله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب أبو القاسم المدني قاضيها . قال فيه الإمام أحمد :

«ليس بشيء ـ وقد سمعت منه ، ثم مزقت حديثه ـ كان كذاباً ، وأحاديثه مناكير» .

وكذا ضعفه ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم والجوزجاني ، والبخاري وأبو داود والنسائي ، وقال ابن عدي : عامة أحاديثه مناكير ، وأفظعها حديث البحر» .

وذكر الذهبي نحوه في ترجمته من «الميزان» ، وقال فيه :

«هالك» . وحكى عن البخاري أنه قال :

«هو وأخوه القاسم : يتكلمون فيهما» .

قلت : فما أشبهه به ، قال فيه أحمد :

«ليس بشيء ؛ كان يكذب ويضع الحديث» .

وقد شارك أخاه في روايته هذا الحديث عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة !

أخرجه الثعلبي في «التفسير» (٣/١٥٢/١) .

فأيهما الذي وضع ، وأيهما الذي سرق؟!

والحديث أورده ابن طاهر المقدسي في «تذكرة الموضوعات» (٦٥ ـ ٦٦) ، وأعله بعبدالرحمن ، وقال :

«هو متروك الحديث» .

٦٤٧٦ ـ (لا تَحْضُرُ الملائكةُ من لَهْوِكُم إلا الرِّهانَ والنِّضالَ) .

منكر . روي من حديث ابن عمر ، وأبي أيوب .

أما حديث ابن عمر ؛ فله طريقان :

الأول : يرويه **عمرو بن عبد الغفار** : ثنا الأعمش ، عن مجاهد ، عنه مرفوعاً .

أخرجه البزار في «مسنده» (٢/٢٨٠/١٧٠٥) ، وقال :

«لا نعلمه بهذا اللفظ إلا عن ابن عمر ، ولا أسنده إلا عمرو . ورواه غيره عن الأعمش عن مجاهد مرسلاً ، وعمرو ليس بالحافظ ، وقد حدث عنه أهل العلم» .

قلت : ولكنه متهم بالوضع ، ولم يعرفه ابن حبان ؛ فوثقه ! وقال الذهبي : «هالك» . وقال الحافظ في «مختصر الزوائد» (١/٦٩٨) :

«ضعيف جداً» .

وانظر «تيسير الانتفاع» .

والآخر : يرويه **محمد بن موسى السعدي عن عمرو بن دينار** عن سالم بن عبدالله عن أبيه مرفوعاً بلفظ :

«الملائكة تشهد ثلاثاً : الرمي ، والرهان ، وملاعبة الرجل أهله» .

أخرجه ابن عدي في ترجمة السعدي هذا من «الكامل» ، وقال فيه (٢١١/٦) :

«منكر الحديث عن عمرو بن دينار ، قهرمان آل الزبير ، وعن غيره» .

ثم قال :

«وعمرو بن دينار هذا وإن كان ليِّناً ، فإن هذا الحديث بهذا الإسناد منكر ، ومحمد بن موسى السعدي : لم أرَ أحداً يحدث عنه غير محمد بن عبدالله بن حفص بن هشام بن زيد بن أنس» .

ولذلك قال الذهبي فيه :

«مجهول» .

وأما حديث أبي أيوب ؛ فيرويه **عاصم بن يزيد العمري** : ثنا **عبدالله بن عبدالعزيز** قال : سمعت ابن شهاب يحدث عن عطاء بن يزيد عن أبي أيوب الأنصاري مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واهٍ ؛ عبدالله بن عبدالعزيز - هو : الليثي أبو عبدالعزيز المدني - : قال البخاري :

«منكر الحديث» . وكذا قال أبو حاتم ، وقال :

«عامة حديثه خطأ» .

وعاصم بن يزيد العمري : ذكره ابن حبان في «الثقات» (٥٠٦/٨) برواية

محمد بن مسلم بن مبارك ـ ولم أعرفه ـ ، ثم قال :

«ربما أغرب» .

٦٤٧٧ ـ (إن الملائكةَ نزلتْ على سِيمـاءِ الزبيـرِ يومَ بدرٍ . كـانت عليه رَيْطةٌ صفراءُ مُعْتَجِراً بها) .

ضعيف . أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٣/١٠٣) : أخبرنا عمرو بن عاصم الكلابي قال : أخبرنا همام عن هشام بن عروة عن أبيه قـال : . . . فذكره بتقديم الشطر الثاني على الأول .

قلت : وهذا إسناد صحيح ـ كما قال الحافظ في «الإصابة» ـ ولكنه مرسل ؛ لأن عروة ـ وهو : ابن الزبير ـ لم يدرك القصة . وأخرجه الطبراني (١/٧٩/٢٣٠) من طريق حماد بن سلمة عن هشام . . . به مختصراً دون المرفوع .

وأخرجه من طريق وكيع عن هشام بن عروة عن رجل من ولد الزبير قال ـ مرة عن يحيى بن عباد بن عبدالله بن الزبير ، ومرة ـ : عن حمزة بن عبدالله قال :

كـان على الزبيـر يوم بدر عـمامـة صفـراء معتجراً بهـا ، وكـانت على الملائكة يومئذٍ عمائم صفر .

وأخرجه الحاكم (٣/٣٦١) من طريق أبي إسحاق الفزاري عن هشام بن عروة عن عباد بن عبدالله بن الزبير قال : . . . فذكره . وسكت عنه هو والذهبي لإرساله .

وقد روي موصولاً بإسناد لا يفرح به ؛ وباختصار أيضاً ، فقال الصلـت بن دينار : عن أبي المليح عن أبيه قال :

نزلت الملائكة يوم بدر على سيماء الزبير ؛ عليها عمائم صفر .

أخرجه البزار (٢/٣١٥/١٧٦٧) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/١٦٢/٥١٨) .
وقال البزار :

«لا يروى عن أسامة (والد أبي المليح) إلا من هذا الطريق ؛ وإن كان الصلت ليِّن الحديث ، وحكمه حكم المرفوع ؛ وإن لم يذكر ؛ لأنه كان فعل مع رسول الله ﷺ » .

وأقول : الصلت أسوأ حالاً مما قال البزار ؛ فقال الهيثمي في «المجمع» (٦/٨٣) :

«رواه البزار ، وفيه الصلت بن دينار ، وهو متروك» .

وفاته أنه عند الطبراني أيضاً . وقال الحافظ في «التقريب» :

«الصلت بن دينار : متروك» .

٦٤٧٨ - (كان يومَ الفتحِ قاعداً ، وأبو بكرٍ قائمٌ على رأسِه بالسيفِ) .

ضعيف منكر . أخرجه البزار في «مسنده» (٢/٣٤٥/١٨٢٤) : حدثنا إسحاق ابن وهب : ثنا يعقوب بن محمد : ثنا أبو سفيان مولى الزهري عن داود بن فراهيج عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ كان . . . وقال :

«لا نعلمه عن أبي هريرة إلا من هذا الوجه» .

قال الحافظ عقبه في «مختصر الزوائد» :

«وهو ضعيف» .

وهو كما قال . وأما شيخه الهيثمي ، فوهم وهماً فاحشاً ، وضعفه جداً ، فقال في «المجمع» (٦/١٧٦) :

«رواه البزار عن إسحاق بن وهب ، وهو متروك» !

وأقره الشيخ الأعظمي - كما هي عادته أو غالب عادته - في تعليقه على «المسند» ! ووجه الوهم إنما هو ظنه أن إسحاق - هذا المتروك - هو شيخ البزار في هذا الإسناد ، وليس كذلك ؛ وإنما إسحاق بن وهب بن زياد العلاف الواسطي : ثقة من شيوخ البخاري أيضاً ، توفي سنة (٢٥٥) ، والأول مصري من (طُهُرمس) - من قرى مصر - توفي سنة (٢٥٩) ؛ فهما متعاصران ، ومن هنا كان الوهم . والواسطي هو الذي ذكروه راوياً عن يعقوب بن محمد ، وعنه البزار ، وإنما علة الحديث من شيخه يعقوب بن محمد - وهو : الزهري المدني - : قال الحافظ :

«صدوق كثير الوهم والرواية عن الضعفاء» .

قلت : وأنا أخشى أن يكون هذا الحديث من أوهامه ؛ فإن النبي ﷺ دخل مكة ظاهراً منصوراً ، حتى طاف بالبيت وصلى فيه ، كيف لا وهو القائل يومها :

«من دخل دار أبي سفيان ؛ فهو آمن ، ومن دخل الحرم ؛ فهو آمن ، ومن أغلق بابه ؛ فهو آمن» .

يضاف إلى ذلك ما هو معلوم من سيرته الشريفة أنه كان لا يتميز في جلوسه على أصحابه حتى لا يعرفه الغريب من بينهم ؛ خلافاً لعادة الملوك ، اللهم إلا في حال الحرب ؛ كما جاء في حديث صلح الحديبية : أن عروة بن مسعود المرسل من قِبل مشركي مكة كان كلما تكلم النبي ﷺ ؛ أخذ عروة بلحيته ﷺ ، والمغيرة بن شعبة قائم على رأس النبي ﷺ ومعه السيف ، وعليه المغفر ، فكان المغيرة رضي الله عنه كلما فعل ذلك عروة ؛ ضرب يده بنعل السيف ، وقال له : أخِّر يدك عن لحية رسول الله ﷺ . . . الحديث بطوله . رواه البخاري (٢٧٣١) .

فأخشى أن يكون اختلط الأمر على يعقوب ؛ فنقل هذا إلى (يوم الفتح) وجعل (أبا بكر) . . مكان : (المغيرة) . والله أعلم .

هذا هو علة الحديث الذي قطع الحافظ بضعفه ولم يذكرها ـ كما تقدم ـ ، ويمكن إعلاله بشيخ شيخه ـ وهو : داود بن فراهيج ـ ؛ فإنه مختلف فيه ، وتجد أقوال الأئمة في «اللسان» ، وقال الذهبي في «المغني» :

«حسن الأمر ، لينه بعضهم ، وقال أبو حاتم : «تغير حين كبر ، وقد روى عنه شعبة ، وهو ثقة صدوق» ؛ يعني قبل أن يتغير» .

وبالجملة ؛ فإن ضعف يعقوب بن محمد المقطوع به ، واحتمال أن يكون وهم في متنه ، إلى وهم الهيثمي الفاحش المقطوع به أيضاً ، كل ذلك كان الباعث والحافز لي على إخراج الحديث في هذه السلسلة .

(تنبيه) : أبو سفيان ـ مولى الزهري الراوي عن ابن فراهيج ـ اسمه : (زياد بن راشد المدني) ، وهو مولى محمد بن مسلم بن شهاب الزهري ؛ كما في «ثقات ابن حبان» (٣٢٤/٦) ، ومنه صححت نسبته التي وقعت فيه هكذا (مولى الزبيريين) ! والله أعلم .

٦٤٧٩ ـ (كان يَبْعثُ إلى المَطَاهِرِ فيؤتى بالماءِ فيشْرَبهُ ؛ يرجو بركةَ أيدي المسلمينَ) .

منكر . أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٧٨٣/٢/٤٥/١) ، وابن عدي في «الكامل» (٣٧٤/٢) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٢٠٣/٨) من طريق محرز بن عون قال : ثنا حسان بن إبراهيم الكرماني عن عبدالعزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر قال :

قلت : يا رسول الله ! الوضوء من جر جديد مخمر أحب إليك أم المطاهر؟ فقال :

«لا ، بل من المطاهر ؛ إن دين الله الحنيفية السمحة» .

قال :

وكان رسول الله ﷺ يبعث . . . الحديث ، والسياق للطبراني ، وقال :

«لم يروه عن عبدالعزيز بن أبي رواد ؛ إلا حسان بن إبراهيم» .

وكذا قال أبو نعيم .

قلت : وحسان هذا : مختلف فيه ، ويتلخص من أقوال العلماء : أنه صدوق في نفسه ، ولكنه يخطئ ، وبهذا وصفه الحافظ في «التقريب» مع كونه من رجال البخاري ، وفي ترجمته ساق ابن عدي الشطر الأول من الحديث في جملة ما أنكر عليه من الأحاديث ، ثم قال في آخرها :

«وله حديث كثير ، وقد حدث بأفرادات كثيرة ، ولم أجد له أنكر مما ذكرته من الأحاديث ، وهو عندي من أهل الصدق إلا أنه يغلط في الشيء ، وليس ممن يظن به أنه يتعمد إسناداً ومتناً ، وإنما هو وهم منه ، وهو عندي لا بأس به» .

قلت : فمثله يكون حسن الحديث ؛ إذا خلا من المخالفة والنكارة ، أو ينتقى من حديثه ويستشهد به ، كالشطر الأول من حديثه هذا ؛ فإني كنت استشهدت به حينما كنت خرجته في «الصحيحة» برقم (٢٩٢٤) من طرق ؛ هذا أحدها .

وليس حديث الترجمة من هذا القبيل كما يأتي .

وفي كلام ابن عدي إشارة قوية إلى أن حسان هذا قد يقع منه الخطأ في الإسناد والمتن ، تارة في هذا ، وتارة في هذا ، وقد ساق العقيلي في «الضعفاء» (١/٢٥٥) مما أنكر عليه مثالاً لكل منهما :

١ ـ فروى عن الإمام أنه قال في الذي أخطأ في إسناده :

«ليس هذا من حديث عاصم الأحول ، هذا من حديث ليث بن أبي سُلَيم» .

قلت : وهذا وهم فاحش جداً ؛ لأنه جعل الثقة (عاصم) مكان الضعيف المختلط (الليث) !

٢ ـ ساق له حديثاً أخطأ في متنه ؛ فروى عن أحمد أنه أنكره جداً ، وقال لابنه : «اضرب عليه» ! وأقره الذهبي في «سير النبلاء» (٩/٤١ ـ ٤٢) .

وذكر الذهبي مثالاً ثالثاً من هذا النوع ؛ فقال في «الميزان» :

«هذا حديث منكر تفرد به حسان ، لا يتابع عليه» .

قلت : وحديث الترجمة من هذا القبيل ؛ فإنه مع تفرده به ـ كما تقدم عن الطبراني ـ ؛ فإنه قد خولف في إسناده ؛ فقد عقب عليه ابن عدي بإسناده الصحيح عن وكيع قال : عبدالعزيز بن أبي رواد عن محمد بن واسع الأزدي قال :

جاء رجل إلى النبي ﷺ . . . فذكره .

قلت : فقد خالفه وكيع ـ وهو : إمام ثقة عند الجميع ـ ؛ فرواه عن عبدالعزيز عن محمد بن واسع مرسلاً ؛ فدل على خطأ وصل حسان إياه عن نافع عن ابن عمر ، وثبت ضعف الحديث ونكارته ، ثم وجدت عبدالرزاق في «المصنف» (١/٧٤/٣٣٨) قد تابع وكيعاً على إرساله .

وبعد كتابة ما تقدم لفت نظري أحد الإخوة ـ جزاه الله خيراً ـ إلى أن الحديث مخرج في «الصحيحة» برقم (٢١١٨) . فلما قرأت التخريج فيه ؛ وجدت الاختلاف بينه وبين تخريجه هنا أمراً طبيعياً جداً ، يقع ذلك كثيراً في بعض الأحاديث ؛ كما لا يخفى على المشتغلين بهذا العلم الشريف خلافاً لبعض الجهلة الأغرار ، كمثل أن يضعف حديثاً ما لضعف ظاهر في إسناده ، ثم يصححه في مكان آخر لعثوره على طريق أو طرق أخرى يتقوى الحديث بها . وعلى العكس من ذلك يقوي حديثاً ما ـ تصحيحاً أو تحسيناً ـ جرياً على ظاهر حال إسناده ، ثم

ينكشف له أن فيه علة تقدح في قوته ، ولا سيما إذا كان الحكم عليه مقتصراً على الحسن - كهذا الحديث مثلاً - ؛ لأن ذلك يعني أن في راويه شيئاً من الضعف ، ولذلك لم يصحح .

وبهذه المناسبة أقول : إن من طبيعة الحديث الحسن - في الغالب - أن يختلف الحفاظ فيه ، وسبب ذلك اختلافهم في تقدير الضعف الذي فيه ؛ بل إنه قد يختلف فيه رأي الشخص الواحد ؛ فمرة يحسنه ، ومرة يضعفه ، حسبما يترجح عنده من قوة الضعف الذي فيه أو ضعفه ، وهذه حقيقة يعرفها ويشعر بها كل من مارس هذا العلم الشريف دهراً طويلاً .

وإن من علم الحافظ الذهبي وفضله ، أنه تفرد بالتنبيه عليها - فيما علمت - ؛ فقال في رسالته «الموقظة» (ص٢٨ - ٢٩) - بعد أن حكى بعض الأقوال في تعريف الحديث الحسن - :

«ثم لا تطمع بأن للحسن قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها ؛ فإنا على إياس من ذلك ، فكم من حديث تردد فيه الحفاظ هل هو حسن أو ضعيف أو صحيح؟ بل الحافظ الواحد يتغير اجتهاده في الحديث الواحد ، فيوماً يصفه بالصحة ، ويوماً يصفه بالحسن ، ولربما استضعفه - وهذا حق - ؛ فإن الحديث الحسن يستضعفه الحفاظ عن أن يرقيه إلى رتبة الصحيح ، فبهذا الاعتبار فيه ضعف ما ، إذ الحسن لا ينفك عن ضعف ما ، ولو انفك عن ذلك ؛ لصح باتفاق» .

إذا عُرفت هذه الحقيقة ؛ سهل على القارئ اللبيب أن يعلم أنه ليس سبب إيرادي للحديث أخيراً هنا هو اختلاف رأيي في حسان بن إبراهيم عن رأيي فيه هناك ؛ فإنهما متقاربان جداً ؛ كما يبدو جلياً بالمقابلة بينهما ، وإنما هو أنني وقفت على ما رجح خطأ حسان في إسناده الحديث عن ابن عمر ، وعلى استنكار ابن

عدي إياه ، فرأيت من الواجب علي أن أتجاوب مع هذا العلم الجديد ، مع علمي أن ذلك مما يفتح باب النقد والتهجم عليَّ من بعض الحاسدين الحاقدين ، أو الجهلة المعاندين ، فإن هذا الباب لا يمكن سده ، فقد تأول الكفار كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وحملوه على معانٍ باطلة ، فماذا عسى أن يفعل أحدنا بمن يعادينا من الضُلال والمضللين؟ علينا أن نمضي قدماً لبيان الحق لا تأخذنا في ذلك لومة لائم .

ولقد زاد من قيمة هذا التحقيق وضرورة بيانه أنني سمعت شريطاً مسجلاً في رمضان هذه السنة (١٤١٤) لأحد الدكاترة المدرسين في بعض البلاد العربية ، ممن يحسن الوعظ ، ولا يحسن العلم بالحديث وفقهه ، سمعته فيه يحتج بهذا الحديث على جواز التبرك بآثار الصالحين ، ويصححه بطريقة تدل على أنه لا معرفة عنده بهذا العلم الشريف ؛ فقال ما نصه بالحرف الواحد مع حذف شيء من كلامه الذي لا علاقة له بالتصحيح المزعوم مشيراً إلى المحذوف بالنقط (. . .) :

«رواه الإمام الطبراني بسند رجاله ثقات كالشمس (!) ، والإمام أبو نعيم ، انظر مجمع الزوائد (ص ٢١٤) . . . والحديث صحيح ـ كما قلت ـ ، كما سيأتينا كلام الحافظ الهيثمي» .

ثم ساق الحديث عن ابن عمر نقلاً عن «المجمع» دون أن يصرح بذلك ، ثم علق عليه بكلام خطابي ثم قال :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، ورجاله موثقون ، وعبدالعزيز بن أبي رواد : ثقة ينسب إلى الإرجاء» .

وهذا هو كلام الهيثمي ـ الذي سبق أن أشار إليه ـ ساقه في تضاعيف كلامه بحيث أن السامعين له لا يمكنهم تمييزه عن كلامه ، ولا سيما أنه أتبعه بقوله :

«ليس في إسناد الحديث إلا عبدالعزيز وهو : ثقة» .

أقول والله المستعان :

في هذا الكلام كثير من الجهل والكذب والتدليس على الطلبة السامعين مباشرة لدروسه وعلى السامعين لأشرطته ، وهل كان ذلك سهواً منه أو عمداً ، أكِلُ ذلك إلى الله ! فهو حسيب كل ساهٍ أو خاطئ !

أولاً : قوله : «رجاله ثقات كالشمس» ! هو في الحقيقة كذب جلي كالشمس في رابعة النهار ، ولا أدل على ذلك من كلام الحفاظ المتقدمين فيه وفي حديثه هذا ، وهم : العقيلي وابن عدي والعسقلاني ، فضلاً عن غيرهم ممن لم نذكر ، مثل النسائي الذي قال فيه : «ليس بالقوي» !

والذي يغلب على ظني أنه ارتجل هذا الكلام ارتجالاً دون أن يراجع إسناد الحديث في «معجم الطبراني» ؛ وإلا لما نطق به ؛ إذا كان ممن يخشى الله ـ كما أرجو ـ ؛ وإنما قاله اعتماداً منه على فهمه لكلام الهيثمي المتقدم ، وإلا لم ينطق بهذه المبالغة الحمقاء ـ كما تقدم ـ ، ويأتي بزيادة بيان .

ثانياً : قوله : «والحديث صحيح كما قلت» .

فأقول : لم يقل هذا فيما تقدم ـ كما رأيت ـ ، ولكنه لجهله بهذا العلم يشير إلى قوله المتقدم : «رجاله ثقات كالشمس» ! فيتوهم أن قول القائل في حديث ما : «رجاله ثقات» يساوي قوله : «إسناده صحيح» أو «الحديث صحيح» ! وليس الأمر كذلك عند كل من شم رائحة الحديث ، أو على الأقل كان على علم بتعريف الحديث الصحيح في علم المصطلح :

«الحديث الصحيح : هو المسند المتصل سنده ، بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ، ولم يكن شاذاً ولا معللاً» .

فالحديث الذي تتوفر فيه هذه الشروط الثلاثة فهو الحديث الصحيح ، فمن قال من أهل العلم في حديث ما : «رجاله ثقات» ؛ فإنما يعني أنه توفر فيه شرط واحد ، وهو الثاني منها ؛ فقد لا يكون متصلاً ؛ ورجاله ثقات ، وقد يكون شاذاً أو معللاً ؛ ورجاله ثقات .

فالدكتور إذاً يتكلم بكلام يخالف فيه علم الحديث ، ويلقي كلامه هكذا جزافاً .

ثالثاً : ومن تمام جهله قوله : «كما سيأتينا كلام الحافظ الهيثمي» .

فإن هذا متفرع من جهله المذكور آنفاً ؛ فإنه يشير بذلك إلى قول الهيثمي المتقدم : «ورجاله موثقون» . فهو يفهم منه أنه يعني : إسناده صحيح ! وهذا باطل - كما تبين من الفقرة التي قبلها - ؛ بل هذا بالبطل أولى ؛ لأن قول الهيثمي هذا دون ما لو قال : «ورجاله ثقات» ؛ لأن الأول فيه إشارة إلى أن في بعض رواته كلاماً ، يحط من قيمة ثقته التي وثق بها ؛ هذا أمر نعرفه بالتتبع لاستعمالات علمائنا **أولاً** ، ثم من بناء اسم المفعول على الفعل المبني للمجهول **ثانياً** ، حتى إن الحافظ الذهبي لا يكاد يستعمل هذا الفعل : «وثِّق» ، إلا في راوٍ تفرد بتوثيقه ابن حبان ، فيشير بذلك إلى أنه توثيق ضعيف لا يعتمد .

٦٤٨٠- (الرَّحِمُ ينادي يومَ القيامةِ : أنَّ مَنْ وصلني ؛ وصله اللهُ ، ومن قَطَعني ؛ قَطَعَهُ اللهُ) .

منكر بهذا اللفظ . أخرجه البزار في «مسنده : البحر الزخار» (٣/٢٦١) و(٢/٣٧٥ - ٣٧٦) : حدثنا محمد بن حصين الجزري : ثنا كثير بن عبدالله البكري أو النكري : ثنا ابن عبدالرحمن بن عوف عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مجهول ـ كما قال الحافظ في «مختصر الزوائد» (٢/٢٤٣) ـ ، وهو مختصر كلام شيخه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/١٥١) :

أ ـ محمد بن حصين الجزري : لم أجد له ترجمة ، ولا ذكره السمعاني في نسبته هذه .

ب ـ كثير بن عبدالله البكري أو النكري ، هكذا وقع في هذه الرواية على الشك ، ولعله من الجزري المذكور ، وقد خالفه مسلم بن إبراهيم فقال : (كثير بن عبدالله اليشكري) عند العقيلي وغيره في هذا الحديث بلفظ آخر ـ تقدم تخريجه برقم (١٣٣٧) ـ ، ولعله الصواب ؛ فإنه كذلك وقع في ترجمته في «تاريخ البخاري» و«الجرح والتعديل» و«ثقات ابن حبان» (٧/٣٥٤) ، وقد روى عنه خمسة من الثقات ؛ فهو عندي حسن الحديث ، لكن فيه ما يأتي .

جـ ـ ابن عبدالرحمن بن عوف .

د ـ أبوه عبدالرحمن بن عوف . وهما مجهولان كما بينت هناك ـ فيما تقدم ـ فراجعه ، فإنه ليس بـ (عبدالرحمن بن عوف الزهري) أحد العشرة المبشرين بالجنة كما قال أبو حاتم .

(تنبيه) : المستنكر من الحديث إنما هو نسبة المناداة للرحم ؛ فإنها لم ترد فيما وقفت عليه من الأحاديث الصحيحة . والله أعلم . انظر «غاية المرام» (٢٢٩/٤٠٦) ، و«الترغيب والترهيب» (٣/٢٢٥ ـ ٢٢٦) .

٦٤٨١ـ (ثلاثٌ مُتَعَلِّقاتٌ بالعرشِ : الرَّحِمُ تقول : اللهم إني بك ؛ فلا أُقْطَعُ ، والأمانةُ تقول : اللهم إني بك ؛ فلا أُخْتَانُ ، والنِّعْمةُ تقول : اللهم إني بك ؛ فلا أُكْفَر) .

ضعيف جداً . أخرجه البزار (٢/٣٧٦/١٨٨٥) والبيهقي في «شعب الإيمان»

(٧٩٣٩/٢١٦/٦) و«الأسماء والصفات» (٣٦٩) من طريق يزيد بن ربيعة الرحبي عن أبي الأشعث الصنعاني عن أبي عثمان الصنعاني عن ثوبان مرفوعاً . وقال البزار :

«لا نعلمه بهذا اللفظ إلا عن ثوبان» .

قلت : وإسناده ضعيف جداً ؛ قال الهيثمي (١٤٩/٨) :

«رواه البزار ، وفيه يزيد بن ربيعة الرحبي - وهو - : متروك» .

فائدة : قوله : (فلا أُخْتان) بالبناء للمجهول ؛ أي : إني أعوذ بك أن يخونني خائن لا يخافك . قاله المناوي . وتحرفت هذه اللفظة في «كشف الأستار» و«المجمع» إلى (أخاف) ! والثابت في مصورة «الكشف» (احان) هكذا مهملاً وهو صواب أيضاً ؛ لأن قراءته الصحيحة (أخان) على المجهول أيضاً .

ثم رأيته هكذا (أخان) في «الترغيب والترهيب» (٢٢٥/٣) ، وأشار لضعفه .

٦٤٨٢- (لما خلقَ اللهُ آدمَ عليه السلامُ ؛ خُبِّر بِبَنيه ، فَجَعَلَ يَرى فضائلَ بعضِهم على بعضٍ ، فرأى نوراً ساطِعاً في أسفَلِهم فقال : يا ربِّ ! مَنْ هذا؟ قال : هذا ابنُك أحمدُ ، هو أولٌ ، وهو آخرٌ ، وهو أولُ شافعٍ) .

ضعيف . أخرجه السراج في «حديثه» (١/٢٠٠) : حدثنا أبو عبيدالله يحيى ابن محمد بن السكن ، ثنا حبّان بن هلال : ثنا مبارك بن فضالة : حدثني عبيدالله ابن عمر عن خبيب بن عبدالرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة مرفوعاً .

ومن هذا الوجه أخرجه أبو محمد المخلدي في «الفوائد» (٢/٢٦٤) ، والمخلص في «الفوائد المنتقاة» (١/١٤/١٠) ، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٤٨٣/٥) ، وعزاه في «كنز العمال» (٣٢٠٥٦/٤٣٧/١١) لابن عساكر فقط !

قلت : وهذا إسناد حسن ؛ رجاله كلهم ثقات رجال البخاري ؛ غير أنه إنما أخرج لابن فضالة تعليقاً ، وهو مختلف فيه ، والذي عليه المحققون أنه صدوق لا بأس به ؛ إذا صرح بالتحديث ، كما هنا .

وابن السكن هذا هو : القرشي البزار البغدادي ، من شيوخ البخاري .

والحديث من فوائد هذه «السلسلة» التي فاتت الحافظ السيوطي في «الجامع الكبير» و«الجامع الصغير» و«زيادته» !!

ثم ذُكِّرت ؛ فتذكرت أن مبارك بن فضالة تدليسه ليس من النوع الذي تزول شبهة تدليسه ونأمن شره بأن يصرح بالتحديث عن شيخه كما هنا ، وإنما تدليسه شر من ذلك وهو المعروف عند المحدثين بـ «تدليس التسوية»(*) ، وهو الذي يسقط غير شيخه من فوق ؛ كما كان يفعل الوليد بن مسلم ؛ فمن شيوخه الإمام الأوزاعي ، فكان يدلس عنه : يحذف شيخ الأوزاعي ؛ إذا كان ضعيفاً ، فلما نوقش في ذلك؟ قال : أنبل الأوزاعي أن يروي عن مثل هؤلاء !

ولذلك ، فيشترط في المدلس تدليس التسوية أن يصرح بالتحديث بين كل رواة الإسناد ، فتنبه لهذا ؛ فإنه مهم جداً ، فإني كنت من الغافلين عنه سنين تبعاً لبعض من سلف من الجارحين والمخرجين ، والله يغفر لنا ولهم !

٦٤٨٣ـ (تَعَلَّمْه ـ يعني القرآنَ ـ فإنما مَثَلُ القرآنِ كجِرابٍ ملأْتَهُ مِسْكاً موضوعاً ، كذلك مثلُ القرآنِ ؛ إذا قرأتَهُ وكان في صدرِك) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/١٤٧/٧٢٦٨ ـ بترقيمي) من طريق إسماعيل بن صبيح : ثنا يحيى بن سلمة بن كهيل عن أبيه عن أبي

(*) قارن بـ «السلسلة الصحيحة» (١/٩٤٨) ، و (٦/٧٦٩) . (الناشر) .

عبدالرحمن السلمي عن عثمان قال :

بعث النبي ﷺ وفداً إلى اليمن ، فأمَّر عليهم أميراً منهم ، وهو أصغرهم ، فمكث أياماً لم يسر ، فلقي النبي ﷺ رجلاً منهم ؛ فقال :

«يا فلان ! ما لك أما انطلقت؟» .

قال : يا رسول الله ! أميرنا يشتكي رجله . فأتاه النبي ﷺ ونفث عليه :

«باسم الله ، وبالله ، أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما فيها» ، (سبع مرات) .

فبرَأَ الرجل . فقال له شيخ : يا رسول الله ! أتؤمره علينا وهو أصغرنا؟! فذكر النبي ﷺ قراءته للقرآن ، فقال الشيخ : لولا أني أخاف أن أتوسده فلا أقوم به لتعلمته . فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره ، وقال :

«لم يروه عن سلمة بن كهيل إلا ابنه يحيى . تفرد به إسماعيل» .

قلت : هو صدوق ، والعلة من شيخه يحيى بن سلمة ؛ فإنه متروك - كما قال الحافظ - ، وتقدم له حديث آخر (٤١٣٩) . وقال الهيثمي في «المجمع» (١٦١/٧) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه يحيى بن سلمة بن كهيل ؛ ضعفه الجمهور ، ووثقه ابن حبان ، وقال : في أحاديث ابنه عنه مناكير ، قلت : ليس هذا من رواية ابنه عنه» .

قلت : نعم ولكن حسبه أنه تفرد به هو ، وابن حبان قد تناقض فيه ؛ فأورده في «الضعفاء» أيضاً (١١٢/٣) فأصاب فقال :

«يروي عن أبيه ، روى عنه شعبة وابنه ، منكر الحديث جداً يروي عن أبيه أشياء لا تشبه حديث الثقات ، كأنه ليس من حديث أبيه ، فلما أكثر عن أبيه مما خالف الثقات ؛ بطل الاحتجاج به فيما وافق الثقات» .

وله شاهد بنحوه من حديث **عبدالحميد بن جعفر** عن سعيد المقبري عن **عطاء مولى أبي أحمد** عن أبي هريرة أتم منه .

أخرجه ابن خزيمة وعنه ابن حبان ، وله علتان :

الأولى : جهالة عطاء ؛ فإنه لم يرو عنه غير عبدالحميد بن جعفر ، وقال الذهبي :

«لا يعرف» . ونحوه قول الحافظ في «التقريب» :

«مقبول» .

فإن من المعهود عنه أنه لا يقول هذا غالباً إلا في المجهول حالاً أو عيناً . ونص في المقدمة أنه يعني : مقبول عند المتابعة ؛ وإلا فليِّن الحديث . هذا اصطلاحه ، ولا مشاحة في الاصطلاح .

والأخرى : الإرسال ؛ فقد رواه الليث بن سعد عن سعيد المقبري عن عطاء هذا مرسلاً .

أخرجه الترمذي والبخاري في ترجمة عطاء من «التاريخ» ، وقال :

«وهو الأصح» .

وذلك واضح جداً من المقابلة بين ترجمة الليث ـ وهو ـ : الثقة الثبت الإمام ، وترجمة عبدالحميد بن جعفر ـ وهو ـ : صدوق ربما وهم . يضاف إلى ذلك قول النسائي في «السنن الكبرى» (٥/٢٢٨) :

«وقد رواه غير عبدالحميد بن جعفر فأرسله ، والمشهور مرسل» .

وقول أبي حاتم في «العلل» (١/٢٧٩/٨٢٧) :

«والصحيح ما رواه الليث» .

واعلم أنه لم يتعرض لنقل هذا الإعلال من هؤلاء الحفاظ المعلقان أو المعلق

على «موارد الظمآن» (٦/١٥ ـ الطبعة الجديدة) ـ مع حرصه الشديد على حشد كل ما قيل في الحديث أو بعض رواته في غالب الأحيان ـ ، ولعله لم يعلم بذلك ؛ فيكون معذوراً ، ولكن إن كان فاته ذلك ؛ أليس كان من الواجب ـ كما يقتضيه التحقيق العلمي ـ أن يبين رأيه في الراجح من الروايتين ، بعد أن خرجهما من رواية الترمذي ، وهو يعلم ـ كما هو المفروض في كل من يتصدى لتحقيق الكلام على الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً ـ الفرق بين الليث بن سعد وعبدالحميد بن جعفر ؛ إذا اختلفا إرسالاً وإسناداً !

ولقد نحا هذا المنحى صاحبه الشيخ شعيب في تعليقه على «الإحسان» (٥/٥٠٠) ـ وشاركه فيما ذكرت ، وفي حكاية توثيق ابن حبان لعطاء ـ ؛ ولكنه زاد عليه ؛ فحكى قول الذهبي فيه :

«لا يعرف» .

ولكنه ترك القراء في حيرة لا يدرون الراجح من ذلك . أما الأول ؛ فكان واضحاً جريئاً من هذه الناحية ؛ فإنه صدّر تخريجه بقوله :

«إسناده جيد ؛ عطاء مولى أبي أحمد . . وثقه ابن حبان ، وحسنه الترمذي وصححه ابن خزيمة ؛ فلا يضره جهل من جهله ، وقال ابن حجر في «التقريب» : مقبول ، وانظر مقدمتنا لهذا الكتاب» .

وهذه جرأة لا يغبط عليها ؛ لأنها تنبئ عن إعجاب بالرأي ، وعدم الاستفادة من علم الحفاظ المتأخرين ، الذين يعلم هذا (الجريء) علماً يقينياً أنهم وقفوا على ما ذكر من التوثيق والتحسين والتصحيح . فهلاّ تساءل في نفسه : لماذا ـ مع ذلك ـ لم يوثقوا الرجل تبعاً لمن سبقهم؟ لو أنه تساءل ؛ لعلم أنهم التزموا علم المصطلح الذي يقول : الراوي لا يخرج عن الجهالة العينية برواية راوٍ واحد ولو كان ثقة ؛ إلا

إذا وثقه حافظ معروف بأنه لا يوثق المجهولين ، وليس منهم ابن حبان الذي يوثق المجهولين ، ليس فقط عند غيره ، بل وعنده أيضاً ، كيف لا وهو يقول في بعض ثقاته :

«لا أعرفه» ! وفي بعض آخر يقول :

«لا أعرفه ولا أعرف أباه» ! وتارة يقول :

«لا أدري من هو ولا ابن من هو؟» .

وقال في (أيوب بن الجرّاح) :

«ليس له حديث يرجع إليه» ! ولم يذكر عنه راوياً !

فكيف عرف عدالته وحفظه؟!

هذا قلّ من جلّ ممن صرح ابن حبان بجهالتهم وأنه لا يعرفهم ، ومع ذلك فهم من الثقات عنده ، فكيف يصح والحالة هذه الاعتماد على توثيقه عند تفرده به؟! ومن الغريب جداً أن يلحق المومى إليه هؤلاء المجهولين ببعض الرواة المحتج بهم في «الصحيحين» ، وقيل : إنه لم يرو عن كل منهم إلا واحد ! كما بيّن ذلك في مقدمته التي أشار إليها ـ فيما تقدم ـ ، الأمر الذي ذكرني بقول الشاعر :

فأين الثريـــا من الثرى وأين معاوية من علي؟!

وأيضاً فهؤلاء أكثرهم قد وثقهم بعض الحفاظ المعتد بتوثيقهم ، إلى غير ذلك من المفارقات التي لا مجال للخوض فيها ، فإلى مناسبة أخرى إن شاء الله تعالى .

ثم رأيت الحديث قد أخرجه مختصراً عبدالرزاق في «المصنف» (٣/٣٧٦/ ٦٠١٨) : عن ابن عيينة ، قال : حدثني ابن أبي لبيد ، عن سليمان بن يسار :

أن النبي ﷺ بعث قوماً ، فأمَّر عليهم أصغرهم ، فذكروا ذلك ، فقال :

«إنه أكثركم قرآناً ، وإنما مثل صاحب القرآن كجراب فيه مسك إن فتحته أو فتح ؛ فاح ريحه ، وإن أوكي ؛ أوكي على طيب» .

وهذا مرسل أيضاً ، ورجاله ثقات رجال الشيخين ، و(ابن أبي لبيد) اسمه : عبدالله . وهذا مما يؤكد ما تقدم عن البخاري وغيره : أن الصحيح في الحديث مرسل . والله أعلم .

٦٤٨٤- (يكونُ اختلافٌ عند موتِ خليفةٍ ، فيخرجُ رجلٌ من بني هاشم [من المدينةِ] فيأتي مكةَ ، فيستخرِجُه الناسُ من بيتِه وهو كارهٌ ، فيبايعونَه بين الرُّكنِ والمَقَامِ ، فَيُجَهَّزُ إليه جيشٌ من الشامِ ، حتى إذا كانوا بالبَيْداء ؛ خُسِفَ بهم ، فيأتيه عصائبُ [أهل] العِراقِ ، وأبدالُ الشامِ ، وينشأُ رجلٌ بالشامِ أخوالُهُ (كَلْبٌ) فَيُجَهَّزُ إليه جيشٌ ، فَيَهْزِمهمُ اللهُ ، وتكونُ الدَّبَرَةُ عليهم ، فذلك يومُ (كلبٍ) ، الخائبُ من خابَ من غنيمةِ كلبٍ ، فَيَسْتَفْتِحُ الكنوزَ ، ويَقْسِمُ الأموالَ ، ويُلقي الإسلامُ بجِرانِه إلى الأرضِ ، فيعيشُ بذلك سبْعَ سنينَ ، أو قال : تِسْعَ سنينَ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١/٦٤/١/١١٦٤ - بترقيمي) : حدثنا أحمد قال : نا عبدالله بن جعفر قال : نا عبيدالله بن عمرو ، عن معمر عن قتادة عن مجاهد عن أم سلمة قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قال عبيدالله بن عمرو : فحدثت به ليثاً ، فقال : حدثني به مجاهد . وقال الطبراني :

«لم يروه عن معمر إلا عبيدالله» .

قلت : وهو ثقة وهو الرقي من رجال الشيخين ، وكذلك من فوقه ، وكذا

الراوي عنه عبدالله بن جعفر ، وهو الرقي من رجالهما ، قال الحافظ الذهبي في «الكاشف» :

«ثقة حافظ» . وقال العسقلاني في «التقريب» :

«ثقة ؛ لكنه تغير بأخرة ، فلم يفحش اختلاطه» .

ولذلك قال الهيثمي في «المجمع» (٣١٥/٧) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، ورجاله رجال الصحيح» .

وأقره الأخ الداراني المعلق على «موارد الظمآن» (١٣٢/٦) ، فأقول :

إن إطلاق الهيثمي مثل هذا الكلام أو نحوه كقوله : «رجاله ثقات» ؛ ليس على إطلاقه بالنسبة لمعاجم الطبراني الثلاثة ، وهي عادة له مضطردة غالباً ، وهو يعني بذلك وبخاصة قوله هذا : «رجال الصحيح» ما عدا شيخ الطبراني ، فينبغي الانتباه لهذا ؛ فقد يكون الشيخ مجهولاً ، أو ضعيفاً ، ولا يكون ثقة ، وقد يكون ثقة ، ولكن لا يكون من رجال (الصحيح) لتأخره عن الشيخين .

وإذا عرفت هذا ؛ فمَن (أحمد) هذا وما حاله؟ لقد قال المعلق على «مجمع البحرين» (٢٨٦/٧) :

«أحمد : شيخ الطبراني لا يدرى من هو؟ لسقوط ورقة (٦٢) من مخطوطة (طس)» .

قلت : هو : أحمد بن عبدالرحمن بن عقال الحراني ؛ كما يتبين لي بمراجعة أحاديثه التي أخرجها عنه الطبراني في ترجمته التي تبدأ في المجلد الأول من (ق٢/٥٧) وتنتهي بالورقة (١/٦٤) ، وقد سقطت منها الورقة (٦٢) ؛ فكان ذلك سبباً أن لا يعرفه المعلق المذكور . وتفصيل الكلام لا مجال له الآن ، لا سيما والرجل مضعَّف ؛ من رجال «الميزان» و«اللسان» .

ولكني وجدت له متابعاً ؛ فقال في «المعجم الكبير» (٢٣/٣٩٠/٩٣١) : حدثنا حفص بن عمر بن الصباح الرقي : ثنا عبيدالله بن عمرو . . . به ، والزيادات منه .

قلت : حفص هذا : ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/٢٠١) ، وقال :

«حدثنا عنه عبدالله بن أحمد الجندي وغيره ، ربما أخطأ» .

وذكر أنه روى عن أبي نعيم والبصريين .

قلت : ومن شيوخه عبدالله بن رجاء أبو عمران البصري توفي في حدود التسعين ومائة ـ كما في «التقريب» ـ ؛ فهو من كبار مشيخة الطبراني ـ كما في «الميزان» للذهبي ـ ، وقال :

«شيخ معروف مكثر عن قبيصة وغيره ، قال أبو أحمد الحاكم : حدّث بغير حديث لم يتابع عليه» .

وكذا في «اللسان» وزاد عليه ما تقدم عن «ثقات ابن حبان» .

وقد خولف في إسناده ؛ فقال أبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (ق١٠٣/١) : حدثنا نصر بن مرزوق قال : حدثنا علي بن معبد قال : حدثنا عبيدالله بن عمرو عن معمر عن قتادة عن مجاهد عن الخليل أو أبي الخليل عن أم سلمة . . فأدخل (أبا الخليل) بين مجاهد وأم سلمة .

وهذا إسناد جيد ؛ لولا ما يأتي ؛ علي بن معبد ـ هو : الرقي ، وهو ـ : ثقة اتفاقاً . ونصر بن مرزوق ـ هو : أبو الفتح المصري ـ : قال ابن أبي حاتم :

«كتبنا عنه ، وهو صدوق» .

قلت : إسناده جيد ؛ لولا . . . وذلك لأمرين اثنين :

الأول : الانقطاع بين أم سلمة وأبي الخليل ـ واسمه : صالح بن أبي مريم الضُّبَيعي ـ ؛ فإنهم ذكروا أنه روى عن جمع من الصحابة مرسلاً ، وليس منهم أم سلمة .

والآخر : أنهم اختلفوا في إسناده على قتادة على وجوه أربعة ، كنت خرجتها قديماً في المجلد الرابع (١٩٦٥) ، منها رواية عبيدالله الرقي هذه عن معمر عن قتادة عن مجاهد عن أم سلمة ، ثم وقفت على مخالفته علي بن معبد الرقي المتقدمة ففيها زيادة (الخليل أو أبي الخليل) بين مجاهد وأم سلمة ، على رواية عبدالله بن جعفر ومتابعه حفص بن عمر بن الصباح الرقيين ، اختلف ثلاثتهم على عبيدالله ابن عمرو الرقي .

فهذا وجه خامس من الاختلاف يضاف إلى تلك الأربعة .

وثمة اختلاف سادس ؛ فقال عبدالرزاق في «المصنف» (٢٠٧٦٩/٣٧١/١١) : عن معمر عن قتادة يرفعه إلى النبي ﷺ ؛ فأرسله أو أعضله ؛ فخالف الوجوه كلها !

إذا عرفت هذا ؛ فالحديث مثال صالح للحديث المضطرب بالنظر إلى اختلاف الرواة في إسناده من جهة ، ومثال صالح أيضاً للحديث الشاذ أو المنكر من جهة أخرى . فالعجب من أناس يتعاطون هذا العلم ، ويعلقون على الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً ؛ يتجاهلون هذه الحقائق أو هم يجهلونها ، مع أنهم يطيلون النفس جداً في التخريج ، وفي الترجمة لبعض الرواة ، ويسوِّدون في ذلك السطور والصفحات ، كأن العلم عندهم صار مجرد نقل وتحويش من هنا وهناك .

فهذا مثلاً الأخ الداراني في تعليقه على الطبعة الجديدة من «موارد الظمآن» قد صدر هذا الحديث في تخريجه إياه بقوله (١٣٣/٦) :

«إسناده حسن من أجل محمد بن يزيد . . بن رفاعة» .

يعني أنه مختلف فيه ـ كما بينه في تعليقه على «مسند أبي يعلى» (٥٠٨٨) ـ ومن ذلك قول البخاري :

«رأيتهم مجمعين على ضعفه» . وقال ابن معين :

«ما أرى به بأساً» .

فيا سبحان الله ! كيف يجوز لمن شمّ رائحة هذا العلم الشريف أن يحسّن حديث هذا المختلف فيه ـ وهذا أقل ما يقال فيه ـ وقد خالف في إسناده ثلاثة من الثقات رووه عن هشام الدستوائي عن قتادة عن أبي الخليل عن صاحب له عن أم سلمة ـ كما كنت خرّجته هناك ـ ؛ فلم يسمّوا صاحب (أبي الخليل) ؛ فرواه ابن رفاعة هذا عن هشام بسنده فسمَّى الصاحب (مجاهداً)؟! هذا ـ بغضّ النظر عن مخالفته للوجوه الأخرى التي سبقت الإشارة إليها مع بيان بعضها ـ في ظني أنه لا يعرف الحديث (الشاذ) أو (المنكر) ؛ وإلا لما وقع في مثل هذا الخطأ !

وقريب منه ما فعله المعلق على «الإحسان» ؛ فإنه وإن لم يصرح بتقوية الحديث ؛ فقد نحا نحوه ؛ فإنه صدّر تعليقه على ابن رفاعة بقوله (١٥/١٥٩) :

«وإن كان ضعيفاً قد توبع» !

كذا قال ! وهو خطأ جلي ؛ فإن المتابعة تكون مع الموافقة ، وليس الأمر كذلك هنا ، وصواب العبارة أن يقال :

« . . . ضعيف ، وقد خولف» .

على هذا يدل تخريجه لو كان يعلم ، فإنه لما بدأ بالتخريج ؛ ذكر الطرق الثلاثة التي سبقت الإشارة إليها عن هشام الدستوائي التي فيها ذاك الصاحب المجهول .

ثم ذكر رواية المعجمين المتقدمة عن معمر عن قتادة عن مجاهد . فذكر (مجاهد) مكان (أبي الخليل عن صاحب له) .

وهذه مخالفة ثانية .

ثم رواية عبدالرزاق عن معمر عن قتادة مرسلاً ؛ فأسقط الثلاثة !

ثم ذكره من طريق عمران بن داور عن قتادة عن أبي الخليل عن عبدالله بن الحارث بن نوفل عن أم سلمة .

فسمى الصاحب : (عبدالله بن الحارث بن نوفل) خلافاً لابن رفاعة الذي سماه (مجاهد) !

ثم قال :

«قال الذهبي : عمران : ضعفه غير واحد . قلت : هو ممن يكتب حديثه للمتابعة . وانظر «المنار المنيف» ص١٤٤ ـ ١٤٥ (٣٣١)» .

قلت : فليتأمل القراء الكرام كيف جعل المخالفات متابعات ، ومن الضعفاء للثقات ، فهل يصدر مثل هذا الجهل بهذا العلم الشريف من محقق مارس هذا العلم سنين ، أم عملُ موظف متمرن لديه حديث عهد بهذا العلم ، قيل له : خرج هذا الحديث ، ثم لم تجْرِ عين التحقيق والرقابة عليه؟! والله المستعان .

ثم إنني رجعت إلى المصدر الذي أشار إليه من «المنار» ؛ فوجدته قد أجمل القول جداً في تخريج الحديث ، فلم يسق أسانيده ، ولا تكلم بشيء عن رواتها ، وأنهى القول فيه :

«والحديث حسن ، ومثله مما يجوز أن يقال فيه : صحيح» .

وهذا هو الذي غر المعلق المتمرن ، فلم يكن عنده من العلم ما يبين وجه الصواب فيه . ونحوه الشيخ المعلق على «المنار» ، فإنه لم يتعقبه ـ كما هي عادته لأول فرصة تتبين له ـ لكنه لما علق عليه لبيان مواضع الحديث ؛ قال تحته :

« . . . أحمد (حديث أبي سعيد) ٣ : ١٧» .

فأوهم القراء بسوء تعليقه ـ أو سوء تصحيح تجاربه ـ أن الحديث رواه أحمد من حديث أبي سعيد أيضاً ، وليس كذلك ، وإنما هو حديث آخر ذكره ابن القيم قبل هذا ؛ فكان ينبغي عليه أن ينقله إليه .

ثم قال نقلاً عن الهيثمي : «رواه الطبراني في «الأوسط» ورجاله رجال الصحيح» . وقد عرفتَ من أول هذا التخريج ما في هذا الإطلاق من الإيهام والخطأ والضعف . فتنبَّه .

٦٤٨٥ـ (يخرجُ رجلٌ من أهلِ بيتي يواطِئُ اسمُه اسميَ ، وخُلُقُه خُلُقي ، فَيَمْلَؤها قِسطاً وعدلاً ، كما مُلِئَتْ ظُلماً وجَوْراً) .

منكر بزيادة : «وخُلُقـه خُلُقي» . أخرجه البزار في مسنده المسمى بـ «البحر الزخار» (١٨٠٨/٢٠٧/٥) : حدثنا علي بن المنذر : نا محمد بن فضيل قال : نا عثمان بن شبرمة عن عاصم بن أبي النجود عن زر عن عبدالله مرفوعاً .

ومن هذا الوجه أخرجه ابن حبان (١٨٧٩ ـ موارد) واللفظ له .

وتابعه واصل بن عبدالأعلى : ثنا محمد بن فضيل . . . به .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٢٢٩/١٦٨/٩) . وقال البزار عقبه :

«لا نعلم رواه عن عثمان بن شبرمة إلا محمد بن فضيل ، وقد رَوى هذا الكلام عن عاصم جماعة منهم : فطر وزائدة وحماد بن سلمة وغيرهم» .

قلت : هؤلاء وغيرهم قد رووه عن عاصم بنحوه ، ولكنهم جميعاً لم يذكروا فيه جملة : «وخلقه خلقي» ، وعلى ذلك فهي منكرة ـ عندي ـ ؛ لتفرد ابن شبرمة هذا بها دون الثقات ، وقد أخرجه عن بعضهم أبو داود والترمذي وابن حبان (١٨٧٨) وغيرهم ، وقد خرجته في «الروض النضير» (٦٤٧) .

وأيضاً ؛ فقد توبع عاصم عليه ، وكذا شيخه زر ، وكذا تابع ابن مسعود جماعة من الأصحاب ، وكلهم لم يذكروا تلك الزيادة ، وقد خرجت أحاديثهم هناك .

يضاف إلى المخالفة أن مخالفهم عثمان بن شبرمة ليس معروفاً بالعدالة ، ولا بالرواية ؛ إلا في هذه ، ومن أجلها ذكرها البخاري في «تاريخه» وابن أبي حاتم في «كتابه» ، وابن حبان في «ثقاته» (٧/١٩٨ و٨/٤٤٨) ، وقال البخاري :

«لا أدري سمع من عاصم أم لا؟» .

قلت : وهذا على مذهبه في اشتراطه في ثبوت الاتصال ثبوت اللقاء وعدم الاكتفاء بالمعاصرة ؛ ولو كان ثقة ، فكيف وعثمان هذا مجهول؟! وتساهل ابن حبان في توثيق المجهولين معروف مشهور ، طالما نبّه عليه العلماء الحفاظ كابن عبدالهادي والذهبي والعسقلاني وغيرهم ، وتجاهل ذلك بعض مدعي هذا العلم في العصر الحاضر ؛ فتراهم يصححون أحاديث «ثقات ابن حبان» ولو نص الذهبي وغيره بجهالته . والله المستعان .

وبهذه المناسبة أقول :

يحسن بي التنبيه على مخالفة أخرى وقعت في «صحيح ابن حبان» ؛ لكنها في الإسناد دون المتن . أخرجه ابن حبان (٥٩٢٢) : أخبر الفضل بن الحباب قال : حدثنا مسدد بن مسرهد : حدثنا محمد بن إبراهيم أبو شهاب عن عاصم بن بهدلة عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ :

«لو لم يبق من الدنيا إلا ليلة ؛ لملك فيها رجل من أهل بيت النبي ﷺ » .

ثم ساقه عقبه بالسند ذاته ؛ إلا أنه قال أبو شهاب : حدثنا عاصم بن بهدلة عن زر عن ابن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ :

«لو لم يبق من الدنيا ؛ إلا ليلة لملك فيها رجل من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي» .

قلت : وهذا هو المحفوظ عن عاصم لرواية الجماعة عنه ؛ كما تقدم ، أما إسناده الأول فوهم ، والظاهر أنه من أبي شهاب محمد بن إبراهيم ؛ فإن حاله كحال عثمان بن شبرمة : لم يذكروا عنه راوياً غير مسدد . ومنهم ابن حبان في «ثقاته» (٣٩/٩) ، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه :

«ليس بمشهور ، يكتب حديثه» .

وقد خالفه سفيان بن عيينة ؛ فرواه عن عاصم قال : وأخبرنا أبو صالح عن أبي هريرة قال : . . . فذكره موقوفاً على أبي هريرة .

أخرجه الترمذي (٢٢٣٢) عقب روايته من طريق سفيان عن عاصم عن زر عن عبدالله مرفوعاً .

فدلّ على أن له أصلاً عن أبي هريرة ؛ لكنه موقوف وقد رفعه بعض الضعفاء ، فانظره برقم (٤٣٦١) ، وفي متنه زيادة منكرة أخرى . والله أعلم .

هذا ، وقبل إنهاء الكتابة حول حديث الترجمة لا بد لي من أن أذكر له شاهداً وجدته في «سنن أبي داود» في إسناده انقطاع وجهالة ؛ فلم تطمئن النفس إليه ، فقال أبو داود (٤٢٩٠) : حدثت عن هارون بن المغيرة قال : حدثنا عمرو بن أبي قيس عن شعيب بن خالد عن أبي إسحاق قال : قال علي رضي الله عنه ـ ونظر إلى ابنه الحسن ـ فقال :

«إن ابني هذا سيد» ؛ كما سماه النبي ﷺ ، وسيخرج من صلبه رجل يسمى باسم نبيكم ، يشبهه في الخُلُق ، ولا يشبهه في الخَلْق . ثم ذكر قصة : يملأ الأرض عدلاً .

هكذا ساقه أبو داود . فقال الخطابي عقبه في «المعالم» (٦/١٦٢) :

«هذا منقطع ؛ أبو إسحاق السبيعي رأى علياً رضي الله عنه رؤية ، وقال فيه أبو داود : حدثت عن هارون بن المغيرة» .

قلت : يعني أن شيخ أبي داود فيه لم يسم ؛ فهو مجهول .

وأيضاً ؛ فأبو إسحاق كان اختلط ، وشعيب بن خالد ليس مذكوراً فيمن روى عنه قبل الاختلاط .

٦٤٨٦- (رأيتُ قبيلَ الفجرِ كأني أُعطِيتُ المقاليدَ والموازينَ ، فأما المقاليدُ فهذه المفاتيحُ ، وأما الموازينُ فهي التي تَزِنون بها ، فَوُضِعْتُ في كِفَّةٍ ، ووُضِعَتْ أمتي في كِفَّةٍ ، فَوُزِنْتُ بهم فَرَجَحتُ ، ثم جيء بأبي بكرٍ فَوُزِنَ بهم ، فَوَزَنَ ، ثم جيء بعمرَ فَوُزِنَ ، فَوَزَنَ ، ثم جيء بعثمان فَوُزِنَ بهم ، ثم رفعت) .

ضعيف بهذا السياق . أخرجه ابن أبي شيبة (١٢/١٧ - ١٨) ، وأحمد (٢/٧٦) ، وابن أبي عاصم في «السنة» (٢/٥٣٩/١١٣٨ و١١٣٩) ، والطبراني - كما في «المجمع» (٩/٥٨ - ٥٩) ، وابن عساكر في «التاريخ» (١١/٢٠٤ - المصورة) من طريق عبيدالله بن مروان عن أبي عائشة عن ابن عمر قال :

خرج علينا رسول الله ﷺ ذات غداة بعد طلوع الشمس فقال : . . . فذكره . وقال الهيثمي :

«ورجاله ثقات» .

قلت : عبيدالله بن مروان : لا يعرف إلا في هذه الرواية ، ولم يوثقه إلا ابن

حبان (٧/١٥١) ؛ فهو في عداد المجهولين ، والحافظ لما ذكره في «التعجيل» ؛ لم يزد على ما في «الثقات» !

فقول الأخ المعلق على «الفضائل» للإمام أحمد (١/١٩٥) :

«إسناده صحيح» وهم .

وقصة الوزن قد جاءت في بعض الروايات الأخرى بنحوه ، فانظر «المشكاة» (٦٠٥٧) ، و«الظلال» (١١٣١ ـ ١١٣٣) ، و«الصحيحة» (٣٣١٤) .

(تنبيه) : هذا الحديث الضعيف ذكره الأخ الداراني في تعليقه على «الموارد» (٧/٤٠) شاهداً لحديث آخر ضعيف من رواية ابن حبان عن جابر :

«أوتيت مقاليد الدنيا على فرس أبلق ، عليه قطيفة من سندس» ، فقال عقب تخريجه وتصحيحه لإسناده ـ مع أنه فيه عنعنة أبي الزبير ـ :

«ويشهد له حديث ابن عمر عند أحمد (٢/٧٦ و٨٥) وأورده من طريقه ابن كثير ٥/٣٩٩ ، وحديث ابن مسعود عند أحمد ذكره ابن كثير ٥/٣٩٩ ـ ٤٠٠ وقال : إسناده حسن . . .» .

قلت : في هذا الكلام على إيجازه أمور غريبة جداً ، لا أدري كيف صدرت منه !

الأول : تعميته على القراء لفظ الشاهد في كل من حديث ابن عمر وابن مسعود ، إذ لا يستقيم في العقل السليم أن يكون شاهداً وهو غائب !

الثاني : هذا هو الشاهد المزعوم حديث ابن عمر ، ليس فيه مما في حديث جابر إلا لفظ (المقاليد) ـ كما رأيت ـ ، فهل هذا يكفي لجعله شاهداً عند من يعقل؟!

الثالث : في حديث جابر (مقاليد الدنيا) مقيد ، وفي حديث ابن عمر

(المقاليد) مطلق . فهل يشهد المطلق للمقيد؟! فكيف إذا تبين أنه قد جاء في طريق أخرى مقيداً بقيد آخر؟! وهو في الموضع الآخر الذي أشار إليه من «المسند» (٢/٨٥) ، فإنه فيه بلفظ :

«أوتيت مفاتيح كل شيء إلا الخَمس : إن الله عنده علم الساعة . . .» الحديث . ورواه البخاري أيضاً نحوه ، وفي طريق أخرى عنده :

«مفاتيح الغيب خمس لا يعلمهن إلا الله . . .» .

وهو مخرج في «الصحيحة» (٢٩٠٣) ؛ وهو المحفوظ بخلاف لفظ : «أتيت» ؛ فإنه شاذ كما تقدم (٣٣٣٥) .

فإذن ؛ هي مفاتيح الغيب ، وليست مفاتيح الدنيا ، فليس الحديث بشاهد حتى في هذا اللفظ ، ولو سلمنا ـ جدلاً ـ بشهادته ؛ فهو مقيد بالاستثناء المذكور فيه ، وحديث جابر مطلق .

والرابع : لو فرضنا أن الرجل فسر «مقاليد الدنيا» بـ «مفاتيح الغيب» ؛ فيبقى قوله في حديث جابر : «على فرس أبلق . . .» دون شاهد ، وهذا ظاهر لا يخفى على ذي لب .

وثمة خطأ آخر في الكلام المذكور ، وهو عزوه حديث ابن عمر المشار إليه بالصفحتين من «المسند» لابن كثير ، وهذا لم يذكره إلا باللفظ الآخر الذي ذكرته آنفاً ، وعزوته للبخاري ، ولم يذكره باللفظ الأول ـ الذي هو حديث الترجمة الضعيف ـ . فتنبه .

وحديث جابر المشار إليه مخرج في المجلد الرابع من هذه «السلسلة» برقم (١٧٣٠) .

٦٤٨٧ـ (كان إذا أراد أن يتبسم ؛ قال لأبي ذر : حدثني ببدء إسلامك .

قال : كان لنا صنم يقال له : (نُهْم) ؛ فصببت له لبناً ، ووليت ، فحانت مني التفاتة ، فإذا كلب يشرب ذلك اللبن ! فلما فرغ ؛ رفع رجله فبال على الصنم ، فأنشأت أقول :

ألا يا (نهم) إني قد بدا لي … مدى شرف يبعد منك قربا

رأيت الكلب سامك حظ خسف … فلم يمنع قفاك اليوم كلبا

فسمعتني أم ذر فقالت :

لقد أتيت جرماً وأصبت عظماً حين هجوت (نهماً) .

فخبّرتها الخبرَ فقالت :

ألا فابغنا رباً كريماً … جواداً في الفضائل يا ابن وهب !

فما مَن ساق كلب حقير … فلم يمنع يداه لنا برب

فما عبد الحجارة غير غاوٍ … ركيك العقل ليس بذي لب

قال : فقال ﷺ :

صدقت أم ذر : فما عبد الحجارة غير غاوٍ) .

منكر . أخرجه الفاكهي في «كتاب مكة» : حدثنا ميمون بن أبي محمد الكوفي قال : حدثني أبو الصباح الكوفي بإسناد له يصل به إلى النبي ﷺ . . .

ذكره الحافظ في ترجمة (أم ذر) امرأة أبي ذر الغفاري ، وقال :

«قال ابن منده : لها ذكر في وفاة أبي ذر ، ووصل ذلك أبو نعيم من طريق مجاهد عن إبراهيم بن الأشتر ، وليس فيه ما يدل على أن لها صحبة ؛ بل فيه احتمال أن يكون تزوجها بعد النبي ﷺ . لكن وقفت على حديث فيه التصريح بأنها أسلمت مع أبي ذر في أول الإسلام» .

ثم ذكر الحديث وسكت عليه ، وكأن ذلك لظهور علته وانقطاعه ؛ فإن (أبو الصباح) هذا من أتباع التابعين ـ واسمه : (سليمان بن يسير) ـ ، وهو إلى ذلك متفق على تضعيفه ، بل تركه بعضهم .

وميمون بن أبي محمد الكوفي لم أجد له ترجمة ، ولا ذكره المزي في الرواة عن سليمان هذا ، فهو في عداد المجهولين .

والحديث ـ في نقدي ـ منكر ، ويد الصنع والقصاص فيه ظاهرة ، ويكفي أن شيئاً من ذلك لم يرد في قصة إسلامه ـ هو وأخيه أنيس وأمهما ـ الثابتة في «الصحيحين» عن ابن عباس ، وهو في مسلم عن أبي ذر نفسه أطول ، وأن المترجمين لأم ذر من الحفاظ المتقدمين لم يذكروا هذا الحديث المنكر ، ومنهم أبو نعيم في «المعرفة» (٢/٣٧٧/١) ؛ فإنه لم يزد على أن أشار إلى قول ابن منده المتقدم ، وعلى أن ذكر طرف حديث إبراهيم بن الأشتر ، الذي أشار إليه الحافظ ، وقد أخرجه جمع من الحفاظ منهم ابن حبان (٢٢٦٠ ـ موارد) .

وأما قول ابن الأثير في «أسد الغابة» (٦/٣٢٨) :

«أم ذر أسلمت ، وقد ذكر إسلامها في حديث طويل في إسلام أبي ذر وأمه وأخيه ، وقد ذكرناه في إسلام أبي ذر» .

فهذا من أوهامه ؛ فليس في حديث إسلام أبي ذر الطويل ذكر لأم ذر ؛ كما تقدم . وقد ذكره ابن الأثير هناك في ترجمة أبي ذر (٥/١٠٠ ـ ١٠١) ؛ ولكنه أتبعه بقوله :

«ورويناً في إسلامه الحديث الطويل المشهور ، وتركناه خوف التطويل» .

فالظاهر أنه يعني حديث أبي ذر نفسه ؛ فإنه يستحق الوصف المذكور «الطويل المشهور» ؛ فإنه ضعف حديث ابن عباس في الطول ! ويبعد جداً أن يعني حديث الترجمة لقصره ، وإن كان قوله المتقدم في ترجمة أم ذر يوهم ذلك .

وإذا عرفت ضعف حديث الترجمة ؛ فلا يصح حينئذٍ الاستدلال به على صحبة أم ذر ؛ فتبقى على تابعيتها . ثم هي غير معروفة إلا في قصة وفاة أبي ذر التي أشار إليها الحافظ ، وهي من طريق **يحيى بن سليم** عن عبدالله بن عثمان بن خثيم عن مجاهد عن **إبراهيم بن الأشتر** عن **أبيه** عن أم ذر .

وهذا إسناد مجهول ، ضعيف ، مضطرب :

١ـ **أما الجهالة** ؛ فإبراهيم بن الأشتر ـ وهو : ابن مالك بن الحارث ـ فإنه لم يوثقهما غير ابن حبان ، ولا يعرفان بالرواية إلا في هذا الحديث مع كونهما من الأشراف والأبطال ـ كما قال الذهبي في «السير» ـ ؛ بل قال في إبراهيم :

«وما علمت له رواية» .

وهذا وإن كان يستدرك عليه بهذا الحديث ؛ فإنه على الأقل يدل على أنه غير معروف بالرواية ، وإنما بالشجاعة والبطولة ، ونحو ذلك يقال في أبيه ، حتى أن ابن حبان نفسه لم يذكر في ترجمته (٣٨٩/٥) له راوياً ! ولا ذكر في ترجمة ابنه (٦/٥) له راوياً غير مجاهد الذي هنا . فللرواية رجال ، وللبطولة رجال .

٢ـ **وأما الضعف** ؛ فهو يحيى بن سليم ـ وهو : الطائفي ـ فإنه ـ وإن كان من رجال الشيخين ـ فقد تكلم فيه بعض الحفاظ المتقدمين من قبل حفظه مع كونه ثقة في ذات نفسه ، ولخص كلامهم الحافظ فقال في «تقريبه» :

«صدوق سيئ الحفظ» .

وإن مما يؤكد ذلك أنه خولف في إسناده ؛ كما يأتي في التالي .

٣ـ **وأما الاضطراب** ، فقد خالف في إسناده من هو أوثق وأحفظ من الطائفي ، فقال أحمد (١٦٦/٥) ، وابن سعد (٢٣٢/٤) والسياق له : أخبرنا عفان بن مسلم قال : حدثنا وهيب بن خالد قال : حدثنا عبدالله بن عثمان بن خثيم عن مجاهد عن إبراهيم ـ يعني ابن الأشتر ـ أن أبا ذر حضره الموت وهو بـ (الربذة) فبكت امرأته ، فقال : ما يبكيك؟ . . . الحديث . فأسقط من إسناده الأشتر والد إبراهيم ؛ فعاد الإسناد منقطعاً ؛ لأن إبراهيم أورده ابن حبان في (أتباع التابعين)[1] .

وخالفه أيضاً زائدة بن قدامة ؛ فقال : عن عبدالله بن عثمان بن خثيم : ثنا مجاهد قال : قال أبو ذر لنفر عنده : إنه قد حضرني ما ترون من الموت ، ولو كان لي ثوب يسعني . . . الحديث ـ مع شيء من الاختصار في آخره ـ ؛ فأسقط من الإسناد (إبراهيم بن الأشتر) وأباه .

أخرجه الحاكم (٣٣٧/٣ ـ ٣٣٨) .

وقوله : «قال : قال» صورته صورة الإرسال والانقطاع .

وبعد ، فإن علة واحدة من هذه العلل الثلاث تحول بين الباحث وبين تقوية الحديث ؛ فكيف بها مجتمعة؟! ولذلك ؛ فقد أخطأ بعض المخرّجين حين صرحوا بتقوية الحديث أو تصحيحه ، واقفين عند ظاهر إسناد ابن حبان ، وتوثيقه لابن الأشتر وأبيه ، دون أن يتأملوا هل خرجا بهذا التوثيق ونحوه عن الجهالة التي ينطوي تحتها الجهل بحفظ هذا الموثَّق بل وبعدالته أحياناً ، ودون النظر في اضطراب رواته في إسناده ، وهم يعلمون ـ إن شاء الله ـ أن الحديث المضطرب من أقسام الحديث الضعيف !

---

(١) وأما ما وقع في «أسد الغابة» (٣٥٨/١) وقد ساقه بسنده الطويل إلى عثمان . . قال : «عن إبراهيم بن الأشتر عن أبيه عن زوجة أبي ذر . . .» فهو شاذ على الأقل لمخالفته لرواية أحمد وابن سعد عن عفان .

وقد ذكر ابن عبدالبر طرفاً من هذا الحديث في ترجمة أبي ذر من «الاستيعاب» في من اسمه (جندب) قائلاً :

«في خبر عجيب حسن فيه طول» .

وأنا أظن أنه يعني : حسن في المعنى لا في الرواية . والله أعلم .

٦٤٨٨ـ (يا عَدِيَّ بنَ حاتِمٍ ! أسلِمْ تَسْلَمْ ، فقلت : يا رسول الله ! ما الإسلامُ؟ قال :

تؤمنُ باللهِ ، وملائكتِه ، وكُتُبِه ، ورُسُلِه ، وتؤمنُ بالقَدَرِ خيرِه وشرِه ، حلوِه ومرِّه ، يا عدي ! . . .) الحديث .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٣٨/٦٩/١٧) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٧٢/١١ ـ ٤٧٣) من طريق البغوي : ثنا صالح بن مالك الخوارزمي : ثنا عبدالأعلى بن أبي المساور : حدثني عامر الشعبي قال :

قدم عدي بن حاتم الطائي الكوفة ، فأتيته في أناس من أهل الكوفة ، فقلنا له : حدثنا بحديث سمعته من رسول الله ﷺ ، فقال :

بعث رسول الله ﷺ بالنبوة ، ولا أعلم أحداً من العرب كان أشد له بغضاً ، ولا أشد له كراهية مني ؛ حتى لحقت بالروم فتنصرت فيهم ، فلما بلغني ما يدعو إليه من الأخلاق الحسنة ، وما قد اجتمع إليه من الناس ؛ ارتحلت حتى أتيته ، فوقفت عليه ، وعنده صهيب ، وبلال ، وسلمان ، فقال :

«يا عدي بن حاتم ! أسلم تسلم» .

فقلت : أخ أخ ، فأنخت ، وجلست وألزقت ركبتي بركبته ، فقلت : ما الإسلام؟ قال :

«تؤمن بالله . . .» الحديث وفي آخره ، إخباره ﷺ بفتح كسرى وقيصر ، وغيره مما لا علاقة له بهذا الكتاب . لصحته ، وثبوته عن النبي ﷺ بأسانيد صحيحة . وقد ساقه الهيثمي بتمامه في «المجمع» (٤٠٣/٩) ، وقال عقبه :

«قلت : في «الصحيح» طرف منه يسير ، رواه الطبراني ، وفيه عبدالأعلى بن أبي المساور وهو متروك» .

وقال الحافظ في «التقريب» :

«متروك ، كذبه ابن معين» .

ومن طريقه أخرجه ابن ماجه وغيره ، دون قصة تنصره ، ورحيله ، ودون المحذوف لصحته ، وهو مخرج في «ظلال الجنة» (٦١/١ ـ ٦٢) .

ولقصة إتيان عدي إلى النبي ﷺ وإسلامه روايتان أخريان أنقى من هذه إسناداً ، وأشهر منها متناً ، إحداهما لا شيء في متنها من هذه ، وفي سندها عباد ابن حبيش عنه رضي الله عنه ، أخرجها الترمذي وابن حبان ، وهي معلولة بجهالة عباد هذا ، وهو راوي حديث «﴿المغضوب عليهم﴾ : اليهود ، و﴿الضالين﴾ : النصارى» خرجته في «الصحيحة» (٣٢٦٣) لشواهده .

وأما الرواية الأخرى فمدار طرقها على أيوب عن محمد عن أبي عبيدة بن حذيفة قال :

كنت أسأل عن حديث عدي بن حاتم ـ وهو إلى جنبي ؛ لا آتيه فأسأله ـ ، فأتيته فسألته فقال : بعث رسول الله ﷺ حين بعث ، فكرهته أشد ما كرهت شيئاً قط ، فانطلقت حتى كنت في أقصى الأرض مما يلي الروم ، فقلت : لو أتيت هذا الرجل ، فإن كان كاذباً ؛ لم يخف عليّ ، وإن كان صادقاً ؛ اتبعته ، فأقبلت ، فلما

قدمت المدينة ؛ استشرفني الناس ، وقالوا : جاء عدي بن حاتم ، جاء عدي بن حاتم ، فقال لي رسول الله ﷺ :

«يا عدي بن حاتم ! أسلم تسلم» .

قال : فقلت : إن لي ديناً . قال :

«أنا أعلم بدينك منك (مرتين أو ثلاثاً) ، ألست ترأس قومك؟» .

قلت : بلى . قال :

«ألست تأكل المرباع؟»[١] .

قلت : بلى . قال :

«فإن ذلك لا يحل لك في دينك» .

قال : فتضعضعتُ لذلك . ثم قال :

«يا عدي أسلم تسلم ، فإني قد أظن ـ أو قد أرى ، أو كما قال رسول الله ﷺ ـ أنه مما يمنعك أن تسلم : خَصاصةٌ تراها بمن حولي ! وأنك ترى الناس علينا إلباً واحداً» قال :

«هل أتيت الحيرة؟»[٢] . قلت : لم آتها ، وقد علمت مكانها . قال :

«توشك الظعينة أن ترتحل من (الحيرة) بغير جوارٍ حتى تطوف بالبيت ، ولتفتحَنَّ علينا كنوز كسرى بن هرمز» .

قلت : كسرى بن هرمز؟! قال :

---

(١) أي : ربع الغنيمة التي لم يقاتل مع أهلها ، وإنما أكلها لرياسته .

(٢) من هذا السؤال إلى آخر الحديث صحيح كما يأتي التنبيه عليه ؛ فانتظر .

«كسرى بن هرمز ، (مرتين) ، وليفيضَنَّ المال حتى يُهِمَّ الرجل من يقبل منه ماله صدقة» .

قال عدي : فقد رأيت الظعينة ترتحل من (الحيرة) بغير جوار حتى تطوف بالبيت ، وكنت في أول خيل أغارت على المدائن على كنوز كسرى بن هرمز ، وأحلف بالله لتجيئن الثالثة ، إنه لقول رسول الله ﷺ .

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٢٢٨٠ ـ موارد ، ١٥/٧١ ـ ٧٣ ـ الإحسان/ المؤسسة) ـ والسياق له ـ : أخبرنا أحمد بن علي بن المثنى : حدثنا إسحاق بن إبراهيم المروزي ، قال : حدثنا حماد بن زيد عن أيوب . . . به .

ومن طريق أبي يعلى أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١١/٤٧١ ـ ٤٧٢) ـ ومن طريق البغوي أيضاً ـ قال : نا إسحاق بن إبراهيم المروزي . . . به .

وأخرجه ابن الأثير بإسناده في «أسد الغابة» (٣/٥٠٥) عن البغوي . . . به . ومن «التاريخ» صححت بعض الأخطاء واستدركت بعض الزيادات على «الإحسان» .

ـ تابعه ابن عون عن محمد . . . به .

أخرجه الدارقطني (٢/٢٢٢ رقم ٢٨) ، وأحمد (٤/٢٥٨ و٣٧٨) عن ابن أبي عدي ومحمد بن عبدالله الأنصاري عنه .

ـ وتابعه هشام بن حسان عن محمد بن سيرين . . . به .

أخرجه الحاكم (٤/٥١٨) من طريق موسى بن الحسن بن عباد : ثنا عبدالله ابن بكر السهمي (الأصل : البيهقي) عنه .

ـ وقتادة عن محمد بن سيرين . . . به .

أخرجه ابن عساكر من طريق عبدالله بن هشام أبي الحسن : حدثني أبي عن

محمد بن سيرين عن أبي عبيد أو أبي عبيدة بن حذيفة ـ شك أبو الحسن ـ قال : كنت أسال . . .

قلت : فهؤلاء أربعة من الثقات اتفقوا على روايته عن ابن سيرين عن أبي عبيدة عن عدي ، وهم أربعة :

أيوب السختياني ، وعبدالله بن عون ، وهشام بن حسان ، وقتادة .

وهؤلاء كلهم ثقات ؛ فالإسناد جيد ، لولا أنه اختلف على الثلاثة الأولين في إسناده ، ووهاء السند بذلك إلى قتادة رابعهم ، وإليك البيان :

أولاً : أيوب ؛ فقال أحمد (٢٥٨/٤) : ثنا يونس : ثنا حماد ـ يعني : ابن زيد ـ : أنا أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي عبيدة بن حذيفة عن رجل قال ـ يعني ـ كنت أسال . . فأدخل (الرجل) بين أبي عبيدة وعدي .

ويونس هو : ابن محمد المؤدب .

وتابعه سليمان بن حرب : نا حماد بن زيد . . . به .

أخرجه الدارقطني (رقم ٢٦ و٢٩) ، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٣٤٢/٥) .

فقد خالف هذا الثقتان : يونس المؤدب وسليمان بن حرب ـ إسحاق بن إبراهيم المروزي ـ بزيادتهما عليه الرجل في الإسناد ، وأنه هو الذي سأل عدياً ، وليس أبا عبيدة .

وإن مما لا شك فيه أن روايتهما مقدمة على روايته ؛ لأنهما اثنان ، وهو واحد ، وكل منهما أوثق منه احتج بهما الشيخان دونه ، ومعهما زيادة ، وزيادة الثقة مقبولة ، ولا سيما من اثنين على واحد ! فكيف وقد توبعا من :

ثانياً : ابن عون . فقال عبدالرحمن بن حماد الشعيثي : ثنا ابن عون عن محمد ابن سيرين . . . به لكنه قال :

«عن أبي عبيدة بن حذيفة عن رجل كان يسمى (اسمين) ، أنه دخل على عدي بن حاتم . . .» فزاد (الرجل) وسماه !

أخرجه أبو نعيم في «دلائل النبوة» (٤/٤٧٢ ـ ٤٧٣) .

والشعيثي ـ هذا ـ : ثقة ؛ فهو مرجوح عند مخالفته للثقتين المتقدمين اللذين لم يذكرا (الرجل) . إلا أنه من جهة أخرى روايته هي الأرجح ؛ لما تقدم ، ويأتي من المتابعين له ؛ فتنبه .

ثالثاً : هشام بن حسان . قال أحمد (٤/٢٥٧ و٣٧٩) : ثنا يزيد : أنا هشام . . . به مثل رواية يونس وسليمان المتقدمة .

ويزيد ـ وهو : ابن هارون الواسطي ـ أحفظ من عبدالله بن بكر السهمي ؛ وإن كان ثقة ـ ولا سيما وفي الطريق إليه موسى بن الحسن بن عباد ، وهو الملقب بـ(الجلاجلي) ـ ليس مشهوراً بالحفظ ، ولم يذكر الحافظ الذهبي في ترجمته من «السير» غير قول الدارقطني فيه :

«لا بأس به» .

رابعاً : مخالفة قتادة لا قيمة لها ؛ لأنها لم تثبت عنه ـ كما سبقت الإشارة إلى ذلك ـ ؛ فإن في الطريق إليه عبدالله بن هشام أبا الحسن ، وهو ضعيف جداً ؛ قال ابن أبي حاتم (٢/٢/١٩٣) :

«سألت أبي عنه؟ فقال : هو متروك الحديث» .

وشذ ابن حبان ؛ فذكره في «الثقات» (٨/٣٤٧) !

إذا عرفت هذا ؛ فمن المستغرب جداً قول الحافظ ابن عبدالبر في أول ترجمة عدي من «الاستيعاب» :

«وخبره في قدومه على النبي ﷺ خبر عجيب في حديث حسن صحيح من رواية قتادة عن ابن سيرين» !

إلا أن يقال : لعله وقف له على طريق أخرى صحيحة عن قتادة ، فأقول : وهذا وإن كان ممكناً بالنسبة لسعة حفظه ؛ فإني مما أستبعده ، ولئن ثبت ؛ فالجواب ما تقدم من أن الراجح من ذاك الاختلاف : ثبوت الرجل المجهول في الإسناد .

ويؤكده روايتان أخريان :

الأولى : قال ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٤/٣٢٤ ـ ٣٢٥) ، وأحمد في «المسند» (٤/٣٧٩) : حدثنا حسين بن محمد : أخبرنا جرير بن حازم عن محمد عن أبي عبيدة : أن رجلاً قال : . . .

والأخرى : عن سعيد بن عبدالرحمن عن محمد بن سيرين عن أبي عبيدة ابن حذيفة بن اليمان عن رجل كان يسمى (اسمين) أنه دخل على عدي بن حاتم . . . فذكر الحديث بمعناه .

هكذا أخرجه البيهقي في «الدلائل» (٥/٣٤٣) ـ عقب حديث حماد بن زيد المتقدم ـ من طريق أحمد بن عبدالجبار قال : ثنا يونس بن بكير عن سعيد بن عبدالرحمن .

قلت : وهذا إسناد جيد إلى الرجل ؛ سعيد بن عبدالرحمن هذا هو : البصري أخو أبي حرة ؛ ثقة ، ومن دونه من رجال «التهذيب» .

وتخلص مما سبق من التخريج والتحقيق أن مدار إسناد هذه القصة على محمد بن سيرين عن أبي عبيدة عن رجل عن عدي .

وبذلك يتبين لنا بعض الأخطاء والتي لا بد لي من بيانها :

الخطأ الأول : ما وقع في «موارد الظمآن» (٢٢٨٠ ـ الطبعة السلفية) والطبعة الجديدة (٧/٢٥٥ ـ الثقافة العربية) من ذكر (الشعبي) بين أبي عبيدة وعدي . وكذلك وقع في «الإحسان» (٨/٢٣٩/٦٦٤٤ ـ طبع بيروت) ، ومن الغريب أن الطابع وضعها بين معكوفتين [ ] ثم لم يبين من أين أخذها ! ومن محاسن طبعة المؤسسة للكتاب أنها لم تقع فيه . وليس اعتمادي عليها في الجزم بخطئها ، وإنما على ما تقدم من المصادر العديدة على اختلاف طرقها ، وبخاصة على «تاريخ ابن عساكر» الذي رواه من طريق أبي يعلى ـ شيخ ابن حبان ـ ، وعلى رواية البغوي الذي رواه عن شيخ أبي يعلى (إسحاق بن إبراهيم المروزي) .

الخطأ الثاني : قول الحاكم : «حديث صحيح على شرط الشيخين» وإن وافقه الذهبي ؛ فإن أبا عبيدة بن حذيفة ليس من رجال الشيخين أولاً .

ثم هو ليس بالمشهور بالثقة والعدالة ثانياً ، ولم يوثقه غير ابن حبان وهو عندي وسط ؛ كما بينت في «تيسير انتفاع الخلان» يسر الله إتمامه بمنِّه وكرمه(*) .

وهذا بالنسبة لإسناد الحاكم نفسه . وأما بالنسبة للأسانيد الأخرى فقد عرفت مما سبق أن بينه وبين عدي ذاك الرجل المجهول حتى اسمه (اسمين) !

الخطأ الثالث : تجاهل المعلق على «الإحسان» وجود هذا الرجل في بعض المصادر التي ذكرها ، وتبعه على ذلك المعلقان على «الموارد» ، وزادا عليه أنهما ذكرا رواية أبي نعيم والبيهقي التي فيها تسمية الرجل بـ(اسمين) ! الذي لا وجود له في شيء من كتب الرجال مما يؤكد جهالته ، ولا بد أنهم وقفوا عنده وتساءلوا عنه ـ كما يقتضيه البحث العلمي ـ ، ولكنهم غضوا الطرف عنه وتجاهلوه ، ولم يعلقوا عليه بشيء ينبئ

(*) قد تم بفضل الله ـ فيما نعلم ـ ولم يطبع بعد . (الناشر) .

القارئ عن اهتمامهم به أولاً ، وعن رأيهم في وجوده في الإسناد وإعلاله إياه ثانياً . كل ذلك لم يفعلوه ، وتعاملوا مع الحديث كأن لا وجود له ؛ فقووا إسناده ! والله المستعان .

إن أخشى ما أخشاه أن يكونوا أخذوا بسوط شهرة القصة في كتب السيرة والتاريخ والتراجم ؛ فحال ذلك بينهم وبين الإفصاح عن العلة الظاهرة الجلية ـ كما تقدم بيانه ـ حسب القواعد الحديثية . وليس بخاف على أحد من العارفين بهذا العلم أنه لا تلازم بين الشهرة والصحة ، فكم من أمور اشتهرت في بطون الكتب وعلى ألسنة الناس هي غير ثابتة في النقد العلمي ! والمرجع في ذلك كله إلى العلم ، ولا شيء بعد ذلك .

وقبل أن أمسك القلم عن جريانه لا بد لي من التنبيه على أنه قد صح آخر الحديث من قوله ﷺ : لعدي :

«هل رأيت الحيرة . . .» إلى آخر الحديث .

أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٥٩٥) من طريق أخرى عن عدي نحوه .

٦٤٨٩ـ (اللهم ! أبا عامرٍ ، اجعَلْه في الأكثرينَ يومَ القيامةِ . هذا أو نحوَه) .

منكر بهذا اللفظ . أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١٣/١٨٧ ـ ١٨٨) : حدثنا داود بن عمرو بن زهير الضبي : حدثنا الوليد بن مسلم عن يحيى عن عبدالله بن نعيم عن الضحاك بن عبدالرحمن بن عرزب الأشعري :

أن رسول الله ﷺ عقد يوم حنين لأبي عامر الأشعري على خيل الطلب ،

---

(١) أسقطها المعلق على «مسند أبي يعلى» ، وهو من سوء تصرفه ؛ فإنها ثابتة في نسخة من «المسند» ـ كما ذكر هو نفسه ـ ، وهي في «مسند أحمد» أيضاً ، والطبراني .

(٢) الأصل : (نفسه) ، والتصحيح من «ابن حبان» و«المسند» .

فلما انهزمت هوازن ؛ طلبها حتى أدرك [ابن][1] دريد بن الصمة ، فأسرع به فرسه[2] ، فقتل ابن دريد أبا عامر . قال أبو موسى : فشددت على ابن دريد فقتلته ، وأخذت اللواء ، وانصرفت بالناس إلى رسول الله ﷺ ، فلما رأى اللواء بيدي ؛ قال :

«أبا موسى ! قتل أبو عامر؟» .

قلت : نعم يا رسول الله ! قال : فرفع يديه يدعو له يقول : . . . فذكره .

وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٩/١٦١/٧١٤٧ ـ الإحسان) ، وابن عساكر (١٨/١٥٨) من طريق أبي يعلى . . لم يذكر ابن حبان قوله : «هذا أو نحوه» .

وكذلك أخرجه أحمد (٤/٣٩٩) : ثنا علي بن عبدالله : ثنا الوليد بن مسلم : ثنا يحيى بن عبدالعزيز الأردني . . . به .

قلت : والوليد بن مسلم : مدلس تدليس التسوية ، ولم يصرح بسماع يحيى بن عبدالعزيز من عبدالله بن نعيم ، وغفل عن ذلك المعلق على «أبي يعلى» ؛ فقال : «إسناده حسن» . ثم ترجم لعبدالله بن نعيم ، وذكر الخلاف فيه . ويبدو لي أنه وسط حسن الحديث إذا لم يخالف ؛ فإن الذهبي قال في «الميزان» :

«سئل عنه ابن معين فقال : مظلم . وقال غيره : صالح الحديث» .

ولخص ذلك في «المغني» فقال :

«تُكلِّم فيه» .

وفَسّر بعض الحفاظ قول ابن معين : «مظلم» بأنه ليس بمشهور . ويؤيده قول أبي حاتم في ترجمة (سليمان بن شهاب) : أن عبدالله : ـ هذا ـ مجهول كما في «التهذيب» (٦/٥٧) ـ ، ولم أره في ترجمة سليمان هذا من «الجرح والتعديل» . والله أعلم .

وأما يحيى بن عبدالعزيز ـ وهو : الأردني ـ ؛ فهو أحسن حالاً من عبدالله بن نعيم ؛ وإن قال ابن معين :

«ما أعرفه» ؛ فقد عرفه أبو حاتم ؛ فقال :

«ما بحديثه بأس» .

وروى عنه ثلاثة من الثقات أحدهم الوليد بن مسلم هنا ، وقد عرفت أنه دلس ما بين يحيى وعبدالله بن نعيم . وأما قول المعلق على «مسند أبي يعلى» (١٨٩/١٣) :

«وقد صرح الوليد بالتحديث عند البخاري في (التاريخ)» .

قلت : يشير بذلك إلى قول البخاري فيه (٢١٥/١/٣) :

«وروى الوليد بن مسلم : حدثنا يحيى بن عبدالعزيز . . .» .

قلت : ولم يسق المتن مطلقاً ، ولا الإسناد بتمامه . فيؤخذ على المعلق غفلته عن أمرين أحدهما أهم من الآخر :

أولاً : عزا التصريح المذكور للبخاري ، وهو علقه ولم يسنده ، فكان الأولى أن يعزوه لأحمد ؛ لأنه أعلى طبقة وقد أسنده ـ كما رأيت ـ .

ثانياً : ـ وهذا هو الأهم ـ أنه يجهل أن مثل هذا التصريح لا يفيد في الوليد بن مسلم ؛ لأن تدليسه كان من النوع الذي يعرف عند العلماء بـ (تدليس التسوية) ، وهو أن يسقط ما بين شيخه ومن روى الشيخ عنه ، ولذلك قلت آنفاً :

«ولم يصرح بسماع يحيى . . . من عبدالله . . .» .

ويبدو لي من اطلاعي على تخريجات المذكور في بعض مطبوعاته ، أنه لا يدري الفرق بين هذا التدليس ، والتدليس الآخر المعروف بـ (تدليس الشيوخ) أو أنه يدري ، ولكن لا يدري حقيقة تدليس الوليد بن مسلم ، والأمثلة من تخريجاته

كثيرة لا حاجة لضرب الأمثلة ، فها هو المثال بين يديك ، ولعله قد مضى له أمثلة أخرى .

لكني قد وجدت للوليد متابعاً قوياً ؛ فقال هشام بن عمار : ثنا يحيى بن حمزة : ثنا يحيى بن عبدالعزيز . . . به .

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/١٢١/٦٨٨١) وقال :

«لا يروى عن الضحاك عن أبي موسى إلا بهذا الإسناد ؛ تفرد به يحيى بن حمزة» .

كذا قال ! وفاتته رواية الوليد بن مسلم . ﴿وفوق كل ذي علم عليم﴾ .

وحسّن الحافظ في «الفتح» (٨/٤٢ ـ ٤٣) إسناد الطبراني هذا ، وقرن معه (ابن عائذ) . وهو في اقتصاره على التحسين يشير إلى الكلام الذي في راويه (عبدالله بن نعيم) المتقدم . وهو اللائق به ـ كما سبقت الإشارة إلى ذلك ـ .

فقد يقال : إذا كان الأمر كذلك ؛ فما وجه إيرادك لحديثه هنا دون «الصحيحة»؟

والجواب : لقد استرعى انتباهي أمران ، أحدهما في هذه الطريق ، والآخر في طريق أخرى أصح من هذه .

أما الأول : فهو قوله في آخر الحديث : «هذا أو نحوه» ، فانتبهتُ إلى أن الراوي شك في ضبط لفظ دعاء النبي ﷺ ، واقترن معه الكلام الذي قيل فيه .

وأما الآخر : فهو أن القصة جاءت بإسناد صحيح جداً عن أبي بردة عن أبي موسى بأتم من هذه ، وفيها :

فدعا ﷺ بماء فتوضأ ، ثم رفع يديه فقال :

«اللهم اغفر لعبيد أبي عامر» ـ ورأيت بياض إبطيه ـ ثم قال :

«اللهم اجعله يوم القيامة فوق كثير من خلقك من الناس . . .» .

أخرجه البخاري (٤٣٢٣) ، ومسلم (٧/١٧٠ ـ ١٧١) ، والنسائي في «السنن الكبرى» (٥/٢٤٠ ـ ٢٤١) ، والبيهقي في «الدلائل» (٥/١٥٢ ـ ١٥٣) ، وأبو يعلى (١٣/٢٩٩ ـ ٣٠١) ، وعنه ابن حبان (٩/١٦٣ ـ ١٦٤ ـ الإحسان) كلهم من طريق أبي أسامة عن بريد بن عبدالله عن أبي بردة . . . به .

قلت : ففي هذا الحديث الصحيح أن دعاء النبي ﷺ لأبي عامر رضي الله عنه كان بلفظ :

«فوق كثير . . .» .

فهذا مما يؤكد أن راوي حديث الترجمة ـ وهو عبدالله بن نعيم ـ على الغالب لم يضبط لفظ الحديث ؛ كما أشار إلى ذلك في آخره : «هذا أو نحوه» ، ولعله أراد أن يقول : «فوق» مكان «في» و«كثير» فقال : «الأكثرين» ، فلم تساعده الحافظة ؛ فخالف الثقة ؛ فكان لذلك حديثه منكراً ، ولا يخفى الفرق الشاسع بين اللفظين عند ذوي الألباب .

وإن مما يؤكد نكارته أن الدعاء لصحابي ما ، بأن يجعله في الأكثرين يوم القيامة ليس منقبة له ، فتأمل تجده ظاهراً جداً .

إذا عرفت هذا ؛ فالعجب من أناس يتولّون تخريج الأحاديث ، وتمييز صحيحها من ضعيفها ، لا فقه عندهم في متونها يساعدهم على معرفة الشاذ والمنكر من الحديث . فانظر مثلاً إلى المعلق على هذا الحديث في «الإحسان» (١٦/١٦٤) يقول ـ ولا أدري أهو شعيب نفسه أو أحد أعوانه ـ :

«حديث صحيح» !

دون أن ينظر أو يتنبه للنكارة في الجملة المذكورة آنفاً المخالفة للحديث الصحيح الآتي بعد خمسة أحاديث (٧١٩٨) عنده !

ومثله أو أسوأ منه المعلق على حديث الترجمة في «مسند أبي يعلى» ؛ فإنه بعد أن عزاه لأحمد وابن عساكر عزاه للشيخين أيضاً دون أن ينتبه أيضاً للفرق المذكور آنفاً . والله المستعان .

٦٤٩٠ـ (يُنْصَبُ للكافرِ يومَ القيامةِ مِقْدارُ خمسينَ ألفَ سنةٍ ، وإنَّ الكافر لَيَرَى جهنمَ ويظنُّ أنها مواقِعَتُهُ من مسيرةِ أربعيَن سنةً) .

ضعيف . أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٢٥٨١ ـ موارد) : أخبرنا ابن سلم : حدثنا حرملة بن يحيى : حدثنا ابن وهب : أخبرني عمرو بن الحارث : أن أبا السمح حدثه عن ابن حجيرة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ظاهره الجودة ، رجاله ثقات ؛ لكنه معلول بأبي السمح ـ واسمه : دراج ـ ؛ فإنه مختلف فيه ، وتوسط فيه أبو داود فقال :

«مستقيم الحديث إلا ما كان عن أبي الهيثم» . وتبناه الحافظ ، فقال :

«صدوق ، في حديثه عن أبي الهيثم ضعف» .

وعليه يكون الإسناد حسناً ؛ لأنه ليس من حديثه عن أبي الهيثم ، وهو ما صرح به المعلق على «الإحسان» (٣٤٩/١٦) ، ثم في «الموارد» (١١٦٤/٢) ، لكن خفيت عليه العلة ، وهي الشذوذ في الإسناد ، حيث ذكر فيه (ابن حجيرة) ـ واسمه : (عبدالرحمن) وهو ثقة ـ مكان أبي الهيثم ـ واسمه : (سليمان بن عمرو العتواري) ، وهذا هو المحفوظ عن دراج عنه ـ ، وقال : «عن أبي سعيد» مكان أبي هريرة . فقال ابن جرير الطبري في «التفسير» (١٧٣/١٥) : حدثني يونس قال : أخبرنا ابن وهب

قال : أخبرني عمرو بن الحارث عن دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري .

وتابعه أزهر بن نصر : ثنا عبدالله بن وهب . . . به .

أخرجه الحاكم (٥٩٧/٤) وصححه ! ووافقه الذهبي !

وتابع (عَمرَو بنَ الحارث) **ابنُ لهيعة** : ثنا دراج . . . به .

أخرجه أحمد (٧٥/٣) ، وأبو يعلى (١٣٨٥/٥٢٤/٢) ، أخرجاه مع جملة أحاديث بهذا الإسناد الواحد ، وأخرج ابن عدي في «الكامل» طائفة كبيرة منها (١١٣/٣ ـ ١١٥) جُلّها من طريق ابن وهب ، واستنكرها .

وبهذا التخريج والتتبُّع لطرق الحديث انكشفت العلة ، وتبين أن الحديثَ حديثُ دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد ، وليس حديث دراج عن ابن حجيرة عن أبي هريرة .

فإن قيل : هذا ظاهر جداً ، ولكن ممن الخطأ؟

فأقول ـ وبالله التوفيق ـ : الذي يغلب على الظن أنه من حرملة بن يحيى ؛ فإنه وإن كان ثقة من شيوخ مسلم ، فله غرائب ، قال الذهبي في «المغني في الضعفاء» :

«صدوق يغرب ، قال أبو حاتم : لا يحتج به . وقال عبدالله بن محمد الفرهاذاني : ضعيف[1] . وقال ابن عدي : قد تبحرت في حديثه ، وفتشته الكثير ؛ فلم أجد له ما يجب أن يضعَّف من أجله» .

قلت : فالأصل في مثله أن يحتج به ـ وهذا ما صنعه الإمام مسلم ـ ؛ ولكن

---

(١) هكذا في «الكامل» ، وكذلك وقع في نقل الحافظ المزي عنه في «تهذيبه» وهو الصواب . ووقع في «تهذيب الحافظ» : «صعب» . وهذا تحريف خفي على المعلق على «الكامل» فنقله عنه مشككاً في صحة اللفظ الأول !

هذا لا يعني أنه لا يُتَّقى من حديثه ما ظهر أنه أخطأ فيه ، كهذا ؛ قد خالفه من هو أوثق منه ـ ألا وهو يونس بن عبدالأعلى الصدفي ـ ؛ كما تقدم في رواية ابن جرير الطبري عنه . فإذا اختلفا في إسناد ما ؛ كان الفلج له عليه ، لا يشك في ذلك كل من كان على علم بأقوال العلماء فيهما . ويكفي في ذلك أن حرملة قد أورده العقيلي في «الضعفاء» ، ثم ابن عدي ـ كما سبق ـ ، مع جرح أبي حاتم إياه ـ كما علمت ـ ، بخلاف يونس فلم يورداه في كتابيهما ، ولا جرحه أحد ، وتأمل الفرق بين ترجمتيهما عند الحافظين الذهبي والعسقلاني ؛ فقال الذهبي في «الكاشف» :

«حرملة بن يحيى . . صدوق من أوعية العلم ، وقال أبو حاتم : لا يحتج به» .

وقال :

«يونس بن عبدالأعلى . . ثقة فقيه محدث مقرئ من العقلاء النبلاء» .

وقال الحافظ في هذا :

«ثقة» . أي : هو من المرتبة الثالثة .

وقال في (حرملة) :

«صدوق» . أي : من المرتبة الرابعة .

وثمة مرجح آخر لرواية يونس على حرملة ، وهو متابعة ابن لهيعة المتقدمة ، على لين فيه ، ولكنه يستشهد به ؛ لأنه صدوق في نفسه ـ كما هو معلوم ـ .

ولا يفوتني أن أذكر أنه من المحتمل أن لا يكون الخطأ المذكور من حرملة نفسه ، وإنما هو من بعض رواة كتاب ابن حبان أو نساخه ، وإن مما يساعد على ذلك أنني رأيت الحافظ السيوطي قد أورد الحديث في «الجامع الكبير» (١٠١٧/٢ ـ المصورة) من حديث أبي سعيد معزواً لجمع منهم ابن حبان ، وكذلك فعل في

«الدر المنثور» (٢٢٨/٤) ، إلا أنه من الممكن أن يقال : إن هذا من تساهل السيوطي في التخريج ؛ حمل رواية ابن حبان التي عن أبي هريرة على رواية الجماعة التي عن أبي سعيد ؛ لأنه لم يكن في صدد التمييز والتحقيق . والله أعلم .

فإن قيل : ما ثمرة ترجيح رواية يونس على رواية حرملة ، ما دام أن شيخ دراج ، أبا الهيثم ـ ثقة كما ذكرت فيما سبق ـ؟

قلت : الجواب فيما تقدم في مطلع التخريج من قول أبي داود في (دراج) :

«مستقيم الحديث إلا ما كان عن أبي الهيثم» .

على أن بعض العلماء يضعّفون دراجاً مطلقاً . والله أعلم .

والحديث أورده ابن كثير في تفسير سورة الكهف ، من رواية ابن جرير وأحمد بسنديهما ، ساكتاً عنهما ؛ فتوهم الشيخان الحلبيان ـ لجهلهما ـ سكوته تصحيحاً له ، فذكراه في «مختصر تفسير ابن كثير» ، وقد نصا في المقدمة أنهما لا يذكران من الحديث إلا ما صح عنه ﷺ . وكنا نودّ أن يتمكنا من الوفاء بما وعدا ، وهيهات هيهات ؛ ففاقد الشيء لا يعطيه ، وأحدهما قد انتقل من هذه الدنيا ـ نسأل له الرحمة والمغفرة ـ ، والآخر لا يزال حياً ؛ فلعله يتوب إلى الله ، ويصحح موقفه مع أحاديث رسول الله ﷺ ؛ مذكّرين له بقوله تعالى : ﴿ولا تَقْفُ ما ليس لك به علم إنّ السمعَ والبصرَ والفؤادَ كلُّ أولئك كان عنه مسؤولاً﴾ .

٦٤٩١ـ (إنّ لكلِّ نبيٍّ يومَ القيامةِ مِنْبَرَاً من نور ، وإني لعلى أطولِها وأَنْوَرِها ، فيجيءُ منادٍ ينادي : أين النبيُّ الأميُّ؟ قال : فيقولُ الأنبياءُ : كلنا نبيٌّ أميٌّ ؛ فإلى أيِّنا أَرْسَلَ؟ فيرجعُ الثانيةَ فيقولُ : أين النبي العربيُّ؟ قال : فينزل محمدٌ حتى يأتيَ بابَ الجنةِ فيقرَعَهُ فيقول : من؟

فيقول : محمدٌ ـ أو أحمدُ ـ ، فيقال : أَوَ قَدْ أُرْسلَ إليه؟ فيقول : نعم . فَيُفْتَحُ له فيدخلُ ، فيتجلى له الربُّ ، ولا يتجلى لنبيٍّ قبله ؛ فيخُرُّ لله ساجداً ، ويَحْمَدُه بمحامد لم يحمدْه بها أحدٌ ممن كان قبلَه ، ولن يحمدَه أحدٌ بها ممن كان بعده ، فيقال له : محمدُ ! ارفعْ رأسَك ، تَكَلَّمْ تُسْمَعْ ، واشفع تُشَفَّعْ ، . . . فذكرَ الحديثَ) .

منكر بهذا السياق . أخرجه ابن حبان (٦٤٣ ـ ٦٤٤ ـ موارد) : أخبرنا أبو خليفة : حدثنا علي بن المديني : حدثنا **كثير بن حبيب الليثي أبو سعيد** : حدثنا ثابت البناني عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات معروفون ؛ غير كثير بن حبيب هذا لم يوثقه كثير أحد ، غير ابن حبان فذكره في «الثقات» (٣٥٤/٧) ، وقال ابن أبي حاتم (١٥٠/٢/٣) عن أبيه :

«لا بأس به» .

وهذا يعني عنده ـ كما نص في (باب درجات رواة الآثار) (٣٧/١) ـ أنه ممن يكتب حديثه وينظر فيه ، وهي المنزلة الثانية .

قلت : فمثله حديثه مرشح ليكون حسناً أو ضعيفاً ، حسبما يحيط به من أمور مقويات ، أو موهنات . وأرى أن الوهن في متنه ظاهر ، والفصل في ذلك يعود إلى الحافظ الذهبي النَّقّاد ، فإنه ساق الحديث في ترجمته من «الميزان» ، وقال عقبه :

«هذا حديث غريب جداً ، في «الرؤية» لأبي نعيم» .

ثم قال عقبه :

«كثير بن حبيب عن ثابت ، وعنه الصلت بن مسعود بخبر موضوع ، هو الأول» .

والخبر المشار إليه لم أعرفه . الصلت بن مسعود : ثقة من شيوخ مسلم ؛ فالعلة من كثير بن حبيب ، فكأنه لذلك أشار في «الكاشف» إلى تليين توثيقه بقوله : «وُثِّق» .

هذا وقد تأملت في حديث الترجمة ، فوجدت فيه غرائب تفرد بها المذكور دون كل الثقات الذين رووا حديث الشفاعة بطوله ، من طرق عن أنس وغيره من الصحابة في «الصحيحين» وغيرهما ، وقد أخرج الكثير الطيب منها ابن خزيمة في (التوحيد) من «صحيحه» .

من ذلك : **إخباره عن الأنبياء أن كلاً منهم نبي أمي !** وهذا خلاف الصفة التي اختص بها نبينا ﷺ .

وقوله في خزنة الجنة أنهم قالوا : «**أو قد أرسل إليه؟**» ؛ فإنه من المستبعد جداً أن لا يكونوا قد علموا برسالته ﷺ ، وقد انتهت وظيفة الرسل ، وحان وقت دخول الجنة . وغالب الظن أنه دخل عليه حديث في حديث ؛ فإن هذه الجملة ثبتت في قصة المعراج ، ففيها قال ﷺ :

«فانطلق بي جبريل حتى أتى سماء الدنيا ، فاستفتح ، فقيل : من هذا؟ قال : جبريل . قيل : ومن معك؟ قال : محمد . قيل : وقد أرسل إليه؟ قال : نعم . . .» الحديث بطوله .

أخرجه مسلم (١/٩٩ ـ ١٠٠) ، وأبو عوانة (١/١٢٦ ـ ١٢٨) من طريق حماد ابن سلمة : حدثنا ثابت البناني عن أنس بن مالك . . . به .

وأخرجه مسلم وأبو عوانة والبخاري أيضاً (٣٨٨٧) ، وابن حبان (١/١٢٨/١٣١) من طريق قتادة عن أنس عن مالك بن صعصعة . . . به .

قلت : فالظاهر أن ابن حبيب هذا خلط بين هذا وبين حديث الشفاعة ؛ فأدخل هذه الجملة فيه . والله أعلم .

وإذا كان العلماء قد تأولوها في هذا الحديث الصحيح بأن المراد : أرسل إليه ؛ ليعرج به إلى السماء ؛ كما قال ابن حبان (١/١٣٣) ، وتبعه الحافظ في «الفتح» (٧/٢٠٩) ، وقال :

«ليس المراد أصل البعث ؛ لأن ذلك كان قد اشتهر في الملكوت الأعلى» .

قلت : ومثل هذا التأويل إذا كان في هذا الحديث الصحيح ؛ فليس مقبولاً نحوه في هذا الحديث المنكر ، كأن يقال مثلاً : أي أرسل إليه ؛ ليدخل الجنة . والله أعلم .

وقد يكون هنالك أمور أخرى مستنكرة ، قد تظهر ؛ إذا ما أمعن النظر ، وفيما ذكرت كفاية . والله ولي التوفيق .

وإن من تفاهة التحقيق أن المعلق على «الإحسان» (١٤/٤٠١ ـ طبعة المؤسسة) مع تحسينه لإسناد الحديث ، ونقله استغراب الذهبي الشديد للحديث ؛ عقّب عليه بقوله :

«أخرجه البخاري (٧٥١٠) ، ومسلم (١٩٣ و٣٢٦) ، وابن خزيمة في «التوحيد» (ص٢٩٩) من طرق عن حماد بن زيد ، عن معبد بن هلال العنزي عن أنس بن مالك» .

وهو يشير إلى حديث الشفاعة الطويل ، وليس فيه شيء مما في هذا الحديث المنكر المذكور هنا إلا كلمات قليلة ، فيا لها من غفلة ، ما تَصْدُر إلا من مبتدئ في هذا العلم ؛ كالمعلقين الثلاثة على طبعتهم المزوقة لكتاب «الترغيب» للمنذري ! ولذلك حسّنوه تقليداً منهم للمعقب المشار إليه . والله المستعان .

٦٤٩٢- (نعمْ ، وذلك أنَّ فيها التوراة ، وعصا موسى ، ورَضْراضَ[1] الألواحِ ، ومائدةَ سليمانَ بنِ داودَ في غارٍ من غِيرانِها ، ما من سحابةٍ تُشْرِفُ عليها من وجهٍ من الوجوهِ إلا فرَّغتْ ما فيها من البركةِ في ذلك الوادي ، ولا تذهبُ الأيامُ ولا الليالي حتى يسكُنَها رجلٌ من عِتْرَتي ، اسمُه اسمي ، واسمُ أبيه اسمُ أبي ، يُشْبِهُ خَلْقُه خَلْقي ، وخُلُقُه خُلُقي ، يملأُ الدنيا قِسطاً كما ملئتْ ظلماً وجَوْراً . يعني : مدينة أنطاكية) .

منكر جداً . أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤٧١/٩) ، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٥٦/٢ - ٥٧) ، والذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٧٦٥/١) من طريق عبدالله بن السري المدائني عن أبي عمر البزاز عن مجالد بن سعيد عن الشعبي عن تميم الداري قال :

قلت : يا رسول الله ! ما رأيت للروم مدينة مثل مدينة يقال لها (أنطاكية) ، وما رأيت أكثر مطراً منها ، فقال النبي ﷺ : . . . فذكره . وقال الذهبي :

«هذا حديث منكر ضعيف الإسناد» . ولم يبين علته .

وأما ابن الجوزي فقال :

«هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ . قال ابن حبان : عبدالله بن السري يروي عن أبي عمران الجوني العجائب التي لا يشك أنها موضوعة ، لا يحل ذكره إلا على سبيل الإخبار عن أمره» .

قلت : كذا قال ابن حبان في ترجمة (عبدالله بن السري) هذا من «الضعفاء» (٣٣/٢ - ٣٤) ، وقد تحرّف عليه (أبو عمر البزاز) إلى (أبي عمران الجوني) ، وهذا

---

(١) هي الحصا الصغار . كما في «النهاية» .

تابعي معروف ـ اسمه : عبدالملك بن حبيب ـ ما يدركه مثل (عبدالله بن السري) ، وقد ذكره ابن حبان نفسه في طبقة (تبع أتباع التابعين) من «الثقات» أيضاً فتناقض ! وذكره الحافظ في الطبقة التاسعة من «التقريب» وهي عنده الطبقة الصغرى من أتباع التابعين . ولهذا قال الذهبي في ترجمة (عبدالله بن السري [ق] المدائني ثم الأنطاكي عن أبي عمران الجوني ، وعنه خلف بن تميم :

«قلت : هذا الجوني ما أعتقد أنه (عبدالملك بن حبيب) التابعي المشهور ؛ بل واحد مجهول ؛ لأن التابعي لم يدركه ابن السري ، ولأن المجهول قد روى ـ كما ترى ـ عن مجالد ، وهو أصغر من عبدالملك . (ثم ذكر اتهام ابن حبان إياه بالوضع ، مع الحديث ، مع ذكر ابن الجوزي إياه في «الموضوعات» ثم قال :)

«قال شيخنا أبو الحجاج : صوابه أبو عمر البزاز . وهو : حفص بن سليمان القارئ» .

ونقله عنه السيوطي في «اللآلي» (١/٤٦٤) وأقره .

قلت : وأنا أخرج هذا الحديث استغربت أموراً صدَرَت من بعض الحفاظ :

الأول : ابن الجوزي ، وذلك من ناحيتين :

الأولى : أنه ساق الحديث من طريق الخطيب ـ كما تقدم ـ ، وفي إسناده (أبو عمر البزاز) فقط ؛ لكنه أدرج عقبه في السند فقال : «وفي رواية عن أبي عمران الجوني» ؛ فأوهم أنها رواية للخطيب ـ وليس كذلك ـ ، وإنما هي لابن حبان فقط ـ كما عرفت ـ .

والأخرى : أنه نقل إعلال ابن حبان إياه بـ (عبدالله بن السري) ثم مضى ولم يعلق عليه بشيء . وهذا معناه أنه موافق له على تضعيفه لعبدالله ، ويؤيده أنه أورده

هو بدوره في كتابه «الضعفاء» (١٢٤/٢) ، وهذا ـ فيما أرى ـ خطأ ، والصواب أن الرجل صدوق ؛ كما قال الذهبي في «الكاشف» وتبعه الحافظ ، لكنه زاد فقال :

«روى مناكير كثيرة تفرد بها» .

والحق أنه بريء الذمة من هذه المناكير ؛ فقد صرح ابن عدي في ترجمته من «الكامل» أن العلة فيها من غيره ، وأنه لا بأس به . ومنها حديث اللعن المخرج في المجلد الرابع برقم (١٥٠٧) ؛ فإن العلة فيه ممن فوقه ـ كما بينت هناك ـ ؛ لكن وقع مني هناك سهو ـ أرجو أن يغفره الله لي ـ ، وهو أنني قلت بأن عبدالله هذا ضعيف . ولعلي كنت متأثراً بقول الذهبي في «المغني» : «ضعفوه» ، وباتهام الحافظ إياه بالمناكير ، والآن فقد تبين أن الرجل صدوق ، وأن المناكير من غيره كهذا الحديث ، فالعلة من شيخه أبي عمر البزاز (حفص بن سليمان) ، فإنه متروك مع كونه إماماً في القراءة .

الثاني : الحافظ الذهبي ؛ فإنه رمز في ترجمته المتقدمة أنه من رجال ابن ماجه ـ وهذا صحيح ـ ، وأنه روى عنده عن أبي عمران الجوني ، وعنه خلف بن تميم . وهذا غير صحيح ؛ وإنما روى خلف عن عبدالله بن السري عن محمد بن المنكدر عن جابر حديث اللعن المشار إليه آنفاً ، فهو الذي رواه ابن ماجه (٢٦٣) . وزيادة في الإفادة أقول : قال الحافظ المزي (١٦/١٥) :

«هكذا رواه خلف بن تميم عن عبدالله بن السري ، وقد أسقط من إسناده ثلاثة رجال ضعفاء» .

ثم ساق إسناده من طريق الطبراني بإثبات الضعفاء الثلاثة بين عبدالله بن السري ومحمد بن المنكدر ؛ الأمر الذي يؤكد ما ذكرته آنفاً : أن العلة من فوق .

الثالث : ابن عراق في «تنزيه الشريعة» ؛ فإنه مع كونه أورد الحديث في

«الفصل الأول» - إشارة منه إلى إقراره لابن الجوزي ثم للسيوطي على حكمهما على الحديث بالوضع - ، فإنه لم يزد على قوله عقبه :

«(حب) وفيه عبدالله بن السري المدائني» !

وهذا مما لا يحتاج إلى تعليق !!

٦٤٩٣- (من قال بعدما يقضي الجُمُعَةَ : سبحان العظيم وبِحَمْدِه ؛ مائةَ مرةٍ ؛ غفرَ اللهُ له [مائةَ] ألفِ ذنبٍ ، ولوالديه أربعةً وعشرين ألفَ ذنبٍ) .

منكر . أخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٣٧١/١٢٢) من طريق علي بن معبد (الأصل : سعيد) : ثنا سليمان بن عمران المَذحِجِي عن إسحاق ابن إبراهيم ، عن أبي جمرة الضبعي عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مظلم ، لم أعرفه ، وفي طبقته : إسحاق بن إبراهيم عن الزهري . وعنه معاوية بن صالح . قال أبو حاتم :

«مجهول» .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في «الثقات» على قاعدته المعروفة ؛ أورده في (أتباع التابعين) (٥١/٦) فيحتمل أنه هذا .

ومثله الراوي عنه سليمان بن عمران المذحجي ، وفي طبقته سليمان بن عمران ، روى عن حفص بن غياث . روى عنه زهير بن عباد الرواسي ؛ كما في «جرح ابن أبي حاتم» ، وقال :

«دل حديثه على أن الرجل ليس بصدوق» .

قلت : وهذا القول يصدق على راوي هذا الحديث ؛ لكن التهمة تتردد بين هذا وشيخه . والله أعلم .

والحديث عزاه السيوطي في «الجامع الكبير» لابن السني والديلمي ، وسكت عنه كغالب عادته ، والزيادة منه .

٦٤٩٤ـ (إن من السُّنةِ أن لا تَعْتَمِدَ على يديَك حين تريدُ أن تقومَ بعد القعودِ في الرَّكعتينِ) .

منكر . أخرجه ابن عدي في ترجمة **(عبدالرحمن بن إسحاق الوسطي)** من طريق ابن فضيل عنه عن النعمان بن سعد عن علي قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد واهٍ جداً ، الواسطي هذا : قال أحمد والبخاري : «منكر الحديث» .

رواه عنهما ابن عدي . وقول البخاري في «التاريخ الكبير» (٢٥٩/١/٣) .

وروى عبدالله بن أحمد في «كتاب العلل» (٣٣٤/١) عن أبيه أنه قال فيه : «متروك الحديث» .

قلت : وهو ممن اتفقوا على تضعيفه ـ كما قال النووي ـ ، وذلك لكثرة مناكيره ، ومن ذلك حديثه عن علي أيضاً :

«السنة وضع الكف على الكف في الصلاة تحت السرة» .

وهو مخرج في «ضعيف أبي داود» (١٢٨ و١٣١) .

٦٤٩٥ـ (ما تحابَّ رَجُلانِ في اللهِ ؛ إلا وضَعَ اللهُ لهما كُرْسِيّاً فأُجْلسا عليه ، حتى يَفْرُغَ اللهُ عز وجل من الحسابِ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٥٢/٣٦/٢٠) : حدثنا محمد

ابن عثمان بن أبي شيبة : ثنا عقبة بن مكرم : ثنا يونس بن بكير : ثنا زياد بن المنذر عن نافع بن الحارث عن بعض أصحاب النبي ﷺ عن أبي عبيدة بن الجراح قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره ، فقال معاذ بن جبل : صدق أبو عبيدة .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ فيه آفات :

الأولى : نافع بن الحارث ـ وهو : أبو داود الأعمى ـ ، وبه أعله الهيثمي ؛ فقال (٢٧٨/١٠) :

«رواه الطبراني ، وفيه أبو داود الأعمى ؛ كذاب» .

الثانية : زياد بن المنذر أبو الجارود الأعمى : قال الحافظ :

«رافضي ، كذبه يحيى بن معين» .

الثالثة : محمد بن عثمان هذا مع كونه من الحفاظ ففيه كلام كثير . وقال الذهبي في «المغني» :

«حافظ ، وثقه جزرة ، وكذبه عبدالله بن أحمد» .

ومن هذا تعلم ما في سكوت الزبيدي في «شرح الإحياء» (١٧٥/٦) من التقصير ؛ إن لم أقل من التضليل للقراء والتغرير !

(تنبيه) ترجم الطبراني لهذا الحديث بقوله :

«ما أسند أبو عبيدة بن الجراح عن معاذ» !

فتعقبه أخونا الفاضل حمدي السلفي بأن الحديث لم يروه أبو عبيدة عن معاذ ، وإنما روياه معاً عن النبي ﷺ ؛ فكان الصواب أن يكون العنوان : ما رواه بعض أصحاب النبي ﷺ عن معاذ .

وأقول : والأصوب أن يضم أبو عبيدة إلى معاذ .

٦٤٩٦ـ (اغسلْنها ثلاثاً ، أو خمساً ، أو سبْعاً ، واجعلنَ لها ثلاثةَ قرونٍ . يعني : ابنةً له ﷺ تُوُفيتْ) .

شاذ بلفظ الأمر في (القرون) . أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١٥/٥/ ٣٠٢٢) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٥/٤٩ ـ ٥٠) من طريق حماد بن سلمة عن أيوب ، وهشام ، وحبيب عن محمد بن سيرين عن أم عطية قالت :

توفيت ابنة لرسول الله ﷺ ، فقال :

«اغسلنها بالماء والسدر ثلاثاً ، أو خمساً ، أو أكثر من ذلك ـ إن رأيتن ذلك ـ ، واجعلن في آخرهن شيئاً من كافور ، فإذا فرغتن ؛ فآذنني» .

فآذناه ، فألقى إلينا حقوه وقال :

«أشعرنها إياه» .

قال أيوب ، وقالت حفصة :

«اغسلنها ثلاثاً . . .» الحديث .

قلت : هكذا وقع في الرواية : «قال أيوب . . .» . وعندي أن الأدقّ أن يقال : «قال حماد : قال أيوب» . أو على الأقل : «قال : قال أيوب» ؛ ليعود الضمير المستتر إلى حماد ؛ فإنه هو الذي تفرد بروايته عنه بهذا اللفظ : «واجعلن لها ثلاثة قرون» دون كل من رواه عن أيوب عن ابن سيرين ، ولذلك جعلته شاذاً ؛ فإنهم قالوا :

«قالت أم عطية : مشطتها ثلاثة قرون» .

فجعلوه من فعلها ، وليس من أمره ﷺ ، وإن كان لا منافاة بين الروايتين ؛ ولكنه حديث رسول الله ﷺ ؛ فينبغي التثبت . على أن ابن سيرين لم يسمعه من

أم عطية ـ بينهما أخته حفصة بنت سيرين ـ ؛ كما حققه ابن عبدالبر في «التمهيد» (٣٧٢/١) ، وإليك أسماء المخالفين لحماد بن سلمة ، مما تيسر لي الوقوف عليه مع العزو المتيسر أيضاً :

١ـ عبدالوهاب الثقفي عن ابن سيرين عن حفصة .

أخرجه البخاري (١٢٥٤) .

٢ـ حماد بن زيد عنه .

البخاري (١٢٥٨) ، مسلم (٤٧/٣) ، ابن حبان (٣٠٢١) .

٣ – ابن جريج عنه .

البخاري (١٢٦٠) ، عبدالرزاق (٤٠٣/٣) ، وعنه الطبراني في «الكبير» (٢٥/ ١٥٩/٦٦) .

٤ـ يزيد بن زريع .

رواه مسلم ٤٧/٣ .

٥ـ إسماعيل ابن علية .

مسلم أيضاً ، وأحمد (٨٤/٥) .

٦ـ سفيان بن عيينة عن ابن سيرين دون ذكر حفصة .

أحمد أيضاً (٤٠٧/٦) ، والحميدي (٣٦٠) .

٧ـ معمر عن ابن سيرين دون حفصة أيضاً .

عبدالرزاق أيضاً وعنه الطبراني (٤٥/٢٥ ـ ٤٦) .

وتابع ابن سيرين هشام بن حسان : حدثتنا حفصة عن أم عطية . . . به .

أخرجه البخاري (١٢٦٢ و١٢٦٣) ومسلم أيضاً ، وابن سعد (٣٤/٨ و٤٥٥) والبغوي (٣٠٥/٥) وأحمد (٤٠٨/٦) والبيهقي (٣٨٩/٣ و٦/٤) والطبراني في «المعجم الكبير» (٦٤/١٢٥ و٦٥) من طرق كثيرة عن هشام . . . به .

قلت : فاتفاق هؤلاء الثقات السبعة على رواية هذه الجملة من الحديث الصحيح من فعل أم عطية رضي الله عنها ، لا من أمره ﷺ مما يدل دلالة قاطعة على وهم حماد بن سلمة في روايته إياها من أمره ﷺ ، وبخاصة أن حماداً ـ وإن كان ثقة من رجال مسلم ـ ؛ قد تكلم فيه من قِبَل حفظه ، وبالخصوص في روايته عن غير ثابت ـ كما هنا ـ .

وإن مما يؤكد وهمه متابعة هشام المذكورة ، ولا يخل فيها ما ذكره الحافظ في «الفتح» (١٣٤/٣) أن سعيد بن منصور رواه بلفظ الأمر من رواية هشام عن حفصة عن أم عطية قالت :

قال لنا رسول الله ﷺ :

«اغسلنها وتراً ، واجعلن شعرها ضفائر» .

أقول : لا يخلُّ هذا بالمتابعة المذكورة ؛ لأن الجواب عن رواية سعيد هذه هو الجواب عن رواية حماد بن سلمة ، هذا ؛ إن سلم من النقد ما بين هشام وسعيد ابن منصور .

والواقع أن ذكر الحافظ لرواية هشام هذه ، ولرواية حماد بن سلمة عند ابن حبان المتقدمة ، مع عدم وجودها في كتابي «أحكام الجنائز» ، وقد كنت خرجته فيه (ص٦٥) برواية الشيخين وأصحاب «السنن» وغيرهم ، وقد ضممت إليه ما كنت وقفت عليه يومئذٍ من الزيادات الصحيحة ، وليس فيها هذه الجملة من الأمر ، كل هذا كان مما حملني على تخريجها للتأكد من حالها ، ولا سيما وقد

سكت الحافظ عنها ، إشارة منه إلى ثبوتها عنده ، فإن تبين لي الثبوت ضممتها إلى تلك الزيادات ؛ وإلا أوردتها في هذه «السلسلة» ؛ لتكون لي تذكرة ، ولغيري بينة ، لا سيما وأن الحافظ ذكر خلافاً في العمل بما في الجملة ؛ فقال تحت حديث هشام (٣/١٣٤) :

«واستدل به على ضفر شعر الميت خلافاً لمن منعه . فقال ابن القاسم : لا أعرف الضفر ، بل يكف (وفي نسخة : بل يلف) . وعن الأوزاعي والحنفية : يرسل شعر المرأة خلفها وعلى وجهها مفرقاً . قال القرطبي : وكأن سبب الخلاف أن الذي فعلته أم عطية هل استندت فيه إلى النبي ﷺ فيكون مرفوعاً ، أو هو شيء رأته ففعلته استحساناً؟ كلا الأمرين محتمل ، لكن الأصل أن لا يفعل في الميت شيء من جنس القرب إلا بإذن من الشرع محقق ، ولم يرد ذلك مرفوعاً . كذا قال ! وقال النووي : الظاهر اطلاع النبي ﷺ وتقريره له .

قلت (الحافظ هو القائل) : وقد رواه سعيد بن منصور بلفظ الأمر . . .» إلخ .

فأقول : وقد عرفت أن الأمر لا يصح رواية ؛ لكن ما استظهره النووي هو الصواب عندي دراية ، ومن فائدة هذا التخريج أن لا ينسب إلى مخالفة الأمر من لم يظهر له ما استظهره النووي . والله أعلم .

وهناك أمران آخران من أسباب التخريج :

أحدهما : أن المعلق على «الإحسان» (٧/٣٠٥ ـ طبع المؤسسة) ، وقع في خطأين اثنين :

الأول : أنه صحح إسناد حماد بن سلمة ؛ فلم يتنبه لما وقع فيه من الشذوذ والمخالفة للثقات ، مما يصلح أن يضرب به مثلاً صالحاً للحديث الشاذ .

والثاني منهما : أنه عزاه للطبراني أيضاً (٩٥/٢٥) من طريق حفص بن غياث عن هشام وأشعث عن محمد . وليس في هذه الطريق جملة (القرون) مطلقاً لا من فعل أم عطية ، ولا من أمره عليه الصلاة والسلام !

والسبب الآخر : أنني في صدد طبع كتابيَّ : «صحيح موارد الظمآن» و«ضعيف موارد الظمآن» ، وقد استدركت في كل منهما على الهيثمي - مؤلف الأصل «الموارد» - كثيراً من الأحاديث التي هي على شرطه ، ففاتته لسبب أو آخر ، فتنبهتُ - والكتاب تحت الطبع[*] - لهذا الحديث أنه مما ينبغي استدراكه أيضاً ، فخرجته ليتبين لي في أي الكتابين ينبغي إدخاله ، وقد وضح بعد هذا التخريج والتحقيق - الذي قد لا تراه في مكان آخر - أنه من حق «ضعيف الموارد» .

ثم تنبهت لترجمة ابن حبان للحديث بقوله - بعد أن ساقه من طريق حماد ابن زيد عن أيوب به مثل رواية الشيخين دون الزيادة - :

«ذكر البيان بأن أم عطية إنما مشطت قرونها بأمر المصطفى ﷺ ، لا من تلقاء نفسها» .

٦٤٩٧- (جاءني جبريلُ وهو يبكي ، فقلتُ : ما يبكيك؟ قال : ما جَفَّتْ ليَ عينٌ منذ خلقَ اللهُ جهنمَ مخافةَ أن أَعْصِيَه ؛ فيُلْقِيَني فيها) .

موضوع . أورده السيوطي بهذا اللفظ في «الجامع الكبير» من رواية (هب) عن أبي عمران الجوني مرسلاً ، وسكت عنه كما هي عادته في الغالب ، وكذلك هو في «كنز العمال» (٥٨٩٦/١٤٥/٣) ، وهو قد رواه بالمعنى في طرفه الأول - كما سترى - ؛ فقد أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٩١٥/٥٢١/١) من طريق

(*) وقد صدر بعد وفاته رحمه الله . (الناشر) .

الحسين بن جعفر : ثنا عبدالله بن أبي زياد : ثنا سيار بن حاتم : ثنا جعفر بن سليمان : ثنا أبو عمران قال :

بلغني أن جبريل عليه السلام جاء إلى النبي ﷺ وهو يبكي فقال :

«ما يبكيك؟» . قال :

«ما جَفَّت . . .» الحديث .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فإنه مع إرساله فيه الحسين بن جعفر ، ولم أعرفه ، ويحتمل أن يكون الذي في «ثقات ابن حبان» (١٩٢/٨) :

«**حسين بن جعفر بن محمد القتات** : كوفي يروي عن أبي نعيم ، وعنه أهل العراق» .

وأورده السمعاني في مادة (القتات) من «الأنساب» ، وذكر أنه روى عن يزيد ابن مهران بن أبي خالد الخباز ، ومنجاب بن الحارث وعبدالحميد بن صالح . ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وأفاد أنه أخو **محمد بن جعفر بن محمد بن حبيب ابن أزهر القتات الكوفي** ، المترجم والمضعف في «اللسان» . ويبدو لي أن الحسين هذا من المقلين غير المشهورين ، ومن شيوخ الطبراني ؛ فقد روى عنه في «المعجم الأوسط» حديثين فقط (رقم ٣٦٢٤ ـ ٣٦٢٥) الثاني منهما في «المعجم الصغير» أيضاً برقم (١٢٤ ـ الروض النضير) ، فلعله علة هذا المرسل . والله أعلم .

ثم إن متن الحديث منكر جداً ، بل هو موضوع ؛ لمخالفته لمثل قوله تبارك وتعالى في الملائكة : ﴿لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون﴾ ؛ فلعله من الإسرائيليات اشتبه على بعض الرواة ؛ فرفعه إلى النبي ﷺ كحديث قصة هاروت وماروت ، وقد مضى برقم (٩١٣) .

٦٤٩٨ـ (قُسم الحسدُ[1] عَشَرَةَ أجزاء ، تِسْعةٌ في العربِ ، وواحدٌ في سائرِ الخَلْق ، والكِبْرُ عَشَرَةَ أجزاء ، تسعةٌ في الرومِ ، وجُزءٌ في سائر الخلق ، والسرقةُ عَشَرَةَ أجزاء ، تسعةٌ في القِبْطِ ، وجزءٌ في سائرِ الخلْقِ ، والبخلُ عشرةَ أجزاء ، تسعة في فارسَ ، وجزء في سائر الخلق ، والزنا عشرةَ أجزاء ، تسعة في السِّند ، وجزءٌ في سائر الخلق ، والرزق عشرة أجزاء ، تسعة في التجارة ، وجزء في سائر الخلق ، والفَقْر عشرة أجزاء ، تسعة في الحَبَشِ ، وجزء في سائر الخلق ، والشهوة عشرة أجزاء ، تسعة في النساءِ ، وجزء في الرجالِ ، والحِفْظ عشرة أجزاء ، تسعة في التُّرْكِ ، وجزء في سائر الخلق ، والحِدَّة عشرة أجزاء ، تسعة في البَرْبَرِ ، وجزء في سائر الخلق) .

موضوع . رواه أبو الشيخ في «العظمة» (٥/١٦٣٦/١٠٨٠) عن مروان بن سالم عن خالد بن معدان رفع الحديث إلى النبي ﷺ فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا ـ مع إرساله ـ موضوع ؛ آفته مروان بن سالم ـ وهو : الغفاري ـ وهو متروك متهم بالوضع ، وقد تقدمت له أحاديث موضوعة ، فراجع فهرس الرواة في المجلدات الأربعة المطبوعة .

وأما قول الأخ الفاضل رضاء الله المباركفوري في تعليقه على «العظمة» :

«مرسل ضعيف ؛ في إسناده مروان بن سالم : ـ هو : المقفع ـ مصري مقبول من الرابعة . التقريب» .

---

(١) الأصل (الحياء) ، وما أثبته موافق لنسخته ؛ كما في حاشيته ، ولنقل السيوطي عنه في «اللآلي» (١/١٥٦) .

فهو وهم ؛ لأن المقفع متقدم على الغفاري ، وليس له رواية عن خالد بن معدان ، بخلاف الغفاري فإنه ـ مع تأخره عنه ـ ، فقد ذكروا أنه روى عن خالد .

والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/١٨٤ ـ ١٨٥) من رواية الدارقطني بسنده الضعيف عن طلحة بن زيد عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أنس مرفوعاً . وقال :

«لا يصح ؛ تفرد به طلحة بن زيد : قال البخاري : منكر الحديث . وقال النسائي : متروك الحديث» .

وأيده السيوطي في «اللآلي» بقوله :

«قلت : طلحة هو : الرقي ؛ قال أحمد وابن المديني : يضع الحديث . وله طريق ثان ، قال أبو الشيخ . . .» . فذكر حديث الترجمة . وأقره ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١/١٧٧) .

٦٤٩٩ـ (إن اللهَ تبارك وتعالى لما خلقَ آدمَ عليه السلامُ ؛ مسحَ ظهرَه فخرجت منه كلُّ نَسَمَةٍ هو خالقها إلى يومِ القيامةِ ، وانْتَزَعَ ضِلَعاً من أضلاعه فخلقَ منها حواءَ ، على نبينا وعليهما الصلاةُ والسلامُ) .

منكر جداً . أخرجه ابن أبي حاتم في «التفسير» (٣/٢٠٦/٢) ، وأبو الشيخ في «العظمة» (٥/١٥٥٣/١٠١٥) من طريق محمد بن شعيب قال : حدثني عبدالرحمن ابن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره . وعلقه ابن منده في «التوحيد» (١/٢١١) ، ووصله ابن عساكر في «التاريخ» (٢/٦٢٤) من طريق أخرى عن محمد بن شعيب . . . به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عبدالرحمن بن زيد بن أسلم : متفق على تضعيفه ، واتهمه بعضهم ، وهو صاحب حديث توسل آدم بالنبي ﷺ ، وهو

موضوع ؛ كما تقدم في المجلد الأول برقم (٢٥) ، وانظر الحديث (٣٣٣) .

وقد خالفه هشام بن سعد ؛ فقال : عن زيد بن أسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة به وأتم منه دون قوله : «وانتزع ضلعاً . . . فخلق منها حواء» رواه الترمذي وصححه وكذا الحاكم ووافقه الذهبي ، وهو مخرج في «ظلال الجنة» (٢٠٦/٩١/١) ، وقال الترمذي :

«وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ» .

قلت : وأخرج بعضها عنه وعن غيره من الصحابة مرفوعاً وموقوفاً السيوطي في «الدر المنثور» (١٤١ - ١٤٣) .

وإلى هذه الطرق أشار المعلق الفاضل على «العظمة» بقوله - بعد أن أشار إلى ضعف الإسناد لأجل عبدالرحمن - :

«ولكن الحديث صحيح ثابت من طرق أخرى» !

ولكنه لم يتنبه لكونها خالية من ذكر (حواء) ، ولمخالفة هشام بن سعد لعبدالرحمن إسناداً ومتناً .

نعم قد جاءت هذه الزيادة عن جمع من الصحابة موقوفاً من طريق أسباط بن نصر عن إسماعيل السدي عن أبي مالك ؛ وعن أبي صالح عن ابن عباس ، وعن مرة بن شراحيل عن ابن مسعود ، وعن أناس من أصحاب النبي ﷺ قالوا :

«أخرج إبليس من الجنة ، ولعن ، وأسكن آدم عليه السلام حين قال له : ﴿اسكن أنت وزوجك الجنة﴾ ، فكان يمشي فيها وحشياً ليس له زوج يسكن إليها ، فنام نومة فاستيقظ ، وإذا عند رأسه امرأة قاعدة خلقها الله عز وجل من ضلعه ، فسألها : ما أنت؟ قالت : امرأة . قال : ولم خلقت؟ قالت : لتسكن إلي . . .» الحديث .

أخرجه ابن مندة في «التوحيد» (١/٢١٣ ـ ٢١٤) ، وقال :

«أخرج مسلم عن مرة ، وعن السدي ، وعمرو بن حماد ، وأسباط بن نصر في «كتابه» ، وهذا إسناد ثابت» !

كذا قال ! وأسباط مختلف فيه ، وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق كثير الخطأ ، يغرب» .

فهو إسناد ضعيف ، مع كونه موقوفاً ، فكأنه من الإسرائيليات ، وقد روى ابن سعد (١/٣٩) وغيره عن مجاهد في قوله تعالى : ﴿وخلق منها زوجها﴾ ، قال : «خلق (حواء) من قُصَيْرى[١] آدم» .

وذكر ابن كثير في «البداية» (١/٧٤) عن ابن عباس أنها خلقت من ضلعه الأقصر الأيسر وهو نائم ، ولأم مكانه لحماً . وقال :

«ومصداق هذا في قوله تعالى . . .» فذكر الآية مع الآية الأخرى : ﴿وجعل منها زوجها ليسكن إليها . . .﴾ الآية . لكن الحافظ أشار إلى تمريض هذا التفسير في شرح قوله ﷺ :

«استوصوا بالنساء [خيراً] ؛ فإن المرأة خلقت من ضلع . . .»[٢] ؛ فقال (٦/٣٦٨) :

«قيل : فيه إشارة إلى أن (حواء) خلقت من ضلع آدم الأيسر . . .» .

وقال الشيخ القاري في «شرح المشكاة» (٣/٤٦٠) :

«أي : خلقن خلقاً فيه اعوجاج ، فكأنهن خلقن من الأضلاع ، وهو عظم

---

(١) هو أعلى الأضلاع وأسفلها ، وهما (قُصَيْريان) ، ووقع في الأصل (قيصرى) !

(٢) متفق عليه من حديث أبي هريرة ، وهو مخرج في «الإرواء» (٧/٥٣) .

معوج ، واستعير للمعوج صورة ، أو معنى ونظيره في قوله تعالى : ﴿خلق الإنسان من عجل﴾» .

قلت : وهذا هو الراجح عندي أنه استعارة وتشبيه لا حقيقة ، وذلك لأمرين :

الأول : أنه لم يثبت حديث في خلق حواء من ضلع آدم كما تقدم .

والآخر : أنه جاء الحديث بصيغة التشبيه في رواية عن أبي هريرة بلفظ : «إن المرأة كالضلع . . .» .

أخرجه البخاري (٥١٨٤) ، ومسلم (١٧٨/٤) ، وأحمد (٤٢٨/٢ و٤٤٩ و٥٣٠) وغيرهم من طرق عن أبي هريرة ، وصححه ابن حبان (٤١٦٨/١٨٩/٦ ـ الإحسان) .

وأحمد أيضاً (١٦٤/٥ و٢٧٩/٦) وغيره من حديث أبي ذر ، وحديث عائشة رضي الله عنهم .

(تنبيه) : وأما ما جاء في «سنن ابن ماجه» (١٧٥/١) ـ تحت الحديث (٢٢٥) ـ من رواية أبي الحسن بن سلمة : حدثنا أحمد بن موسى بن معقل : ثنا أبو اليمان المصري قال :

«سألت الشافعي عن حديث النبي ﷺ : «يرش بول الغلام ، ويغسل من بول الجارية» والماءان جميعاً واحد؟ قال :

لأن بول الغلام من الماء والطين ، وبول الجارية من اللحم والدم .

ثم قال لي : فهمتَ ، أو قال : لقِنتَ؟ قال : قلت : لا . قال :

إن الله لما خلق آدم ؛ خلقت حواء من ضلعه القصير ؛ فصار بول الغلام من الماء والطين ، وصار بول الجارية من اللحم والدم . قال : قال لي : فهمتَ؟ قلت : نعم . قال لي : نفعك الله به .

فأقول : هذا إسناد ضعيف إلى الإمام الشافعي ؛ فإن أبا اليمان المصري لا يُعرف إلا في هذه الرواية ، وأفاد الحافظ في «التهذيب» أن الصواب فيه : (أبو لقمان) ـ واسمه : محمد بن عبدالله بن خالد الخراساني ـ .

وقال في التقريب :

«مستور» .

وحقه أن يقول : «مجهول» ؛ لأنه قال في «المقدمة» في صدد ذكر مراتب التوثيق :

«السابعة : من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق ، وإليه الإشارة بلفظ : مستور ، أو مجهول الحال» .

وهو لم يذكر له راوياً في «التهذيب» ؛ غير (أحمد بن موسى بن معقل) كما تقدمت الإشارة إلى ذلك .

ثم إنه وقع في وهم آخر ، وهو أنه نسب هذا الأثر لابن ماجه في ترجمة أحمد هذا وشيخه أبي اليمان ، وبالتالي جعلهما من رجال ابن ماجه ، والواقع أن الأثر من زيادات أبي الحسن بن سلمة القطان على «سنن ابن ماجه» ، وهو راوي «السنن» ، وأحمد بن موسى إنما هو شيخه ـ أعني أبا سلمة ـ ، وأبو اليمان من رجاله ، ولذلك لم يترجم لهما المزي في «تهذيب الكمال» ، ولا الذهبي في «الكاشف» ؛ فاقتضى التنبيه . ولأبي الحسن القطان ترجمة حسنة في «سير النبلاء» (١٥/٤٦٣ ـ ٤٦٥) .

٦٥٠٠ـ (يا جبريلُ ! سلْ ربَّك : أيُّ البِقاعِ خيرٌ ، وأي البقاع شرٌّ؟ فاضطربَ جبريلُ تِلْقاءَه ، فقال له عندما أفاقَ : يا محمدُ ! هل يُسألُ الربُّ ، الربُّ أجلُّ وأعظمُ من ذلك؟ ثم غاب عنه جبريلُ ، ثم أتاه ، ثم قال له : يا محمدُ ! لقد وقفتُ اليومَ موقِفاً لم يقِفْه مَلَكٌ قبلي ، ولا

يقفُه ملكٌ بعدي ، كان بيني وبين الجبارِ تباركَ وتعالى سبعونَ ألفَ حجابٍ مِنْ نورٍ ، الحجابُ يَعْدِلُ العرشَ والكُرْسِيَّ والسماواتِ والأرضَ بكذا وكذا ألفِ عام ، فقال :

أَخْبِر محمداً : أن خيرَ البِقاعِ المساجدُ ، وخيرَ أهلها أولُهم دخولاً وآخرُهم خروجاً .

وشرَّ البقاع الأسواقُ ، وشرَّ أهلها أولُهم دخولاً ، وآخرُهم خروجاً) .

موضوع . أخرجه أبو الشيخ في «العظمة» (٦٧٤/٢ - ٦٧٥) من طريق عثمان ابن عبدالله : حدثنا مبشر بن إسماعيل الحلبي : حدثنا جعفر بن برقان عن ميمون ابن مهران عن ابن عباس رضي الله عنهما قال :

وقف جبريل على رسول الله ﷺ ، فقال له رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عثمان بن عبدالله - وهو : الأموي الشامي - : قال ابن حبان في «الضعفاء» (١٠٢/٢) :

«روى عن الليث بن سعد ومالك ، ويضع عليهم الأحاديث» .

ثم ساق له بعض الموضوعات ، وقد خرجنا شيئاً منها فيما تقدم ؛ فراجع فهرس الرواة . وساق له الكثير منها ابن عدي وختمها بقوله :

«وله غير ما ذكرت من الأحاديث الموضوعة» .

وذكره السيوطي في «اللآلي» (١٧/١) شاهداً من رواية أبي الشيخ هذه ، وتكلم في بعض رواته بالتوثيق ، ثم قال :

«وعثمان بن عبدالله - إن كان هو الأموي الشامي - ؛ فهو (الأصل : فمتهم) ممن يروي الموضوعات عن الثقات» .

قلت : لا مسوغ للتردد المذكور ، فهو هو ، ولا يوجد غيره في هذه الطبقة ممن يليق به مثل هذا الحديث ، وقد ذكره الحافظ المزي في الرواة عن (مبشر بن إسماعيل الحلبي) .

وروي مختصراً من طريق **علي بن أبي سارة** عن ثابت عن أنس بن مالك ـ فيما يحسب ـ :

«أن رسول الله ﷺ سأل جبريل عليه السلام : أي بقاع الأرض أشر؟ قال : الله أعلم . قال : ألا تسأل ربك عز وجل؟ قال : ما أجرأكم يا بني آدم ! إن الله لا يسأل عما يفعل . ثم عاد إلى رسول الله ﷺ فقال :

إني دنوت من ربي حتى كنت منه بمكان لم أكن قط أقرب منه ، كنت بمكان بيني وبينه سبعون حجاباً من نور ، فأوحى الله تبارك وتعالى إلي : إن شر بقاع الأرض السوق» .

أخرجه أبو الشيخ أيضاً (٢/٦٧١ ـ ٦٧٢) .

قلت : وعلي بن أبي سارة : ضعيف جداً متروك ، وتقدمت له أحاديث وهذه أرقامها (١٧١٣ و١٨٩١ و٥١٨٦) .

وروي من طريق أخرى عن أنس مختصراً ، يرويه **عبيد بن واقد القيسي** عن عمار بن عمارة الأزدي : حدثني محمد بن عبدالله عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ لجبريل : أي البقاع خير؟ قال : لا أدري . قال : فسل عن ذلك ربك عز وجل . قال : فبكى جبريل ﷺ ، وقال : يا محمد ! ولنا أن نسأله؟ هو الذي يخبرنا بما شاء . فعرج إلى السماء ثم أتاه فقال :

«خير البقاع المساجد ؛ بيوت الله في الأرض» .

قال : «فأي البقاع شر؟» .

«شر البقاع الأسواق» .

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/١٤٨/١/٧٢٨٢) وقال :

«لم يروه عن عمار بن عمارة ـ وهو : أبو هاشم الزعفراني ـ إلا عبيد بن واقد» .

قلت : وهو ضعيف ، قال أبو حاتم :

«ضعيف الحديث» . وساق له ابن عدي عدة أحاديث ثم قال :

«وله غير ما ذكرت ، وعامة ما يرويه لا يُتابَع عليه» .

وبه أعلّه الهيثمي في «المجمع» (٢/٦) فقال :

«وهو ضعيف» .

ولذلك أشار المنذري في «الترغيب» (١/١٣١) إلى تضعيف الحديث .

وإنما صح من الحديث جملة المساجد والأسواق بلفظ :

«أحب البلاد إلى الله مساجدها ، وأبغض البلاد إلى الله أسواقها» .

أخرجها مسلم (٢/١٣٢ ـ ١٣٣) ، وأبو عوانة (١/٣٩٠) ، وابن حبان (٣/٦٥/١٥٩٨) ، وكذا ابن خزيمة (٢/٢٦٩/١٢٩٣) ، والبيهقي (٣/٦٥) ، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (٢/٥٠) من حديث أبي هريرة .

* * *

انتهى بفضل الله وكرمه المجلد الثالث عشر من

«سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة» ،

ويليه إن شاء الله تعالى المجلد الرابع عشر والأخير ، وأوله الحديث :

٦٥٠١ ـ (إن غلاماً كان في بني إسرائيل على جبل . . .) .

و«سبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت ،

أستغفرك وأتوب إليك» .